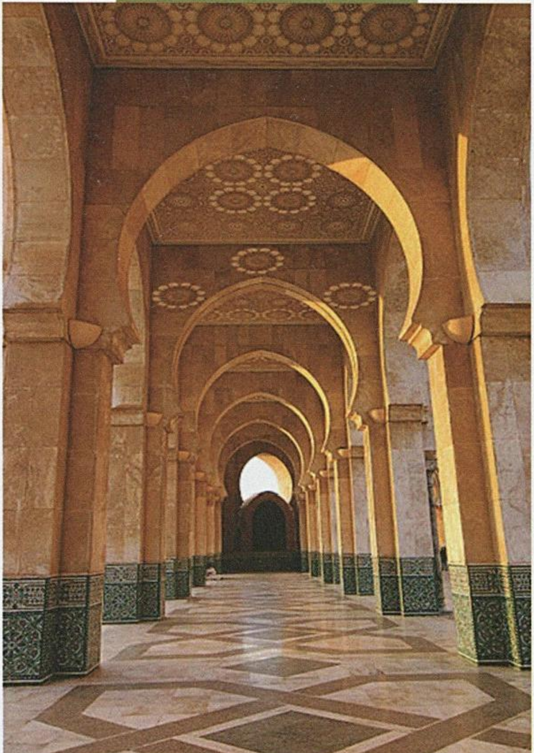


في غمار السياسة:
فكراً وممارسةً

الكتاب الأول

سلسلة مواقف؛ الأعداد ١ ـ ٤



الدكتور محمد عابد الجابري

الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

في غمار السياسة :
فكراً وممارسةً

الكتاب الأول

سلسلة مواقف؛ الأعداد ١ ــ ٤

في غمار السياسة : فكراً وممارسةً

الكتاب الأول

الدكتـور محمد عابد الجابري

الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

الفهرسة أثناء النشر - إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

الجابري، محمد عابد

في غمار السياسة: فكراً وممارسةً: الكتاب الأول/ محمد عابد الجابري.
٣٢٧ ص. - (سلسلة مواقف؛ الأعداد ١ - ٤)
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-533-16-2
١. الجابري، محمد عابد - تراجم. ٢. المغرب - تاريخ. أ. العنوان. ب. السلسلة.

070.4

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٩

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص.ب: ٥٢٨٥ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٧ ٤٠٠١ - لبنان
هاتف: ٧٨٩٤٥٣ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٨٩٤٥٤ (١-٩٦١)
E-mail: info@arabiyanetwork.com

المحتويـــات

القسم الثاني
مرحلة الحكم الفردي المطلق بالمغرب
قمع المقاومين ومؤامرة تصفية الاتحاد الوطني

القسم الثالث
بنية السلطة في المغرب

تمهيـــد

كان الدكتور محمد عابد الجابري قد شرع، منذ فاتح آذار/ مارس ٢٠٠٢، في إصدار سلسلة شهرية من الكتب الصغيرة في حجم الجيب باسم **مواقف**، ضمنها مقالاته وحواراته منذ أن بدأ يكتب كتابات «ناضجة» عام ١٩٥٩، وهو طالب جامعي يمارس النضال الوطني السياسي والصحفي في صفوف الحركة الوطنية التقدمية بالمغرب. وقد استمرت هذه السلسلة تصدر عند فاتح كل شهر منذ ذلك الوقت إلى اليوم. وكانت توزع داخل المغرب وحده.

ونظراً لأهمية هذه السلسلة:

ـ من جهة، بوصفها نوعاً من المذكرات السياسية والثقافية تؤرخ للحركة الوطنية التقدمية بالمغرب التي كان من أشهر مؤسسيها الزعيم المغربي المعروف المهدي بنبركة عام ١٩٥٩، ومن أبرز مناضليها الشباب، بخاصة في المجال الصحفي والفكري، صاحب هذه «المواقف».

ـ وبوصفها، من جهة أخرى، تعكس مراحل تطور الوعي العربي بصفة عامة، منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي إلى اليوم، لكونها تضم جل الحوارات التي أجريت وتجرى مع صاحبها، منذ عقود، في الصحف والمجلات والتلفزات العربية مشرقاً ومغرباً. هذا فضلاً عن مقالاته الأسبوعية التي تنشر بانتظام في بعض الجرائد. . . إلخ.

نظراً لكل ذلك ارتأت الشبكة العربية للأبحاث والنشر إصدار محتويات سلسلة **مواقف** هذه، التي ظهر منها لحد الآن ثلاثة وسبعون عدداً، في كتب

(نحو ١٢ كتاباً)، توزع على كل أنحاء العالم العربي، بعد أن كانت لا تتعدى حدود المغرب.

ستخصص الكتب الثلاثة الأولى لتجربة الدكتور الجابري السياسية، فهي بمثابة مذكرات سياسية (تتخللها نصوص) تنتقل من الشأن الذاتي الذي ضمنه كتابه **حفريات في الذاكرة** إلى الشأن العام كما تعكسه تجربته السياسية فكراً وممارسة. يلي ذلك نحو تسعة كتب تشتمل الحوارات والنصوص الفكرية التي تؤرخ بصورة ما لتطور الوعي العربي منذ السبعينيات إلى اليوم. فهي من هذه الناحية امتداد لكتابه الشهير **الخطاب العربي المعاصر** وتجاوز له.

الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

تقديـــم

سلسلة «مواقـف»

هذه سلسلة كتب صغيرة الحجم خفيفة المحمل ولكنها ـ في نظر صاحبها على الأقل ـ تضم نصوصاً بالغة الأهمية، سواء بالنسبة لمساره السياسي والفكري أو بالنسبة لمضمونها المعرفي ودلالتها التاريخية، نصوصاً ليست كلها بنت ساعتها، بل يرجع تاريخ كتابة معظمها إلى المدة الفاصلة بين ١٩٥٩ و٢٠٠٢. وإذاً فهي تغطي أربع وأربعين سنة من تاريخ تعامل كاتبها مع القلم. والمجال الذي تم فيه هذا «التعامل» خلال هذه المدة الطويلة بحساب الزمن الطبيعي، القصيرة بحساب الزمن النفسي الذي ينساب عبر ملفات الذاكرة، هو مجال السياسة والثقافة، أو الثقافة والسياسة، فهما متدخلان في تجربة صاحبها وبالتالي حاضران في فكره ووعيه!

هل يتعلق الأمر بالوفاء ـ بطريقة أخرى ـ بما كنت قد التزمت به في «**حفريات الذاكرة**» من مواصلة الكتابة، من مخزون الذاكرة وثنايا الوعي، في المجالين السياسي والثقافي، بعد أن غطت «الحفريات» المذكورة مسار الطفولة والشباب؟

لا، ونعم؟

لا، لأن هذه ليست مذكرات سياسية ولا مذكرات ثقافية بالمعنى الذي يمكن أن يدخل في سياق «**حفريات الذاكرة**» ويحسب على «السيرة الذاتية».

نعم، لأن النصوص التي ستدرج في هذه السلسلة ثلاثة أصناف: صنف ينتمي إلى المذكرات السياسية ويشكل القسم الأول منها، وصنف يعرض

مواقف فكرية وثقافية، وصنف يقع على «ضفاف السيرة الذاتية» فهو مكمل لهما.

كثير من هذه النصوص سبق أن نشر: إما في جرائد ومجلات مغربية بعضها لم تعد متداولة كجريدة **التحرير** مثلاً، التي عاشت من ربيع ١٩٥٩ إلى صيف ١٩٦٣، وبعضها نشر في جرائد ومجلات تصدر بالمشرق وليس لها حضور يذكر في المغرب. بعضها مما قد يكون بعض القراء اطلعوا عليه ولم يطلع عليه آخرون، والكثير منها مرَّ ـ كما تمر الجرائد والمجلات ـ مر السحاب فدخل في عالم النسيان.

هذا من حيث الشكل والنشر، أما من حيث المضمون وعلاقة هذه النصوص بفكر صاحبها فهي أصناف ثلاثة كذلك: صنف فكرتُ في موضوعه بصوت داخلي غير مسموع فأخرجَتْه الكتابة مقالاً سياسياً أو بحثاً أو دراسة في شؤون الثقافة والفكر. وصنف فكرت فيه بـ «صوت عال»، جواباً على أسئلة زملاء أو أصدقاء، من صحفيين وأساتذة وغيرهم، فهو ينتمي إلى جنس «الحوار»، وقد نشر في جرائد أو مجلات. والصنف الثالث تعاليق وشروح وذكريات كتبت حين إعداد هذه النصوص للطبع في هذه السلسلة، فهي تنشر لأول مرة.

وهذه النصوص، بأصنافها شكلاً ومضموناً، لا تقل أهمية ـ في نظر صاحبها ـ عما أصدر من كتب، أو سيصدر، إن كتب له أن يواصل العمل فيما هو فيه! ذلك أنه فضلاً عن كون بعض هذه النصوص هي بمثابة «إضاءات» لكثير من المسائل التي وردت في المؤلفات، الكبيرة منها والصغيرة، فإن منها ما هو بمثابة «تَقْدمات» لما قد يأتي سواء على شكل مذكرات سياسية أو ثقافية أو على صورة مؤلفات من النوع الذي صدر. أضف إلى ذلك نصوصاً أخرى هي عبارة عن «شهادات» كتبها «أصحاب السؤال» في الحوارات التي أجريت معي، خصوصاً منذ بداية الثمانينيات إلى الآن، والتي تعكس بقوة وصراحة هموم الساحة الثقافية والسياسية خلال هذه الحقبة، كما تعكس في الوقت نفسه نوع الاستقبال الذي حظيت به مؤلفاتي عموماً. إنها شهادات أعتز بها وإن كان بعضها يحرجني إحراجاً بما فيه من إطراء وتقدير زائدين.

وأنا إذ أنشر هذه «الشهادات»، بما فيها من هذا الذي ذكرت، لا أفعل ذلك انتشاءً، فلو كنت أنتشي بالمديح لتبخرت «الهموم» من وعيي ودماغي

ولدخلتُ في «خبر كان»، وانقطعت صلتي بـ «الابتداء». إنما أنشر هذا النوع من «الشهادات» لأن الأمانة العلمية تقتضي ذلك، فقد وردت كتقدمات للحوارات لتعبر عن رأي أصحابها، فليس من حقي إذاً التصرف فيها، سواء كان مضمونها لي أو عليّ. هذا من جهة ومن جهة أخرى فهذه الشهادات هي مادة تاريخية لا بد من حفظها، وقد تكون خير معين للمؤرخ غداً على الاقتراب من الحقيقة التاريخية التي ينشدها[١].

* * *

ولسائل أن يسأل: ولماذا نشر هذه النصوص في سلسلة كتب صغيرة تصدر مرة كل شهر ولعدة أشهر[٢] بدلاً من نشرها كلها في كتاب واحد؟

والحق أن النية كانت متجهة في أول الأمر هذا الاتجاه، أعني إصدارها في كتاب. غير أني لما أخذت استعرض النصوص المرشحة للنشر في هذا الإطار وجدتها تحتاج هي وما سأضيفه إليها من مقدمات ومداخل وتعليقات وشروح إلى كتاب من نحو ٧٠٠ صفحة أو يزيد، من الحجم العادي الذي صدرت به سلسلة **نقد العقل العربي**. وهذا حجم إن استسيغ في كتاب ككتاب **بنية العقل العربي** أو **العقل الأخلاقي العربي**، لاتصال الموضوع ولمقتضيات بنائه، فإنه لا يستساغ بالنسبة لنصوص وحوارات. . . لقد فكرت في توزيعها على أربعة أو خمسة كتب، وقد أفعل ذلك بالنسبة لطبعة المشرق[٣]، أما بالنسبة لطبعة المغرب فقد فضلت أخيراً هذه الصيغة الجديدة ـ صيغة كتاب الجيب ـ لسبب أساسي هو أنها من حيث السعر ستكون في المتناول، وهذه مسألة جوهرية، خصوصاً وهي موجهة أساساً إلى الجيل الصاعد من الشباب الذي عبّر غير ما مرة عن الحاجة إلى معرفة تفاصيل عن طبيعة الحياة السياسية التي عاشها المغرب منذ الاستقلال، والتي أسست وما زالت تؤسس

(١) أنبه إلى أنني سأنشر من النصوص، فقط ما أتوفر على نسخة منه، منشوراً في جريدة أو مجلة. وهناك حوارات أخرى كثيرة لم أتوصل من الزملاء الذين أجروها معي بنسخ منها بعد نشرها، ولم أطلع بنفسي عليها في مكان نشرها.

(٢) كان ذلك تقديراً متواضعاً جداً، فالسلسلة استمرت تصدر، في فاتح كل شهر، منذ ما يزيد على ست سنوات، وقد تحولت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ إلى فصلية (كل ثلاثة أشهر).

(٣) وها هو هذا التوقع يتحقق الآن مع صدور هذا الكتاب في بيروت. أما عدد الكتب التي ستليه فقد لا تقل عن اثني عشر كتاباً.

الواقع السياسي الراهن. وأعتقد أن هذه السلسلة ستملأ بعض الفراغ في هذا المجال. كما أنها ستعين، من يريد من الجيل الصاعد، أن يوسع ويعمق فهمه واستيعابه لطبيعة التجربة السياسية التي خضتها، ولما ورد في مؤلفاتي الفكرية الثقافية من آراء وأطروحات.

* * *

بقي سؤال آخر أعتقد أن من حق القارئ عليّ أن أجيب عنه، وهو: لماذا نشر هذه المواد الآن، وليس قبله ولا بعده؟

والجواب كما يلي: لقد سبق لي أن وعدت القراء في **حفريات في الذاكرة** بكتابة مذكرات سياسية وأخرى ثقافية. وعندما أنهيت العمل في **العقل الأخلاقي العربي** وصدر، بدأت تحوم حولي فكرة الشروع في كتابة تلك المذكرات، وبدا لي أنه قد يكون من الأنسب البدء بـ «المذكرات السياسية» لحاجة «الوقت» إليها، فأخذت أفكر في طريقة كتابتها. وبما أن حضوري السياسي كان بالدرجة الأولى على مستوى «الفعل النظري» الذي مارست معظمه في صحافة الاتحاد منذ حركة «الانفصال» عن حزب الاستقلال سنة ١٩٥٩ وصدور جريدة **التحرير** لسان هذه الحركة في السنة نفسها، فقد كان من الطبيعي أن أفكر في العودة إلى هذه الجريدة التي تشكل بالنسبة لي ذاكرة حية لا يطالها النسيان.

فعلاً، بدأت أتصفح ما توافر عندي من مجلدات أعداد **التحرير** منذ صدورها في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٩، فأخذت أعيش الأحداث من جديد كما كنا نعيشها في وقتها، فصار الماضي حاضراً، واحتل «الوعي القديم» مكانه في نفسي كوعي لـ «حاضر دائم». واكتشفت أن هذا «الحضور الدائم»، لهذا النمط من الوعي، قائم في نفسي يتحدى الزمن، ليس فقط فيما بقي من وضعيات الأمس في مغرب اليوم، بل أيضاً اكتشفت هذا «الحضور الدائم» في النصوص التي كتبتها في **التحرير** منذ صدورها. وهي نصوص متنوعة، بعضها ركن دائم بتوقيع مستعار، وبعضها تحليل شخصي للأحداث وقعته باسمي، حتى لا ألزم به قيادة الاتحاد والمسؤولَين على الجريدة (محمد البصري مديراً وعبد الرحمان اليوسفي رئيساً للتحرير)، إضافة إلى نصوص أخرى كثيرة لم أوقعها ـ على الرغم من أني قد أكون صاحب المبادرة فيها ـ لأنني كنت أعتبر نفسي فيها متحدثاً باسم الحزب والجريدة، بوصفي سكرتير التحرير في هذه

الأخيرة، وعضواً مسؤولاً في هذه الهيئة أو تلك من هيئات الحزب أيضاً.

لقد فوجئت بهذه النصوص كلها، أعني باكتشافي «حضوري الدائم» فيها. فمن جهة لا أستطيع إلا أن أعترف أنها ما زالت تمثل وجهة نظري في «الأمس» وفيما هو حاضر منه في «اليوم»، ومن جهة أخرى لا أستطيع أن أتبين أي مسافة بينها وبين نصوصي اليوم، لا على صعيد الأسلوب ولا على صعيد عملية بناء النص، على الرغم من مرور أربع وأربعين سنة (زائد ست) على زمن تحريرها! ولا أكتم القارئ أنني انفعلت أيما انفعال لهذا الاكتشاف، حتى إنني تذكرت ما قالته لي جدتي لأبي ذات يوم وأنا طفل في سن المراهقة. كانت مستغرقة في سرد ذكرياتها على مسامعي، ذكريات وردت فيها أسماء «مولاي عبد العزيز» و«بوعمامة» و«بوحمارة». . إلخ، ثم توقفت فجأة عن الكلام من الذاكرة وقالت بصوت الوجدان: «آه كم أنا قديمة»!

ومع أنني لا أعاني هاجس الشيخوخة ولا الخوف من الموت، فإني قد شعرت بصوت ينبعث من داخلي، عندما كنت أقرأ النصوص التي كتبتها منذ ما يقرب من نصف قرن، صوت يكرر، مع نوع من الانفعال الغريب، قولة جدتي: «آه كم أنا قديم»!

يصدق هذا بالدرجة الأولى على نصوص الخمسينيات والستينيات. أما نصوص السبعينيات فما فوق فهي على أي حال جزء من امتداد الحاضر إلى ما قبل، وهي قسمان: قسم فكرت فيه ـ كما سبق القول ـ بصوت غير مسموع، وجعلتْ منه الكتابة صوتاً مقروءاً، وهذا الصنف لم أفاجأ به شكلاً ولا مضموناً إلا قليلاً، أما القسم الآخر وهو الذي كنت فكرت فيه بصوت عال ونقله غيري حكاية عني إلى حوار على صفحات الصحف والمجلات، ولم أجد وقتاً لقراءته من قبل، فقد فاجأني فيه كوني قد سبق لي أن قلت أشياء وطرقت موضوعات، من وحي أسئلة الحوار، لا أتذكر أني قلتها بل ولا علم لي بها. إنها بالنسبة لي بمثابة كنز ثمين اكتشفت أنه لي ومن صنعي! كنز أرى فيه الآن أفكاراً تصلح أن تكون موضوع كتابة جديدة تماماً، فضلاً عن كلام يشرح ويبسِّط كثيراً من الأفكار التي وردت في مؤلفاتي!

وبعد، فقد اعتاد القراء مني أن أشركهم معي في كل جديد أطمح إليه، سواء على الصعيد السياسي أو الثقافي، فليسمحوا لي اليوم إن أشركتهم معي فيما جعلني أحس أنني فعلاً «قديم». ومع هذا «القدم» سأبقى معهم وسأقدم

إليهم هذه النصوص بما ستحمل إليهم، بصورة أو بأخرى، أفكاري عن هموم الحاضر. وسيساعدني على ذلك أني لن أتقيد فيها فقط بالتسلسل الزمني الخاص بكتابتها، بل سأتقيد أيضاً، وابتداءً، بوحدة الموضوع. وهكذا سأبدأ بالنصوص التي تعكس وعيي السياسي وفهمي للأحداث التي شاركت فيها أو كنت شاهداً عليها مما يشكل القسم الأول من مذكراتي السياسية، وستليها نصوص أخرى تعكس وعيي الثقافي والأيديولوجي وتموجاته مع تموج الحياة العامة خلال العقود الخمسة الأخيرة من عمري الزمني.

أملي أن أكون دائماً عند حسن ظن قرائي. وبالله التوفيق.

محمد عابد الجابري
الدار البيضاء، آذار/مارس ٢٠٠٢
الدار البيضاء، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

القسم الأول

قيام الحركة التقدمية بالمغرب:
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية
بقيادة الشهيد المهدي بنبركة ١٩٥٩

الفصل الأول

من حفريات في الذاكرة إلى المذكرات السياسية
مسألـة المنهـج

أولاً: حاكمية الصدق في حفريات الذاكرة

في **حفريات في الذاكرة**[1] كانت هناك ذاكرة وكان هناك من يقوم بالحفر فيها. كان «الحافر» يعي تماماً طبيعة عمله. لقد شبه نفسه بالباحث المنقب عن الآثار: يبحث عما تبقى من قطع بنيان تلاشى معظمه، وما بقي منه غاص كثير من أجزائه في الرمال. كان على «صاحبنا» أن يجتهد في ضم القطع بعضها إلى بعض، متجاوزاً كثيراً من الثغرات، محاولاً استعادة هيكل البناء ككل. ومن خلال هذه الاستعادة كان يعطي للثغرات معنى ودلالة، ولكن دون أن يجزم بأن تلك الدلالات تسد، مئة في المئة، تلك الثغرات التي ضاعت قطعها الأصلية.

كان يعي تماماً أنه يجوز له أن يخمن ويفترض، بل ويفسر ويؤول، شريطة إشعار القارئ بذلك. وفي المقابل لم يكن له أن يكذب، حتى ولو كان الأمر يتعلق بذلك النوع المسمى بـ «الكذب الأبيض». لقد كان يعي تماماً أن قيمة هذا الجنس من الكتابة مرهونة بالكامل لدرجة الصدق الذي يلتزم به الكاتب. فالحفر في الذاكرة ـ وإن شئت قلت «السيرة الذاتية» على العموم ـ

(١) محمد عابد الجابري، **حفريات في الذاكرة من بعيد** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ الدار البيضاء: دار النشر المغربية، ١٩٩٧). وهذا الكتاب هو نوع من السيرة الذاتية منذ مرحلة الطفولة المبكرة إلى شهادة البكالوريا (الثقافة العامة).

ليس «مقالاً» من مقالات الرأي، ولا خطاباً من خطب و«خطابات» المساجلة والحجاج، ولا دراسة تحليلية لحال من الأحوال الذاتية أو الموضوعية، ولا نصاً إبداعياً ينسجه الخيال، ولا، ولا... إن السيرة الذاتية هي أولاً وأخيراً شهادة. والشهادة لا توزن بمعايير اليقين ولا بميزان النجاح والفشل، بل توزن بميزان واحد هو الصدق. وعندما يسلم المرء نفسه إلى حاكمية الصدق فليس له أن يتخيل ولا أن «يبدع» ولا أن «يتفنن». شيء واحد يُغفَر له هو أن يخطئ عن غير قصد.

ثانياً: مشكلة الفصل بين الذات والموضوع

هذا النوع من «الحفر في الذاكرة» يطرح مشكلة عويصة: مشكلة الفصل بين الذات والموضوع، وهما على مستوى الذاكرة شيء واحد. ليست الذاكرة إلا ما فيها من ذكريات، وليست الذكريات شيئاً آخر غير نتاج عملية التذكر التي هي وظيفة الذاكرة! إن التذكر عبارة عن عملية استبطان الذات لنفسها، وفي هذا الصدد يقال عادة في نقد منهج الاستبطان في علم النفس إنه منهج غير علمي لأنه يفترض أن يطل المرء من النافذة ليرى نفسه يمشي في الشارع! هذا في حين أن الواحد منا لا يمكن أن يكون في النافذة وفي الشارع في وقت واحد. هذا يعني أن الذات لا يمكن أن تكون موضوعاً لنفسها. وإذا كان بعض فلاسفة القرون الوسطى المنتسبين للتقليد الأرسطي قد تحدثوا عن كائن «عاقل ومعقول» معاً، أي ذات هي موضوع لنفسها، فهو عندهم «العقل الأول»، أي الله. هو عندهم «عقل وعاقل ومعقول»، لا يحتاج إلى موضوع يعقله، فالله بالتعريف ليس في حاجة إلى شيء، هو «غني عن العالمين». وإذاً فكونه عاقلاً معناه أنه يعقل ذاته وأنه في الآن نفسه «معقول» لذاته. بعبارة أخرى هو ذات وموضوع، أو بالأحرى لا فصل فيه بين الذات والموضوع، بين العقل وما يعقل! أما نحن البشر فذوات تعقل موضوعات. والموضوع هو «موضوع»، لأنه وُضع هناك، لأنه يقع خارج الذات.

قد يخفف من حدة هذا التعارض بين الموضوع والذات، عندما يتعلق الأمر بـ«مذكرات»، كون «الذاكرة» ليست هي كل الذات، وإنما هي «جيوب» في النفس ـ حسب تصور القدماء أو في الدماغ حسب التصور المعاصر ـ تضم أشياء تقع «هناك»، في زمان مضى، ولربما في مكان لم يعد هو الآخر كما كان! وإذا كان هذا صحيحاً فمن الممكن أن نتصور أنه يمكن أن ينفصل «المتذكر» عن

ذاكرته، كما ينفصل المرء عن جسمه عندما ينظر في المرآة. ومع ذلك تبقى المشكلة قائمة من بعض الوجوه. فما يرتسم وراء المرآة هو شيء واحد: صورة الجسم وملامحه. أما النفس، وأعني «جيوب الذاكرة»، وأحكام العقل، والقيم التي تحكم الرؤية، وردود الفعل... إلخ، فلا تعطيها المرآة! وعلى كل حال فلم نسمع إلا عن شخص واحد، اسمه الحطيئة، انفصل عن وجهه في المرآة انفصالاً جذرياً. هذا إذا كان هذا الشخص قد وُجد فعلاً، وكان فعلاً هو صاحب ذلك البيت المشهور ـ الذي يهجو فيه صاحبه وجهه في المرآة.

ثالثاً: الأستاذ في «حفريات الذاكرة»

من أجل تلافي هذه الشكوك والصعوبات التي تطرح نفسها بصدد علاقة الذات بالموضوع، قررت أن أستسلم لحاكمية الصدق منذ الشروع في كتابة **حفريات في الذاكرة**، فتكلمت من موقعي كما كان، حين كنت أكتب: أستاذاً جامعياً مارس التدريس والكتابة التحليلية، ولـه إلمام بكثير من المعارف المعاصرة بما في ذلك تلك التي تنتمي إلى التحليل النفسي؛ هذا فضلاً عن انخراطه الكلي ـ تقريباً ـ في الذاكرة الجماعية، العائلية والوطنية... إلخ. بكلمة واحدة كنت أتكلم كذات تعي، ليس فقط انفصالها عن موضوعها، بل أيضاً تعاليها عليه وأستاذيتها له. ولذلك لم أنسب ما كتبت إلى ذلك الجنس من الكتابة الذي تواضع الناس على تسميته بـ «السيرة الذاتية»، بل تركت كامل الحرية لمن أراد أن يصنفه داخل هذا الجنس أو خارجه! أما بالنسبة لي فالاسم الذي أطلقته عليه **حفريات في الذاكرة**، يكفيني ويرضيني.

ومع ذلك فلم يكن مما يفي بمبدأ الصدق وفاءً كاملاً أن أدعي التجرد والحياد في كل موقف، أو اصطنعه اصطناعاً فأقمع ما هو بشري فـيَّ كإنسان، بل بالعكس كنت أطلب «الصدق» في كثير من الأحيان من تقمص هذا الموقف أو ذاك، تقمصاً يعيد إليه بطانته الوجدانية ويحييه من جديد، تقريباً كما عِشتُه أول مرة؛ بل ربما استعدته بوجدانية أعمق، مما سمح لي في بعض الأوقات أو فرض علي ـ لست أدري ـ أن أعيش بعدياً، وبصورة تلقائية، حالة الانفعال المترتبة عن بعض المواقف بأقوى مما كانت تستطيع نفس الطفل «المحكي عنه» أن تفعل!

وفي نظري، فهذا «الانفعال البعدي» ليس مما يطعن في مسألة الموضوعية في هذا المقام. إنها تجربة يعيشها الباحث والمفكر والشاعر... إلخ. إنه من

ذلك النوع الذي عبر عنه أرخميدس بصيحته المعروفة «أوريكا» (= وجدتها)! ومعلوم أنه ما من طالب هيّأ رسالة جامعية حول شخص ما (فيلسوف، أديب. . . إلخ) إلا وتقوم بينه وبين ذلك الشخص صداقة حميمة حتى ولو كانت تفصل بينهما قرون! وحينما كنت ألاحظ أن هذا «الحب للموضوع» لا ينعكس في رسالة من الرسائل التي قدّر لي أن أشرف عليها كنت أتساءل بصورة تلقائية: هل فهم هذا الطالب ما يفعل وما يقول؟

لقد سبق لي أن عبرت عن هذا النوع من العلاقة الحميمية بين الباحث وموضوع بحثه بـ «التذاوت» (Intersubjectivité)، وهي قمة لحظة الاتصال بالموضوع الذي يلي لحظة الانفصال عنه[٢].

على أن هذا النوع من «التذاوت» مع الموضوع إنما يكون ممكناً حينما يكون الموضوع من طبيعته أن لا يتكلم ـ على الأقل لا يتكلم بلسانه كما الإنسان يتكلم في الأحوال العادية، وقد يتكلم بعينيه كما هو شأن المحبين ـ أو حينما لا يعود قادراً على استئناف الكلام، كما هو حال من دخلوا التاريخ وأصبحوا جزءاً من التراث. وبالنسبة لي، وفي **حفريات في الذاكرة** بالتخصيص، كان هذا النوع من «التذاوت» تجربة ممكنة لأني نصبت نفسي، كما قلت، أستاذاً يتحدث عن طفل، وعلى لسانه، قبل أن يتعلم هذا الطفل الكلام، قبل أن تكون له ذاكرة، أقصد قبل أن يتقوى فيه الوعي بالوعي إلى الدرجة التي يغدو معها قادراً على نقل هذا الوعي بالوعي إلى اللغة، إلى كلام! لقد استمر كلام الأستاذ عن الطفل وباسمه، كذات له ثانية، إلى المرحلة التي لم يعد فيها من الممكن النيابة عنه، اللحظة التي أصبح فيها «راشداً»، وفي مجال الكلام بالذات. حينذاك «أدركت شهرزاد الصباح فسكتت عن الكلام المباح»، وكان الوعد بكلام آخر، في جلسة سمر أخرى!

رابعاً: الاهتمام بمذكراتي السياسية

فعلاً وعدت القرّاء أن أكتب عن ما ـ بعد مرحلة الشباب. وبما أنه قد قدر لي أن أعيش، منذ بداية هذا «الما ـ بعد» في مجالين أو قل عالمين، السياسة والثقافة، وبصورة متوازية وإلى الآن تقريباً، فقد «تسرعت» ـ ربما ـ

(٢) انظر: محمد عابد الجابري، **نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي** (بيروت: دار الطليعة؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٠).

في الإعلان عن عزمي على أن أقوم بـ «حفريات» أخرى، في هذين المجالين: مذكرات سياسية وأخرى ثقافية. أقول تسرعت، لا لأني ندمت، بل لأن الأصدقاء والقراء على العموم يتصلون ويلحون ويسألون: «متى ستظهر المذكرات السياسية»؟ وهذا كما لا يخفى نوع من الضغط مستحب!

هناك أكثر من افتراض يمكن أن أدلي به كمحاولة لتفسير هذا الاهتمام بما سيكون «مذكراتي السياسية». هناك من جهة الظرف التاريخي الذي ستحكي عنه. لقد توقف الكلام في **حفريات في الذاكرة** مع أواسط الخمسينيات. وغني عن البيان القول إن مرحلة ما بعد الخمسينيات هي من أدق المراحل في تاريخ المغرب والعالم العربي والإسلامي عموماً: مرحلة الاستقلال وبنائه، والممارسة السياسية بهذه الصورة أو تلك من طرف قطاع أوسع من الشباب، ومرحلة «الثورة» وشعاراتها... إلخ. إنها بكيفية عامة المرحلة التي كانت وما زالت تشكل «عصر السياسة والأيديولوجيا» في التاريخ العربي والإسلامي المعاصر، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب!

في هذه المرحلة التي لم يكتب عنها إلا القليل القاصر برزت أسئلة لم تجد الجواب بعد! وقدمت أجوبة لأسئلة لم تطرح أصلاً، ربما لأن طرح السؤال كان أخطر وأصعب من تقديم الجواب! ومعظم شباب اليوم أجيال ولدت في زمن الاستقلال خلال الأربعين سنة الأخيرة: بعضهم يرى ما يجري ولكن لا يعرف الكثير مما يرى بدايةً ولا مساراً؟ وبعضهم، بل قُل جميعهم، يتحمل نتائج «سياسيات» وتدابير لا يعرف كيف اتخذت ولا لأي شيء سلكت!

في المغرب على الخصوص يتوقع الشباب مني ـ وهذا مجرد تخمين ـ أن يقرءوا في «مذكراتي السياسية» شرحاً لكثير من غوامض الحياة السياسية والحزبية التي شهدتها الخمسون سنة الماضية والتي ما زالت تفعل فعلها في حاضرهم! وسيكون من بين القراء، دون شك، من ينتظرون أن يمتحنوا صدقي وإخلاصي للحقيقة فيما سأكتب! ومن حقهم ذلك.

خامساً: «القرب» يطرح مشكلة منهجية

كل هذه الافتراضات، مشروعة ومبررة، وغيرها كثير. وأنا أفهمها وأتفهَّمها لأني أعلم أن القراء، إذا كانوا قد قبلوا مني عبارة «من بعيد!»، التي وضعتها تحت عنوان **حفريات في الذاكرة**، فهم لن يقبلوها مني فيما قد يكون «مذكراتي السياسية»، بل لعلهم يتوقعون عكسها: «من قريب!».

والحق أن «القرب» وليس «البعد» هو الذي جعلني أطرح مشكلة الاتصال والانفصال، والذات والموضوع، في مستهل هذا المدخل. إن المسألة المنهجية التي تواجهني هنا هي كيفية التخلص من مفعول هذا «القرب». لقد تحدثت في **حفريات في الذاكرة** عن «صاحبنا»، موظِّفاً ضمير الغائب، وما أدراك ما ضمير الغائب! فهل سأواصل توظيفه واستمر في الحديث عن «صاحبنا»، ذاك؟

أشعر أن طبيعة التجربة السياسية التي خضتها، أو بالأحرى التي كنت شاهداً عليها، لا تسمح لي بذلك وإلا فسيكون عليّ أن أحول «المذكرات» إلى قصة أو رواية، وفي هذه الحالة سأصطنع الابتعاد عن «القرب» اصطناعاً ـ قد تكون فيه متعة أدبية إذا وفقت إلى اتقان الحرفة ـ ولكن ذلك سيكون على حساب ما يطلبه القراء وينتظرونه مني، أعني «الكشف عن الحقيقة». والحق أني أشعر أن ما هو مطلوب مني ليس هو «الكذب الأدبي» بل «الصدق السياسي»!

ولكن هل يمكن ادعاء «الصدق السياسي» أصلاً؟ وإذا كان ذلك غير ممكن ـ إلا بقدر كبير من النسبية ـ في الفاعل السياسي حين ممارسته الفعل، فهل يمكن القول بإمكانيته الكاملة أو شبه الكاملة بالنسبة لمن يتذكر أو يتأمل فعله السياسي؟

لو كان ذلك ممكناً لكانت مهمة المؤرخ يكفي فيها ذكر الروايات. هذا في حين أن مشكلة المؤرخ هي أنه يتعامل مع روايات خالية في الأعم الأغلب من «الصدق السياسي»، أو أن عليه أن يفترض فيها أنها مبدئياً كذلك! وإذا كان هناك من درس تاريخي تعلمته من تجربتي السياسية فهو ما عبرت عنه مراراً لطلبتي في موضوع «الحقيقة التاريخية». لقد قلت لهم مراراً إني أُرثي لحال المؤرخ! هو يطلب الحقيقة التاريخية من «الوثائق»! لكن لنتخيل أن مؤرخاً سيحاول، بعد خمسين سنة أو أكثر، التأريخ لحالنا اليوم من خلال الوثائق التي سيحصل عليها، وهي كثيرة: وثائق رسمية، صحف، منشورات حزبية، شهادات أشخاص... إلخ، فهل سيصل إلى «حقيقة ما جرى ويجري»! إنه مهما اجتهد وانتقد وغربل وصفّى فالغالب أن تحليلاته قد لا تختلف كثيراً عن «شهادات» الأشخاص الذين شاهدوا حادثة سير مثلاً! كل منهم يحكي بـ «صدق» ما شاهد، ولكن شهاداتهم «الصادقة» تختلف في

ما بينها إلى الدرجة التي لا يملك المرء معها إلا أن يتساءل: هل الصدق واحد أو متعدد؟ أما إذا كانوا يشاهدون تمثيلية أساسُها وقائع وهمية فإن شهاداتهم لن تختلف كثيراً عن تدخلات أولئك «المحللين» الذي يجلسون على طاولة مستديرة، أمام كاميرا التليفزيون أو ميكروفون الإذاعة، مساء يوم إجراء الانتخابات، من نوع تلك التي ألفناها في المغرب، يتلقون «أولاً بأول» نتائج التصويت من «الداخلية»، ومن ثمة يخوضون في مناقشات وتحليلات الهدف منها استخلاص النتائج من الأرقام التي تقدم لهم لفائدة هذا المرشح أو ذلك، هذا الحزب أو ذاك! إنهم يحللون أرقاماً... نعم! ولكن المشكل ليس مشكل مدى مصادفتهم الصواب في تحليلاتهم وتوقعاتهم، بل المشكل مشكل صحة تلك الأرقام!

ومن حسن حظ الحقيقة التاريخية أن المؤرخ لا يهتم كثيراً بهذا النوع من «المداخلات والمخارجات» فهو يحكم حاسته النقدية في كل شيء. إن المؤرخ يميز بين «الأحداث التاريخية» وبين الأفعال والأقوال اللاتاريخية. هو يطلب الحقيقة التاريخية فيما هو عام وعلى درجة كبيرة من الاستقلال عن الأشخاص، فاعلين كانوا أو رواة. والصدق التاريخي عنده يوزن ليس فقط بما يتحلى به الراوي أو الوثيقة من الصدق، بل أيضاً ـ وربما كان هذا هو المهم عنده ـ بدرجة انسجام ما يُحكى عن الحدث مع ما قبله وما بعده. إن «الحدث التاريخي» هو ـ بالنسبة للمؤرخ ـ ما يجد مكانه في «التاريخ» الذي يبنيه هو. ومن هنا أهمية التمييز بين «التاريخ الواقعي»، أي مجموعة الأحداث التاريخية التي حدثت في الزمان والمكان وتشكل الصيرورة التاريخية الفعلية، وبين «التاريخ المعرفي»، أي مجموعة الأحداث التي يشيِّد بها المؤرخ تصوره للصيرورة التاريخية. والمشكلة هنا، كما في الحقول العلمية الأخرى، هي تلك التي تصاغ كما يلي: ما مدى مطابقة المعرفي للموجود؟

هذه مشكلة عامة، وليس من مشاغلي هنا مناقشتها. فأنا أعي تماماً أنني لست مؤرخاً بالمعنى المشار إليه، أعني المعنى العلمي. وأعي كذلك أني لست كاتب «قصص تاريخي» من النوع الذي يسميه الفرنسيون «La Petite histoire»، أي الحكايات التي تتعلق بتصرفات الأشخاص أو بحوادث اجتماعية معينة والتي يركز فيها على الجزئيات من تصرفات الفاعلين، مما يدخل في إطار الأمور «الشخصية» الحميمية! وأعي أيضاً أنني لست ممن يحلل «الأرقام» التي يعرف المحلل سلفاً أنها مزيفة.

سادساً: الذاكرة الشخصية والذاكرة الوطنية

من حسن حظي إذاً أنني هنا لست لا من هذا النوع ولا من ذاك: إن موضوعي ليس تمثيلية ولا أرقاماً مزيفة ولا سير أشخاص. موضوعي عبارة عن تجربة خضتها بصدق. وأعني بالصدق هنا أنني كنت ـ وما زلت ـ مخلصاً للأهداف التي كانت من أجلها تلك التجربة. ذلك لأنه سواء تعلق الأمر بما قمت به من أعمال أو بما كتبت من نصوص أو أبديت من آراء، داخل هذه التجربة ومن أجلها، فإنه لم يحدث قط أن صدر مني، فعلاً أو كتابةً، إلا ما كنت أعتقد في صوابه أو في كونه يخدم الأهداف النبيلة التي كانت تنشدّ إليها تلك التجربة السياسية. هنا يمكن أن أدّعي الصدق مئة في المئة. قد أكون أخطأت ـ وإلى الآن أعتقد أنني لم أخطئ قط بمعنى أن ما قمت به شخصياً هو ما كان يجب عليّ أن أقوم به ـ ولكن الخطأ إن كان قد حصل فهو لم يكن يقع خارج التجربة بل كان جزءاً منها، وبالتالي كان يستجيب لمعيار الصدق والصواب حين وقوعه.

على أنه إذا كان لي أن أدّعي الصدق ـ أو قل هذا النوع من الصدق ـ فيما سأثبته هنا فهل يمكنني أن أدّعي أنني سأتغلب على النسيان من جهة وعلى «الرقابة الذاتية» من جهة أخرى؟

أما النسيان فأحسب أني سأتغلب عليه ـ إلى حد كبير ـ لأن مرجعيتي لن تكون ذاكرتي الشخصية وحدها بل سأعتمد أيضاً على ذاكرة التجربة التي سأتحدث عنها وهي ذاكرة حية، قوامها نصوص مكتوبة (مقالات، بيانات تصريحات... إلخ)، وكثير منها كتبته بقلمي، لا بل بعقلي ووجداني وأعصابي. هذا يعني أن قراءتي لها لن تكون كقراءة المؤرخ الذي يضطر إلى التأويل والتفسير والربط بين الأشياء... إلخ، بناء على النظرة العامة التي توجهه وتحكم رؤيته وفهمه، وهي تقع خارج التاريخ الواقعي لأنها تريد أن تصنع التاريخ المعرفي، وهما «تاريخان» يندر، إن لم يكن يستحيل، أن يتطابق الواحد منهما مع الآخر تطابقاً يرفع الشك تماماً عن «الحقيقة التاريخية»! إن قراءتي لنصوص التجربة التي سأتحدث عنها ستكون قراءة تتميز بـ «القرب» منها، قرباً لا يتأتى لغير كاتبها المنخرط في التجربة التي تتحدث عنها. فأنا عندما سأقرأ اليوم افتتاحية أو تعليقاً أو خبراً نشرته جريدة **التحرير** قبل خمسين عاماً مثلاً (سنة ١٩٥٩) فسأقرأ فيه ليس فقط ما تفيده الكلمات، بل سأقرأ فيه

مناسبته ومضمونه الظاهر والخفي، وأيضاً المخاطب فيه المسكوت عنه... إلخ. بكلمة واحدة سأقرأه بكامل المعطيات التي أطرته ساعة كتابته. وبما أنني ساهمت بصورة واسعة في كتابة مثل هذه النصوص، أو على الأقل مناقشة مضمونها قبل تحريرها بقلمي أو قلم زميل من زملائي، فإني لن أحتاج هنا إلى البحث في «ما بين السطور»، فذاكرتي تحتفظ به كما هو في أصله، أو على الأقل تستعيده أثناء قراءتي الآن لتلك النصوص. لن أحتاج هنا إلى التأويل لأن الإنسان يؤول «ظاهراً» لا يعرف «باطنه»، أما إذا كان يعرف الباطن والظاهر معاً فالتأويل يصبح لديه غير ذي موضوع.

ذلك ما يجعلني أدّعي «الصدق» في ما سأنقله أو أشرحه. والمقصود بالصدق هنا هو مطابقة ما أقوله اليوم لما قلته بالأمس. وإذا نجحت في ذلك فإن دائرة النسيان ستضيق إلى أقصى حد. وكلما ضاقت دائرة النسيان في هذا المجال تقلص دور تدخل الذات في صنع التاريخ كمعرفة. إن التاريخ كواقع والتاريخ كمعرفة يكونان حينئذ أقرب إلى المطابقة، الشيء الذي يعني أن شهادة الشاهد صادقة. إن هذا لا يعني قط أن هذه الشهادة هي وحدها التاريخ كما كان، ولكنها ستكون أكثر مصداقية من شهادات أخرى لا يتوفر لها مثل هذا «القرب». وغني عن البيان القول إنه كلما تعددت الشهادات التي من هذا النوع صار الاقتراب من الحقيقة أكبر وأقوى.

نعم، أنا لم أعش كل الأحداث والمراحل التي سأتحدث عنها بمثل هذا «القرب» الذي عشت به الأحداث التي تلت انخراطي في الحياة السياسية كشاهد وفاعل سنة ١٩٥٩. ثم إنني لم أعش كل الأحداث التي عرفتها مرحلة بل مراحل ما قبل ١٩٥٩. ومع ذلك فهذا لا يقلقني. ذلك أني لن أتحدث هنا إلا عن ما عشته وعرفته بصورة مباشرة منذ سنة ١٩٥٩، أو بصورة غير مباشرة قبل هذا التاريخ. إن هذا يعني أنني سأستند إلى تجربتي (ذاكرتي) الشخصية في ما يتعلق بما بعد ١٩٥٩ وإلى الذاكرة الوطنية فيما يتعلق بما قبل هذا التاريخ. ولا بد من التنبيه هنا إلى أن الذاكرة الوطنية التي سأستند إليها فيما يتعلق بما قبل ١٩٥٩ هي أيضاً، بمعنى ما من المعاني، جزء لا يتجزأ من ذاكرتي الشخصية. ذلك لأن الفهم الذي تكوّن لدي عن ما قبل سنة ١٩٥٩ لم أحصل عليه مرة واحدة من هذا المصدر أو ذاك، بل حصلت عليه بشكل تراكمي طيلة تجربتي السياسية وإلى اليوم. لقد عرفت تاريخ الحركة الوطنية في المغرب ليس فقط من خلال «نشرة الحزب»، حزب الاستقلال، وكتابات

علال الفاسي وغيره، بل عرفته أيضاً من خلال تجربتي «السياسية» ابتداءً من ١٩٥٢، حينما كنت من شباب هذا الحزب أعيش داخل الأحداث وبالتالي أراها بالمنظار الوطني. وعرفت تاريخ الحركة الوطنية كذلك من خلال نتائجها، فكل ما جرى منذ ١٩٥٩ ويجري إلى الآن، هو نتيجة أو ثمار لما غرس من قبل. ويمتد هذا الـ «قبل» إلى مثل هذا الوقت من القرن الماضي، القرن العشرين. إن ما نعيشه اليوم مما هو سيئ أو جيد في حياتنا الوطنية لا يفهم ـ على الأقل في نظري ـ إلا بالنظر إليه ضمن سلسلة من الأحداث تغطي الآن قرناً بكامله: مئة من السنين.

لقد عشت إذن مئة سنة على صعيد الذاكرة الوطنية. عشتها كمتلقٍّ ثم كممارس ثم كفاعل، وعشتها أيضاً كباحث وكاتب ومتذكر. إذاً مشكلة النسيان في هذا المجال ـ مجال الذاكرة الشخصية الملتحمة بالذاكرة الجماعية الوطنية ـ غير مطروحة بالشكل الذي يكون له تأثير ملموس في تذكر الأحداث وسياقها.

هل نجحنا في استبعاد «النسيان» بوصفه عاملاً قد ينال من حاكمية الصدق في هذه المذكرات؟ أعتقد ذلك. إذن فلننتقل إلى مسألة الرقابة الذاتية.

سابعاً: مسألة الرقابة الذاتية

تطرح «حاكمية الصدق» مشكل «الرقابة الذاتية»، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالأشخاص، الأحياء منهم والأموات؟ لقد شكك بعض النقاد من الفلاسفة في مصداقية المعرفة التاريخية بدعوى أن الحدث التاريخي هو فعل إنساني، وبالتالي فنحن لا نستطيع أن نكتسب معرفة حقيقية به إلا إذا عرفنا مواقف الفاعلين لذلك الحدث: دوافعهم ونواياهم (كولنجوود)! هذا المطلب معقول ـ كمطلب ـ عندما تكون إمكانية تحققه من قبيل المستحيل، أي عندما يتعلق الأمر بأشخاص ماتوا ولا نعرف عنهم إلا ما قالوه عن أنفسهم أو قيل عنهم، ضدهم أو بالنيابة عنهم، مثل هارون الرشيد أو نابليون مثلاً! أما عندما يتعلق الأمر بأشخاص عشتَ بجوارهم وشاركتَهم في التجربة وعرفت نقط ضعفهم ونقط قوتهم والحزازات الخفية التي تحرك نفوس بعضهم والأهداف الدفينة والطموحات الشخصية التي حركتهم نحو هذا العمل أو ذاك، عندما يتعلق الأمر بأشخاص تعرف عنهم بعض هذه الدوافع، أو يخيل إليك أنك تعرفها فيهم، فالأمر يختلف: ذلك أنه إذا كان من حق الفلسفة النقدية أن تطعن

في المعرفة التاريخية، لكون المؤرخ يجهل دوافع الأشخاص ونواياهم... إلخ، فإن من حق المؤرخ أن يرد قائلاً: كلا، إن المعرفة بدوافع الفاعلين السياسيين ونواياهم، وليس الجهل بها، هي التي تشكل عائقاً أمام بناء الحقيقة التاريخية! ذلك، لأن جهل المؤرخ بالأشخاص وبـ «دوافعهم ونواياهم» يمنحه حرية الاجتهاد في التفسير والفهم والتأويل، يجعله يتوخّى الموضوعية فيطلب للتصرفات والأحداث أسباباً ودوافع «خارج الذات» التي قامت بها، وهذا ما يجعل عمله كمؤرخ أمراً ممكناً. أما «العارف» بهذا الذي يجهله المؤرخ فهو لا يملك أن يجتهد ولا أن يؤول. كل ما في إمكانه هو أن «يصرح» أو لا يصرح! فإذا صرح فسيبدو وكأنه يتخذ موقف الخصم أو المناصر ـ لا فرق، وفي هذه الحالة لا يضمن أن تكون شهادته بمنآى عن الطعن! أما إذا لم يصرح فهو أول من يطعن بينه وبين نفسه ـ في شهادته. ولا شك أن الذين يعلمون أو يتخيلون أنه «يعرف» سيحكمون عليه بكونه كان مقصراً أو... أو...

ولكن هل الإنسان يعيش وحده؟ ألا يترتب عن الصدق أحياناً إضرار بالآخرين: مس بمصداقيتهم أو كرامتهم أو... أو...؟ أليس من الضروري أن يراعي كاتب المذكرات السياسية مبدأ «ممارسة السياسة بأخلاق»، باعتبار أن هذا النوع من الكتابة لا يمكن أن يخلو هو نفسه من «ممارسة السياسة»؟

كيف الخروج إذن من هذا المأزق؟

أعتقد أن الذي سيفصل في هذه المسألة هو تحديد الغاية من هذه المذكرات. إن الغاية منها ليست تصفية حساب مع أحد. فليس لي من الحسابات مع رفاق الأمس واليوم ما يقتضي مثل هذه التصفية، التي يمكن وصفها بـ «القاتلة». لقد حركني إلى كتابة هذه المذكرات، عندما أعلنت عن النية في كتابتها قبل بضع سنين، الرغبة في المساهمة في كتابة تاريخ العمل الوطني والنضال التحرري الديمقراطي في هذا الوطن، خصوصاً عندما لاحظت حاجة الجيل الصاعد إلى معرفة تفاصيل عن المسار التاريخي الحديث الذي خرج من جوفه الحاضر الذي يعيشونه والذي سيبقى يؤثر في مستقبلهم لفترة غير قصيرة من الزمن. ولقد كان من الجائز أن أرجئ تنفيذ مشروع هذه المذكرات شهوراً أو سنوات أخرى لولا شعوري بأن الواجب يفرض كتابتها الآن: لقد كثرت الكتابات التي تنشر في الصحف على شكل ذكريات أو حوارات حول تجارب بعض المناضلين، في السجون والمعتقلات وفي العمل

السياسي أيضاً. وهذه ظاهرة صحية بالغة الأهمية. وإذا كانت التجربة الشخصية ملك لصاحبها لا يجوز «الاختلاف» معه فيها، فإن ما يرد عند حكايتها من استطرادات تتعلق بالمسار العام للجماعة أو للمجتمع والدولة ككل، تعكس ليس التجربة الشخصية ذاتها بل ما لصاحبها من «المعرفة» بهذا الجانب أو ذاك من التجربة العامة. هنا بطبيعة الحال يكون الاختلاف. وقد وجدت نفسي أختلف فعلاً مع بعض ما قرأت لكونه لا يمثل «الحقيقة» من وجهة نظري وزاوية معرفتي. من أجل ذلك رأيت أنه قد يكون من المناسب الإدلاء بوجهة نظري التي قد تكون مخالفة لبعض وجهات النظر أو أجزاء منها دون أن أدعي أن ما عندي هو الحقيقة الخالصة الصافية. كل أملي هو أن أساهم في خدمة الحقيقة.

ولكن ما هي «الحقيقة» في هذا المجال؟

أعتقد أنه مهما فعلنا (الآن من أجل طلب الحقيقة) فلن نبلغ حقيقة ما فعلنا أو ما حدث! من أجل ذلك فأنا أقنع هنا بالقول: إن الحقيقة في هذا المجال ـ من وجهة نظري ـ هي ما ينفع في اكتساب رؤية صحية سليمة للشأن المستقبلي. إذاً، فكل ما يتبين لي في ماضينا الحزبي والوطني أن من شأنه أن يساعد على مثل هذه الرؤية، فهو «الحقيقة» التي يجب الصدع بها. أما ما لا أتبين فيه الآن على الأقل مثل هذه الوظيفة فإن السكوت عنه ـ سكوتاً إرادياً أو لاإرادياً ـ سيفرض نفسه. وسيكون حالي حال من ينشد:

فكان ما كان مما لست أذكره فظن خيراً ولا تسأل عن الخبر.

موقف براغماتي نفعي! ليكن، ولكنه موقف وطني، قبل كل شيء.

قد يعترض معترض ويقول: لماذا الالتجاء إلى «الوطنية» في قضية تتعلق بـ «الحقيقة»؟

سؤال لن أبحث له عن جواب نظري، سياسي أو فلسفي. إن جوابه يقع عندي في أعماق التجربة ذاتها، أقصد تجربتي السياسية، لا بل يقع فيما يؤسس تاريخياً وذاتياً هذه التجربة في نفسي وفي نفوس أبناء جيلي الذين قدر لهم أن يكونوا في صفوف الحركة الوطنية أيام الحماية الفرنسية. ومع أني لم أكن أميز بوضوح بين الوطنية والسياسة، في أوائل مرحلة الشباب، مرحلة العمل الوطني العفوي، سواء في إطار الحياة اليومية مع الأسرة أو في

المدرسة مع من هم في مثل سني من الأطفال والمراهقين، فإن المصادفة التاريخية قد قرنت بين بلوغي سن الرشد (١٨ سنة) وبين الأزمة السياسية والوطنية التي انتهت بعزل محمد الخامس ونفيه إلى مدغشقر، عام ١٩٥٣. إنه في خضم تلك الأزمة ومن خلال معطياتها ترسخ في ذهني ووجداني الميل إلى التمييز بين «السياسة» و«الوطنية».

ثامناً: الحقيقة السياسية والموقف الوطني

كنت سنة ١٩٥٣ في الدار البيضاء تلميذاً في الثانية إعدادي. وكان الوقت وقت عطلة صيف. وكنت كجميع المغاربة، صغاراً وكباراً، أتتبع الأزمة السياسية التي كان المغرب يعيشها في ذلك الوقت، وكانت قد بلغت أوجّها في شهر غشت [آب/أغسطس] عندما تبين للجميع أن سلطات الحماية الفرنسية عازمة على خلع محمد الخامس، الملك الوطني، وتنصيب آخر مكانه يكون تابعاً لهم مقطوع الصلة بالحركة الوطنية. كانت القضية قضية كل مغربي، أو على الأقل كل مغربي وطني.

ليس ها هنا مكان الحديث عن الحالة النفسية التي كنا نعيشها، نحن تلامذة المدارس الوطنية، في ذلك الوقت. لذلك سأختصر وأقول: كنت جالساً ذات مساء مع أفراد من عائلتي في «بيت الجلوس» نستمع في الثامنة مساءً إلى إذاعة لندن. وأذكر أن المذيع استهل نشرة الأخبار بتصريح لوزير خارجية فرنسا آنذاك، «جورج بيدو»، أكد فيه بعبارات لا تقبل الشك ولا التأويل أن فرنسا «لا تنوي عزل محمد الخامس». لا أستطيع أن أصف الآن كم كان شعوري بالارتياح والفرح والاعتزاز عظيماً يفوق الحد. إنها إذاعة لندن، التي تعودنا منها كثيراً من الحياد لفائدة القضية المغربية، هي التي تنقل ذلك التصريح الواضح عن وزير خارجية فرنسا، الذي يرجع إليه الاختصاص بقضية المغرب! لم يداخلني الشك مطلقاً، في أن محمد الخامس لن يعزل بل سيبقى ملكاً للمغرب، كما كان!

لكن لم يمر سوى يومين حتى عزل محمد الخامس ونفي. وكان جورج بيدو نفسه هو الذي «فعلها».

لقد ترسخ في ذهني منذ ذلك الوقت أن التباين بين الأقوال والأفعال لدى المسؤولين السياسيين قد يتسع إلى درجة الكذب. ومع ذلك فإن هذا

الكذب السياسي الصراح لم يزعزع في نفسي الثقة بالسياسة جملة وتفصيلاً، وذلك لسبب بسيط وأساسي، هو أن «السياسة» كما كانت حاضرة في مجال المفكر فيه عندي ولدى أبناء جيلي من الشباب الوطني كانت تعني ابتداءً: العمل الوطني. كان الاشتغال بالسياسة، من منظور أفق تفكيرنا، معناه الانخراط في صفوف الحركة الوطنية، الشيء الذي يعني النضال ضد المستعمر. وبهذا المعنى كانت سلطات الحماية الفرنسية بالمغرب توظف لفظ «السياسية» عندما تعتقل الناس وتحاكمهم أو تنفيهم عن بلدتهم أو مدينتهم! لقد كانت التهمة في الغالب هي «الاشتغال بالسياسة»، وهي عبارة مكافئة لعبارة: الانخراط في العمل الوطني ضد الحماية الفرنسية.

أستطيع أن أدعي بصدق أن هذا المعنى، الذي يجعل «الاشتغال بالسياسة» مرادفاً للعمل الوطني، هو الذي بقي يحكم سلوكي السياسي إلى اليوم. لقد حدث هذا الامتزاج بين السياسة والوطنية في نفسي منذ طفولتي الأولى، منذ أن نقلني والدي من «ليكول» (المدرسة الفرنسية) إلى المدرسة الوطنية الحرة، مدرسة النهضة المحمدية بفجيج مسقط رأسي، تلميذاً في الثامنة من عمري. كان الالتحاق بهذه المدرسة، تلميذاً أو مدرساً، يعني بصورة آلية الانخراط في حزب الاستقلال. ولم يكن معنى «الحزب» واضحاً في أذهاننا، بل كان هو والعمل الوطني شيئاً واحداً. فالشخص كان يوصف بأنه «حزبي»، لا بمعنى أنه متحزب لجماعة وطنية ضد أخرى، بل بمعنى أنه منخرط في العمل الوطني من أجل الاستقلال. لقد خلّف هذا الانتقال من «الليكول» إلى المدرسة في نفسي أثراً عميقاً، وغدا يتحكم بصورة تلقائية عفوية في توجيه نظرتي إلى الأمور. لقد بدأت أشعر بهذا الأثر في وقت مبكر، فرضيت به وأقررته ـ أو هو فرض نفسه عليّ ـ لا فرق ـ كاختيار لا أحيد عنه.

لقد وعيت في وقت مبكر، الأبعاد العميقة لهذا التحول. لقد كنا في «الليكول» ندرس ـ الفرنسية طبعاً ـ في كتاب للقراءة أو «التلاوة» (ليكتور) يحمل عنوان **لو ليوني** نسبة إلى مدينة ليون بفرنسا، ـ وأنا لا أذكر بالضبط هل كان هذا هو اسم الكتاب أم أنه اسم مؤلفه. كانت نصوص هذا الكتاب تدور كلها حول فرنسا وثقافتها وتاريخها. وما زلت أتذكر بوضوح أن من بين هذه النصوص واحداً كان بعنوان: «أجدادنا الغاليوين»، ويتحدث عن «وطننا بلاد الغال»، والمقصود فرنسا الحالية، ونصاً آخر كنا نحفظه عن ظهر قلب،

ولم أعد أذكر هل كان نثراً أم شعراً، كان كله إشادة وافتخار بأمجاد فرنسا (كان ذلك في أوائل الأربعينيات من القرن العشرين فكان الكتاب يعكس جو الحرب العالمية الثانية).

أما عندما انتقلت إلى «مدرسة النهضة المحمدية» (نسبة إلى الملك محمد بن يوسف)، فقد كان أول شيء نفعله قبل الدخول إلى حجرات الدرس، صباحاً وبعد الظهر، هو الوقوف صفوفاً متراصة، متجهين نحو باب المدرسة، نقرأ النشيدين الوطنيين الشهيرين (آنذاك، أما اليوم فالله أعلم!)، نشيد: «مغربنا وطننا روحي فداه...»، ونشيد: «من جبالنا طلع صوت الأحرار ينادينا للاستقلال...»، وأناشيد أخرى. أما كتاب «التلاوة» فقد كان بعنوان **القراءة المصورة**، وهو كتاب لبناني، ذو نزوع وطني (وربما ألف هناك ليكون بديلاً من الكتاب الفرنسي، فلبنان كان تحت الحكم الفرنسي أيضاً).

هذا الامتزاج بل الاندماج بين الوطنية والسياسة في وعيي هو ما يفسر ـ في نظري على الأقل ـ جوانب كثيرة من سلوكي الحزبي ومواقفي السياسية. ودون تواضع زائف أستطيع أن أؤكد أنني أقبل من نفسي الخطأ وكل أنواع الضعف البشري في الميدان السياسي وغيره، ولكنني لا أتصور أني أستطيع أن أسلك أي سلوك انتهازي كيفما كان. وحتى ما يعبر عنه بـ «انتهاز الفرص»، وهو شيء وارد في مجال السياسة ومقبول في نظر الكثيرين، فهو عندي شيء مستبعد تماماً. وهذا موقف من ذات نفسي لا أجد له تفسيراً إلا في ذلك المعيار المتحكم في سلوكي السياسي والحزبي والذي تحدثت عنه قبل: عدم الفصل بين الوطنية والسياسة.

وبطبيعة الحال فليس هذا المعيار ولا هذا السلوك مما يخصني وحدي. لا، بل إن كثيراً من أبناء جيلي والجيل السابق واللاحق هم من هذا النوع. وكثير منهم جنود مجهولون. وأغلبهم لم تتح له فرصة التدرج في الحياة السياسية والوطنية والثقافية بنفس المقدار الذي قدر لي أن حظيت به.

تاسعاً: تحكيم الموقف الوطني في الموقف السياسي

ومهما كانت العوامل والأسباب التي جعلت وضعيتي تختلف عن وضعية هؤلاء الذين لم تتح لهم نفس الفرصة التي أتيحت لي في المجالين الثقافي والسياسي ـ وأنا أعزو هذا إلى المصادفة لا غير ـ فإن هذا السلوك

الذي تحدثت عنه والذي تخضع السياسة فيه للوطنية هو الذي كان ـ حسب تقديري ـ وراء ذلك «القرب» الذي شكوت منه أعلاه والذي يمنعني من توظيف عبارة **من بعيد** في مذكراتي السياسية كما فعلت في **حفريات في الذاكرة**. وكما سبق أن قلت فهو «قرب» يحرج «الصدق» في ذات نفسي! وبمعنى آخر هو «قرب» تتعرض فيه السياسة في ذات نفسي دوماً للإحراج من جانب الموقف الوطني.

فعلاً، لقد بقي الموقف الوطني يحرج السياسة في ذات نفسي، وبالتالي يحكمها ويوجهها. وقد بقي هذا الوضع ملازماً لي إلى اليوم. وقد يكون من قبيل استباق الخطى الإتيان هنا بأمثلة. ومع ذلك فلا أرى مانعاً من الإشارة إلى مواقف ثلاثة كمجرد أمثلة:

١ ـ محاكمة أعضاء من المكتب السياسي

لا شك أن كثيراً من القرّاء المتابعين لما أكتب يتذكرون أنني كتبت مقالاً في جريدة **الاتحاد الاشتراكي** بتاريخ ٩ غشت [آب/ أغسطس] ١٩٩١ بعنوان: «منكر سياسي يجب تغييره بالرجوع إلى الموقف الوطني» وذلك بصدد قضية الصحراء المغربية. والمقصود بـ «المنكر السياسي» هو الحل الذي اختارته الأمم المتحدة وهو «الاستفتاء»، أما الموقف الوطني فالمقصود به في سياق المقال هو «البيعة» التي أكدت فتوى محكمة لاهاي وجودها التاريخي بين قبائل الصحراء وملك المغرب. كان هذا المقال مكتوباً بلغة رصينة[٣] ولكن لم يكن ليخفى على المكلفين بـ «قراءة» نصوص من هذا النوع وتقديم تقارير بشأنها لـ «من يهمهم الأمر» أن المقال يستعيد بطريقة «أخرى» موقف الاتحاد الرافض لقبول الاستفتاء، وهو الموقف الذي اعتقل بسببه المرحوم عبد الرحيم بوعبيد وأعضاء من المكتب السياسي كما هو معروف. لقد كان المقال بتوقيته ومضمونه موجهاً مباشرة للمرحوم الحسن الثاني. فمن حيث التاريخ قصدت نشره يوم ٩ غشت [آب/ أغسطس] ١٩٩١ أي قبل عشرة أيام فقط من مناسبة ذكرى ٢٠ غشت (آب/ أغسطس) التي تجسم «الموقف الوطني» في المغرب، المتمثل في الوفاء للبيعة من طرف كل من الملك والشعب. فهاهنا نوع من الإحراج: الموقف الوطني هنا يحرج المبادرة السياسية التي اتخذها المرحوم

---

(٣) سنعيد نشره في مرحلة لاحقة.

الحسن الثاني بقبول الاستفتاء في قمة نيروبي. وهناك إحراج ضمني آخر وهو أن المرحوم عبد الرحيم وأعضاء المكتب السياسي قد اعتقلوا وحوكموا لاعتراضهم على تلك المبادرة: فهم قد تمسكوا بالموقف الوطني ضداً على الانتهازية السياسية.

لقد اعتبر بعض الإخوان الذين قرأوا ذلك المقال يوم صدوره أنني قد تجاوزت به بعض «الحدود» وأن الأمر قد لا يخلو من «تبعات» أو متابعات من طرف «الحكم». أما أنا فلم أكن أعير كبير اهتمام لمثل هذه الأمور. لقد كنت أتمسك دائماً في ما كتبت (باسمي أو باسم الجريدة أو باسم الحزب وهو شيء كثير)، بمبدأ «إحراج السياسية بالموقف الوطني». وهذا ما جعل كل ما كتبت لم ينتج منه ردود فعل من قبيل حجز الجريدة أو الاعتقال أو ما هو أبعد من ذلك[٤]. لقد حرصت دائماً على جعل الصياغة بالصورة التي يتبين فيها بوضوح أن الموقف الوطني فيها يحرج الاعتبارات السياسية الظرفية.

وهذا المبدأ لم يراع في صياغة بلاغ المكتب السياسي حول الاستفتاء ـ وقد كتب أصلاً بالفرنسية ـ وكانت النتيجة الاعتقال والمحاكمة والنفي إلى ميسور[٥].

---

(٤) ويمكن أن أدّعي أن اعتقال البصري واليوسفي، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩، وهو الاعتقال الذي شكل بداية القطيعة مع الحكم، كان بسبب مقال نشر في **التحرير** أثناء غيابي في إقليم تافيلالت حيث كنت أقوم بـ«تحقيق» في ضيافة «جيش التحرير» هناك. ولو كنت حاضراً لما نشرته كما نشر، ولما وقع ما وقع. سأورد تفاصيل في ما بعد هذه الحادثة التي كثرت فيها التأويلات.

(٥) من الجدير بالإشارة هنا أن ما أثار رد الفعل الذي أدّى إلى محاكمة أعضاء المكتب السياسي ليس مضمون البلاغ الذي أصدره ضد الاستفتاء، بل مجرد عبارة اعتبرت مسّاً بشخص الملك. وقد قيل يومها على لسان مسؤول كبير «ذائع الصيت»: «لو كان معهم فلان (يعني كاتب هذه السطور) لما وقعوا في هذا المحظور» (كنت آنذاك قد استقلت من المكتب السياسي). وقد حاول الحكم تدارك الموقف وتجنب المحاكمة وإطلاق الأخ عبد الرحيم ومن معه يومذاك في سجن لعلو بالرباط قبل المحاكمة، وقد أُبلِغت بذلك بواسطة «مرسول» طلب مني باسم جهات عليا إصدار بيان يضع الأمور في نصابها ويجعل المحاكمة غير ذات موضوع. اتصلت بالأخ عبد الرحيم في السجن للاستشارة بواسطة المحامي الأخ الصديقي. ولكن سوء نية بعضهم دفع إلى التشكيك في نيتي والخوف من أن أكون أريد «السيطرة على الحزب»، الشيء الذي أفسد العملية من السجن، وعيون الحكم تسمع وترى في كل مكان، فكانت المحاكمة وكان النفي إلى ميسور. أما بصدد المقال الذي كتبت، موضوع الحديث أعلاه، فقد جاء الجواب عنه مباشراً في خطاب الملك الحسن الثاني يوم ٢٠ غشت [آب/أغسطس] ـ كما توقعت ـ وذلك حينما قال ما معناه: «إن من يؤاخذوننا على قبول مبدأ الاستفتاء، عليهم أن يستحضروا الظروف الدولية التي قبلنا فيها هذا المبدأ». وذلك إشارة إلى الضغوط التي مورست آنذاك على الحكم في المغرب من طرف أصدقائه.

٢ ـ بيان المؤتمر الوطني الثالث

والمثال الثاني الذي أريد الإشارة إليه، وإن كان أسبق زمناً من الأول، يخص البيان السياسي للمؤتمر الثالث (عام ١٩٧٨). لقد أثير حول هذا البيان لغط كبير بمجرد أن انتهيت من قراءته في قاعة المؤتمر وسط تصفيقات وهتافات أرعبت بعضهم في صفوفنا وأربكت رجال الشرطة والمخابرات. وما زال هذا البيان شبه «محاصر» إلى اليوم داخل بعض الأوساط في حزبنا بسبب عنفه المزعوم(٦).

كان من نتائج «الولولة» التي أحدثتها قراءة البيان في صفوف بعض أعضاء المكتب السياسي وبعض «الأطر»، والارتباك الذي وقعت فيه المخابرات، أن وصلت إلى القصر أصداء ضخمت ما حصل تضخيماً لا سند له، وقد حاولت بعض العناصر استغلال ذلك لدفع المرحوم الحسن الثاني إلى اتخاذ موقف ضد الاتحاد. فعلاً كان هناك ـ حسب معلوماتنا ـ من دفع إلى تأزيم الموقف واللجوء إلى الاعتقالات من جديد. فكان الرد أن بادرتُ في اليوم الثاني لصدور البيان إلى كتابة مقالات متسلسلة أشرح فيها مضمونه وآفاقه، مما جعل بعضهم ينصح بعدم اتخاذ موقف ضد الاتحاد حتى تنتهي المقالات. وعندما انتهت هذه المقالات التي استمرت بضعة أيام، كان الرأي الغالب في اجتماع من يهمهم الأمر ـ وقد دافع عنه من ليس من الضروري ذكر اسمه الآن ـ هو أن مضمون البيان كما شرحه كاتبه لا يختلف في شيء عما يكتبه دائماً. هنا أيضاً انتصر نفس المبدأ: مبدأ إحراج السياسية بالموقف الوطني. ولم يحدث أي رد فعل سلبي ضد الاتحاد.

---

(٦) كتبت البيان قبل المؤتمر بأكثر من عشرة أيام، بتكليف من المكتب السياسي، وقدمته للمرحوم عبد الرحيم فألقى عليه نظرة ثم قال: ادفعوه ليترجم إلى الفرنسية. أعطيت النسخة لليازغي وأخبرته بما قال عبد الرحيم وقلت له إدفعه للترجمة. فقال: ومن تقترح؟ قلت بعد لحظة تفكير: خالد عليوة، وكان مكلفاً آنذاك بجريدة **ليبراسيون** ويشتغل في **المحرر**. فعلاً ترجم الأخ عليوة البيان وأعطاه لليازغي الذي أعطاه للأخ عبد الرحيم، وقد قرأ منه جزءاً. وأثناء المؤتمر وعقب قراءتي للبيان عدت إلى المنصة بجانب الأخ المرحوم عبد الرحيم. فقلت له «أش ظهر لك»؟ قال إن العبارات التي تكررت فيها كلمة «المخزن» سيتضايق منها المخزن. فقلت له لا أظن، فقد استعملنا مثل هذه العبارات في التقرير الأيديولوجي سنة ١٩٧٥ ولم يكن هناك رد فعل. قال: «ما شي بحال بحال». ولم يضف شيئاً. بعد ذلك مباشرة فوجئت بما يشبه «الولولة» من طرف بعض أعضاء المكتب السياسي وغيرهم، حتى إن أحدهم ذهب يركض إلى الجريدة لإيقاف صدور البيان، وذلك مباشرة بعد سماعه. ولكن الجريدة كانت قد طبعت، وكنت قد أعطيت البيان للمحرر المسؤول قبل قراءته في المؤتمر ليعده للنشر بمجرد قراءته والمصادقة عليه في المؤتمر. وقد صدر البيان على صدر الجريدة في عدد الغد مباشرة، وتبين أن تلك «الولولة» لم يكن لها ما يبررها.

٣ ـ مشروع حكومة تناوب بقيادة المرحوم عبد الرحيم

أما الواقعة الثالثة التي أريد ذكر بعض تفاصيلها هنا والتي انتصر فيها هي الأخرى نفس المبدأ، فتتعلق باقتراح اقترحه علي المرحوم عبد الرحيم. كنت آنذاك عضواً في المكتب السياسي، وكنت مكلفاً بمحاولة إنهاء النزاع بين بعض أعضاء المكتب ومن كان هؤلاء الأعضاء يسمونهم بـ «جماعة بنعمرو». كنت أزور المرحوم عبد الرحيم زيارات خاصة خارج اجتماعات المكتب السياسي (وقد استمر هذا بعد استقالتي من هذا المكتب) فنتحدث في أمور لا تسمح ظروف الاجتماعات الرسمية بالحديث فيها عادة. وذات مرة همس في أذني وقد أمسك بيدي في باب منزله وهو يودعني، قائلاً: «لقد وقع بي اتصال، وهناك اقتراح بأن ندخل الحكومة»؟ قلت: «بأية مناسبة»؟، «ما هي وما لونها؟». أخذ يشرح لي الأمر، وكان الموضوع قريباً من «التناوب» الذي حصل بعد ذلك بما يقارب العشرين سنة بقيادة الأخ عبد الرحمان اليوسفي. قلت للمرحوم: «أنا شخصياً لا أرى مانعاً. خصوصاً وقد عودتنا أنك تستطيع أن تغادر متى بدا لك أن الأمر يتطلب ذلك». ثم أضفت: «ولكن المشكل هو في إقناع الإخوان خصوصاً أعضاء اللجنة المركزية. فما أظن أنهم سيوافقون»! قال: «هذا دورك. حاول أن تقنع الخوت» (=الأخوة)؟

بعد أيام قمت خلالها بجس النبض بصورة غير مباشرة، ثم عدت إليه وقلت: «المسألة غير ناضجة الآن»؟ قال: «نحن حزب ديمقراطي. يمكن أن نطرح المسألة للتصويت، وإذا قبلت الأغلبية، فعلى الأقلية أن تسير». قلت: «في هذه الحالة سأكون أنا مع الأقلية ولن أسير»؟، فضحك وقال: «لماذا»؟ قلت: «لأن المبدأ الذي أسير عليه، وقد اتفقنا عليه معاً، هو أنه «إذا تعارض موقف سياسي ما مع وحدة الحزب فيجب اختيار وحدة الحزب». قال: «معك الحق، لنترك المسألة إلى حين نضجها، وأنا نفسي لست مطمئناً إلى الضمانات المقترحة».

٤ ـ مع اليوسفي في استشاراته حول تجربة التناوب

الموقف نفسه تكرر مع الأخ عبد الرحمان اليوسفي حينما عرض عليه المرحوم الحسن الثاني «قيادة التناوب». وكما هو معلوم فقد قام باستشارات واسعة شملت المسؤولين السابقين في الاتحاد، حتى من اختار منهم موقعاً خارج الاتحاد منذ زمان. أبديت رأيي. وكان باختصار كما يلي: هناك

اختياران: **إما الدخول** في التجربة الآن، **وإما الانتظار**، ومع أن الحجج متكافئة بالنسبة للاختيارين، فأنا أفضل الانتظار. ولكن إذا كنت تميل إلى الاختيار الأول فأنا لن أطلب منك الحجج لأن الشيء الذي يحسم في مثل هذه الأمور ليس الحجج بل الثقة. وثقتي بك أمس واليوم لا تتزعزع. وأنا أول من يعرف أنك ستغادر المكان عندما يتبين لك أن لا فائدة في المكوث فيه. ومع ذلك فأنا أرى ضرورة موافقة اللجنة المركزية بأغلبية كبيرة حتى لا يحصل تصدع في الحزب. وكررت القول: «إن المبدأ عندي في مثل هذه الأمور هو أنه إذا تعارض الموقف السياسي مع وحدة الحزب فيجب اختيار وحدة الحزب». قال: لن أوافق على الدخول في التجربة إلا بموافقة اللجنة المركزية ومن هم خارج اللجنة المركزية من مسؤولي حزبنا. وفعلاً، كانت الموافقة من الجميع تقريباً.

قد يعترض بعضهم متسائلين: لماذا لم ألتزم بهذا المبدأ إزاء «الانفصال» عن حزب الاستقلال في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩»؟

أفضل ترك الجواب عن هذا السؤال إلى أن نفرغ من تقديم النصوص التي تحكي مرحلة التأسيس والتعليق عليها، وسيكون ذلك خاتمة لهذا القسم الأول.

* * *

وبعد، فربما يلاحظ القارئ أنني بهذه الاستطرادات قد تجاوزت حدود هذا المدخل. والحق أنه كان لا بد منها لتحديد الموقع الذي أتحدث منه. لقد انطلقت من طرح مسألة المنهج. هذا صحيح. ولكن المنهج لا يقوم في فراغ. وقد سبق لي أن شرحت العلاقة بين المنهج والرؤية وبيّنت أن الرؤية هي التي تحدد المنهج(٧) إذاً فلقد كان علي أن أوضح الرؤية التي تؤطر عندي «المذكرات السياسية»، والتي قد يجوز لي الآن ـ بعد الذي شرحته أعلاه ـ أن أصفها أيضاً بأنها مذكرات «وطنية».

ليست هذه المذكرات إذاً من ذلك النوع الذي يكتبه رؤساء الدول أو رؤساء الأحزاب وبكيفية عامة «الفاعلون السياسيون»، يعرضون فيها وقائع من حياتهم السياسية ويلقون فيها أضواء على أحداث شاركوا في صنعها. . إلخ.

---

(٧) انظر: الجابري، **نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي**، المدخل العام.

وليست هذه «المذكرات» من صنف الكتابة التاريخية التي يجتهد فيها المؤرخ في فصل نفسه ـ بقدر ما يستطيع ـ عن الأحداث التي يؤرخ لها؛ ولا هي من صنف السيرة الذاتية التي يتحدث فيها الكاتب عن نفسه بضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائب. . . ليعرض تجربته الشخصية في مجال من مجالات الحياة، أو فيها كلها إن هو استطاع. إنها ليست لا هذا ولا ذاك ولا ذلك! وإن كانت ستحتوي على «شيء ما» من كل ذلك! إن الأمر يتعلق أساساً بتقديم قراءة تمتزج فيها الذكرى والرأي والتحليل لمسار وتموجات «الحركة الداخلية» في الوطنية المغربية، منذ نشأتها إلى اليوم. إننا لن نعرض لنضال هذه الحركة الوطنية ضد الآخر الأجنبي إلا عرضاً، وإنما سنركز اهتمامنا على تطورها الداخلي وعلاقة أجزائها بعضها ببعض. ونحن هنا لا نقصد بـ «الحركة الوطنية» الأحزاب التي ناضلت من أجل الاستقلال وتناضل من أجل الديمقراطية فحسب، بل نقصد بها كذلك المؤسسة الملكية بوصفها كانت ولا تزال جزءاً أو طرفاً في الصراع الذي خاضته تلك الأحزاب مع القوى الاستعمارية وفي سبيل إرساء وترسيخ الديمقراطية.

إنها قراءة من جملة قراءات ممكنة. ولكنها تتميز في نظري بكونها: الموقف الوطني في السياسة، كما عشته، يحكي قصته: قصة النضال من أجل مغرب متحرر، ديمقراطي وتقدمي.

الفصل الثاني

«انتفاضة ٢٥ يناير ١٩٥٩»: أو تأسيس الحركة التقدمية في المغرب

أولاً: الاتحاد المغربي للشباب!

كانت أول مبادرة ساهمت فيها على طريق الإعداد لما كنا نسميه «انتفاضة ٢٥ يناير ١٩٥٩» داخل حزب الاستقلال ـ وكانت قيادة هذا الحزب تسميه «الانفصال» ـ هو المساهمة في أعمال لجنة تحضيرية بالرباط شكّلها الشهيد المهدي في صيف ١٩٥٨ بالرباط لتأسيس منظمة تحمل اسم «الاتحاد المغربي للشباب». كنت قد استأنفت العمل في ذلك الصيف بجريدة **العلم** (لسان حزب الاستقلال، وكنت قد التحقت بها في صيف ١٩٥٧ بإلحاح من الشهيد المهدي الذي كان في ذلك الوقت يشغل وظيفة المدير العام لهذا الحزب، كما رويت ذلك في **حفريات في الذاكرة**. وكان طبيعياً أن تتوطد علاقاتي واتصالاتي بالشهيد المهدي وأنا في جريدة العلم.

لا أذكر بالضبط ما قاله لي الشهيد حين طلب مني حضور أعمال اللجنة التحضيرية المذكورة، ولكنني أذكر أن ذلك كان في إطار العمل على فك الحصار الذي ضُرب على جناح الشهيد المهدي داخل الشبيبة الاستقلالية (الذي كنت أنتمي إليه) بعد أن نجح التيار المحافظ في اللجنة التنفيذية للحزب في «تدجين» هذه المنظمة. وقد أدركت فيما بعد أن الهدف من تأسيس «الاتحاد المغربي للشباب» كان أيضاً من أجل تهيئة الظروف لانخراط الشباب بصورة واسعة في «الانتفاضة» التي كانت على قاب قوسين أو أدنى، خصوصاً

بعد فشل اللجنة التي تشكلت لحل الخلاف داخل الحزب حول «المؤتمر»[(١)] إن هذا يعني أن «الاتحاد المغربي للشباب» ربما كان في تفكير المهدي هو الخطوة الأولى نحو «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

بالفعل ضمت اللجنة التحضيرية لتأسيس «الاتحاد المغربي للشباب» أعضاء من مختلف جمعيات الشباب المغربية، بما في ذلك الشبيبة التابعة لحزب الشورى. كان من بين أعضاء هذه اللجنة المرحوم محمد الحيحي، رئيس جمعية تربية الشبيبة (لاميج)، والأخ الطيبي بنعمر، رئيس جمعية الطفولة الشعبية، وكاتب هذه السطور عن الشبيبة الاستقلالية (جناح المهدي)، وممثل عن الاتحاد الوطني لطلبة المغربي (لعله الأخ إدريس السرغوشني إذا لم تخني الذاكرة) وممثل عن الشبيبة العاملة التابعة للاتحاد المغربي للشغل وممثل عن جمعية «بناة الاستقلال»، وقد كانت تتألف من شباب «طريق الوحدة» وذات صلة وثيقة بالشهيد المهدي، إضافة إلى آخرين لا أتذكرهم.

عقدت اللجنة جلسات عدة تبين خلالها أن ممثل الشبيبة العاملة كانت مهمته عرقلة تأسيس هذه المنظمة ما دامت من مبادرة المهدي، فأجهضت العملية. ولكن الاتحاد المغربي للشغل عاد فتبنى المشروع تحت إشرافه فدعا الجمعيات المذكورة إلى اجتماع عقد ببرصة الشغل بالدار البيضاء يوم ٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٩ وأعلن عن تأسيس «الاتحاد المغربي للشباب». وقد جاء في مقال ورد **التحرير** من البرصة (مقر الاتحاد المغربي للشغل) حول تأسيس هذه الجمعية: «أن هذه خطوة حال دونها قبل اليوم رغبة بعض الأفراد في السيطرة على الشباب لاستخدامه في أغراضه الشخصية». وهذه إشارة واضحة إلى مبادرة المهدي قبل سنة. وجاء في نفس المقال أيضاً أن «الاتحاد المغربي للشباب سيكون بجانب الاتحاد المغربي للشغل عنصري بناء في تشييد مغرب تسود فيه العدالة الاجتماعية. . .»! حضر اجتماع البرصة ممثلون عن الجمعية المغربية لتربية الشبيبة (وفي مقدمتهم المرحوم الحيحي) والاتحاد الوطني

(١) في ٥ أيلول/ سبتمبر من عام ١٩٥٨ صدر بلاغ من مركز حزب الاستقلال يقول: اجتمع علال الفاسي وأحمد بلافريج وعمر بن عبد الجليل وعبد الرحيم بوعبيد أعضاء اللجنة التنفيذية، بأعضاء من اللجنة السياسية هم عبد الله إبراهيم ومحمد البصري والمحجوب بن الصديق. وأسفر الاجتماع عن الاتفاق على تكوين لجنة تحضيرية من السادة محمد منصور ومحمد عبد الرزاق وقاسم الزهيري ود. محمد بناني للإعداد لمؤتمر الحزب في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩. وكان ذلك آخر محاولة لحل أزمة الحزب التي بدأت منذ ١٩٥٢ والتي سنعرض لبعض تفاصيلها لاحقاً.

لطلبة المغرب (السرغوشني والراضي)، والاتحاد المغربي للشبيبة الديمقراطية (من حزب الشورى)، وعن الطفولة الشعبية (الطيبي بنعمر) وممثلون عن جمعية «بناة الاستقلال»، والشبيبة العاملة، والشبيبة الإسرائيلية.

لقد أراد الشهيد المهدي بحضور الجمعيات المذكورة التي كان رؤساؤها على اتصال به (باستثناء الشبيبة العاملة ـ طبعاً) قطع الطريق أمام ردود فعل القيادة النقابية التي كانت علاقتها به جد سيئة. أما أنا فقد تغيبت عن هذا «الاجتماع التأسيسي» على الرغم من إلحاح المهدي لعلمي بحقيقة الطبخة، وقد كنت يومئذ سكرتير التحرير في جريدة **التحرير** وبالتالي على علم بكثير من خفايا الأمور. واتضحت حقيقة «الطبخة» عندما أعلن عن مكتب الجمعية وقد أقصيت منه جمعية «بناة الاستقلال» إقصاء. . والجدير بالذكر أن «الاتحاد المغربي للشباب» الذي تأسّس في برصة الشغل قد ولد ميتاً، فقد أصابه الجمود بسبب رغبة الجهاز النقابي في فرض هيمنته عليه وجعله مجرد ذيل للتنظيم التابع له باسم الشبيبة العاملة. وتشكل قضية «الاتحاد المغربي للشباب» هذه إحدى التجليات الأولى للتوجه الخاص الذي كان للاتحاد المغربي للشغل «داخل» الاتحاد الوطني» حتى قبل تأسيسه، كما تكشف عن «قدم» التوتر الدائم الذي كان يطبع علاقة القيادة النقابية بالشهيد المهدي. وستتاح لنا الفرصة لاحقاً لشرح بعض أصول هذا التوتر ونتائجه.

ثانياً: من «العلم» إلى «التحرير»!

عندما عدت من دمشق في صيف ١٩٥٨ (بعد نجاحي في نيل شهادة السنة الجامعية الأولى) التحقت بـ **العلم** مجدداً، واستأنفت الاتصال والعمل مع الشهيد المهدي. كنا في **العلم** نتابع تطورات أزمة الحزب (حزب الاستقلال) عن كثب، محررين وعمال المطبعة. وعندما اشتدت الأزمة وأصبحت عملية ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩ على وشك الوقوع كنت قد انتقلت إلى الدار البيضاء حيث التحقت بالتعليم الثانوي العربي الذي كان الحزب يشرف عليه، ولكن لا كطالب هذه المرة بل كقائم مقام المدير لثانوية لارميطاج التي تأسست «على يدي» إن صح التعبير. كانت الأرض جزءاً من الحديقة المتاخمة لها (حديقة لارميطاج)، وقد اتصل المسؤولون الحزبيون عن التعليم العربي في الدار البيضاء بعامل هذه المدينة الذي كان يومئذ هو المرحوم بركاش، وطلبوا منه رخصة إنشاء مدرسة ثانوية عربية في جزء من

أرض الحديقة التي هي ملك للبلدية، فرخص لهم بذلك. ومن جهة أخرى طلبوا بعض البيوت الخشبية الأمريكية من جهة معينة فحصلوا عليها. وهكذا نشأت المدرسة أول الأمر. بعد ذلك وقع الاتصال مع المرحوم المعطي بوعبيد الذي كان يومها وزيراً للشغل في حكومة عبد الله إبراهيم قصد الحصول على تجهيز لأقسام صناعية مهنية، فحصلت المدرسة على ذلك. جرى ذلك كله في المرحلة التي كنت أقوم فيها بدور المشرف الإداري والتربوي على هذه الثانوية، في السنة الدراسية ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩. وقد كان معظم أساتذتها من المشرق العربي (مصر وسوريا)، وكثير من الزملاء الأساتذة الجامعيين اليوم قد بدأوا دراستهم الثانوية في هذه المدرسة في الفترة المشار إليها، أمثال د. سالم يفوت ود. محمد الوقيدي وآخرين.

ومع انشغالي في هذه المدرسة كنت أتردد باستمرار على **العلم** وعلى اتصال دائم بزملائي فيها في إطار التحضير لانتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير. وقبل يوم الانتفاضة بنحو أسبوع اتصل الزملاء بمدير الجريدة المرحوم عبد الجليل القباج وأخبروه بانتمائنا جميعاً إلى جناح السي المهدي، فكان جوابه مفاجئاً للجميع، إذ قال ما معناه: «أنا معكم، ومنذ تأسيس الجريدة والسي المهدي هو صاحب الدار». اقترحنا على الشهيد المهدي أن تشمل الانتفاضة جريدة **العلم** نفسها بمديرها وعمالها ومحرريها، وقلنا له إن الأمور أكثر من ناضجة، لكنه عارض الفكرة، وقال: ستكون لنا جريدة جديدة خاصة بنا، وستلتحقون بها! أما لماذا فضل الشهيد ترك **العلم** فهذا ما يحتاج إلى سياق آخر لشرحه.

المهم الآن أننا التحقنا (نحن أغلبية المحررين والعمال في **العلم**) بـ **التحرير** (والذي لم يلتحق من زملائنا لم يستطع مغادرة الجريدة لظروف شخصية خاصة تفهمناها). وفي فترة الإعداد لإصدار جريدة **التحرير** تعرفت لأول مرة إلى الأخ عبد الرحمان اليوسفي الذي كان يرئس اجتماعاتنا بوصفه رئيساً للتحرير، وذلك في مقر «الجامعات المتحدة» وهو نفس مقر حزب الاستقلال من قبل، وكان فوق مقهى فرنسا بجانب شارع محمد الخامس بالدار البيضاء. وقد تعرفنا إلى دقة الملاحظة عند السي عبد الرحمان حينما اقترحنا أن تصدر **التحرير** في فاتح نيسان/ أبريل، فقال: تجنبوا هذا اليوم حتى لا يصف خصومنا جريدتنا بـ «كذبة أبريل» قالها ضاحكاً. وفعلاً تقرر إصدارها في الثاني من نيسان/ أبريل.

ثالثاً: في قلب حركة يناير ١٩٥٩

لقد انتهى الصراع داخل حزب الاستقلال إلى «انتفاضة يناير»، تلك الحركة الاعتراضية التي تمت داخل حزب الاستقلال بزعامة الشهيد المهدي والفقيه البصري وعبد الرحمان اليوسفي وقيادة الاتحاد المغربي للشغل، والتي توجت بانعقاد «مؤتمرات جهوية استثنائية لحزب الاستقلال»، في جل المدن المغربية أعلنت فيها معظم القواعد الحزبية عن تأسيسها لـ «الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال»، أي فيدراليات أعلنت استقلالها عن اللجنة التنفيذية للحزب. وقد صادقت هذه المؤتمرات الجهوية على بيان يشرح عوامل وأسباب هذه الحركة ويحدد أهدافها، بيان كانت قيادة الحركة قد أعدته من قبل، ووزع على الأجهزة التنظيمية التي قامت بالإعداد لهذه «الانتفاضة».

كنت قبل ذلك، ومنذ ١٩٥٥، من الشباب المرتبطين بالمقاطعة ١١، المقاطعة الرائدة في تيار المهدي بالحزب بالدار البيضاء. كانت تقع في قلب الأحياء التي نشطت فيها حركة المقاومة نشاطاً خاصاً وتطل على ساحة السراغنة بجوار شارع السويس الذي سمي بعد الاستقلال بـ «شارع الفداء». كان المسؤولان الرئيسيان في مكتب هذه المقاطعة (=فرع) هما المرحومان المقاومان السي مبارك والسي زغلول، وكانا على صلة مباشرة مع الشهيد المهدي.

في الدار البيضاء، إذاً، كما في غيرها من المدن انعقدت صباح يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ ثلاث تجمعات: **واحد** في سينما شهرزاد برئاسة الفقيه البصري؛ **والثاني** بسينما الكواكب وأطره كاتب هذه السطور مع مسؤولين من المقاطعة ١١ خاصة، **والثالث** بسينما قريبة من المدينة وأطره المرحوم الأستاذ صدقي عبد الوهاب من رجال التعليم وكانت له علاقة بالمقاومة. أما الأخ عبد الرحمان اليوسفي فقد ترأس تجمعاً بطنجة. كما أن الشهيد المهدي ترأس تجمع الرباط ليلتحق بعد الظهر ليرأس مهرجاناً كبيراً على صعيد الدار البيضاء كلها. وترأس مناضلون آخرون تجمعات في المدن الأخرى.

جاءت «قرارات المؤتمرات الجهوية الاستثنائية لحزب الاستقلال يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩» في صورة بيان كان قد أعده قادة الحركة من قبل ووزع على المسؤولين على تنظيم الانتفاضة ثم تلي ونوقش وصودق عليه في هذه المؤتمرات. وهذا نصه:

إن المؤتمر الجهوي الاستثنائي لفرع حزب الاستقلال ومنظماته المختلفة المجتمع في هذا اليوم في (. . .):

ـ «نظراً للضرورة الأكيدة في توحيد جميع القوات الوطنية في هذه الفترة الحاسمة التي يجتازها المغرب لتحقيق التحرر والعدالة والديمقراطية.

ـ نظراً للأخطار التي تهدد وحدة البلاد وكيانها، ومحاولات الاستعمار إعادة سيطرته على المغرب، معتمداً في الوصول إلى هذه البغية على التقسيم الذي تعين عليه حرية العمل والوسائل التي ما زال يتمتع بها الإقطاعيون وعملاء الاستعمار، كما يعين عليه فقدان الشعور الذي تتسم به بعض العناصر التي أعماها الطموح وحب السيطرة.

ـ نظراً لكون واجب كل مسيِّر هو خدمة المصلحة الوطنية لا استخدام الوطنية الشعبية لاكتساب مناصب وامتيازات ذات صبغة إقطاعية.

● يتأسف على عجز اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال الذي يترك فراغاً خطيراً في قيادة الحزب، كما يندد بفقدان الشعور عند بعض أعضائها الذين أصبحوا يعتبرون تراث الحزب ملكاً شخصياً، وسيستغلونه استغلالاً يتجاوز الحدود، ويتنافس أحياناً مع المصلحة الوطنية، كما وقع أخيراً في الاتجاه الذي أعطي لجريدة **العلم** و**الاستقلال**(٢).

● ويستنكر التسامح الخطير الذي يقابل به بعض أعضاء الحزب على اختلاف درجاتهم رغم أن سلوكهم في الحكومة أو الإدارة أو الهيئات السياسية قد مس مساً كبيراً بالمصلحة الوطنية أو بحقوق الناس وبالتالي بسمعة الحزب(٣).

● يندد بالعراقل التي وضعت في سبيل انعقاد مؤتمر وطني طالما قرر

---

(٢) **الاستقلال** هي جريدة الحزب بالفرنسية. وكان تأثير الشهيد المهدي في توجهها قوياً. وعندما وصل الصراع داخل الحزب أوجّه سنة ١٩٥٨ وظهر واضحاً استحالة الوصول إلى توافق سحبت اللجنة التنفيذية مسؤولية الإشراف على صحافة الحزب من التيار الراديكالي وأسندتها إلى عناصر موالية لها. وإلى هذا تشير الفقرة أعلاه.

(٣) المقصود هنا هو حكومة بلافريج (أيار/ مايو ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨)، التي كانت موضوع انتقادات شديدة من جانب التيار الراديكالي في الحزب، وبكيفية خاصة من قيادة الاتحاد المغربي للشغل وعبد الله إبراهيم الذي أسند إليه المرحوم محمد الخامس رئاسة الحكومة بعد بلافريج.

وأعلن عنه منذ سنة ١٩٥٥[٤] وهو وحده الذي من شأنه أن يعطي الحزب إرادة وخطة وفق رغائب الأمة.

● يعلن عن استقلال فروع الناحية (يذكر اسمها في كل جهة) عن الإدارة المركزية العاجزة وممثلها المفتش الجهوي، كما يعلن عن عزمه في أن ينظم نفسه تنظيماً ديمقراطياً لكي يعطي للمواطنين من جديد إطاراً للعمل ويبعث ما هو في حاجة إليه من إيمان وتجرد وحماس لمواصلة السعي في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية.

● يهيب بسائر المخلصين لمقاومة حملة التضليل والبلبلة التي يقوم بها أعوان الاستعمار الشاعرين وغير الشاعرين من إقطاعيين وخونة ووصوليين، وبذلك تتجند الجماهير الشعبية للنهضة المباركة التي تفرضها المرحلة الحاسمة في سير البلاد نحو تحقيق الأهداف الوطنية للتحرر من القيود العسكرية والاقتصادية وبناء صرح ديمقراطية واقعية».

يلي ذلك تأييد التدابير الاقتصادية التحررية التي اتخذها وزير الاقتصاد الوطني آنذاك المرحوم عبد الرحيم بوعبيد داخل الحكومة التي كان يرئسها عبد الله إبراهيم ويشغل فيها منصب وزير الخارجية. وينتهي البيان بتحية هذه الحكومة وتأكيد التعلق بالملك محمد الخامس.

وبعد شهرين من قيام «الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال» انعقد في طنجة المجلس الوطني لهذه الجامعات وأعلن عن تشكيل «الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال»، وكتابة عامة لهذه الجامعات. كان أبرز أعضائها الشهيد المهدي (كاتب في التنظيم) والفقيه البصري (الكاتب في الشؤون السياسية) وعبد الرحمان اليوسفي (الكاتب في شؤون الصحافة والإعلام). أما عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد فقد كانا في الحكومة، بوصفهما من الشخصيات الوطنية وليس بصفتهما الحزبية. وكان تشكيل حكومة عبد الله إبراهيم قد سبق قيام الانتفاضة بما يزيد على شهر.

---

(٤) إشارة إلى «المؤتمر الاستثنائي لحزب الاستقلال» الذي دعت إليه على عجل قيادة الحزب وحضرته الشخصيات الحزبية والمفتشون وأعضاء مكاتب فروع الحزب، وذلك يوم ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥، وذلك للنظر في مشاركة الحزب في الحكومة الانتقالية التي كانت مهمتها الرئيسية التفاوض مع فرنسا لإعلان استقلال المغرب. وقد تقرر آنذاك استدعاء مؤتمر حقيقي للحزب. ولكن شيئاً من ذلك لم يتم.

رابعاً: نصوص مبكرة، وعي «الانتفاضة»! انقلاب ثلاثي؟

صدر العدد الأول من جريدة **التحرير**، كما قلنا، بتاريخ الخميس ٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٩ موافق لـ ٢٣ رمضان ٣٧٨، أي بعد شهر ونيف من قيام «انتفاضة يناير». وخلال هذين الشهرين كانت جريدة **الطليعة** الأسبوعية التي كان يصدرها الاتحاد المغربي للشغل تنشر أخبار الانتفاضة ونشاط «الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال»، وكنت قد التحقت بها لهذا الغرض في انتظار صدور **التحرير**. وعندما صدرت كان على رأس أركانها الدائمة عمود نقدي على اليسار بموازاة الافتتاحية، وكان بعنوان «صباح النور» كنت أكتبه وأوقعه باسم «عصام»، وهو الاسم الذي أعطيته لأول ابن لي بعد ذلك بإثني عشر عاماً. كان هذا العمود يتمتع بشعبية كبيرة لأنه كان يتناول الأمور بصراحة لم تكن (ولم تعد) معهودة. كان موضوع هذا الركن في العدد الأول يدور حول ظهور الجريدة. وقد ضاع هو والصفحات الأولى من هذا العدد حيث طالها التمزق في النسخة التي أحتفظ بها والتي تبتدئ بالعدد الثاني المؤرخ بيوم الجمعة ٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٩. في هذا العدد الثاني جاء التعليق في ركن «صباح النور» يعكس ظروفنا وتطلعاتنا في ذلك الوقت.

قلت في هذا التعليق:

«يجتاز المغرب اليوم فترة عسيرة من تاريخه، ويعاني تجربة من أصعب التجارب التي تمر بها الشعوب حين تشق طريق المستقبل. ومن حق المغرب، ومن حق الشعوب التي تريد أن تبني مستقبلها على أسس سليمة، أن تعيش مثل هذه الأوضاع التي نجتازها اليوم، لأنها هي وحدها الطريق الصحيحة الطبيعية التي تقود إلى مستقبل أفضل وإلى حياة أكرم.

هذه البلبلة التي تسيطر على بعض النفوس، وهذه الروح الوثابة التي تدفع بعض العقول دفعاً إلى كسر القيود وتحطيم الأغلال، والحيرة والارتباك اللذان يظهران جلياً على بعض الوجوه، كل هذه مظاهر طبيعية في مثل هذه الفترة التي نجتازها وهذه التجربة التي نعانيها. إن هذه المظاهر طبيعية جداً لأننا نعيش في انقلاب، بل في انقلابات نفسية واجتماعية واقتصادية.

ففي المغرب اليوم تتبدل المفاهيم وتتغير المقاييس فتتبدل وتتغير تبعاً لذلك بعض المسلمات التي لم يكن يخطر قط في بالنا أدنى شك في صحتها وسلامتها، وتنكشف لنا نتيجة لذلك حقائق مؤلمة أصبحنا لشدة فظاعتها

نستغرب كيف تغاضينا عنها طوال هذه المدة ونلوم عقولنا على السكوت أمامها أياماً ليست بالقصيرة.

وفي المغرب اليوم يعاد النظر في كيان المجتمع وفي القيم التي عليها تبنى علاقاتنا الاجتماعية، إذ لم يعد من الممكن أبداً أن تكون الصداقة الشخصية ولا النسب ولا الزعامة أو التزعم هي الحلقات التي تدور في إطارها علاقاتنا وينحصر في حدودها تفكيرنا.

وفي المغرب يعاد النظر أيضاً في نظمنا الاقتصادية وفي أساليب توزيع ثروات بلادنا وخيرات أرضنا لأننا أحسسنا ونحس في أعماقنا أن النظم التي تجعل من ابن الفقير فقيراً أبداً ومن ابن الغني غنياً أبداً، وأن الأساليب التي تجعل الحق للأقوى دائماً، هي نظم وأساليب يجب أن تزول ويجب أن تضمحل.

هذه المفاهيم التي تتبدل، وهذه القيم التي تتغير، وهذه النظم التي تمحى، هي كلها جوهر الانقلاب الثلاثي الذي نعانيه.

من حق بعضنا إذن أن يضطرب وأن يعيش في بلبلة، ومن حق بعضنا أن يتحفز وينفض عنه غبار اليأس، ومن حق بعضنا أن يقف مشدوهاً مما يرى ويسمع.

ولكن التيار الشعبي زاحف. إنه تيار ثوري لا يلتفت إلى الحائرين، ولا يهتم بالمتذبذبين، لأنه يؤمن أن الطريق الذي اختاره هو طريق النصر، طريق المستقبل الأفضل».

التوقيع: عصام

(«صباح النور،» **جريدة التحرير**، ٣/ ٤/ ١٩٥٩).

خامساً: التقدمية والرجعية

ومن النماذج التي يمكن عرضها هنا والتي تعكس جانباً من المعركة التي كنا نخوضها يومذاك على المستوى الفكري التنظيري، هذا التعليق الذي كتبته في ركن «صباح النور» ونشر صباح يوم ٦ نيسان/ أبريل ١٩٥٩، ويدور حول تعريف المفهومين الرئيسين الذي وظفناهما للتعبير عن «مضمون حركة ٢٥ يناير»، بالنسبة للأوضاع السابقة: مفهوم التقدمية ومقابله الرجعية.

نص التعليق:

«الناس اليوم في بلادي نوعان: نوع يؤمن بالفكرة ويعمل من أجلها

ويتخذها معياراً يقيس به الصالح من الطالح، ونوع يؤمن بالشخص ويعمل من أجله ويسلم مقاليد أموره إليه، إن أرضاه رضي عن نفسه وإن أسخطه عاد إلى نفسه باللوم والعتاب. وعندي أن الخط الذي يفصل بين هذين النوعين من الناس هو نفس الخط الذي يفصل بين ما يسمى بالرجعية وبالتقدمية.

فالنوع **الأول** في نظري تقدمي أو على الأقل أقرب إلى التقدمية من الثاني. ذلك لأن تشبثه بالفكرة يقتضي أن يلتزم بها وأن يكون على درجة من النضج والوعي. ولأن إيمانه بها يستلزم أن يعمل من أجل تحقيقها وأن تكون له إرادة قوية وعزيمة صادقة، ولأن جعله إياها مقياساً يقيس به الأشياء، يعني أنه يتجرد من الأغراض والأهواء مما يدل على أنه مالك زمام نفسه مسيطر على ميولاته.

أما النوع **الثاني** فهو في نظري رجعي، ذلك لأن إيمانه بـ «الشخص» إيماناً أعمى يعني أنه هو فاقد لشخصيته، ولأن خدمته لذلك الشخص وتفانيه في إرضائه والدفاع عنه يعني أنه عبد ذلول لا يحس لكيانه وجوداً ولا لوجوده مغزى. ثم لأن تسليم مقاليد أموره إليه وجعل تصرفه مقياساً يقيس به الأمور يعني أنه ما زال يعيش في العصور الأولى من تاريخ البشرية، يوم كان زعيم القبيلة ورئيس الأسرة هو المالك لأمر القبيلة المتصرف فيها، يوم كانت البشرية جماعات تسير على غير هدى تخضع لقائدها ضالاً مضلاً.

وبعد، فأنا هنا لا أدعو إلى فقد الثقة ببعضنا بعضاً، وإنما الذي أريده هو أن يكون لنا فكر حر ومعايير سليمة بهما نقيس صلاحية أو فساد هذا المبدأ أو ذاك، هذا الشخص أو ذاك. إن الذي أريده هو أن لا نتصرف تصرف الصم العمي البكم، الذين لا يبصرون، تماماً كما يفعل بعض الناس اليوم».

عصام

(**التحرير**، ٦/ ٤/ ١٩٥٩).

سادساً: حركة ٢٥ يناير في نظر صانعيها

١ ـ شهادة المهدي

أجرت جريدة **الحياة** الفرنسية الأسبوعية حواراً مع الشهيد المهدي في إطار حوارات أجرتها مع القادة المغاربة نشرتها تحت عنوان «إلى أين يسير المغرب؟»، وذلك عقب انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير. وفي الحوار الذي

أجرته مع المهدي، وقد نقلته **التحرير** في عدد ٥ نيسان/إبريل ١٩٥٩ ورد السؤال التالي: «ما هو التغيير الذي حدث بانتفاضة ٢٥ يناير»؟ أجاب المهدي بما يلي:

قال: «لقد تطور حزب الاستقلال من حركة تحرير إلى حزب حكومي، فكانت تنتظره مهام جديدة. ذلك أن تشييد صرح دولة عصرية تترتب عنه مسؤوليات وطنية ومسؤوليات دولية، فالتعبئة العامة للجماهير صارت لا مناص منها إذ يجب دائماً تهييئ المواطن لتحمل رسالته الجديدة وتكوينه. ومن جهة أخرى فقد تغير هيكل الحزب: فمنذ سنة ١٩٥٢ أصبح لزاماً تغيير ظروف العمل التي لم تعد موافقة لما كانت عليه سنة ١٩٤٤. لقد برزت قوات جديدة، قوات نقابية وقوات المقاومة وجيش التحرير والجماهير البدوية، وكل هذه تتطلب إطارات جديدة وتنظيماً جديداً وبالخصوص برنامجاً جديداً. فلم يعد في الإمكان البقاء في التجمعات النظرية المثالية».

٢ ـ شهادة اليوسفي

أما الأخ عبد الرحمان اليوسفي فقد تحدث عن أسباب انتفاضة ٢٥ يناير في اجتماع للشباب في مقر الاتحاد المحلي للشغل، بمناسبة ذكرى هذه الانتفاضة ونقلت **التحرير** كلمته في عدد يوم ٨/٤/١٩٥٩، ومما جاء فيها قوله:

«أما عن أزمة الحزب فإن أغلبية أعضاء حزب الاستقلال ثاروا على قيادة الحزب التي أظهرت عجزها. في سنة ١٩٤٤ كان حزب الاستقلال هو حزب الجماهير من عمال وصناع وتجار، وفي هذه الفترة تكوّن وعي وطني، إلا أن القيادة لم تستطع مسايرة الجماهير، وفي سنة ١٩٥٠ حيث كان الملك والشعب متحدين للمطالبة باستقلال البلاد كان من المحتم أن يقع اصطدام بين الاستعمار والوطنيين، وفي هذه السنة نفسها وفي السنة التي تلتها ظهر عجز القيادة لأول مرة، فعوضاً من أن القيادة هي التي تجر قاعدة الحزب المتكونة من الجماهير الشعبية رأينا أن القاعدة هي التي تجر القيادة، وظن المستعمرون أنه بإزالتهم الملك من الميدان سيتأتى لهم أن يفعلوا ما يشاءون، فكانت حوادث غشت [آب/أغسطس] ١٩٥٣، وأصبح الشعب بلا قيادة شرعية ملكية وبدون قيادة حزبية. وهنا أظهرت الجماهير استقلالاً ونضوجاً كبيراً واتجهت نحو الطريق الحقيقي الذي سيؤدي حتماً إلى الاستقلال. وحصل المغرب فعلاً على استقلاله بفضل جهاد الطبقة الشعبية، فكانت الجماهير تظن

أن قيادة الحزب تمشي في الطريق الصالح، فوقع العكس. والذي حصل هو أن القيادة استعملت الأموال، التي كان يدفعها الشعب، في صالح أفرادها فرأى الشعب أن الزعماء يتلاعبون، واتضح للجميع حينئذ أنه لا بد أن يقع تغيير في الحزب. وهنا سحبت الجماهير ثقتها من قيادة الحزب فكانت الحركة المباركة في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩. وعليه نرى أن الأزمة التي عرفها الحزب هي أزمة جوهرية، وهي أن الجماهير الشعبية في الحزب التي كانت تعمل بجد، وكان يكسب من عملها الإقطاعيون، سحبت ثقتها من القيادة. وعوض أن تبقى قيادة الحزب في يد أربعة أشخاص يتوارثونها، جعلتها الجماهير بيد ستين من الأشخاص من عمال وصناع وموظفين» (هم أعضاء المجلس الوطني للجامعات المتحدة).

٣ ـ شهادة عبد الله إبراهيم

أما عبد الله إبراهيم (رئيس الحكومة آنذاك) فقد أدلى بحديث لجريدة **لوموند** الفرنسية نقلته **التحرير** بتاريخ ٣١ أيار/ مايو ١٩٥٩. وعن سؤال مراسل **لوموند** عن أسباب الخلاف بين قادة حزب الاستقلال، أجاب وهو يومئذٍ رئيس الحكومة بما يلي:

قال: «إن هذا الخلاف يرجع إلى أمد بعيد. وعلينا أن نذكر حادثة لها في نظرنا أهمية حاسمة. فقد كنت سنة ١٩٥٠ مكلفاً من طرف حزب الاستقلال بالشؤون النقابية، وكانت هناك قضية هامة على بساط الدرس حيث إن عدداً كبيراً من العمال التحقوا بالنقابات. ولكن الحق النقابي كان محروماً على المغاربة ولم تكن هناك إلا منظمة نقابية واحدة تقبل المخاطرة بقبول المغاربة في صفوفها. وهذه المنظمة هي نقابة سي. جي. تي. وكنا نتساءل آنذاك عمّا إذا كان من المفيد أن ندفع أعضاء حزبنا إلى الانخراط في هذه المنظمة كي يحصلوا على تكوين نقابي ويتدربوا على كفاح الشغالين في انتظار سنوح فرصة تكوين نقابة مغربية في إطار قانوني؟ أم هل كان من الأحسن أن نحول دون ذلك لتجنب تأثر أعضاء حزبنا بالأفكار الشيوعية؟ وكنت أنا مع عدد من الأصدقاء من أنصار الحل الأول فعارضنا في ذلك قادة الحزب وهكذا نشأ الخلاف. فقد دلت التجربة على ضوء حوادث ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٢ (= مظاهرات في الدار البيضاء وغيرها من المدن، احتجاجاً على اغتيال الشهيد النقابي التونسي فرحات حشاد. وقد تعرضت لقمع وحشي من طرف

السلطات الفرنسية) أن الصواب كان في جانبنا وظهر بالكاريار سنترال[٥] أن هناك وحدة ما بين القضية العمالية والقضية الوطنية، وأن أهداف الطبقة العالمة ومجموع الأمة آنذاك لهي أهداف مشتركة. وأنا عندما أتذكر ما كانت القيادة الحزبية تصدره آنذاك من أوامر أزيد اقتناعاً بصواب ما كنا نراه، إذ إن تلك القيادة لم تكن تجمع أعضاء الحزب في تشكيلات إلا لتحدثهم عن عظمة بلادنا في عهد الموحدين أو السعديين، أو لتفيض فيهم وعظاً وإرشاداً، لا لتعدهم لكفاح فعلي إيجابي. فقد اتضح ذلك كل الاتضاح سنة ١٩٥٤ عندما أطلق سراحنا بعد ذهاب الجنرال كيوم، فلمسنا في أعضاء الحزب نقداً شديداً لتصرفات قيادة الحزب، ولعجزها عن العمل بما تقتضيه مصلحة البلاد بعد نفي الملك وللتمهيد للكفاح المباشر. فكلما حاول أحد أن يقف عكس تيار الثورة يفوته ركب الجماهير وهذا هو ما حصل فعلاً».

وعن وجود نزعتين في حزب الاستقلال أجاب قائلاً: «ليس هناك نزعتان في حزب الاستقلال، وإنما هناك رجال هم القادة الحقيقيون للحركة الوطنية، وهم يسيرون دائماً إلى الأمام في طليعة الكفاح. وهناك أشخاص يتمسكون بالماضي ويدافعون عنه، وهذا الماضي بعيد كل البعد عن واقع الأشياء في بلادنا.

وأنا أريد هنا أن أدقق القول بأني أصبحت رئيساً للوزارة لأن صاحب الجلالة اختارني بصفة شخصية لا كممثل لحزب معين. ولذلك فأنا لا أريد ولا أستطيع أن أتدخل في النزاعات. وأريد أن أحتفظ بالحياد السياسي».

وجواباً عن سؤال قال: «إن الإرادة الشعبية مستوحاة من إرادة الملك، وجلالته يشعر بدون تكلف أنه المعبّر عن مطامح الطبقات الشعبية ولا ينوي أن يكون غير ذلك. وهو لا يريد أن يدافع عن مصالح ضد مصالح شعبه، ولذلك فطبيعي أن يكون متفقاً معنا».

٤ ـ شهادة عبد الهادي بوطالب

هذا وقد أدلى الأستاذ عبد الهادي بوطالب، وكان يومئذ عضو المكتب

(٥) حي القصدير بالدار البيضاء، الذي اندلعت منه المظاهرات المذكورة، وقد سمي بعد الاستقلال بالحي المحمدي نسبة إلى محمد الخامس، لأن الفرنسيين كانوا يقولون عنه إنه «ملك الكاريار سنترال»، أي ملك سكان مدن القصدير وليس ملك الشعب كله.

السياسي لحزب الشورى والاستقلال، بتصريح لجريدة **الحياة** الفرنسية في إطار حواراتها «المغرب إلى أين»، ورد فيه تعليقاً على حركة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ ما يلي:

قال: «إن حزب الشورى والاستقلال يعمل من أجل إنشاء ديمقراطية سياسية واجتماعية واقتصادية ويرى أن تكون الملكية الدستورية معززة بنظم ديمقراطية برلمانية، مجلس للنواب ومجلس للشيوخ، على أن تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان. وأكد أن العمال المنتمين لحزبه سيبقون في الاتحاد المغربي للشغل». ثم أضاف: «يجب على المغرب أن يقطع مرحلة جديدة بأن يكون للأحزاب مذهب وبرنامج وأسلوب عمل. وإذا برزت بين هذه الأحزاب عناصر مشتركة في التفكير والعمل لزم أن تتحالف لتحقيقها».

(نقلته جريدة **التحرير** ونشرته في: ١٨/٤/١٩٥٩).

كان ذلك، كما هو واضح، إشارة إلى ما سيحدث، أعني قيام الاتحاد الوطني.

* * *

تلك شهادات متفقة ظاهرياً وموضوعياً ولكنها تمثل من الناحية «الذاتية» ثلاثة اتجاهات في حزب الاستقلال هي التي قامت بانتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ومن ثم بتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالاشتراك مع حزب الشورى والاستقلال وآخرين، كما سنرى في الفصل التالي.

الفصل الثالث

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

التأسيس، الأهداف، المهام

أولاً: التأسيس والمؤسسون

انعقد في يوم ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩ المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بسينما الكواكب في الدار البيضاء، شارك فيه كتاب اللجان الفدرالية للجامعات المتحدة لحزب الاستقلال مع ممثلي الجماهير المنضوية تحت لواء حزب الشورى والاستقلال وحزب الحركة الشعبية وحزب الأحرار المستقلين والاتحاد المغربي للشغل والاتحاد المغربي للشباب والاتحاد الوطني لطلبة المغرب. رئس الجلسة عبد الرحمان اليوسفي. وكان جدول الأعمال كما يلي: كلمة البصري الكاتب السياسي للجامعات المتحدة، ثم كلمة عبد الهادي بوطالب عن حزب الشورى، ثم كلمة عبد الله الصنهاجي عن الحركة الشعبية، ثم كلمة اليوسفي وقد لخص فيها الكلمات السابقة. ثم أعطيت الكلمة للسيد أحمد بنسودة (من حزب الشورى) فألقى كلمة حماسية. بعد ذلك أعطيت الكلمة للشهيد المهدي الذي قرأ على الحاضرين «ميثاق المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية» فقرة فقرة وحلله تحليلاً وافياً، ثم فتحت المناقشة. وفي أثناء الجلسة أعلن اليوسفي عن انضمام أعضاء من «الأحرار المستقلين» إلى الاتحاد، وأعطى الكلمة للسيد بلماحي «ممثل القاعدة الشعبية لحركة الأحرار».

وانتهى الاجتماع بالمصادقة على الميثاق وقوانين الاتحاد الوطني وتعيين

لجنة الترشيح التي اقترحت لجنة إدارية للاتحاد تتكون من: محمد البصري، المهدي بنبركة، المحجوب بن الصديق، عبد الهادي بوطالب، عبد الرحمان اليوسفي، أحمد بنسودة، عبد الله الصنهاجي، محمد عبد الرزاق، الحسين أحجبي، التهامي الوزاني، د. بلمختار، محمد حجي، مولاي عبد السلام الجبلي، عباس القباج، محمد الحريزي، بوشعيب الدكالي، عبد الحي العراقي، عبد الحي الشامي، التهامي لفضالي، عمر المسفيوي، أحمد حمودي عسكري، عبد القادر أواب، محمد التيباري، إدريس المذكوري، محمد الإدريسي، عمرو العطاوي، مصطفى القصري، عبد الله باعقيل، أحمد العلمي، إبراهيم الشرقاوي، محمد الحبيب الغيغائي، محمد العلج التوزاني، أحمد بنطاهر الميداوي. لجنة مراقبة الحسابات: أحمد أولحاج، الطيب المريني، أحمد جسوس. لجنة التحكيم المركزية: عبد النبي بن العادل، محمد البوحميدي، محمد العلمي. ثم انتخبت هذه اللجنة الكتابة العامة للاتحاد على الشكل التالي: محمد البصري، المهدي بنبركة، عبد الهادي بوطالب، عبد الرحمان اليوسفي، أحمد بنسودة، عبد الله الصنهاجي، محمد عبد الرزاق، الحسين أحجبي، التهامي الوزاني، د. بلمختار، محمد حجي. (لم ينتخب أحد من أعضاء الحكومة).

ثانياً: الدوافع والأهداف، الميثاق

أما «ميثاق المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية» فبعد أن سجل «حالة التردد والجمود والحيرة» التي تميزت بها السنوات الثلاث الماضية على إعلان استقلال البلاد، وبعد أن لاحظ أن القوات الوطنية قد استرجعت اندفاعتها وحماستها (مع انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير) وأن «تكاثر الهيئات السياسية المصطنعة» وما رافقها من حملات «الدس والبلبلة والتفرقة لتحطيم معنوية الشعب وصرفه عن المعركة الحقيقية التي يفرضها تحقيق الأهداف الوطنية»،

«يعلن: أنه لا يوجد أي تناقض بين مصالح العناصر التي تؤلف الشعب المغربي وأن الاتحاد وحده الكفيل بإحباط المطامع الاستعمارية وتحقيق الأهداف الوطنية، وأن الأحزاب السياسية في شكلها الراهن أصيبت بالتعفن ولم تعد صالحة للقيام بتربية الجماهير وتجنيدها لمهام البناء، بل صارت أداة للتفرقة ووسيلة لاكتساب مراكز شخصية أو الاحتفاظ عليها»... إلخ.

لذلك فإن الموقعين على هذا الميثاق «يقررون التخلي عن صفتهم الحزبية وألوانهم السياسية وفي غمرة من الأخوة الصادقة، ويؤسسون الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث سيجد كل مواطن مجالاً للعمل الإيجابي في جو من الوضوح والحماس وذلك لتحقيق الأهداف الآتية»، نوردها هنا باختصار:

الدفاع عن الاستقلال ووحدة التراب الوطني، جلاء القوات الأجنبية، تصفية مخلفات الاستعمار، مواصلة سياسة التحرر الاقتصادي، تحقيق الإصلاح الزراعي، انتهاج سياسة التصنيع وتأميم المرافق الحيوية، الإسراع بتحقيق إصلاحات جوهرية وتكوين إطارات وفقاً لمقتضيات بناء الاستقلال، اتباع سياسة منطقية في التعليم، إقامة ديمقراطية واقعية تضمن لجميع المواطنين تسيير شؤونهم بأنفسهم سواء على الصعيد الوطني أو المحلي، في دائرة ملكية دستورية تحت رعاية صاحب الجلالة الملك محمد الخامس[1]، مساعدة الشعب الجزائري المكافح من أجل التحرر وتحقيق الاستقلال ووحدة المغرب العربي، تطبيق سياسة خارجية مبنية على مبدأ عدم التبعية.

ثالثاً: نصوص مبكرة، «الاتحاد» والمهام المطروحة

كان ذلك عن عملية تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وميثاقه. فكيف كنا نرى الأمور نحن «شباب ذلك الوقت». أكيد أن وعينا كان يتكوّن من خلال ما يصرح به قادة الحركة. ومع ذلك أستطيع أن أدعي أن وعيي وإن كان مندرجاً في نفس الإطار إلا أنه كان له من الاستقلال ما يبرر وصفه بأنه وعي «مشروع مثقف» في الحزب، يحتفظ لنفسه، ليس فقط بحقه في الكلام وبجرأة إن اقتضى الحال، بل يتجاوز ذلك إلى «التشريع» لمستقبل للحركة. وأنا عندما أقرأ اليوم المقالات الثلاث التالية التي كتبتها مباشرة عقب تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (نيسان/أبريل ١٩٥٩)، أجد نفسي فيها كما أنا اليوم، مما دفعني إلى التساؤل بيني وبين نفسي: هل تجاوزت نفسي

---

(١) من الجدير بالإشارة هنا أن خصوم الاتحاد قد استغلوا هذه العبارة وادعوا أنه لا يؤمن بالملكية بعد محمد الخامس. وقد اتجهوا بهذه الوشاية الكاذبة إلى ولي العهد خاصة، فنجحوا في حفر خندق بين ولي العهد وحزب القوات الشعبية، وهو الخندق الذي استمر خصوم الاتحاد يعمّقونه بمثل هذه الوشايات الكاذبة طيلة أربعين سنة. هذا بينما يفيد سياق العبارة أن الملكية الدستورية يجب أن تؤسس في أقرب وقت على عهد محمد الخامس لا بعده.

خلال الأربعين سنة الماضية[٢] أم أن «كل الصيد في جوف الفرا»؟

بإمكان القارئ أن يجيب بما يشاء بعد قراءة المقالات الثلاث التالية التي ندرجها هنا بعناوينها الأصلية:

١ ـ المقالة الأولى: الواقع الحزبي في مغرب الاستقلال

صدرت المقالة الأولى يوم ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٥٩ أي بعد يومين فقط من تأسيس الاتحاد، وكان موضوعها: «حقيقة الواقع الحزبي في المغرب بين نوفمبر ١٩٥٥ وسبتمبر ١٩٥٩». تقول المقالة:

«كان يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٩، يوم تأسيس الاتحاد الوطني، يوماً تاريخياً عظيماً في حياة هذا الشعب، يوماً خرجت فيه الإرادة الشعبية في أقوى صورة وأشد تصميم، لتفرض نفسها على الأحداث وتغير الواقع المغربي تغييراً جذرياً، ولتبني واقعاً جديداً على أسس قوية متينة لا يتسرب إليها الضعف من هذه الجهة أو تلك.

إن يوم تأسيس الاتحاد الوطني يمكن وصفه منذ الآن بأنه بداية تحول خطير في تاريخ المغرب، تحول من مجتمع ممزق مهلهل فعلت فيه الأرَضة فعلها إلى مجتمع متماسك الأجزاء قوي الدعائم صحيح الأركان، لا يأتيه الخلل من بين يديه ولا من خلفه. وأهم شيء في نظري في هذا الحدث الجلل هي هذه القوى الجارفة التي فرض الشعب بها إرادته متحدياً الظروف والأحداث، ومتجاوزاً الواقع الذي عاش فيه إلى ما قبل ٦ سبتمبر، تجاوزاً قوياً ينبئ عن القوة الهائلة الجارفة من القوى الشعبية المؤمنة بنفسها وبمقدار العظمة والقوة فيها. ثم إنه، أي يوم ٦ سبتمبر، يوم سُطر فيه خط فاصل بين ما هو شعب بالمعنى الحقيقي لكلمة شعب وبين ما هو متطفل على الشعب، سواء كان هذه التطفل ناشئاً عن مرض الزعامة أو أمراض أخرى انتهازية أو شهوانية. والحقيقة التي لا جدال فيها هي أن تأسيس الاتحاد الوطني جاء تحقيقاً لرغبة أكيدة غالية طالما راودت نفوس الشعب، ولطالما هتفت بها قلوب الشعب. إنها رغبة عظيمة تحمل بين طياتها جميع أنواع العظمة والمقدرة، إنها: الاتحاد الوطني.

---

(٢) جدير بالاعتبار أن نصوص هذه «المواقف» كتبت ما بين آذار/ مارس ٢٠٠٢، سنة صدور أول عدد منها وكانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها، ثم انتقلت بعده إلى المذكرات الثقافية.

لم يكن يشعر الشعب في يوم من الأيام أن هناك دواعي حقيقية لنشوء التفرقة، كان الشعب يرى نفسه كلاً لا يتجزأ وكياناً واحداً منسجماً متماسكاً لا فجوة فيه ولا خلل. كان الشعب المغربي يشعر دائماً أنه شعب واحد له تاريخ واحد ويعيش واقعاً واحداً، وأمامه مشاكل وعقبات يعاني منه ككل واحد، وفي نفسه آمال وأهداف واضحة معينة لا ينازع فيها فرد من أفراده ولا يختلف فيها اثنان من مجموع الشعب. كان الشعب يجد نفسه كياناً كاملاً ينخره الاستعمار ويحاول تفرقته وإضعاف قوته، وكان لا يجد أمامه من عدو سوى الاستعمار وأعوان الاستعمار الذين يعرفهم الشعب معرفة لا غبار عليها.

كان الشعب يشعر بذلك دائماً، لكنه كان يقف من هذا الشعور موقف الذاهل المتردد حينما يرى من سمّوا أنفسهم بالقادة يتخاصمون ويتنازعون ويحطم بعضهم بعضاً. وحار الشعب أمام هذا التناحر والتنابز والتحطيم المتبادل، وازدادت حيرته بشدة حينما كان يرى أن هؤلاء المتنازعين يطرحون نفس الشعارات أمامه! كانوا أشخاصاً متعددين يحاول كل منهم القضاء على الآخر، ويعمل كل منهم جاهداً على استمالة أكبر عدد من الشعب إليه وإليه وحده، ولكن في نفس الوقت كانوا يطرحون شعارات متماثلة: كان كل منهم ينادي بالبناء، بالتحرر الاقتصادي، باسترجاع الأراضي المغصوبة، ببناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية ويضمن فيه الخبز للجميع. وكان كل منهم ينادي بالتضامن مع الشعوب العربية الشقيقة وبمساندة الجزائر المناضلة مساندة فعالة، حتى تستقل وحتى يمكن تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير في طريق تحقيق وحدة أو اتحاد عربي من المحيط إلى الخليج. كانت هذه الشعارات يطرحها أناس متعددون يحطم بعضهم بعضاً، كانوا أناساً يتنازعون البقاء شخصياً وكانت شعاراتهم واحدة. وأمام هؤلاء الأشخاص وأمام هذه الشعارات التي يؤمن بها كل مغربي، أمام ذلك وقف الشعب المغربي حائراً مشدوهاً: من يتبع ومن يترك؟ وظل الشعب يبحث عن مقياس صحة ادعاء هذا وزعم ذاك. لقد تساءل الشعب مراراً: فيم تختلفون وتتنازعون ويحطم بعضكم بعضاً والشعارات التي تطرحونها واحدة والأهداف التي تنادون بها وتتمنونها أهداف واحدة لفظاً ومعنى، إذاً فيم الاختلاف وفيم الشقاق؟

كان الشعب يشعر هذا الشعور ويحس هذا الإحساس. كانت الشعارات التي تطرح أمامه تلخص أهدافه وأمانيه، ولكنه كان يشك في قيمة وفي نية هؤلاء المتنازعين الذين يطرحون هذه الوحدة من الشعارات! وبحث الشعب

عن مقياس صحة ما يقول هذا وبطلان ما يقوله ذاك، ولم يجد الشعب المقياس لأنه لم يجد خلافاً ولو جزئياً في هذه الشعارات المطروحة أمامه. وبحث الشعب عن منطق هذا ومنطق ذاك، ومكامن الصحة والقوة في كل منهما، ولم يجد الشعب شيئاً مما يبحث عنه ولم يكن أمامه سوى الحيرة تأكله، والارتباك يضعف قوته! وأخيراً اتخذ الشعب مقياساً، كان يعلم أنه غير صحيح وأنه مقياس لا يمكن الاعتماد عليه، ولكن الشعب اتخذ هذا المقياس على الرغم من عدم صحته وعلى الرغم من ضعفه. اتخذ الشعب المقياس الشخصي بمعنى أنه كان ينظر إلى هؤلاء الأشخاص الذين يطرحون نفس الشعارات فينضم إلى أحدهم بناء على قوة شخصية الشخص المتبوع وبناء على ماضيه وتصرفاته. كان هذا المقياس خاطئاً طبعاً، وكان الشعب يدرك ذلك عن وعي، ولكنه كان يستعمله لفقدان الأقيسة الصحيحة وعدم جدوى استعمالها في هذه الحالات. إذاً كان انضمام الشعب، أو فئة من الشعب، إلى هذا الحزب أو ذاك مبنياً لا على أساس مبدأ عقائدي وإنما على أساس ميل الأفراد إلى هذا الشخص أو ذاك. وهذه الظاهرة الغريبة نشأت عنها ظاهرة غريبة أخرى بل هي أشد غرابة من الأولى، هذه الظاهرة هي أن الأحزاب كانت في عمقها وفي أساسها مبنية إلى حد كبير على أساس عنصري أو قرابي، لأنه لما كان انضمام الفرد إلى هذا الحزب أو ذاك يتوقف على مدى ثقة الفرد في شخص هذا الزعيم أو ذاك، لما كان الأمر كذلك أصبح من الطبيعي أن يولي الفرد ثقته إلى أقرب زعيم إليه سواء من حيث الدم أو من حيث المدينة أو القرية أو من حيث الجنس أو العنصر.

وهكذا نشأت أحزاب، ونحن نتحدث هنا بعد الاستقلال، مصطبغة بصبغة الفرد والعنصرية والجنس. ولما كان الشعب لا يؤمن بصحة هذه المقاييس، ولما كان الشعب يجد نفسه أمام شعارات واحدة وأشخاص ودعاة متنافرين ضعفت فعالية الشعب في هذا الحزب أو ذاك وأصبح المنخرطون في أحد الأحزاب سلبيين إلى حد ما، وأصبح الأعضاء العاملون في الأحزاب قلة لا تتجاوز العشرة أو العشرين. وهذه القلة إما جمعتها قرابة وثيقة في الدم، وإما جمعتها المصالح. وهكذا نشأت أحزاب صورية شكلية، أحزاب إذا بحثت عن الأعضاء العاملين فيها تجدهم من القلة بشكل يثير السخرية. أما الشعب، أما الجماهير الشعبية، فإنها بقيت بمعزل عن هذه الأحزاب المصطنعة. وإذا مالت اليوم إلى هذا الحزب أو ذاك فإن ميلها هذا لا يعدو أن يكون شكلياً وصورياً فقط. وهذا سبب في بقاء الأحزاب في المغرب أحزاباً

مشلولة فاقدة للإطارات منعدمة الموارد. وكنتيجة لهذا نشأت ظاهرة أخرى أشد غرابة، ظاهرة ما أظن أنها وجدت في أي قطر من الأقطار وفي أي حزب من أحزاب الدنيا. هذه الظاهرة الغريبة هي أن الأفراد المنتمين إلى حزب ما، هم أشد الناس انتقاداً لهذا الحزب ولسلوك هذا الحزب ولاتجاه هذا الحزب. كان الاستقلالي ينتقد حزب الاستقلال بشدة أكثر مما ينتقد الأحزاب الأخرى. وكان الشوري ينتقد حزب الشورى أكثر مما ينتقد حزب الاستقلال وهكذا. . .

وظاهرة أخرى من الظواهر الغريبة هي أنه لم يكن هناك صراع بين هذه الأحزاب، وإنما كان هناك صراع وعراك بين متزعمي هذه الأحزاب. كان الوزاني مثلاً عدواً لعلال ولكن الجماهير التابعة والعاطفة على حزب الشورى لم تكن عدوة للجماهير التابعة أو العاطفة على علال، وكنتيجة حتمية لهذا الأساس الحزبي الخاطئ المهلهل بقيت الطبقات الواعية، والمثقفة على الخصوص، بعيدة عن الميدان، سلبية إلى حد كبير.

ولعل هذا هو السبب فيما كنا نسمعه من انتقادات شديدة للشباب بعامة والمثقفين بخاصة. كانت الأحزاب والطبقة المسيرة للأحزاب تنتقد الشباب والمثقفين وتقول عنهم إنهم سلبيون غير عاملين. والواقع أن الحق كل الحق كان مع الشباب والمثقفين لأنهم بفضل الوعي الذي يتمتعون به لا يمكن أن تسمح لهم أنفسهم بالانضمام أو العمل الجدي في هذا الحزب أو ذاك، وهم يعلمون أن الأسس التي يقوم عليها كل حزب من الأحزاب الموجودة أسس خاوية خاطئة. وهكذا بقيت الطبقات الواعية من الشعب مبعثرة ساخطة تنتقد وتذم وبعبارة أخرى بقيت سلبية ومتطرفة في سلبيتها.

واتضحت هذه الحقيقة، حقيقة الأحزاب في المغرب، على الصعيد الرسمي كما اتضحت على الصعيد الشعبي. فنحن إذا استعرضنا تاريخ الحكومات السابقة، أي في السنوات الثلاث الأولى من الاستقلال، نجد أن الحكومة الائتلافية **الأولى** لم تكن منسجمة بل بعيدة عن الانسجام، فالأشخاص الذين كانوا يكونونها لم تكن تجمعهم أية رابطة على الرغم من الشعارات التي كانت تجمعهم بشكل مظهري. كانوا ينادون أمام الشعب بأنهم يريدون الجلاء والاستقلال الاقتصادي . . . إلخ ولكنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك. لماذا؟ لأن الحزبية كانت مبنية كما قلنا على أساس المصلحة الشخصية لا غير. والحكومة **الثانية** كانت كالأولى تماماً. أما **الثالثة** التي انفرد بها من كان

يسمى بحزب الاستقلال[٣] فإن عجزها ما زال ماثلاً للعيان؛ وسبب هذا العجز واضح لأن المفروض في حكومة حزب من الأحزاب أن تطبق برنامج هذا الحزب أو تنسحب من الميدان. وبما أن حزب الاستقلال كان دون برنامج فإنها لم تجد ما تطبقه، ربما لأن الأشخاص الذي بقوا على رأس هذا الحزب بعد الاستقلال كانوا أشخاصاً لا تجمعهم إلا المصلحة الشخصية. هم لم ينسحبوا من الحكم حماية لمصالحهم الشخصية وتحقيقاً لأطماعهم الفردية. وإذا أدركنا هذا تجلى لنا بوضوح أسباب الفساد بكل أنواعه، والفساد الإداري على الخصوص الذي يشتكي منه الشعب ليل نهار. فالوزراء كانوا كما قلنا مصلحيين فقط. ومن مقتضيات المصلحية أن يوظفوا من يخدم مصالحهم ويثقون فيه. وهكذا نشأ هيكل إداري متسلسل مبني على القرابة والثقة والمصلحة، وهكذا بقي الشعب يعاني من هذا الهيكل الفاسد، والمبني على الفساد.

وكان من نتائج قيام حكومة من هذا الشكل أن لا يثق الشعب بها وأن ينتقدها الناس جميعاً. فكان المنخرطون في حزب الاستقلال أشد الناس انتقاداً لحكومة حزب الاستقلال، وإنه وإن اكتسى هذا النقد شكلاً خفياً فآثاره كانت واضحة لكل من له صلة بهذا الحزب. والحقيقة أن انتقاد المنخرطين في حزب الاستقلال لحكومة هذا الحزب كان جزءاً من انتقاد الحزب نفسه. هذا الحزب الذي بنيت إطاراته (=هياكله) على أساس مصلحي وقرابي وعنصري أيضاً تماماً كما حدث في حكومة بلافريج. بل إن حكومة بلافريج لم تكن إلا الصورة المصغرة الواضحة لما كان عليه حزب الاستقلال في داخله، من نظام المفتشين واللجان الصورية والهروب من الاستشارات الشعبية وعقد المؤتمرات.

وظل هذه الوضع إلى نهاية الثلث الأخير من سنة ١٩٥٨. وهنا تيقن الشعب أنه لا أمل إطلاقاً في حزب الاستقلال ولا في حكومة حزب الاستقلال. وكانت النتيجة المنطقية لهذا اليقين الشعبي أن انصرف الناس عن حزب الاستقلال وانصرف حزب الاستقلال عن حكومة حزب الاستقلال. وأمام هذا الوضع الجديد لم يكن للقائمين على رأس هذا الحزب إلا أن يبقوا

(٣) هذه العبارة كانت جزءاً من السجال في ذلك الوقت. فحقيقة حزب الاستقلال كما كنا نعيها هي في جماهيره الواسعة، وبما أن هذه الجماهير كانت قد انضوت تحت الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال ثم في الاتحاد الوطني ـ كما كنا نقول وفي هذا القول جزء من الصحة كبير ـ فإن «حزب الاستقلال» أصبح في نظرنا، أو كنا نريد أن يصبح، جزءاً من الماضي لا غير. ومثل هذه العبارات كانت متبادلة بين **التحرير** و**العلم** في ذلك الوقت.

وحدهم، ولم يكن أمام حكومة هذا الحزب إلا أن تسقط. وهنا في هذا الظرف بالذات سقط جلد الأسد عن الشاة فلم يكن أمامها إلا أن تظهر شاة هزيلة ضعيفة لا تستطيع حتى الغثاء(٤)!

وأمام هذه الحالة المزرية، عمل المغرب ملكاً وشعباً على إنقاذ الموقف، فتألفت حكومة عبد الله إبراهيم وبدأ الشعب منذ اليوم الأول من تعيين عبد الله إبراهيم رئيساً للحكومة ينظر إلى هذه الحكومة بشيء من الثقة، وعقد عليها قبل الإعلان عن تنصيبها شيئاً من الأمل. ولعل مصدر هذا «الشيء» من الثقة والأمل هو الأساس الذي تألفت عليه هذه الحكومة. لقد كان هذا الأساس هو اللاحزبية. وتحت كلمة اللاحزبية انطوت معان كثيرة لدى الشعب. لاحزبية حكومة عبد الله إبراهيم تعني في نظر الشعب انعدام المصالح الشخصية التي كان أساسها الأحزاب. ومجرد تعيين عبد الله إبراهيم بالذات، وهو الرجل الذي أعلن سخطه على حزب الاستقلال بشكل واضح وبكيفية قاسية أحياناً، كان في نظر الشعب تحولاً مهماً في سياسة تعيين الحكومات في المغرب. فتعيين عبد الله إبراهيم رئيساً للحكومة يعني تعيين رجل من صميم الشعب عرف الشعب وعرفه الشعب، وبذلك اطمأن الشعب إلى حكومة رجل شعبي لا يختلف عن رجل الشارع إلا بثقافته ومواهبه ومقدرته. وانصرف الناس عن الأحزاب وعن زعماء الأحزاب واتجهوا إلى الحكومة الشعبية وأولوها سندهم وثقتهم. واستمدت هذه الحكومة قوتها من ثقة الملك وسند الشعب فسارت مع التيار الشعبي وبرهنت منذ اليوم الأول على أنها تنظر إلى الأمور بمنظار مصلحة الشعب فكانت قراراتها ومشاريعها شعبية إلى حد كبير.

وبدأ الواقع المغربي ينقذ شيئاً فشيئاً وكفر الناس بالأحزاب. كان يوم ٢٥ يناير إعلاناً صريحاً بهذا الكفران، فعزل الشعب نفسه عن القادة التقليديين المزيفين، ورأى في قيام «الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال» شكلاً جديداً لم يألفه ولم يسبق أن رآه. رأى في حركة ٢٥ يناير حركة إنقاذية لاحزبية، لأنها لم تعلن أنها حزب ولا ضد حزب ما، وإنما هي حركة إنقاذية فتحت بابها في وجه الشعب، واستجاب الشعب لنداء ٢٥ يناير ولفظ الزعماء القادة

---

(٤) أذكر أنه في ظهر اليوم الذي نشرت فيه هذه المقالة كلمني الشهيد المهدي بالهاتف من الرباط وقال لي: مقالك جيد، ولكن انتبه! إن تشبيه الحزب بالشاة تشبيه غير مناسب وغير صحيح. فالشاة لا تنتفض، ونحن قد انتفضنا بعد معارك وأنت تعلم هذا. ثم أضاف: هذا مجرد تنبيه. «رد بالك».

والمفتشين، وانفصل عنهم وفصلهم عنه، ونجحت الحركة ونجحت الثورة نجاحاً باهراً لم يكن يتوقعه إلا الشعب نفسه، لأنها حركة من صميم الشعب: هو الذي قام بها، والشعب هو الذي يقودها. وفهم الناس حينئذ أن حركة ٢٥ يناير ما هي إلا مرحلة تقتضيها الظروف، وأنها مرحلة لا بد من اجتيازها.

واجتاز الشعب هذه المرحلة بنجاح تام. ولكن إلى جانب هذه الحركة كانت هناك ضفادع تنق وتفسد الناس هناءهم وطريقهم نحو الازدهار، وكان رد الفعل عند الشعب أن انصرف انصرافاً تاماً عن هذه الضفادع وعن نقيق هذه الضفادع، واتضح للعموم أن أعداء حركة ٢٥ يناير هم أعداء الشعب. وبدأ هؤلاء الأعداء في المكابرة والاستماتة لاسترجاع مجد الماضي الذي لا زالوا يحلمون به. واتخذوا كذلك كل الوسائل الدعائية وانحرفوا انحرافاً خطيراً، انحرافاً يتجلى في تعاون وفي تجاوب مع الأوساط الاحتكارية والاستعمارية. وانضاف إلى هذا التعاون المفضوح الخطير تصميم بعض الأيدي العابثة على العبث بمقدرات الشعب. وعرف الشعب ذاك وأدرك الخطر الذي يهدده، فأطلقها قنبلة هائلة في وجه العملاء والعابثين، فكان الاتحاد الوطني الصخرة التي ينكسر عليها جميع الأعوان وجميع العابثين.

لقد جمع الشعب شمله وأعلنها منظمة لاحزبية، منظمة الاتحاد الوطني. لاحزبية لأنه لم يعد هناك مكان للحزبية ما دامت أهداف الشعب واحدة وآماله واحدة وآلامه واحدة، ولأن الشعب جرّب الحزبية فوجدها مصالح في مصالح وأغراضاً في أغراض وأشخاصاً يتنازعون الزعامة والبقاء والسؤدد. كان يوم ٦ سبتمبر يوماً تاريخياً، يوماً هو في الحقيقة نقطة تحول، نقطة أسدل الستار فيها على ثلاث سنوات من الجمود والحيرة، نقطة أعلن الشعب فيها نكرانه لهذا السنوات ليفتح صفحة جديدة في تاريخه، في حياته.

ولكن على الرغم من كل ذلك فإن الطريق ما زالت طويلة وشاقة. إن السنوات الثلاثة الماضية قد تركت جرحاً كبيراً في النفوس، وتركت سلبية كبيرة في العقول، وسيكون من أهم الواجبات على الاتحاد الوطني هو العمل على التئام الجرح والقضاء على تلك السلبية. وزيادة على هذا الجرح وهذه السلبية هناك أعداء الشعب والعابثون بمقدرات هذا الشعب، وهناك أولاً وأخيراً أهداف الشعب وآمال الشعب. فمهمة الاتحاد الوطني هي في نظري ثلاث مهمات خطيرة صعبة يجب أن يبدأ القيام بها كلها مرة واحدة. ليس هناك مهمة من هذه المهمات تقبل التأخير أو الإرجاء. هناك العمل على القضاء على السلبية

التي عششت في النفوس، وهناك القضاء على أعداء الشعب، وهناك تحقيق أهداف الشعب. هذه المهمات الثلاث ليس فيها ثانية ولا ثالثة بل كلها في الدرجة الأولى، كلها تتطلب الحلول العاجلة. وأملنا وأمل الشعب وطيد في أن يبدأ القيام بهذه المهمات منذ اليوم الأول، منذ الثالثة والنصف بعد ظهر يوم ٦ سبتمبر ١٩٥٩، ساعة ابتداء أعمال المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني».

التوقيع: محمد عابد الجابري

(جريدة **التحرير**، ٩/٩/١٩٥٩).

٢ ـ المقالة الثانية: الحقيقة كل الحقيقة للشعب

المقالة الثانية كانت بعنوان: «الاتحاد الوطني نهاية لفترة الالتباس وبداية لعهد الوضوح».

تبدأ كما يلي:

«حاولت في مقال سابق أن أحلل باختصار الواقع الحزبي في المغرب منذ الاستقلال حتى اليوم (سبتمبر ١٩٥٩)، ذلك الواقع الفاسد المتعفن الذي أدى بالشعب إلى الكفران بالأحزاب والحزبية وإلى تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد استعرضنا الأسباب والدوافع الحتمية التي دفعت الشعب إلى تأسيس هذا الاتحاد واستخلصنا من ذلك أن مهمات الاتحاد الوطني مهمات خطيرة تستوجب حلولاً عاجلة، وفي أقرب وقت، وقلنا إن هذه المهمات ثلاثة على الاتحاد الوطني القيام بها في آن واحد، وهي: القضاء على السلبية التي عششت في نفوس الجماهير عامة والشباب والمثقفين خاصة بسبب النظام الفاسد للأحزاب الذي عرفه المواطنون، ثم القضاء على أعداء الشعب الذين تنكروا له ولأهدافه ونصبوا أنفسهم سادة عليه يريدون تسخير إمكانياته لأغراضهم ومصالحهم تارةً، ولمن هم له أعوان وسماسرة تارةً أخرى. ثم بناء الاستقلال بناء صحيحاً قوياً. واليوم سأحاول أن أحلل هذه المهمات تحليلاً أتوخى فيه الواقعية والموضوعية وأرجو أن تثير الآراء التي سأعرضها ـ أو بعضها على الأقل ـ مناقشة سليمة تفتح عهداً جديداً من النشاط الفكري الذي اشتكى المثقفون من انعدامه غير ما مرة.

لقد قام الاتحاد الوطني بعد ثلاث سنوات من التعفن الحزبي والاحتراف السياسي، وقد أدى هذا التعفن والاحتراف إلى فساد الأوضاع في المغرب

فساداً لا مزيد عليه مما أدى إلى تدمير الشعب ونشوء نوع من اليأس وفقدان الثقة عند الجماهير. لقد قلنا سابقاً إن مقياس الحزبية كان في بعض جوانبه يقوم على أساس الثقة في الأحزاب، وقلنا إن هذه الأحزاب كانت تستغل هذه الثقة لمصالحها الخاصة ومآربها الشخصية، وقد سبب هذا النظام الحزبي الفاسد في فقدان الجماهير الثقة في كل شيء، مع اليأس من كل إصلاح يأتي عن طريق الأحزاب. وبعد أن كانت الثقة هي المقياس الأساسي لانتماء الجماهير لهذا الحزب أو ذاك أصبح الشك وفقدان الثقة، بعد أن خابت آمال الشعب في الأحزاب، هما المسيطران على سلوك الجماهير بالنسبة للهيآت والأحزاب. وقد أورث هذا الشك وعدم الثقة في نفوس الجماهير نوعاً من السلبية الخطيرة إزاء الأحزاب ومشاريع الأحزاب ونداءات الأحزاب.

ولعل أول خطوة يجب أن يخطوها الاتحاد الوطني نحو خدمة الشعب هي العمل بقدر المستطاع على القضاء على هذه السلبية الخطيرة التي بوجودها لا يمكن بناء الاستقلال على أساس شعبي جماهيري. إن أول عمل في نظري ينتظر من الاتحاد الوطني القيام به، بعد أن قضى على الأحزاب، هو القضاء على مخلفات هذه الأحزاب. والعمود الفقري في هذه المخلفات المتنوعة هو ما سمّيناه بروح السلبية التي تكونت في نفوس الجماهير والتي كان سببها ثلاث سنوات من التعفن والفساد.

قد يبدو أن القضاء على مخلفات هذه السنوات الثلاث الماضية شيء صعب يتطلب وقتاً كبيراً، قد يبدو ذلك بالنسبة للبعض، ولكني أرى ذلك شيئاً بسيطاً سهلاً، وإذا كانت هناك صعوبة في هذا الموضوع فإنها في نظري ليست ناشئة من روح السلبية للجماهير، وإنما قد تنشأ إذا لم يستطع الاتحاد الوطني التحرر من نفس «الحياة الحزبية» من أول يوم من تأسيسه، بمعنى أن القضاء على مخلفات الحزبية سيكون صعباً إذا وقع الاتحاد الوطني نفسه في مساوئ الحزبية. أما إذا استطاع القائمون على رأس الاتحاد الوطني التجرد نهائياً من روح الحزبية ومن الوسائل الحزبية فإن القضاء على مخلفات الحزبية التي من بينها الروح الحزبية المتمكنة في نفوس الجماهير سيكون سهلاً بسيطاً.

فـ «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» في مفهومه الصحيح هو منظمة شعبية كبرى تستهدف جمع شتات الشعب وتجنيد الجماهير، ولا فضل في صفوف الاتحاد لأي فرد في الاتحاد على أي فرد آخر حتى ولو كان هذا بعيداً عن الاتحاد. وبعبارة أخرى يجب أن يحارب الاتحاد في نفسه روح «الطبقية».

فعضو الكتابة العامة وعضو اللجنة الإدارية والعضو العامل والعضو المنخرط يجب أن يكونوا في مستوى واحد. وإذا كان من الضروري أن يكون هناك تفاوت في المستويات فإن هذا التفاوت يجب أن يصبح تفاوتاً في خدمة الاتحاد نفسه لا في خدمة الشخص نفسه أو قريبه أو من يعجب به عن طريق الاتحاد. وبعبارة أخرى قصيرة يجب أن يطبق الاتحاد النظرية القائلة: «لنأخذ من كل فرد حسب مقدرته ولنعطه حسب حاجته». وإني وإن كنت لا أؤمن بهذه النظرية كأساس اجتماعي واقتصادي لشعب من الشعوب فإني أعتقد أنها الوحيدة التي يستطيع بها الاتحاد خدمة نفسه وجماهيره، وأنها الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها القضاء على تلك الروح السلبية التي خلقتها النظم الحزبية في نفوس مسيري الأحزاب وأتباع الأحزاب.

فالأساس الذي يجب أن يقوم عليه الاتحاد والذي بواسطته يمكن له القضاء على مخلفات الأحزاب هو الوضوح التام. يجب أن يشرك قادة الاتحاد جماهير الاتحاد في كل شيء وأن يغذوها بجميع المعلومات والأخبار التي تهم البلاد والتي كان القادة الحزبيون يحتكرونها، يجب أن تكون جماهير الاتحاد على اطلاع تام بمشاكل البلاد وبملابسات هذه المشاكل تماماً كما يطلع عليها القائمون على رأس الاتحاد. وفي نظري أن مثل هذا الاطلاع هو المادة الخام التي يجب أن تكون الأساس في تربية الجماهير. وإذا استطاع القائمون على رأس الاتحاد إشراك جميع جماهير الاتحاد بهذه الكيفية الواضحة في كل ما يروج في الوطن فإنهم سيكونون حينئذ قد استطاعوا القضاء على الروح الحزبية في نفوسهم وعلى التفكير الحزبي في عقولهم.

إن الاتحاد الوطني منظمة شعبية، وعلى هذه المنظمة يتوقف مصير البلاد وبناء مستقبل البلاد، فيجب إذن أن لا يخاف مسيرو الاتحاد من الشعب كما خاف منه زعماء وقادة الأحزاب. إن الجماهير المغربية قوة جبارة وبإمكان هذه القوة الجبارة أن تبني بلاداً متطورة عظيمة في أقرب وقت بشرط واحد هو أن تكون هذه الجماهير على علم تام بحقائق الأمور في البلاد. إن الشعب لا يطلب مالاً ولا خبزاً أكثر مما يطلب الحقيقة. فليس هناك أعدى عدو للشعب من احتكار طائفة معينة منه للحقيقة.

هنا قد يعترض معترض ويقول: إن الجماهير الشعبية بحكم روح الاندفاع الكامنة فيها وبحكم الروح الجماعية التي ينشأ عنها عدم تقدير المسؤولية لا ينبغي أن تكون على علم بالحقيقة كاملة، إذ إن مثل هذا العلم قد يؤدي إلى

عمل فوضوي اندفاعي. قد يقول البعض هذا، وهو صحيح من بعض الوجوه ولكن غير صحيح إطلاقاً إذا عرفنا أن الشعب الذي بإمكانه العمل والتفاني في خدمة البلاد هو شعب فيه قابلية كبيرة ليولي ثقته الكاملة في القادة والمسيرين. إن الشعب المغربي الذي جرب هذه الثقة والذي أولى ثقته سنوات طوالاً لزعماء الأحزاب ولقادة الأحزاب الذين خانوا هذه الثقة، إن هذا الشعب لم يعد بإمكانه أن يولي ثقته لأي كان إلا على أساس من الوضوح والاقتناع.

إن الجماهير الشعبية هي اليوم من السلبية بحيث لا يمكن إقناعها، وإذا اقتنعت بسبب الإقناع المجرد فإن اقتناعها هذا لا يعدو أن يكون اقتناعاً موقتاً لا يلبث أن يزول أو يضمحل. إذن فالواجب هنا يقتضي أن نقول للجماهير الحقيقة كاملةً دون أن نحاول إقناعها بها، بل ينبغي أن نتركها تقتنع اقتناعاً مباشراً كلياً ما دامت مطلعة على الحقيقة وما دامت هذه الحقيقة متبلورة في الظروف والأحداث وملابساتها.

إذن ليس هناك في نظري من طريق أو من وسيلة للقضاء على الروح السلبية في الجماهير غير أمرين اثنين: إطلاع الجماهير على حقيقة مجريات الأمور في البلاد، والقضاء على هذه الروح الطبقية في صفوف الاتحاد، تلك الروح التي تسعى بواسطتها كل طبقة عليا في التفكير أو في المسؤولية إلى احتكار الحقيقة.

هذا من حيث **المهمة الأولى** للاتحاد والتي هي القضاء على الروح السلبية في نفوس جماهير الشعب.

أما **المهمة الثانية** فهي القضاء على أعداء الشعب. وقبل الحديث عن هذه المهمة يجب أن نعرف من هم أعداء الشعب. إنهم أعداء الاتحاد، إنهم أولئك الذي استغلوا الشعب مدة من الزمن وخانوه في الثقة التي أولاها إياهم والذين ما زالوا يضللونه ويحاولون استغلاله. إنهم أولئك الاحتكاريون للحقيقة الذين يمكن أن يبرزوا في صفوف الاتحاد والذين لم يستطيعوا أن يقضوا في نفوسهم على الروح الحزبية المقيتة وعلى التفكير الحزبي المقيت. إنهم أولاً وأخيراً الاستعمار وأعوان الاستعمار وسماسرته وأذنابه والذين يسيرون في ركابه، إنهم أيضاً أولئك الذين تعشش في نفوسهم الروح الاستنجادية بالاستعمار لتحقيق أهوائهم ومطامحهم وشهواتهم، هؤلاء هم أعداء الشعب. وهم واضحون في نظر الشعب وضوح الشمس في رابعة النهار.

مهمة الاتحاد إذن هي القضاء على أعداء الشعب هؤلاء، والوسيلة إلى ذلك ليست في العنف ولا في الحرب القلمية أو غيرها، وإنما الوسيلة إلى ذلك هي صرف أنظار الشعب عن أعدائه حتى لا يقع فريق من الشعب في شركهم ومكايدهم. يجب أن يصرف الشعب عن هؤلاء الأعداء ولا يهتم بهم وأن لا يعيرهم أي اهتمام أو وزن. والوسيلة إلى ذلك أي الوسيلة إلى صرف أنظار الشعب عن هؤلاء الأعداء هو شغل الشعب بالحقيقة حتى لا يجد أعداء الشعب فجوة في نفوس الجماهير يستطيعون من خلالها تشكيك الشعب وصرف أنظاره عن أهدافه الحقيقية. وإذا عرف الشعب الحقيقة وانشغل بها وتمسك بأهدابها فإن أعداء الشعب سينعزلون في زاوية لا يلبثوا أن يموتوا فيها خاسئين. إن أعداء الشعب مثلهم مثل الأرضة (السوسة) لا يمكن أن تعيش إذا لم تكن هناك فجوة أو فجوات في عقول الشعب وفي نفوس الشعب. أما إذا انعدمت الفجوات بانشغال الشعب بالحقيقة، الحقيقة المرة والحقيقة الحلوة، فإن «السوسة» لا يمكن أن تعيش وأن تحيا.

تلك في نظري هي المهمة الثانية للاتحاد الوطني وهذه في نظري هي الوسيلة الناجعة لتحقيق هذه المهمة. أما **المهمة الثالثة** التي قلنا إنها تحقيق أهداف الشعب، فإنها تتلخص في بناء الاستقلال بناءً أساسه مجتمع سليم، مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية الحقة والديمقراطية الحقة، وهذا ما سأحاول الحديث عنه في المقال المقبل إن شاء الله».

التوقيع: محمد عابد الجابري

(جريدة **التحرير**، ١١/٩/١٩٥٩).

٣ ــ المقالة الثالثة: أهداف الشعب بين النظرية والممارسة

صدرت المقالة الثالثة وتحمل العناوين التالية: «الشعب يعقد آمالاً كبيرة على الاتحاد الوطني لتحقيق أهدافه». يجب أن نحقق أهداف الشعب على مستوى شعبي جماهيري. باستطاعة الاتحاد الوطني تحقيق المعجزات إذا تخلى عن الأساليب الحزبية الضيقة».

تقول المقالة:

«كنا حصرنا في مقال سابق مهمات الاتحاد الوطني في ثلاثة أمور: أولاً القضاء على مخلفات الأحزاب ومن بينها السلبية التي اتصفت بها الجماهير

عامة والشباب والمثقفون خاصة، نتيجة فساد الأوضاع الحزبية في المغرب، ثانياً القضاء على أعداء الشعب وقلنا إن هذا القضاء يجب أن يكون عن طريق شغل أنظار الشعب عن هؤلاء الأعداء المضللين، وذلك بشغله بالحقيقة في جو من الوضوح التام. ثالثاً تحقيق أهداف الشعب. وقد أتينا في المقالين السابقين على تحليل النقطتين الأوليين، واليوم سنحاول تحليل النقطة الثالثة.

إن الحديث عن تحقيق أهداف الشعب يستلزم بالضرورة تحديد هذه الأهداف. فما هي أهداف الشعب؟ وهل نحن في حاجة إلى تحديد أهداف شعب خرج حديثاً من نظام الاستعمار ودخل في نظام من الاستقلال الشكلي، نظام هو في جوهره وفي شكله لا يختلف عن نظام الحماية في شيء؟ هل نحن في حاجة إلى القول إن الشعب يطلب عدالة اجتماعية في مجتمع يضمن فيه الشغل للجميع والقوت للجميع والتعليم للجميع؟ هل نحن في حاجة إلى القول بأن الشعب يطلب المساواة في الحقوق والواجبات؟ المساواة في الفرص، المساواة في كل شيء! هل نحن في حاجة إلى القول إن الشعب يريد أن تكون مقاليد الأمر بيد أبناء الشعب الذين يقدرون مصالح الشعب ويرعونها حق الرعاية؟

من السهل أن نقول ذلك وأكثر من ذلك! من السهل أن نحدد أهداف الشعب في عبارة واحدة أو عبارتين هما: الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبناء الاستقلال بناء يجعل المغرب يعيش في مستوى العصر الذي نعيش فيه. من السهل أن نقول ذلك. ولكن مثل ذلك التحديد هو تحديد تطغى فيه العمومية حتى صار فاقداً معناه. والعبارات السابقة أصبحت من التداول والاستعمال حتى كادت تفقد معناها الحقيقي. ثم إن طرح مثل هذه الشعارات البراقة أمام الشعب الجاهل هو عمل قابل لكل تأويل.

وما دمنا قد قلنا سابقاً إن الاتحاد الوطني يجب أن يكون مبنياً على أساس من الوضوح التام فإن الوفاء لهذا الأساس يستلزم تحليل معاني هذه العبارات بوضوح تام. ونحن هنا عندما نحاول تحديد أهداف الشعب أو معاني العبارات البراقة السالفة في غنى عن الدخول في الفلسفات والنظريات الدياليكتيكية إذا عرفنا كيف ننزل بعقولنا وبأفهامنا إلى المستوى الشعبي ونبحث في هذا المستوى عما يقصده الشعب من أهداف وما يصبو إليه من أعمال. ولكي ننزل إلى المستوى الشعبي في تحديد أهداف الشعب يجب أن نرجع قليلاً إلى الوراء.

لنحاول بادئ ذي بدء أن نستشف أهداف الشعب من خلال كفاح الشعب من أجل الاستقلال، ولنحاول كذلك دراسة نفسية رجل الشارع حينما كان يكافح الاستعمار ويعمل جاهداً لتحقيق الاستقلال.

كافح الشعب من أجل الاستقلال. لقد شارك الشعب بأجمعه في العمل من أجل إنهاء عهد الحماية. شارك الشعب بمختلف طبقاته في الكفاح المقدس، كل حسب مقدرته وموهبته. شارك المثقف بقلمه وتوجيهاته، وشارك التاجر بماله، وأصحاب الحوانيت والدكاكين بالإضرابات، والجماهير الشعبية بمقاطعة البضائع الفرنسية غالباً والأجنبية أحياناً. هذا إلى جانب من حملوا لواء المقاومة المسلحة وضحوا بأموالهم وأرواحهم وأهليهم في سبيل الاستقلال.

وهنا يجب أن نلقي هذا السؤال؟ كيف كان يفهم رجل الشعب «الاستقلال» الذي كان يكافح من أجله؟

لم يكن الشعب راضياً عن الأوضاع التي خلقتها الحماية، لم يكن الشعب راضياً عن التفاوت الخطير في الفرص وفي المساعدات الحكومية، كان الشعب يتساءل دائماً: لماذا تبقى هذه الملايين في حياة بئيسة، في حياة قاسية صعبة يصعب فيها كسب الخبز، في حين يتمتع أصحاب المعامل والشركات ويتمتع الحكام و«الخلفاوات» وحكام الأقاليم من الأجانب ومن يسير في ركابهم من أتباع وخونة! كان هؤلاء يتمتعون بحياة الرفاه والسهولة في حين كانت الجماهير تعيش في بؤس وشقاء. كان الشعب يفهم من الاستقلال القضاء على هذا الظلم الاجتماعي، القضاء على هذا التفاوت في الفرص، القضاء على هذا النظام الذي جعل الأقلية تتمتع على حساب الأكثرية. كان العاطل أيام الكفاح يتصور أنه منذ اليوم الأول من الاستقلال سيجد شغلاً وعملاً. وكان متوسط الحال يعتقد أن الاستقلال سيحسن حاله بكيفية أوتوماتيكية. وإلى جانب هذا وذاك كانت الجماهير الشعبية تعتقد وتؤمن أنه بمجرد الإعلان عن الاستقلال وتكوين حكومة وطنية سيزول الخونة من وظائفهم، وستنتزع الحكومة من الخونة وعملاء الاستعمار أموالهم التي اكتسبوها بطرق غير مشروعة، بالخطف والرشوة وغير ذلك من الأساليب المعروفة. ثم إلى جانب هذا وذاك كان الشعب يعتقد أن الاستعمار سيفتح الباب على مصراعيه لجميع أبناء الشعب للتعلم في مدارس وطنية منذ السنة الأولى من الاستقلال. كان ذلك وأكثر من ذلك هو ما يفهمه الشعب من «الاستقلال» الذي كان يكافح من أجله.

ومن الغريب، ومن سيئات النظام الحزبي في المغرب أن الأحزاب وقادة الأحزاب لم يفكروا آنئذ في هذه الرغبة الشعبية. إن تحقيق هذه الرغبات الشعبية تتطلب إعداد برامج وخطط لتحقيق هذه الأهداف الشعبية بأسرع وقت ممكن. ولكن الأحزاب وقادة الأحزاب لم يفكروا في شيء من ذلك. كان الحزب الكبير الذي ضم أكثرية الشعب آنذاك هو حزب الاستقلال، ولكن هذا الحزب من سوء حظ الشعب لم يكن له برنامج اجتماعي واقتصادي وإنما كرس مجهوداته لإخراج المستعمر. ولما كان قادة هذا الحزب من الطبقة البورجوازية أو المتبرجزة فإنهم لم يكونوا يعيرون أي اهتمام لما ذكرنا آنفاً من أهداف الشعب. كانوا يعلمون أن الشعب يكافح من أجل ما ذكرنا، بل إنهم كانوا يصبِّرون الشعب بمثل تلك الوعود: وعود تحقيق الاستقلال من أجل تحقيق تلك الأهداف. ولكنهم لم يكونوا يدركون حق الإدراك مقدار الرغبة الشعبية في تحقيق تلك الأهداف. لماذا؟ لأنهم لم يكونوا شعبيين، لم يعيشوا الأوضاع السيئة التي عاشها الشعب. فرغم أن الاستعمار كان يضايقهم وينفيهم في السجون فإنهم لم يكونوا يعطون لمدلول الاستقلال هذا المدلول الشعبي الصحيح لأنهم لم يعيشوا الواقع الشعبي ببؤسه وتعاسته وفقره وجهله. لذلك لما حقق الشعب الاستقلال لم يحاول الحزب الذي قاد المعركة أن يغير من سلوكه ولا أن يخط لنفسه برنامجاً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً معيناً.

وجاء الاستقلال ورأى الناس أن مساوئ الحماية بقيت في عهد الاستقلال أو ازدادت سوءاً، وكانت الظروف الحرجة، التي يسقط فيها عادة كل شعب عند استقلاله، عاملاً آخر أضيف إلى عوامل تذمر الشعب واستيائه، وانضافت هذه الظروف الحرجة الطبيعية إلى مساوئ الحماية فتدهورت الأمور وازداد استياء الشعب. وتدخلت الأهواء وتدخلت القرابات وفعلت فعلها في الحكم والقرار، فازداد تذمر الشعب وحصلت في نفوس الجماهير خيبة قاسية، وازداد أثر هذه الخيبة في نفوس الشعب عندما رأى الناس الخونة الذين فلتوا من مسدسات الفدائيين يتمتعون بخيرات البلاد، تماماً كما كان الأمر عليه أيام الحماية. وزاد تصرف الأحزاب في الطين بلة كما يقولون، وكان من نتيجة ذلك أن كفر الناس بالأحزاب وبحكومات الأحزاب، خصوصاً بعد أن عمد بعض الوزراء السابقين، الذين لم يكن لهم في الكفاح الوطني لا ناقة ولا جمل، إلى تأسيس أحزاب شكلية تضمن لهم العودة إلى الوزارات عن طريق

هذه الأحزاب الصورية. وكان من نتيجة هذه الأوضاع الفاسدة التي شرحناها سابقاً أن انصرف الناس عن الأحزاب وحكومات الأحزاب.

وأخيراً وجد الشعب في الاتحاد الوطني اللاحزبي موطن أمل لإنقاذ الأوضاع. ومن هنا تأتي خطورة المهام الملقاة على الاتحاد الوطني، إذ إنه في نظري آخر منظمة يرى فيها الشعب بريقاً من الأمل ووميضاً من التفاؤل.

والآن بعد أن فهمنا أهداف الشعب على صعيد تفكير رجل الشارع نستطيع إعطاء الكلمات والعبارات والاصطلاحات مدلولها الصحيح، مدلولها الشعبي الذي يفهمه الشعب ويتوق إليه. وإذا استعرضنا الأهداف التي حددها المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني نجدها تعبر أصدق تعبير عن أهداف الشعب. هي عبارات واضحة لا غبار فيها ولا لبس. عبارات بسيطة ليس من ذلك النوع البراق ولا من تلك الشعارات التي تطغى فيها العمومية وعدم التحديد.

لقد أكد الموقعون على ميثاق تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن في هذه المنظمة: «سيجد كل مواطن مجالاً للعمل الإيجابي في جو من الوضوح والحماس وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

ـ الدفاع عن الاستقلال والوحدة الكاملة للتراب الوطني.

ـ جلاء القوات الأجنبية وتصفية مخلفات الاستعمار من القيود العسكرية والاقتصادية والفنية.

ـ مواصلة سياسة التحرر الاقتصادي لضمان التشغيل الشامل والعدالة الاجتماعية.

ـ تحقيق الإصلاح الزراعي الذي هو شرط لرفع مستوى معيشة جماهير الفلاحين.

ـ انتهاج سياسة التصنيع وتأميم المرافق الحيوية للاقتصاد لضمان ارتفاع الدخل القومي ارتفاعاً مطرداً لفائدة جميع السكان.

ـ الإسراع بتحقيق إصلاحات جوهرية في الإدارة، وتكوين الإدارات وفقاً لمقتضيات بناء الاستقلال.

ـ اتباع سياسة منطقية في التعليم تطابق روح التطور العصري للمغرب وتحافظ على مقوماته الروحية.

ـ إقامة ديمقراطية واقعية تضمن لجميع المواطنين تسيير شؤونهم بأنفسهم، سواء في الصعيد الوطني أو المحلي، في دائرة ملكية دستورية تحت رعاية صاحب الجلالة الملك محمد الخامس.

ـ مساعدة الشعب الجزائري المكافح من أجل تحرره وتحقيق وحدة المغرب العربي في نطاق الأخوة العربية والتضامن الإفريقي.

ـ تطبيق سياسة خارجية مبنية على مبدأ عدم الانحياز والتعاون الحر والتضامن مع الشعوب المناضلة من أجل التحرر وعلى أساس تقوية دعائم السلم العالمي».

تلك هي الأهداف التي التزم بتحقيقها الموقعون على ميثاق المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني، وتلك هي أهداف الشعب الحقيقية الواضحة. إن هذه الأهداف تُكوِّن برنامجاً ضخماً، برنامجاً إذا تحقق تحققت للمغرب الرفاهية والازدهار.

وهنا لا بد من الإشارة إلى سؤال كثيراً ما يتردد على لسان الشباب عامة والمثقفين والطلبة خاصة، وهذا السؤال الذي يطرح دائماً هو: ما هو «المذهب»، من بين المذاهب الاجتماعية الاقتصادية الذي ينوي تطبيقه دعاة التقدمية في المغرب؟ وبالخصوص قادة ٢٥ يناير بالأمس ومؤسسو الاتحاد الوطني اليوم؟

إن الذين يطرحون هذا السؤال دائماً يريدون أن يكون الجواب عنه كلمة واحدة، ولعلها كلمة «الاشتراكية». وفي نظري أننا اليوم قد تجاوزنا مرحلة طرح مثل هذه الشعارات. وليس من صالحنا إطلاقاً الخوض في غمارها لأن مثل هذا العمل سيصرفنا عن الأهداف الحقيقية المحددة أعلاه ويفتح باباً واسعاً للجدل والنقاش مما قد ينشأ عنه اختلاف في وجهات النظر: اختلاف في فهم كلمة «اشتراكية»، اختلاف حول المدلول الذي يجب أن يعطى لهذه الكلمة، خصوصاً بعد أن تفرعت المذاهب الاشتراكية وتنوعت. وما دامت أهداف الشعب واضحة محددة وما دامت رغباته محددة معينة فنحن في غنى عن الخوض تلك النظريات التي ستقعد بنا في غمار من الجدل الذي لن تنتج عنه فائدة.

إن الوقت ليس وقت نظريات ولا صراعات في نظريات. إن الوقت اليوم بالنسبة للمغرب وقت العمل: العمل الجدي السريع المنظم. وأمام الاتحاد

الوطني ميدان واسع للعمل وميدان فسيح للبناء، وعليه أن يبدأ منذ اليوم في العمل والبناء. إن الاتحاد الوطني، وهو المنظمة الشعبية الكبرى، في استطاعته أن يحقق المعجزات في هذا البلد إذا تخلى عن الأساليب الحزبية: الأساليب الضيقة الاحتكارية. فجماعات وخلايا الاتحاد الوطني يجب أن لا تكون اجتماعاتها لتلاوة نشرات دلت التجربة على عدم جدواها، وإنما يجب أن تكون هذه الاجتماعات جلسات عمل لتنظيم وإعداد المشاريع الشعبية البناءة. إن البلاد في حاجة إلى آلاف المدارس، في حاجة إلى شق الطرقات، في حاجة إلى غرس أشجار وإنشاء غابات، في حاجة إلى إقامة السدود، في حاجة إلى استصلاح الأراضي الصالحة للزراعة وجعلها أراض زراعية. وبعبارة أخرى قصيرة إن البلاد في حاجة إلى بناء الاستقلال. ولن يكون هذا البناء صحيحاً وسليماً إلا إذا تبناه الشعب نفسه، إلا إذا قام الاتحاد الوطني، وهو الذي يضم الجماهير الشعبية بمهمة هذا البناء. إن جماهير الاتحاد في كل قرية وفي كل مدينة في كل حي على أتم استعداد لبناء الاستقلال وعلى الاتحاد الوطني توجيه هذه الجماهير وتنظيمها للبناء. أما الحكومة، كيفما كانت هذه الحكومة، فلا يمكن أن تحقق كل شيء بالسرعة التي يريدها الشعب. إن مشاريع الحكومة تحتاج إلى وقت، إلى دراسة، إلى فنيين. . . إلخ. أما مشاريع الشعب فإنها لا تحتاج إلا لتجنيد الشعب، وعلى الاتحاد الوطني تقع مهمة هذا التجنيد». انتهى.

التوقيع: محمد عابد الجابري

(جريدة **التحرير**، ١٣/٩/١٩٥٩).

ـ خاتمة: هل كانت انتفاضة يناير ضرورية؟

شاع القول منذ بضع سنوات، بين بعض الأطر والقيادات التاريخية للاتحاد، بأن حركة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ كانت خطأ وأن الموقف الصحيح كان يتطلب البقاء داخل الحزب. . . إلخ. وهذه وجهة نظر تنظر إلى التاريخ من زاوية ما كان ينبغي أن يكون. ولا شك أن الذين يقولون بهذا، ممن شاركوا في تلك الانتفاضة، إنما يقومون بنوع من النقد الذاتي. ولكنه في نظري نقد غير مبني إلا على تصور وضعية أحسن من التي كانت موجودة. وهو تصور عاطفي غير مبني على تحليل تاريخي موضوعي. هذا في حين أن الموقف الذي يرى أن حركة ٢٥ كانون الثاني/يناير كانت ضرورة تاريخية ـ

كما كنا نقول حين حدوثها ـ له من الحجج ما يزكي وجهة نظر أصحابه، ليس فقط باسترجاع الظروف والملابسات التي دفعت إليها، بل أيضاً بتصور المشهد الذي كان سيحدث انطلاقاً مما حدث.

أما الظروف والملابسات ونوع العلاقات الحزبية التي أدت إلى «الانتفاضة» فسنؤجل الحديث عنها إلى الكتيب الذي سنخصصه للشهيد المهدي. وأما المشهد الذي كان متوقعاً حدوثه ـ من بين مشاهد أخرى طبعاً ـ فيمكن شرحه باختصار فيما يلي:

لقد أثرت الموضوع مع الأخ عبد الرحمان اليوسفي ذات يوم من أيام سنة ٢٠٠٠، على إثر تصريحات راجت في هذا الصدد. قلت: «أنا حين أفكر في هذا الانتفاضة، أفكر فيها لا بعين الحاضر، بل من خلال المعطيات التي جعلتني أتحمس لها وأساهم فيها زمن حدوثها». أما الأخ اليوسفي فاكتفى بالقول: «لو لم نقم بانتفاضة ٢٥ يناير لكان قد تم القضاء علينا وعلى حزب الاستقلال نفسه». ولم يكن في حاجة إلى أن يشرح لي ذلك، فقد عشنا جميعاً ما حدث!

والحق أن هذا الرأي يزكيه ما حدث بعد ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩. لقد كان المستهدف قبل هذا التاريخ هو حزب الاستقلال ككل. وعندما قامت انتفاضة ٢٥ يناير ثم الاتحاد الوطني صار المستهدف هو الاتحاد الوطني. أما حزب الاستقلال ـ بعد الانتفاضة ـ فقد تغير موقف محركي «القوة الثالثة» منه: لقد أصبح وجوده وتدعيمه أمراً ضرورياً لمحاربة الاتحاد الوطني. وهكذا أقحم حزب الاستقلال في عملية محاربة الاتحاد على صعيد ضرب المقاومة وضرب الاتحاد المغربي للشغل وإقالة حكومة عبد الله إبراهيم التي كانت منهمكة في إرساء قواعد وأسس التحرر الاقتصادي بقيادة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد. . . إلخ. لقد أصبح حزب الاستقلال مطلوباً، ليس فقط لضرب الاتحاد، بل أيضاً لإضفاء الشرعية الوطنية على سياسية لاوطنية لاديمقراطية، وذلك بالجلوس جنباً إلى جنب على مقاعد هزيلة في حكومة كان كل شيء فيها هو كديرة المخطط الأول للقوة الثالثة في عهد الاستقلال، لضرب حزب الاستقلال.

لقد عاش حزب الاستقلال إذاً زمناً آخر واستؤنفت فيه حياة أخرى بفضل حركة ٢٥ يناير ١٩٥٩. ولم يكن ذلك بضار بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية. بل بالعكس، لقد نظر الوطنيون والمناضلون والجماهير الشعبية إلى انضمام

حزب الاستقلال إلى «السلطة»، بذلك الشكل المهين، على أنه انحراف عن المبادئ التي نادى بها هذا الحزب والتي من أجلها ضحى قادته وجماهيره. وهكذا تحول العطف الوطني والجماهيري الذي كان لحزب الاستقلال إلى الاتحاد الوطني مما زاده قوة وحيوية ومكّنه من مقاومة الهجمة التي كان سيتعرض لها حزب الاستقلال لو لم يحدث «الانفصال». والغالب أنه لم يكن ليستطيع الصمود ووضعه الداخلي متمزق، كما كان قبيل الانتفاضة!

إن سياق الأحداث السابقة على الانتفاضة كان يدل على أن القوى الاستعمارية وعملاءها في المغرب، وغيرهم ممن كانوا ينظرون إلى حزب الاستقلال بسوء نية، جميع هؤلاء كانوا مجمعين على شيء واحد هو القضاء على حزب الاستقلال. ويجب أن لا نستبعد أنه كان في إمكانهم أن ينجحوا في مسعاهم. ويجب أن نتذكر تمرد عدي أوبيهي عامل تافيلالت (يناير ١٩٥٧)، وما تلاه من أحداث في الريف وغيره وكلها كانت تطالب بـ «جلد حزب الاستقلال». إن قيام الاتحاد الوطني قد غيّر اتجاه «العاصفة» إذ وجهت إليه هو، ولكنها لم تنل منه ما كان يمكن أن تناله من حزب الاستقلال وهو يعيش أزمة داخلية مزمنة.

إن أحداث التاريخ يجب أن لا ينظر إليها من منظور «ما كان ينبغي أن يكون»، وإلا فلقد كان ينبغي أن لا يقتل الخليفة عثمان تلك القتلة البشعة، وكان ينبغي أن لا يزج أصحاب صفين بالمسلمين في حرب ربما لم تنته مخلفاتها بعد، وهلم جراً.

إن الدرس الوحيد الذي يجب استخلاصه اليوم من الانشقاق الذي تعرض له حزب الاستقلال سنة ١٩٥٩ هو الاستمرار سوياً في عمل جدي وبإخلاص، من أجل إقرار ديمقراطية حقيقية، داخل صفوفهما، وداخل المجتمع والدولة في المغرب ككل.

القسم الثاني

مرحلة الحكم الفردي المطلق بالمغرب
قمع المقاومين ومؤامرة تصفية الاتحاد الوطني

الفصل الرابع

ذكريات في جريدة «التحرير»
البوليس و«الخبر»، والبخاري حاطب ليل!

أولاً: تجربة مؤسسة. . .

كانت تجربتي في جريدة **التحرير** أغنى وأغلى شيء في حياتي. كانت بحق تجربة مؤسسة: ففيها دخلت النضال السياسي والصحفي من بابه الواسع. وبفضلها أصبحت معروفاً من جميع الاتحاديين تقريباً، وأيضاً من غير الاتحاديين، بما في ذلك «رجال الوقت». وفي **التحرير** صرت بالفعل، وسط قيادة الحزب، صديقاً ورفيقاً وأخاً موضوع ثقة الجميع. وبممارسة الكتابة السياسية في **التحرير**، على أساس «الخبر» الذي يأتي به من زودته و«من لم تزود»، تعلمت كيف أكتب وأنتبه، في الوقت نفسه، إلى القراءات الممكنة لما أكتب. وبفضل هذا النوع من الممارسة استطعت أن أكتب أقوى كتابة وأعنفها ولكن دون أن يجد «القراء» المختصون في قراءة النوايا سبيلاً إلى اتهامي بشيء، ودون أن يتسبب ما كتبت في حجز أو توقيف! والقصة كانت كما يلي:

ثانياً: ضيق المكان. . . وكثافة الزمان!

كان مقر هذه الجريدة في مطبعة أمبريجيما الكائنة بزنقة لاكارون رقم ٤٦، على امتداد الشارع الذي يصل سينما شهرزاد بعين البرجة وقريباً من شارع ابن تاشفين، بالدار البيضاء. كانت هذه المطبعة في الأصل في ملك إحدى النقابات الفرنسية كشركة مساهمة. وقد أهدتها للنقابيين المغاربة وكان للأخ عبد الرحمان اليوسفي فيها أسهم، بوصفه من العاملين في الحقل

العمالي، إلى جانب آخرين من قادة الحركة العمالية المغربية، وكان الأخ اليوسفي وآخرون قد سلموا أسهمهم للاتحاد المغربي للشغل، فأصبحت كلها ملكاً لهذا الأخير.

كانت مطبعة متواضعة: في الطابق الأرضي منها آلة سحب الصحف من النوع القديم، وإلى جانبها الورق وغيره مما يدخل في عملية السحب. على يمين الداخل إلى المطبعة، قرب الباب مباشرة، سلم يقع في منتصفه مكتب مدير المطبعة وكان فرنسياً يدعى كالفون. أما المكلف بالاتصال به من قيادة الاتحاد المغربي للشغل فكان المرحوم التيباري، وقد حل محله فيما بعد. وعند نهاية السلم إلى أعلى، على اليسار، كان مكتب جريدة **لافنكارد** الأسبوعية الفرنسية التي كان يصدرها الاتحاد المغربي للشغل، وهي قاعة واسعة من نحو أربعة أمتار على ثمانية. وإلى اليسار كانت قاعة مماثلة خاصة بجريدة **الطليعة** الأسبوعية العربية لسان الاتحاد المغربي للشغل. وبجانب هذه القاعة على اليسار، دائماً، كانت هناك مساحة فارغة وزعت إلى أربع غرف صغيرة من مترين على ثلاثة، أعدت كمكاتب لجريدة **التحرير**. كانت الغرفة **الأولى** لمحرر الأخبار (عبد السلام البوسرغيني أساساً، يستمع إلى الإذاعات ويترجم من وكالة الأخبار الفرنسية «فرانس بريس»، إذ لم تكن وكالة المغرب العربي للأنباء قد ظهرت للوجود بعد). أما الغرفة **الثانية** فكانت لمحرري المراسلات الداخلية والمصححين (كانا اثنين سنتي ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ وهما مصطفى العماري وإبراهيم كامل، ونادراً ما ينضاف إليهما ثالث)، والغرفة **الثالثة** للمحررين (مكتب المرحوم باهي خلال السنتين المذكورتين، وكان مختصاً بالسياسة الدولية وحركات التحرر الإفريقية). والغرفة **الأخيرة** وتقع في نهاية الشريط وبنفس حجم الغرف الأخرى (مترين على ثلاثة) كانت مكتباً لسكرتير التحرير كاتب هذه السطور. أما رئيس التحرير عبد الرحمان اليوسفي فلم يكن له في تلك الفترة مكتب خاص، فكان يجلس مع سكرتير التحرير أو في غرفة التحرير إذا كانت فارغة. أما مدير الجريدة محمد البصري فكان ينزل «ضيفاً» على مكتب سكرتير التحرير حين يزور الجريدة مرة في اليوم أو في يومين حسب ظروفه. وكذلك الشأن بالنسبة للشهيد المهدي. ولم يحصل الأخ رئيس التحرير على مكتب خاص به إلا عندما انتقل مكتب تحرير جريدة **الطليعة** إلى برصة الشغل. وبطبيعة الحال لم تكن هناك، لا في مكتب رئيس التحرير عندما أصبح له مكتباً ولا في المكاتب الأخرى، أرائك ولا «فوطويات»، وإنما كراسٍ حديدية صلبة أو خشبية قديمة تتمايل بالجالس عليها.

وإنما كان مكتب سكرتير التحرير في آخر الشريط لأنه من هذا الموقع كان يطل مباشرة على آلات الرقن (اللينوتيب) وطاولة التصفيف، والكل كان يتم على الرصاص. فكان على سكرتير التحرير أن يقف مع مصففي المواد على صفحات الجريدة يرتب مواد كل صفحة حسب الأولوية والأهمية ونوع القراءة التي يمكن أن يقرأ بها الخبر أو التعليق بناء على عنوانه وموقعه من الجريدة ومن الصفحة. هذا إضافة إلى الكتابة باستمرار: كتابة التعاليق، مراجعة الأخبار والمراسلات. . . إلخ. وعلى الجانب الأيمن من آلات الرقن وطاولة التصفيف كانت آلة الضغط التي تدخل فيها الصفحات المنظمة المنتهية، وكلها أسطر من الرصاص، لتنقش على ورق خاص ثم لتركب بعد ذلك في آلة السحب.

ولم تكن الغرفة الخاصة بسكرتير التحرير تخلو من زوار من المسؤولين الاتحاديين ومن غيرهم، فكان العمل، بما فيه الكتابة والهاتف والزيارات، يتم في زمن مكثف إلى أقصى حد. وكانت انعكاسات هذا الزمن المكثف على الأعصاب تتم لحظياً وبشكل مباشر. ونظراً لقدم آلات الرقن وعدم كفايتها، ونظراً لطول عملية الطبع، ونظراً لكون كل مواد الجريدة تكتب بالخط اليدوي، إذ لم تكن هناك أية آلة كاتبة في أي مكتب، ولا في المطبعة كلها باستثناء واحدة قديمة عند مديرها، ونظراً. . . ونظراً، فقد كان على سكرتير التحرير، أن يحضر إلى مقر الجريدة حوالى التاسعة صباحاً ليعود إلى منزله في الثانية عشرة والنصف للغذاء، ثم ليرجع تواً إلى مقر الجريدة في الثانية بعد الظهر ليستمر في العمل إلى العاشرة أو الحادية عشر ليلاً. وإذا هو رغب في انتظار طبع الجريدة وأخذ نسخة منها معه فقد كان عليه أن ينتظر حتى بعد منتصف الليل. هذا إذا لم تصب آلة السحب بعطب، الشيء الذي كان يحدث باستمرار. وقد يستلزم إصلاح العطب أحياناً ما يفوق الساعة والساعتين. وفي هذه الحالة كان لا بد من اغتنام الفرصة لمواصلة تهييء مواد العدد الموالي. هكذا كانت تتم الأمور في السنة الأولى من عمر **التحرير** و**الرأي العام** التي حلت محلها، كما سنبين ذلك في حينه. ومع مرور الوقت وتراكم التجربة استطعنا أن نجعل عملية السحب تتم في الثامنة مساءً مما مكننا من إدراك وسائل المواصلات: القطار والحافلات لإرسال الجريدة إلى المدن الأخرى[(١)].

---

(١) نشير هنا إلى أن المدير الإداري للتحرير هو المناضل الأخ عبد الحي الشامي وكان مكتبه بمقر الكتابة العامة. وهو من العناصر المهمة في انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، فقد كان على صلة بالشهيد المهدي كما كان مفتشاً لحزب الاستقلال بالدار البيضاء.

ثالثاً: الألفة التي تولد صداقة صامتة... مع البوليس!

أما في الدار البيضاء فقد كان الباعة المتجولون الخاصون بـ **التحرير** يرابطون على باب المطبعة، ابتداء من السابعة أي قبل طبعها بأكثر من ساعتين. وكانوا يتنافسون، ولكن أيضاً كانوا متضامنين خصوصاً عندما تكون الجريدة تحت الرقابة البوليسية، فكانوا يلعبون «الغبارة» مع رجال البوليس السري، الذي لم يكن سرياً إلا بالاسم لأن حضوره الدائم أمام باب المطبعة وبجوارها قد جعلهم يتصرفون من غير سرية. وفي أيام خضوع التحرير للرقابة المباشرة، بعد نشر مقالة أو خبر يخز السلطات وخزاً، كانت المطبعة تحاصر بسيارة رجال الشرطة الرسميين، فرقة «السيمي» في الغالب، لمنع الجريدة من الخروج، إلى أن تعود الشرطة السرية برخصة «الخروج». كانت هذه الأخيرة تذهب بأعداد منها إلى إدارة الأمن بالبيضاء، ومن هناك تقرأ بالهاتف على مسامع الذين يهمهم الأمر في الرباط، ثم بعد «المشاورة»، التي قد تطول ساعات، يأتي الإذن بالسماح بالصدور أو بالحجز، يحمله شفوياً البوليس السري دائما، وكثيراً ما كان الحجز يتم دون إخبار، وإنما هو استمرار منع خروج العدد من المطبعة طول النهار!

فإذا صدر الأمر بالصدور عدنا في اليوم التالي لإصدار العدد الجديد. أما إذا صدر الأمر بحجز العدد فموقفنا كان يختلف باختلاف ظروف الصراع وحدّته. فإذا كان الصراع غير مشتد سحبنا الخبر أو التعليق الذي نعرف سلفاً أنه سبب الحجز. أما إذا كان الصراع في أوجه فكنا نصدر في اليوم التالي العدد المحجوز نفسه مع تغيير التاريخ وبعض الأخبار الدولية فقط. أما الخبر أو التعليق الذي كان سبب الحجز فنتركه في مكانه كما هو. وقد يحجز العدد من جديد مرة أخرى أو أكثر من مرة. حتى إذا شاع الخبر أو التعليق عن طريق الأعداد المهربة أو راديو المدينة صرفنا النظر عن الموضوع.

لم تكن الشرطة تخبرنا أبداً بسبب الأمر بالحجز، ولربما لم تكن هي نفسها تعرف، ولكننا كنا نحن نعرف «خروب بلادنا»، وأخبار الحاكمين كانت عندنا ربما بنفس الدرجة التي كانت أخبارنا عندهم، وأحياناً كنا نتفوق عليهم، فكنا نفاجئهم ولم يكونوا يفاجئوننا. وفي الغالب كنا نتوقع الحجز قبل وقوعه، وأحياناً كنا نعرف أن خبراً ما أو تعليقاً ما كان سيحمل المسؤولين على حجز العدد حتماً، ومع ذلك كنا ندرج الخبر أو التعليق، عندما يكون الهدف مواجهتهم بالحقيقة التي نعرف أنهم يتسترون عليها.

رابعاً: سر من أسرار المهنة

وهنا لا بأس من أن أفشي سراً من «أسرار المهنة» ظل لحد الآن غائباً على الجميع باستثناء الشهيد المهدي والأخ البصري. كان الشهيد يزورنا باستمرار، مرتين أو ثلاثاً أو أكثر، في الأسبوع. وكان يقصد مباشرة غرفة سكرتير التحرير بعد تحية أو دردشة مع هذا أو ذاك ممن يصادفهم في طريقه من المحررين وغيرهم. وذات يوم ونحن نتحدث في أمر من أمور الساعة قال لي قبل أن يغادر: «هل تكلم معك الفقيه»؟ (والمقصود «في أمر خاص»). قلت لا! قال: «سيكلمك اليوم أو غداً»، فهمت!

فعلاً، في صباح اليوم التالي زارنا الفقيه كعادته وجلس عندي ندردش ثم قال: «هناك معلومات تردنا من كل جهة عن الحكم وأجهزته، ما يقولون وما يفكرون فيه. . . إلخ. وهذه المعلومات تحتاج إلى شخص يتولى مركزتها وغربلتها وتكوين الرأي حولها. وأنت هنا في الجريدة مؤهل لذلك. أولاً لأن الجميع يعرفك ويثق فيك. ثانياً لأن الاتصال بك في الجريدة لا يثير الشبهة، لأنك تستقبل الجميع بحكم مركزك في الجريدة. وأيضاً فأنت أول من سيستفيد من المعلومات في توجيه الجريدة وفي كتابة الافتتاحيات والتعاليق. . . إلخ». قلت: «لا مانع عندي». قال: «إذن ستبقى على اتصال دائم بفلان وفلان. . . إلخ، يأتون إليك هنا أو في أي مكان، وعليك أنت أن تبحث عن مصادر أخرى، وسأكون على اتصال بك كالعادة». ثم أضاف قائلاً: «هناك شيء آخر. يقول المهدي إن شخصاً يريد «التواصل»، والمهدي يقترحك وها هو اسمه وعنوانه».

كان ذلك في صيف عام ١٩٥٩. ومنذ ذلك الوقت وأنا أقوم بالمهمة المطلوبة، وقد واصلت القيام بها تلقائياً ودون تكليف جديد. . . وهكذا توطدت علاقتي الخاصة ليس بالأخ الفقيه والأخ عبد الرحمان والشهيد المهدي بل أيضاً بالأخ عبد الرحيم حين تولى قيادة الاتحاد خصوصاً منذ ١٩٧٢، فكان (رحمه الله) لا يقطع أمراً في مجال القرارات السياسية إلا بعد سماع رأيي وما عندي.

كان من نتيجة ذلك أن ارتفعت علاقتي بهؤلاء القادة إلى مستوى مستقل عن علاقة التواجد في هيئة من الهيئات المسؤولة في الحزب. وصار سيان عندي أن أكون عضواً رسمياً في هذه الهيئة أو تلك أو لا أكون، خصوصاً ولم تكن تحركني في وقت من الأوقات طموحات شخصية.

أغلق هذا القوس الآن وأعود إلى ذكريات في التحرير لنواصل الحديث عن علاقة البوليس بنا وعلاقتنا به.

خامساً: تكرار المضايقات... يفتح أبواباً أخرى

كان البوليس مرابطاً باستمرار على أبواب المطبعة أو قريباً منها، يراقب الجريدة و«الداخل والخارج»، ولم يكن ذلك مما يعرقل عملنا. لكن كانت هناك رقابة من نوع آخر كانت توتر أعصابنا، وهي التي كانت تتم على التليفون. لم تكن تقنيات المراقبة على الهاتف متطورة كما هي اليوم، بل كانت بدائية بحيث تشعر وأنت تتكلم أن هناك من يقتسم معك الخط، وأحياناً يأخذ منه حصة الأسد، ويتركك أنت ومكلمك تصيحان «آلو... آلو». كنا نغضب ونحتج أثناء المكالمة على هذه المضايقات الخشنة فنخاطب «المراقب»: «لقد بالغت، وأغلقت البزبوز كله» (الزنبور، الحنفية). ولكن هذا لم يكن ينفع. وذات مرة قررنا أن ننصب لهم «مصيدة»، وذلك بأن نطلب بالهاتف من المداوم في مقر الحزب وثيقة ما، وكان الأمر يتعلق بوثيقة عادية، سبق أن وزعت. أخبرناه بالهاتف أننا سنبعث إليه من سيأتي ليأخذها. أبطأنا قليلاً ثم أرسلنا المكلف بنقل الرسائل من وإلى الجريدة. فلما وصل تعجب المداوم وقال له: لقد جاء قبلك شخص فأخذ السخرة. ولما عاد إلينا بالخبر تيقنا أنهم وقعوا في «المصيدة» ففضحنا القصة على صفحات الجريدة في اليوم التالي وكانت نكتة وكانت مسْخَرة. وكان لها مردود فقد خفت حصة المراقب على الهاتف وصار يأخذ من «البزبوز» حصة «معقولة».

كانت هناك مضايقات عديدة للمحررين والعمال، خارج المطبعة وبعيداً عنها. ولكن ذلك لم يكن ينال منا شيئاً بل لقد أصبح أمراً عادياً. كان كل شخص يحكي لزملائه في الجريدة ما جرى له من «مطاردات» و«مغامرات» مع البوليس. كان هناك نوعان من المعاملة: المتابعة والمراقبة «من بعيد» للمسؤولين عن الجريدة، بما فيهم سكرتير التحرير، والمطاردة والاستفزاز والتخويف بالنسبة للمحررين والعمال والباعة المتجولين وأيضاً للزوار.

وبالنسبة لي لم يحدث قط أن تطاول عليّ شرطي سري أو علني، بل بالعكس كنت أحس أني أحظى بنوع من احترام خاص، قريب من ذلك الذي كان يحظى به الأخ اليوسفي. أما احترامهم للأخ عبد الرحمان فهذا ما يفرض

نفسه على جميع من تعامل معه. وأما احترام معظمهم لي شخصياً فيرجع في جزء منه إلى أن كثيرين منهم درسوا علي في الابتدائي هم أو بعض أقاربهم، كما يرجع إلى وضعي في الجريدة وتجنبي الاستفزاز، وأيضاً كنتيجة من نتائج المهمة التي كلفت بها والتي تكلمت عنها أعلاه. فعندما يعرف الإنسان «الطريق» جيداً فقلما يخطئ السير والتصرف.

من مظاهر «الاحترام» في سلوك البوليس معي أتذكر الآن الوقائع التالية:

ـ كانوا يراقبون باستمرار تحركي من الجريدة إلى المنزل، والعكس. وكنت أرتاح لذلك لأني كثيراً ما كنت أتأخر في مقر الجريدة إلى الواحدة ليلاً والطرق فارغة، فكانت سيارة البوليس هي وحدها التي تتحرك ورائي وكنت أراقبها في المرآة، فكانت «مرافقاً» مداوماً، في خلوة الطريق! وذات يوم خطر لي أن أمتحن مراقبتهم. كان الوقت حوالى الواحدة ليلاً: أوقفت سيارتي فجأة على جانب الطريق. فاضطرت سيارة البوليس إلى متابعة سيرها. أما أنا فقد رجعت إلى الوراء قليلاً وسلكت طريقاً أخرى إلى منزلي. فلما وصلت وجدت سيارة البوليس تنتظرني أمام الباب، وكنت أسكن مع العائلة في ساحة السراغنة يومئذ. فلما نزلت من سيارتي تقدم إليّ أحدهم وقال: «ياك لاباس! هل توقفت بك السيارة؟». فضحكت. وقال: «يجب أن تأخذ هذه «المتابعة» كحراسة شخصية لك». ثم قال كلاماً غليظاً «فيهم»، أعني في رؤسائه.

ـ عندما كانت الرقابة شديدة على الفقيه البصري إلى درجة الإزعاج المتعمد، وعندما علمنا أنه أصبح مستهدفاً بحادثة سيارة أو ما أشبه، اضطر إلى الدخول في شبه سرية، لا يتحرك منفرداً. كان يزورنا خفية في مقر الجريدة. وكان البوليس في باب المطبعة يراقب «الداخل والخارج»، فكانوا يُفاجئون بالأخ البصري يدخل، ولا يعرفون من أين أتى ولا كيف أتى! وكثيراً ما كان يخرج وهم يراقبون لساعات، ليكتشفوا أنه خرج دون أن يلاحظوا كيف! وكثيراً ما يحدث أن يضطر مرافقه لمغادرة مقر الجريدة لغرض يهمه فيبقي هو منشغلاً في استقبالاته، حتى إذا انتهى طلب مني أن أوصله إلى المكان المرغوب.

خرجنا ذات يوم سوية وركبنا سيارتي وكانت بجانب سيارة البوليس. كان علي أن أوصل الأخ البصري إلى المكان الذي يريد (كان اتجاهنا في تلك

المرة إلى شارع غاندي). وهكذا فبمجرد ما ركبنا تبعتنا سيارة بوليس سري ملتصقة بنا. والأخ البصري بجانبي ينظر في المرآة يراقب تتبعهم لنا. وفي وقت من الأوقات قال لي: «هؤلاء وقحون! أوقف السيارة لأنزل إليهم»! قلت له: «لا عليك، سأدبر الأمر». فعلاً بعد بضع دقائق، ونحن في شارع إبراهيم الروداني، قمت بالتفافة سريعة ودخلت في زقاق من أزقة حي «المعاريف» فتبعوني ولكن مع فاصل مكنني من الاختفاء عن أنظارهم باللف والدوران مع أزقة الحي يميناً وشمالاً إلى أن خرجت من جديد إلى نفس الشارع وتابعنا طريقنا بهدوء إلى شارع غاندي. وعندما عدت إلى مقر الجريدة وجدتهم على باب المطبعة قابعين في سيارتهم، فصاح أحدهم موجهاً الكلام إلي: «عملتها بنا اليوم ولكن المرة الأخرى لن تفلت». ضحكت وضحكوا! ودخلت مقر الجريدة مبتسماً.

سادساً: الإفلات من جحيم الاعتقال والتعذيب

هذا النوع من «القرب» مع رجال الشرطة الذين كانوا مكلفين بمراقبة الجريدة وأهلها، نشأ عنه نوع خاص من الألفة بيننا وبينهم، ألفة صامتة. هم يعرفون أسماءنا ونحن نعرف أسماءهم، ومع أنهم كانوا يتناوبون فإن تكرار العملية يومياً قد هتك كل الأقنعة. فكان لا بد أن يتطور الأمر إلى تبادل التحية، ولو بحركة الرأس. وبالنسبة لي ازداد احترامهم عندما لاحظوا عدم اكتراثي بوجودهم وعدم الدخول معهم في أي نوع من الاستفزاز، وأيضاً عندما لاحظوا تفهمي لطبيعة مهمتهم وأنهم مجرد منفذين. . . إلخ. ومثل هذا السلوك إزاء رجل الشرطة هو أقرب مسافة إلى قلبه واحترامه. فإذا كنت ترى الشخص صباح مساء ويراك، فمع طول المدة يصعب عليك أن تسيء إليه، بل كثيراً ما تتصرف وكأنه صديق لك. هذا النوع من العلاقة/ الألفة هو الذي مكنني من الإفلات من كثير مما تعرض له الأخوة المناضلون في مراكز الشرطة العلنية والسرية. وهذه أمثلة:

١ ـ تهريب في «مولاي الشريف»

في يوليوز [تموز/ يوليو] ١٩٦٣ تعرض الاتحاد لمؤامرة كبرى سأتحدث عنها في الكتيب الذي سأخصصه لمسألة الديمقراطية والحكم الفردي، لذلك سأقتصر هنا على ما يخص «ذكريات مع التحرير». كنا نتلقى أخباراً عما يدبر لنا، كنا نعرف التفاصيل تقريباً. ولهذا السبب تم إقناع الشهيد المهدي بمغادرة

المغرب حتى يفلت من الاعتقال ويقوم بما يجب خارج المغرب حين تنفيذ المؤامرة التي كانت تدبر ضد الاتحاد. أضف إلى ذلك كونه كان مستهدفاً بإصرار، فقد تعرض لمحاولة اغتيال بالسيارة قبل ذلك بأقل من سنة، كما سنشرح في الكتيب الذي سنخصصه له. ولم يقتنع الشهيد بالمغادرة إلا بصعوبة. وفي النهاية غادر المغرب يوم ١٥ جوان [حزيران/ يونيو] ١٩٦٣، وقد زارنا وودعنا قبل يومين من ذلك التاريخ، ولم يعد قط!

كنت في ذلك الوقت قد انتسبت للتعليم من جديد، وكان الأخ محمد بنعلال الصديقي (المحامي) هو الذي تولى بعدي مهمة سكرتارية التحرير. ومع ذلك فقد كنت أحضر يومياً لمقر الجريدة خارج ساعات العمل في المدرسة(٢) وأثناء العطل، أساعد في كتابة التعاليق وإبداء الرأي... إلخ. وفي يوم ١٠ يوليوز [تموز/يوليو] ١٩٦٣ وقفت أنا والأخ عبد الرحمان في مكتب سكرتير التحرير نتبادل الخبر والتعليق، والأخ الصديقي مشغول مع العمال في تصفيف مواد العدد الجديد. قال لي الأخ عبد الرحمان ـ وهو يريد إخباري ـ «ما رأيك؟ هل تعتقد أنهم سيجمعوننا يوم ١٦ يوليوز [تموز/ يوليو] عند انعقاد اللجنة المركزية». قلت أرجح ذلك!

وفي يوم ١٥ يوليوز [تموز/يوليو] كان قد تأكد لدينا أننا سنعتقل، وكانت وصلتنا تفاصيل عن المؤامرة المدبرة ضد الاتحاد. حاولت إقناع الأخ الصديقي بعدم الذهاب إلى مقر الاتحاد والبقاء في الجريدة على أن أتكفل أنا بكتابة التقرير الصحفي، فامتنع وأصر على حضور أعمال اللجنة المركزية. لم أستطع أن أخبره بأننا سنعتقل وأن اعتقاله سيترك فراغاً في الجريدة لا يعوض. وربما كان يعلم هو كذلك! المهم أنه أصر على أن يحضر اجتماع اللجنة المركزية وكان موضوعه اتخاذ القرار بالمشاركة أو عدمها في الانتخابات البلدية التي كانت على الأبواب. أما الأخ المرحوم باهي فكان قد غادر إلى الجزائر قبل ذلك بنحو سنة، حيث كان مراسلاً للتحرير.

كان المهدي غائباً كما قلنا، وكان البصري في حالة سرية ولم يكن على الساحة من أعضاء الكتابة العامة غير الأخ عبد الرحيم والأخ عبد الرحمان الذي رئس الاجتماع. انعقد الاجتماع بمقر الكتابة العامة للاتحاد الذي كان

---

(٢) كنت مديراً لثانوية البلدية للبنات التي أنشأها المجلس البلدي الاتحادي هي وثانوية عبد الكريم لحلو التي كان يديرها آنذاك المرحوم عبد القادر الصحراوي.

بأحد طوابق عمارة في شارع علال بن عبد الله. ولم يمر وقت قصير على بداية الاجتماع حتى وصلنا الخبر من الحارس بأسفل العمارة بأن عدداً هائلاً من البوليس يطوقنا. كان الأخ الصديقي حاضراً وبقيت الجريدة دون مسؤول. وتبادلنا الخبر والتعليق كالعادة أنا والأخ عبد الرحمان، وقال: «حاول أنت أن تفلت. الجريدة بقيت بدون رأس». فكرت في الأمر. المصعد مطوق من أسفل هو والسلم. فلم يبق إلا السطح. صعدت خلسة أتفحص الأمر! كان بابه مغلقاً. دفعته بيدي فإذا بخمسة من رجال الشرطة السريين: أربعة موزعين على زوايا السطح في مواجهة مع الجيران. والخامس رئيسهم خلف الباب. ومن حسن حظي أن هذا الضابط كان من بين ضباط الشرطة الذين كانوا يراقبون مقر الجريدة وكان أحد أولئك الذي قامت بيننا وبينهم ألفة صامتة. فلما رفعت بصري إليه وهو خلف الباب غمزني، فرجعت لتوي إلى مقر الاجتماع وأخبرت الأخ عبد الرحمان بالأمر، فقررنا أن أبقى، إذ لا أمل في الإفلات. لم نكن قلقين فلقد كنا على يقين من فشل المؤامرة بعد أن لبى صحفيان أجنبيان دعوة الأخ عبد الرحمان للحضور معنا في مكان الاجتماع. وكان المقصود من ذلك وضعهما موضع الشهود. فقد تسربت إلينا معلومات تفيد أن من أساسيات المؤامرة المدبرة ضد الاتحاد ادعاء اكتشاف السلاح أسفل البناية وأن الغرض من الاجتماع كان توزيع السلاح! خطة بليدة! ولكن هكذا كان تخطيط الجهاز «الأمني» المكلف بترتيب المشهد.

تم الاجتماع في هدوء تام، ونوقشت المسائل المدرجة في جدول الأعمال وعلى رأسها اتخذ القرار بالمشاركة أو عدمها في الانتخابات البلدية والقروية الثانية التي كانت على الأبواب. فكان القرار بعدم المشاركة وسحب الترشيحات، أصدرت اللجنة المركزية بلاغاً قوياً في مستوى عنف المرحلة سنعرض له في الكتيب الذي سنخصصه للمسألة الديمقراطية. وحوالى الثامنة والنصف مساء حاصرت الشرطة مقر الحزب واعتقلت جميع من كان حاضراً بمن فيهم الصحفيين الأجنبيين (أطلق سراحهما بعد ذلك) وبعض الإخوة من المناضلين الذين كانوا في زيارة عادية لمقر الحزب.

نقل الجميع إلى الكوميسارية المركزية بالدار البيضاء في شارع إبراهيم الروداني، وقد وصلناها حوالى التاسعة والنصف وكان عددنا نحو ١٠٥. أما الأخ عبد الرحيم فقد أطلق سراحه، وأما الأخ اليوسفي فقد نقل إلى مصحة الكوميسارية. وقد علمنا ذلك بعد دقائق من بعض الحراس. أما الباقي فقد

أدخل كله إلى قاعة في الطابق الأرضي كانت أشبه بغرفة الدرس كان يجتمع فيها رجال الشرطة للتدريب أو أخذ التعليمات. . . إلخ.

كانت غرفة واسعة، ومع ذلك فقد كنا ننام على أرضها في شيء من الازدحام. غير أن إقامتنا هناك كانت أشبه بالإقامة في شبه مخيم، دون أذى يذكر لولا التوتر الخفي أو الظاهر الذي ينتاب الإنسان في مثل هذا الوضع. وقد ازداد التوتر والترقب عندما بدأت عملية الانتقاء. فابتداء من اليوم الثالث ـ إذا لم تخني الذاكرة ـ أخذت فرق من الشرطة السرية تطل علينا كل مساء حوالى الرابعة أو الخامسة لتنادي بأسماء بعض المناضلين ابتداء من القياديين. وقد علمنا من الحراس أنهم ينقلون إلى مركز الشرطة «القضائية» بدرب مولاي الشريف وكان معروفاً كمركز للتعذيب.

كنت منذ أول يوم قد اخترت كمقر لي استلقي فيه باستمرار بوابة نافذة عريضة جنب باب القاعة التي كنا محتجزين فيها. وقد اخترت هذا الموقع الاستراتيجي قصداً، لأنه لم يكن يفصلني فيه عن كراسي حراسنا من شرطة «السيمي»، سوى نحو ذراع. كنت قد ألفت الشرطة العلنية والسرية فكنت أتعامل معها بصورة عادية دون تشنج ولا استفزاز بل وحتى دون توقع السوء. من هذا الموقع إذن كنت أسمع ما يقوله الحراس وما يقال خارج القاعة. وكان الذين يعرفونني منهم يتكلم إلى صاحبه بما يزودني بـ «الخبر». والأهم من ذلك أن هذا الموقع كان يمكنني من طلب الذهاب إلى المرحاض عندما يكون دور المرافق أحد معارفي. فكان يذهب معي حارساً إلى المرحاض. فأدخل إلى المحل الذي تقضى فيه الحاجة ـ دون أن تكون لدي «حاجة» ـ ويقف هو وراء الباب حارساً وفي الوقت نفسه يلقي إلي بـ «الخبر»: ما يقال في الكوميسارية وما يقال على أمواج الإذاعة. ومن الأخبار التي آلمتني جداً خبر اعتقال الأخ محمد البصري الذي كان قبلها في حالة اختفاء. سمعت باعتقاله في اليوم الثالث أو الرابع من اعتقالنا. وأكثر من ذلك تمكنت من خلال هذا النوع من الحراسة من إرسال رسائل الطمأنة إلى زوجتي، شفوية أو مكتوبة.

كان من بين المعتقلين سميي وقريبي محمد الجابري (بوزيان)، وكان في مجرد زيارة لمقر الحزب كعادته فجمع معنا. وفي اليوم الخامس من ابتداء الفرز، حينما حان وقت النداء، أصاب الجميع، كما كان يحدث كل يوم، وجوم وتوتر. الجميع يترقب ليعرف هل جاء دوره لينقل إلى جهنم

«مولاي الشريف». كان الجميع مستلقياً على الأرض يغالب التوتر وينتظر «المنادين». كنت مستلقياً هذه المرة وسط القاعة وبجانبي الأخ بوزيان حينما جاء زبانية «درب مولاي الشريف» لينادوا على ثلاثة أو أربعة أسماء، منهم اسم «الجابري محمد»، وبنظرة خاطفة تبين لي أنهم غرباء عن الدار البيضاء ولا يعرفون الأشخاص فقلت للأخ بوزيان: «اذهب أنت»، وكان يئن من ألم في بطنه، ففهم. قام مسرعاً وخرج مع الذين نودي عليهم، والتفت أحد حراسنا جانباً كمن غلبه الضحك، فقد فهم العملية، وكان يعرفني ويعرف الأخ بوزيان! وعندما وصل مركز التعذيب بمولاي الشريف اشتد عليه الألم وأصيب بشبه إغماء (أو اصطنعه)، فنقلوه إلى المستشفى وبقي هناك مدة ففلت من التعذيب.

ومر أسبوعان تقريباً قبل أن يأتوا لينادوا مرة أخرى على «الجابري». ذهبت مع «الوفد» معصوب العينين داخل سيارة للشرطة مسيجة. وصلنا «مولاي الشريف» والساعة حوالى التاسعة. صعدنا السلم، ودخلنا، وكان أول منظر واجهني هو منظر أشخاص ممدودين على جنبات الممر الذي يفصل بين الغرف، كانت أرجلهم وأيديهم معصبة عليها آثار الدم، وهم في حالة من الوهن والضعف شديد. تبينت فيهم الأخ عبد الواحد الراضي معصوب الرجلين، وقريباً منه الأخ مصطفى عمار معصوب اليد، وآخرين كانت وجوههم إلى جهة الجدار. نظر إلي الأخوان الراضي وعمار نظرة إشفاق، وأنا مقتاد إلى الغرفة الأخيرة على اليمين.

كانت الغرفة الخالية من كل شيء سوى بقايا حصير. وسرعان ما عرفت أنها غرفة انتظار الدور للانتقال إلى غرف التعذيب، وسط الممر. لقد وجدت فيها رجلاً مسناً من البادية لا أعتقد أنه كانت له علاقة بالاتحاد ولا أنه كان ينتمي إلى الإطار الذي فيه اعتقلنا. وبعد نحو نصف ساعة من دخولي الغرفة نودي على الرجل، وأدخل إحدى غرف الاستنطاق والتعذيب وبات المسكين الليل كله وهو يصيح من شدة التعذيب، ولم أره بعد ذلك. وفي الصباح طلبت الذهاب إلى المرحاض فلما سمح لي بالخروج مع حارس وجدت الإخوان لا يزالون في أماكنهم، فنظر إلي الراضي مستفسراً، فأشرت إليه «لست أنا»، فتنفس الصعداء لأنه كان هو والإخوة الذين باتوا في الممر يعتقدون أن الذي كان يعذب ويصيح هو أنا.

بقيت في تلك الغرفة أياماً، وكانت شدة الاستنطاق والتعذيب قد خفت.

وذات ليلة حوالى التاسعة ليلاً نودي عليّ وأدخلت غرفة التعذيب فوجدت فيها خمسة من رجال الشرطة السريين المكلفين بالاستنطاق والتعذيب. استبشرت خيراً لما تبينت فيهم ثلاثة أعرفهم ويعرفونني من خلال عمليات مراقبة الجريدة وحجزها، كان رئيسهم ضابط شرطة معروفاً يتردد علينا كثيراً وكان اسمه على كل لسان، وكان الضابط الذي يليه مرتبة هو المرحوم المعروف بـ «المتنبي»، وكان من قدماء المقاومين، وكانت له حسابات ـ ربما ـ مع بعض المقاومين، فكان شديداً عليهم. أما موقفه معي فكان مختلفاً. كان يعرفني ويعرف كثيراً من الفجيجيين، وكان بعضهم قد ساعدوه أيام المقاومة على الفرار من وجدة إلى المنطقة الشمالية، وذلك عندما افتضح أمره للسلطات الفرنسية في الدار البيضاء كواحد من منفذي عمليات المقاومة. وقد بقي يتذكر دائماً هذا «الجميل»، فكان يحرص على اعتباره في علاقته مع الفجيجيين عامة.

المهم أنني عندما دخلت غرفة الاستنطاق والتعذيب بدأ الشرطيان المكلفان بالتعذيب، وأحدهما كان يدعى «السبع» غليظ قصير والآخر أسود البشرة ـ لا داعي لذكر اسمه فلنسمه «الحاج» وكانوا جميعاً «حجاجاً»، أقول بدأ هذان الشرطيان في عملية إعدادي للتعذيب: وضع «السبع» العصابة على عيني، ومددني على مقعد طويل، وتحت رأسي جفنة مملوءة ماء وسخاً، وبجانبها جفاف! وقبل أن يربط «الحاج» جسمي بالمقعد صفعني على قفاي صفعة قوية، فعل ذلك ونطق بعبارة «دور بوك إلى هنا». فسقط الحجاب عن عيني مما مكنني من أن أوجه بالعين ضابطين من الثلاثة الذي كنت أعرفهم ويعرفونني. ولقاء العينين يغير كثيراً من الأمور! كانت النتيجة أن نهض أحدهما، رئيس المجموعة، وخاطبهم: «تعالوا: العشاء أولاً»! ثم أمر الضابط الآخر «السبع» أن يفك وثاقي، ثم أخرجوني إلى الممر أمام باب غرفة التعذيب وأقعدوني القرفصاء على الجدار للانتظار. وبعد دقائق عاد المرحوم الضابط المتنبي وقال لي وهو يمر من أمامي «إذا كان عندك ما تقول فقله، ولا تتركهم يسيئون إليك» (= يتكرفسو عليك)! تساءلت مع نفسي: هل يريد بذلك طمأنتي أم أنه إنما يمارس مهنته كـ «بوليسي»!

بقيت أنتظر، وأنتظر، أن يعود «الحجاج» من العشاء! وأخيراً رأيت الضابط رئيس الفرقة يأمر أحد الحراس بأن يعيدني إلى «غرفة الانتظار». وأخذت أتساءل: هل كانوا جادين معي؟ أم أن الأمر كان يتعلق بـ «تهريبي»؟ وعرفت فيما بعد أن الاحتمال الأخير كان هو الصحيح!

كان الذين ينتهي استنطاقهم في درب مولاي الشريف ينقلون إما إلى زنزانات الكوميساريات الأخرى في الدار البيضاء، وهذا إذا كان «التحقيق» قد انتهى معهم. أو ينقلون إلى دار المقري بالرباط حيث يعاد استنطاقهم بوسائل أخرى، الوسائل التي تحدث عنها البخاري في تصريحاته. أما أنا فقد نقلت في صباح اليوم التالي إلى مقر المقاطعة السابعة من مقاطعات الشرطة بدرب السلطان، وتقع وراء «سوق الجمعة»، وكانت معروفة منذ عهد الحماية بقبح زنزاناتها التي كانت تحت «الطابق الأرضي»، داخل مرآب السيارات، فكانت الرحلة من السيارة إلى الزنزانة تتم مباشرة. أُدخِلت الزنزانة الأخيرة على جهة اليمين، وأُغلِق الباب الحديدي من ورائي. وكان في أعلى الباب منفذ مسيج للتنفس. وما أن غادر الحارس الذي وضعني في الزنزانة حتى سمعت صوتاً من داخل الزنزانة المجاورة يقول بعربية فيها لكنة فرنسية مقصودة: «مرحباً بك آ السي عابد». إنه الأخ كرَيِّم من سلا. ثم بعد ذلك اكتشفنا بعضنا: كريم بجواري وبعده السي مبارك، وآخرون كل في زنزانة. ثم التحق بنا المرحوم الأخ شاكر في حالة سيئة جداً. كان المرحوم متألماً جداً وقد أخبرني خلال الاستراحة في يوم من الأيام أن ما آلمه كثيراً هو أن أحد الإخوة من كبار المناضلين (رحمه الله) قد واجهه أمام الشرطة خلال الاستنطاق بكلام وأخبار وتفاصيل ما كان ينتظر أن تصدر منه أبداً. كان الأخ شاكر من المناضلين الذي كانوا يشكلون في ذلك الوقت «طاقم» الكتابة العامة، وكانوا يشتغلون أكثر شيء في التنظيم، ولذلك كانوا مستهدفين في الاستنطاق والتعذيب أكثر من غيرهم، وبهم كان الابتداء!

لم يمر علي في هذا المعتقل البئيس إلا ثلاثة أيام حتى لاحظت أن أحد رجال الشرطة «السيمي» المكلف بحراستنا هو ممن كانوا يأتون لمحاصرة التحرير. فلما رآني في الاستراحة أشار إليّ بالتحية. وفي اليوم التالي أحسست بباب الزنزانة يفتح عليّ في غير موعده! وقفت خلف الباب أنظر من الكوة المسيّجة في أعلاه. إنه الشرطي المشار إليه. فتح الباب وبسرعة البرق أخرج من صدره، تحت لباسه العسكري، عدداً مطوياً من جريدة **التحرير**، وترك الباب شبه مفتوح لأتمكن من القراءة في شيء من الضوء بينما وقف هو على جنب الباب الخارجي يحرس! وبسرعة التهمت كل ما في الجريدة ثم ثنيتها وأرجعتها إليه، وأقفل باب الزنزانة. وهكذا تأبى **التحرير** إلا أن تلتحق بي في الزنزانة لتمدني بـ «الخبر»! خبر استمرار صدورها أولاً، وقد عرفت من خلال ذلك العدد والأعداد التالية أن الذي تولى الإشراف على إخراجها هو المرحوم

عبد الكبير الجوهري، وكان أستاذاً للفلسفة في ثانوية البنات التي كنت أديرها، وكان يطل علينا في الجريدة من حين لآخر. لم أكن انتظر ذلك منه أن يتولى مهمة سكرتير التحرير، لأنه لم يكن من الأطر الحزبية المناضلة وإنما كان اتحادياً، مثقفاً ملتزماً!

لم تكن **التحرير** تصدر بانتظام بعد اعتقالنا لأن الحجز اشتد عليها، ثم توقفت بعد أسبوعين أو ثلاثة، وكان ذلك شيئاً «طبيعياً» منتظراً. غير أن ما كان «طبيعياً» أكثر هو أن تخترق **التحرير** حصار البوليس في المطبعة لتلتحق بي في «الزنزانة» على يد رجل شرطة من «السيمي» كنت أعرف وجهه لكثرة تردده على المطبعة ضمن فرقة المراقبة والحصار، ولكني لم أكن أعرف اسمه، وإلى الآن! ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ذلك لم يكن حالة فريدة، فقد حظي بمثلها بعض المناضلين في سجون أخرى.

بعد نحو شهر أطلق سراحي لأن ملفي لم يكن فيه غير اسمي. وكان من الممكن أن يطلق سراح كثيرين آخرين لولا أنهم كانوا يتبادلون الأخبار في مركز التجمع بالكوميسارية المركزية، فكلما سيقوا إلى «درب مولاي الشريف» لم يجدوا ما يقولون تحت وطأة التعذيب سوى: «قال لي فلان في مكان التجمع»، بالكوميسارية المركزية!

٢ ـ في الرباط.. «الحاج»

كان ذلك في يوليوز [تموز/ يوليو] ١٩٦٣. وبعد ذلك بأربع سنوات انتقلت أنا وزوجتي وابنتي (سنة ١٩٦٧) إلى الرباط للعمل بكلية الآداب. كانت بنتي تلك أولى أولادي، وكان من المفروض أن نحتفل بعقيقتها («السابع») يوم ١٧ يوليوز [تموز/ يوليو] ١٩٦٣، بعد يوم من تاريخ اعتقالنا. فألغي الاحتفال بطبيعة الحال. وعندما انتقلت إلى الرباط كان عمرها خمس سنوات فأدخلتها مدرسة جسوس. وذات يوم وأنا ماسك بيدها، راجع بها من باب المدرسة إلى موقع سيارتي، إذا بيد تمسكني على كتفي من وراء! وما أن التفت حتى انهال عليّ الرجل بالعناق، كان أسود البشرة. وفي الحين عرفته إنه «الحاج» الذي صفعني على قفاي تلك الصفعة في كوميسارية «درب مولاي الشريف» قبل أربع سنوات. لقد كان ينتظر هو الآخر ابنته أو ابنه! لم يقل شيئاً وإنما اكتفى بالعناق والابتسامة و«السي الجابري آش أخبارك!»، ودعني وهو يبتسم ابتسامة الرضا لأنه لاحظ أني لم أكن حاقداً عليه.

٣ ـ لعب التييرسي

ومن امتدادات علاقة الألفة اليومية مع الشرطة في التحرير، هذه الواقعة. كان ذلك سنة ١٩٧٣ أثناء حملة الاعتقالات التي شملت آلاف الاتحاديين بعد حادثة مولاي بوعزة. كان من الطبيعي أن يختفي كثير من الإخوان، لأن الاعتقال كان عشوائياً. أما أنا فقد فضلت طريقة أخرى في «الاختفاء». كنت أمكث ساعات النهار كلها تقريباً في مقهى مرسى السلطان ألعب «التييرسي»، (سباق الخيل). ولم يسبق لي أن لعبته ولا كانت لي علاقة به. غير أني وجدت فيه مجالاً لنوع خاص من «الاختفاء» قوامه الظهور للعيان في رابعة النهار!

كان بعض رجال الشرطة السريين الذي يعرفونني يبتسمون عندما يرونني منهمكاً في ملء جداول «التييرسي». هناك كما يحدث دائماً اكتسبت «معارف» جديدة، أعني مصادر جديدة لـ «الخبر». وهل يمكن للصحفي أن يهرب من «الخبر»! ومرت الحملة وقيل في حقي مراراً: اتركوا فلاناً، ابعدوا عنه فهو يلعب «التييرسي»!

٤ ـ كان وأخواتها. . !

كنت أسكن في شقة بعمارة المعلمين أمام مستشفى ٢٠ غشت [آب/أغسطس] بالدار البيضاء حين جرت حوادث إضرابات طلابية، اعتقل فيها مسؤولون في النقابة الوطنية للتعليم وكثير من أطرها ـ وكنت المسؤول الحزبي في مراحل تأسيسها والبوليس يعرف ذلك (وسأشرح هذا في الكتيب الذي سأخصصه للحزب والنقابة). في مساء يوم الحوادث، حوالى الساعة الثامنة والنصف، طرق باب منزلي. فتحت الباب وأنا على أهبة الاستعداد للطوارئ، فإذا بشرطيين يخبراني بأن «المعلم» يريدني؟ سألت: هل يمكن أن أخبر الأولاد؟ سمحوا لي بذاك.

ذهبت معهم، وقبل أن أركب سيارتهم عصبوا عيني، وكان فيها نحو خمسة أفراد معصوبي العينين كذلك. سارت السيارة وكلي انتباه إلى حركتها ولفها ودورانها في طرقات الدار البيضاء متتبعاً اتجاه سيرها فعرفت في النهاية أننا قاصدون إحدى الفيلات السرية التي كان يستعملها البوليس للاختطاف والاعتقال والتعذيب. كانت تقع في حي بولو، وكانت أخبارها لدينا قبل ذلك بوقت طويل.

عندما وقفنا داخل الفيلا أمرنا بالهبوط معصوبي العينين، وأن يمسك الواحد منا بالآخر من وراء، واضعاً يده على كتفه. وهكذا أخذنا نتحرك كالعميان متعثرين مما جعل أحدهم يصيح فينا «زيدو، آ كان وأخواتها»!

لم أستطع الضحك ولكنني عرفته من صوته. إنه واحد من أولئك الذين كانوا يترددون علينا في جريدة **التحرير** لحجزها؟ تفاءلت لأني أدركت في الحين أن هذا الرجل ما كان ليكشف عن صوته لولا أنه يريد أن يبلغني رسالة بوجوده بيننا. كان ذلك خيط من الأمل. ولكن هل يستطيع الإنسان أن يواجه المواقف الحرجة دون خيط من الأمل؟

طلبوا منا أن نصعد سلماً كان على جانب البناية يقود من الحديقة إلى غرفة في الطابق الفوقي. وخلال السلم وقعت تعثرات و«حنحنات» تبينت من خلالها أن الإخوة الذين كانوا معي أو كنت معهم ـ لا فرق ـ هم المسؤولين في النقابة الوطنية للتعليم: الأخ أحمد الضمضومي والأخ العربي الجابري والمرحوم الأخ مشيش (أعتذر عن أي خطأ أو عدم ذكر اسم فأنا أكتب من الذاكرة).

لم يطل بنا المقام في تلك الفيلا. فقد مر الاستنطاق هيناً في الجملة، وأطلق سراحنا بعد أيام!

٥ ـ اغتيال عمر . . .

وقبل أن أختم هذه الذكريات أتذكر ما يلي: عندما علمت باغتيال الشهيد عمر بنجلون بعد نحو ساعتين من الجريمة أخذت أفكر فيمن يكون قد فعلها. وانصرف ذهني إلى عناصر من برصة الشغل، لأن الصراع بيننا وبين أهلها كان قد اشتد في تلك الأيام، وكان الشهيد عمر، كما هو معلوم، عدوهم رقم ١. لم أكن أرى أحداً غيرهم يمكن أن يقوم بذلك العمل في تلك الظروف. أما الأخ عبد الرحيم الذي تحدثت معه في الموضوع فقد كان يميل إلى جهة أخرى، إلى «جهاز» معين. وفي السادسة من مساء نفس اليوم حصل بي اتصال بواسطة أحد أقاربي: رسالة شفوية من ضابط شرطة من الذين كانوا يأتون ليبلغونا بحجز **التحرير**. وكنت أعرفه من قبل. كان زميلاً في الدراسة سنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣. بعث إليّ برسالة شفوية، يتلخص محتواها فيما يلي: «لا تخطئوا! فالعملية قامت بها عناصر من الشبيبة الإسلامية التابعة للأستاذ مطيع. وإذا كان لا بد من توجيه أصابع الاتهام لجهة

ما، فيجب الاتجاه نحو السيد فلان. فلقد عقد موعداً في درب بنجدية، ثم تواعد مع الفاعلين، أمام باب مسجد أهل السنة بدرب السلطان، ليعرف النتيجة بعد تنفيذ العملية». تلك هي نتيجة الاستنطاق الأولي. وفي المساء حوالى التاسعة كان الموعد في منزل الشهيد. كان الأخ عبد الرحيم جالساً وسط جمهور المناضلين الذين غصت بهم الدار، في حالة من الوجوم التام. وكانت آثار الغضب بارزة على وجه المرحوم. دخلت وشققت طريقي وسط الزحام لأهتف في أذنه بمضمون الرسالة الشفوية. فابتسم ابتسامته الغاضبة الساخرة المألوفة قائلاً: «هذه هدراً» (=هذا مجرد كلام). كان من طبعه الشك في كل ما يأتي من ناحية الأجهزة، خوف أن يكون الهدف تضليلنا. قلت له: أنا أثق في الشخص، والبقية غداً. وفي الغد سبقني المرحوم وأخبرني بما عنده قبل أن أنقل إليه ما عندي. كان ذلك حوالى منتصف النهار. قال لي إن عامل الدار البيضاء (مولاي مصطفى العلوي)، قد اتصل به وأخبره بما أخبرته به أمس.

أقف هنا لأن الموضوع ليس حادثة اغتيال عمر. ثم إن الملف بكامله عند المسؤولين في الحزب، فقد أخذ المحامون نسخاً منه: الأصلي والمعدل المهرب!

سابعاً: أخبارهم عندنا... ومن أعلى الكواليس

لم يكن لدينا جهاز استخبارات منظم، ولكن الوطنية والغيرة على الحق وعدم القدرة على تحمل الباطل باستمرار، كل ذلك كان يدفع الكثيرين من مختلف المستويات إلى تزويد الاتحاد بما كان ضرورياً من الخبر». وكثيراً ما كان يصدق في هذا المجال قول زهير بن أبي سلمى: «ويأتيك بالأخبار من لم تزود»، وغالباً ما يكون هذا النوع من «الخبر» بالغ الأهمية، فاصلاً.

وقد نشط المراسلون والمناضلون والمخبرون وكثير من رجال الإدارة من مختلف المستويات في تزويد **التحرير** يومياً بكم هائل من «الأسرار» عندما بدأنا في نشر ركن يومي بعنوان «كواليس»، ندرج فيه أخباراً «سرية» في صيغة مختصرة، تارة على صورة نص صريح، وتارة على شكل إشارة مع نوع من السخرية... إلخ. كانت هذه الأخبار تَنقل إلينا، من مختلف المدن والقرى، التصرفات والتدابير غير القانونية «السرية» وكثيراً من «الأحوال الشخصية» الخاصة بكبار الموظفين والتي لها علاقة بالمس بالأخلاق أو بالصالح العام.

وهكذا أصبح الموظفون الكبار والصغار في كل نواحي المغرب ينتظرون كل صباح ما ستقوله «كواليس» **التحرير** عنهم أو عن أصدقائهم. لقد كانت صفحات **التحرير**، ليس فقط ميداناً لنشر الوعي عن طريق التعاليق والمقالات والدراسات في الشؤون المحلية والعربية والدولية، بل كانت أيضاً مرآة يرى فيها المواطنون كل صباح إشارات إلى بؤر الفساد وكشفاً عن فضائح. . . وهكذا صارت **التحرير** تمارس الرقابة على الحاكمين صغاراً وكباراً بصورة أكثر اتساعاً وصراحة ووخزاً من أية رقابة برلمانية. كانت إذاً سلطة رابعة تمارس دورها الصحفي وفي نفس اليوم تقوم مقام السلطة الثالثة (التشريعية) والسلطة الثانية (القضائية) على مستوى الرقابة والدفاع عن الحق العام والخاص.

ثامناً: محاولات الاختراق البوليسي

وبطبيعة الحال فقد كان لا بد من أداء ثمن هذه الرقابة النافذة وسط الأجهزة الرسمية، والموخزة لكل من يتصرف تصرف «المستكبر»، الحاكم بأمره في الجهاز الإداري والحكومي والمخزني. كان الثمن متنوعاً: الحجز العام، والمصادرة المحلية، والمحاكمات والذعائر، وممارسة أنواع من التخويف والإرهاب والانتقام. لقد كانت الأجهزة الخاصة والعامة موجهة كلها ضد الاتحاد والاتحاديين وجريدتهم **التحرير**. هذا صحيح ولكن صحيحاً أيضاً أن الاتحاديين وجميع المواطنين الشرفاء كانوا عيوناً للاتحاد بصورة عفوية وبدافع الوطنية والغيرة على الحق.

كانت هناك أساليب للاستدراج والاستكشاف والاختراق، وتركيب تهم باطلة كاذبة. كان هناك في كل الأجهزة من يمارسها بحقد وقساوة تفوق الحد، ولكن كان هناك أيضاً، وفي كل الأجهزة، من يمارسها كمهمة تقتضيها وظيفته من دون زيادة، وكان هناك من يتصرف بنوع من «الموضوعية» ويترك لـ «ضحيته» فرصة الانتباه والتيقظ.

ـ التربية العسكرية. . ؟

سأقتصر على مثال واحد يخصني، ولن أقص ما حدث مع غيري. كنت ذات يوم بصدد الشروع في إلقاء محاضرتي على جموع الطلبة في مدرج ابن خلدون بكلية الآداب في الرباط. كان المدرج غاصاً بالطلبة. ولكن ما أن بدأت

الكلام والتجوال في القاعة ببصري حتى تبينت شخصاً في الصف الأمامي لا تظهر عليه حالة الطالب، أو بعبارة أخرى يصطنع وضعية الطالب. فهمت! وغضضت الطرف، وتابعت محاضرتي. وعندما انتهيت وخرجت من المدرج واتجهت نحو الباب الرسمي جنب الإدارة، وكلي أذن صاغية، سمعت وقع أقدام ورائي. لم ألتفت وإنما تجاهلت الأمر. وبعد لحظات استوت تلك الخطوات مع خطواتي فالتفت يميناً وإذا بالشخص نفسه يحييني ويطلب أن يتحدث معي. قلت له تكلم ونحن نمشي. قال: أنا فلان، ضابط عسكري من درجة كذا، أريد أن أتكلم معك في شأن بحث أعده وأريد مساعدتك. قلت: ما هو موضوع البحث؟ قال: نحن مجموعة من الضباط الشبان في الجيش معجبين بما تكتب، نقرأ لك ونقرأ للعروي. وقد قرأت لك كتاباً عن مشكل التعليم ومقالات أخرى في موضوع الخلفيات الأيديولوجية للنظريات التربوية. أنا أعدّ بحثاً سأسلمه للقيادة العليا حول التربية العسكرية وأريدك أن تساعدني في هذا الموضوع! قلت: فعلاً، أنا كتبت في التربية والتعليم، ولكن لم يسبق لي أن اشتغلت بالتربية العسكرية. على كل حال أنا الآن مرتبط بموعد. سأفكر في الموضوع ويمكن أن تتصل بي في نفس الوقت والساعة والمكان يوم الجمعة المقبل!

فعلاً، جاء الشخص نفسه إلى مدرج ابن خلدون بالكلية في الجمعة التالية وسمع الدرس كاملاً، ولما انتهيت تقدم إليّ، فقلت له: تعال معي إلى غرفة الاستقبال بشعبة الفلسفة. صعدنا إلى الغرفة وجلسنا حول الطاولة، وقلت: حدثني عن موضوع بحثك بتفصيل؟ فمد يده إلى محفظة كبيرة سوداء كان يحملها، وكان يظهر عليها أنها مملوءة، وطالت حركة يده داخلها أكثر من اللازم ثم أخرج دفتراً وقلماً. وأخذ يحدثني عن حاجة الجنود إلى تربية حقيقية: «فهم يتكونون بدون أيديولوجيا، وهم مسيرون ولا يسمح لهم بالمناقشة كما تقتضي ذلك أصول التربية»... إلخ. فهمت، وكان لابد أن أفهم! تحدثت إليه عن التربية العسكرية في إسبارطة عند اليونان، فقطب حاجبيه وهو يستمع في شبه اندهاش. ثم تدخل وقال: لا، «نحن نريد تكويناً أيديولوجياً، وتربية حرة تسمح لمواهب الجندي بالتفتح ومعرفة ما في العالم»! قلت: «أما الأيديولوجيا فنحن لسنا دولة أيديولوجية. والمغرب له تقاليده ونظامه. وأما التربية الحرة فأعتقد أنها تتناقض مع الأيديولوجيا. التربية العسكرية هي تربية موجهة حتى في الاتحاد السوفياتي».

وعندما انتهينا من هذا النوع من النقاش، خرجنا، وفي الطريق إلى الباب قال لي: إني أدعوك بإلحاح للغذاء لنواصل الحديث. قلت: أنا ملزم بالرجوع الآن إلى الدار البيضاء لأن لدي موعداً. وإذا كنت تريد مواصلة المناقشة في هذا الموضوع فأنا مستعد لاستقبالك في الأسبوع المقبل في نفس الوقت والمكان. وإذا كنت مستعجلاً، فها هو رقم هاتفي وها عنوان منزلي.

افترقنا... ولم أره ولم أسمعه منذ تلك الساعة. وأعتقد أني في غير حاجة إلى أي تعليق. كان ذلك في أوائل الثمانينيات.

تاسعاً: البخاري حاطب ليل... جمع الغث والسمين

ولا بد هنا من إبداء الرأي فيما نسب مؤخراً إلى ضابط الشرطة البخاري. أما ما يتعلق بما قاله بشأن اختطاف الشهيد المهدي فسأعرض له في الكتيب الذي سأخصصه للشهيد. وأما ما نسب إليه من أنه قال إن سبعين في المئة من الاتحاديين كانوا يتعاملون مع البوليس فهذا كلام «حاطب ليل»! كلام من لا يفرق بين ما يجمع!

أما أن يكون في صفوف الاتحاد عناصر تتعامل مع البوليس في الستينيات أو بعدها فهذا ليس بغريب. وذلك جزء أساسي من مهام أجهزة الأمن في الأنظمة غير الديمقراطية. كانت هناك عناصر من قدماء المقاومين الذين لم تكن لهم أية مسؤوليات حزبية، وكانوا على علاقة مع رجال الشرطة، خصوصاً وقد أدمج كثير من زملائهم في سلك الأمن الوطني. كانوا يأخذون الخبر ويأتون بالخبر! وكان منهم من كان يأتي بالخبر إلى مقر الجريدة، غيرة أو خدمة أو تطوعاً أو لمجرد فضول. وكان منهم من كانت فيه نقط ضعف منذ الصراعات التي جرت في أوائل الاستقلال، وكان يتخذ من نقل الخبر نوعاً من التقية له ولمصالحه.

وإضافة إلى هؤلاء، وهم لا يتجاوزن أصابع اليد الواحدة، كان هناك في بعض الهيئات المسؤولة في الحزب عناصر تمثل الجهاز النقابي للاتحاد المغربي للشغل، وكان منهم من يتعامل مع البوليس لهذا الغرض أو ذاك، وكنا نعرفهم، ويعرفون أننا نعرفهم. ثم كان هناك من يتكلم خصوصاً في المقاهي عن «الثورة»، وكانت مقهى «لوبوتي بوسي» في شارع محمد الخامس موعداً للقاءات عفوية للثرثرة وبصوت مرتفع في كل شيء، وكان

ممن يرتاد هذا المقهى مناضلون ومقاومون وأطر حزبية «يدردشون» ويحلمون وهم على الكراسي الأمامية خارج المقهى، وكنت أجلس هناك أحياناً مع «الإخوة» وأسمع ما يقال. وكانت هذه المقهى في هذا المجال أشبه بمقهى «باليما» بالرباط. ومثل ذلك كان في كثير من المدن. فكانت المعلومات التي يسجلها البوليس أو ينقلها المخبرون كلها أو معظمها من جنس ما يقال في «راديو المدينة». ولم تكن تضر الاتحاد في شيء إلا حينما يتعلق الأمر بحملة اعتقالات وتبني الشرطة استنطاقاتها وتعذيبها للمناضلين على تلك التقارير التي لا مرجعية لها غير «راديو المدينة». ومن هنا كان معظم الملفات فارغاً حين المحاكمات.

وإلى جانب ذلك كان هناك ما يقال في السهرات التي قد تدور فيها الكؤوس، أو في «البارات» فينطق الشخص بما يعرف وما لا يعرف. وأصل المؤامرة التي حيكت ضد الاتحاد والتي نفذت في يوليوز [تموز/ يوليو] ١٩٦٣، كان كلاماً غير مسؤول نطق به أحدهم، ممن كان يحسب على الاتحاد، في وجه شرطي أثناء مشاجرة في «بار» بمدينة القنيطرة. لقد بلغني «الخبر» بالحادث بعد يوم أو يومين من وقوعه، فبلغت بدوري من يهمه الأمر من قادة الحزب. ولكن وقع تهاون ولم تؤخذ المسألة مأخذ الجد فيما يبدو، فتطورت الأمور إلى ما آلت إليه.

والحاصل أن ما قاله البخاري صحيح من وجه وغير صحيح من وجه. هو صحيح إذا تعلق الأمر بما ذكرنا أعلاه، ولكنه غير صحيح إذا نسب إلى الأطر الاتحادية المسؤولة. وباستثناء حالتين معروفتين وباستثناء من كانوا مكلفين من طرف القيادة الحزبية بالاتصال وتكوين قنوات للاتصال، يمكن التأكيد على أن جسم الاتحاد كان سالماً.

على أن السؤال الذي يجب أن يطرح هنا هو: ماذا كان يمكن أن ينقله الناقلون؟ لم يكن هناك غير تحليلات وقرارات الحزب التي تناقش في الاجتماعات داخل مكاتب الحزب المركزية والإقليمية بصورة علنية، وهي قرارات تنشر في جريدة الحزب ونشرته الداخلية. ولم تكن النشرة تنفرد بأي شيء عن الجريدة، بل الغالب أن ما ينشر في الجريدة كان أقوى مما كان يقال في المكاتب. نعم قد يفوه بعض المناضلين أثناء النقاش بكلام غير مسؤول فينقل، وكل ما كان يستنتج منه لدى الشرطة هو وضع لائحة لمن تسميهم بـ «سخون الرأس»؟ و«سخون الرأس» شخص ينفعل وينتقد بانفعال لا

غير. على أن ذلك كله كانت تنقله وسائل التصنت التي كنا نعرف أنها مبثوثة في كل مكان، في الجدران والسيارات. . . إلخ.

ولذلك فأنا عندما أقول إننا كنا نعرف من أخبارهم أكثر مما يعرفون من أخبارنا فأنا أعني ما أقول. ذلك أنه لم يحصل قط أن تعامل أحد من قيادي الاتحاد مع أجهزة المخابرات. وبالمقابل، فإن ما كان يحصل فعلاً هو تلك المعلومات التي كانت تصلنا من رجال في مواقع مهمة على سلم المسؤولية، من الشرطي البسيط إلى «أعلى عليين». وأكثر من ذلك فما لم يقله البخاري، ربما لأنه لا يعرفه، هو أن أوفقير والدليمي، على الرغم من أنهما يتحملان رسمياً مسؤولية كل مظاهر القمع التي تمت في عهدهما، مجتمعين أو منفردين، وعلى الرغم من أنهما كانا حاقدين حقداً مريراً على أشخاص في قيادة الاتحاد، إلا أن ذلك كله لم يمنعهما ـ كلاً على حدة ـ من إرسال إشارات وتنبيهات كان من نتائجها أن نجا كثير من المناضلين مما كان سيؤول بهم إلى المجهول!

وهنا لا بد من أن يستحضر الإنسان حالة الشرطي ـ أو البوليس أو رجل الأمن أو ما شئت من الأسماء ـ في مثل الوضعية التي كانت سائدة في المغرب، الوضعية التي تتسم بالظلم في كل المجالات، ولم يكن الظلم يطال المواطنين العاديين وحدهم بل كان يطال أيضاً المسؤولين بمن فيهم كبارهم. إن رجل الشرطة كبيراً كان أو صغيراً، سرياً كان أو علنياً، مقرراً كان أو مجرد منفذ، هو رجل مزدوج الشخصية بحكم وظيفته. فكما أن الشرطي تكون له شخصية معينة وهو في حالة لباس وقيام بالوظيفة وشخصية أخرى مختلفة عندما يكون دون لباس وخارج العمل، فإن الشخصيتين تبقيان حاضرتين معاً في كيانه الداخلي، سواء كان في حالة خدمة أو في حالة إجازة. إن الشرطي إنسان، وفي كل إنسان شيء من الخير، وشيء من الضمير، وشيء من «اللهم هذا منكر»، حتى ولو كان غاطساً في مستنقع الشر.

نعم، يجب ألا تفوتنا هنا الإشارة إلى بعض الحوادث ومحاولات في التنظيم السري خارج الإطار الرسمي للاتحاد. وهي حوادث وتنظيمات اتخذ المبادرة فيها رجال من قدماء المقاومة وجيش التحرير، كانت كلها ـ نعم أقول كلها ـ عبارة عن ردود أفعال على ما تعرض له المقاومون من قمع

منهجي ابتداء بتشتيت الصفوف، إلى ضرب جانب بجانب آخر، إلى الاختطافات والتصفيات، وهي عمليات بدأت منذ الشروع في مفاوضات إيكس ليبان واشتراط فرنسا إيقاف المقاومة وإنزال جيش التحرير، ثم توسعت وتنوعت أساليبها مباشرة بعد إعلان الاستقلال. وقد اشتهر الغزاوي مدير الأمن آنذاك بتنفيذ عمليات واسعة من هذا القبيل، ثم تلاه أوفقير في نفس المنصب ونفس المهمة كما هو معروف. وسنعرض لبعض التفاصيل في هذا الموضوع في هذا الكتيب وفي مناسبات أخرى لاحقة.

عاشراً: جريدة «الرأي العام»

وبعد، فقد قادني الحديث عن «ذكريات مع التحرير» والألفة مع الشرطة إلى استطرادات يبررها في نظري موضوع هذا الكتيب. وأعتقد أن في هذا «القصص» الخفيف ما سيسهل على القارئ استيعاب هذا الذي سيقرأه بعد هذا المدخل. ولكن قبل مغادرة هذه «الذكريات» لا بد من ذكر بعض ما اختصت به جريدة **الرأي العام** التي حلت محل **التحرير**، اسماً فقط، أما الهيكل والمضمون واللهجة فقد بقي هو هو.

اعتقل مدير التحرير محمد البصري ورئيس تحريرها عبد الرحمان اليوسفي يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ في ظروف وملابسات سنشرحها في هذا الكتيب. وفي اليوم التالي ١٦ من الشهر نفسه أصدرنا جريدة **الرأي العام** من نفس المطبعة ونفس المكاتب ونفس المحررين والعمال. كل ما تغير هو اسم الجريدة واسم مديرها. كان حجز **التحرير** الذي تسلسل إلى يوم توقيفها قد بدأ يومي ٤ و٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ ثم استؤنف يومي ١٣ و١٤، وفي يوم ١٥ اعتقل البصري واليوسفي وأمرت الشرطة بعدم طبع الجريدة إلى حين صدور أوامر أخرى. لقد كنا نعرف قبل الحجز الأول في ٤ كانون الأول/ديسمبر أن قرار فتح الأزمة مع الاتحاد و**التحرير** قد اتخذ، ولذلك أخذنا من جهتنا ما يلزم من الاستعدادات لمتابعة إصدار الجريدة. كان لدينا خياران: إما إصدار جريدة باسم **الكفاح** كان أحد المحررين الأوائل في **التحرير** قد استصدر رخصة بها، استعداداً لمثل هذه الظروف، وإما إصدار جريدة **الرأي العام** التي كان الأستاذ أحمد بنسودة مديراً لها منذ أن كان عضواً قيادياً في حزب الشورى والاستقلال، والذي أصبح منذ تأسيس الاتحاد الوطني يوم ٦ أيلول/سبتمبر عضواً في الكتابة العامة للاتحاد، هو والأستاذ عبد الهادي

بوطالب. وقد تقرر هذا الحل الأخير وكان ملائماً بل ضرورياً. ذلك لأنه بعد اعتقال البصري واليوسفي لم يبق على الساحة من أعضاء الكتابة العامة البارزين سوى الأستاذين بنسودة وبوطالب. كان المهدي في الخارج. أما عبد الرحيم وعبد الله إبراهيم فقد كانا في الحكومة ولم يكونا عضوين في الكتابة العامة للاتحاد بشكل رسمي. وهكذا صدرت **الرأي العام** بنفس المواد التي كان ستصدر بها **التحرير** لو لم تمنع، مع منشيطات وتعاليق وردود الفعل حول اعتقال الأخوين البصري واليوسفي.

كان على الرجلين إذن، عبد الهادي بوطالب وأحمد بنسودة، أن يتوليا قيادة الاتحاد والإشراف على صحافته. ولا بد من التنويه هنا بنضالهما في الواجهتين معاً، نضالاً تحملا فيه مسؤوليتهما كاملة. لقد قادا الحملة الانتخابية لانتخاب المجالس البلدية والقروية التي فاز فيها الاتحاد بأغلبية المقاعد في معظم وأهم المدن والمراكز. لقد كان اعتقال البصري واليوسفي تحدياً وامتحاناً للاتحاد والاتحاديين فبرهن مناضلو الاتحاد وجماهيره في كل أنحاء البلاد على قدرتهم الفائقة على التجنيد لمواجهة التحدي مما فاجأ الخصوم جميعاً. وهذا التجنيد على مستوى القواعد والأطر المناضلة كان خير سند للأستاذين بوطالب وبنسودة الذين جعلت منهما الظروف الشخصيتين القياديتين البارزتين. وكانت المواقف التي عبّر عنها الأستاذ بوطالب باسم الاتحاد سواء في مسألة الدستور عند المطالبة بالمجلس التأسيسي أو عندما ما طلب منه المشاركة في الحكومة التي شكلت بعد إقالة حكومة عبد الله إبراهيم (كما سنبين ذلك في الكتيب الذي سنخصصه للمسألة الديمقراطية)، مواقف أثارت الإعجاب والتقدير من كافة المناضلين.

أما بالنسبة لصحافة الحزب وبالتحديد **الرأي العام** فقد كان مديرها الأستاذ بنسودة مرابطاً معنا صباحاً مساءً: أخاً كبيراً ومسؤولاً يتحمل مسؤولية ما نكتب، وكنا نكتب كما كنا نفعل في **التحرير** تماماً. ولم يكن الأستاذ عبد الهادي بوطالب غائباً عنا، بل كانت له إطلالات من حين لآخر. غير أن إطلالاته كانت دائماً مشفوعة بمقال أو تعليق يأتي به مكتوباً أو يجلس في مكتب سكرتير التحرير ليكتبه.

ولا بد هنا من تقديم شهادة للتاريخ. لقد كنت طوال الفترة التي صدرت فيها **الرأي العام** (من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ إلى يوم أن توصلنا

برسالة من مديرها بتوقيفها يوم ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠)، أقول كنت أنا والأخ المرحوم باهي وباقي المحررين، نقوم بمهمتنا في نفس الاتجاه وبنفس القوة والحماسة ونفس اللهجة كما كان شأننا على عهد **التحرير**. ولم يحدث قط أن اشتكى الأستاذ بنسودة من أي شيء في هذا المجال، بل كان دائماً معنا في كل شيء. ونادراً ما كان يبدي ملاحظة على عبارة في تعليق أو خبر. وفي هذه الحالة كان المرحوم باهي وأنا نتبنى مواقع متقابلة، الواحد منا مع ملاحظة الأستاذ بنسودة والآخر يتمسك بما هو مكتوب. ولم يكن ذلك تمثيلاً بل كان في الواقع تعبيراً عن وجهات نظر لكل منها حججها. غير أن هذا لم يكن يحدث إلا نادراً.

قلت لم يتغير شيء من **التحرير** في **الرأي العام**، سوى اسم الجريدة واسم المدير. وعليّ أن أضيف أن عبارة «كلمة الرأي العام» حلت محل كلمة «افتتاحية»، كما أن الركن الذي كنت أكتبه باسم «صباح النور» قد غيرت اسمه إلى «بالعربي الفصيح»، والتوقيع الذي كان باسم «عصام» تحول إلى «ابن البلد». وكما كانت هناك في **التحرير** تعاليق وأركان في الصفحات الداخلية كان مثل ذلك في **الرأي العام**.

والأستاذ أحمد بنسودة عرفناه مرحاً يحكي النكت، وكريماً يدعونا إلى منزله للعشاء والضحك للنكت. وأشهد أني لم أسمع منه تبرماً ولا انزعاجاً، مع ملازمته لنا النهار كل يوم تقريباً. مرة واحدة لا غير عبر لي فيها عن «شيء» في نفسه، والقصة كما يلي:

كنت ذات يوم منهمكاً في الكتابة فإذا بالمحجوب بن الصديق عضو الكتابة العامة للاتحاد (الكاتب العام للاتحاد المغربي للشغل) يدخل عليّ ووراءه الأستاذ بنسودة. كنت أعرف المحجوب ويعرفني وكانت علاقتي معه كعلاقتي مع البصري واليوسفي والمهدي (في الشهور الأولى من الانتفاضة وتأسيس الاتحاد). جاء كعادته مندفعاً حين يكون متوتراً، فتح الباب وقال بعينين خارجتين تتنافسان في مغادرة محاجرهما: «أين الملاخي(٣) ديال أصحابك»؟ يعني البصري واليوسفي وكانا في شبه إجازة بعد إطلاق

---

(٣) «الملخة» تعبير يستعمله المحجوب بكثرة، وهو وصف فيه نوع من التحقير ولكن دون إحراج. وقد يسمعه المرء يوصف به دون أن يتأثر أو يرد الفعل، كما يخاطب الأصدقاء بعضهم ببعض بأوصاف مثل: «المفلس، «الكامبو». . إلخ.

سراحهما، والمهدي في الخارج. قلت: «ياك لاباس، أش كاين؟». قال: «لقد توصلت مع أحرضان إلى اتفاق وهو مستعد للتوقيع على انضمامه إلى الاتحاد، والملاخي أصحابك غايبين»! ثم قفل راجعاً يخطو مسرعاً. كان الأستاذ بنسودة واقفاً يسمع. وساد صمت بيننا. وأخيراً قال وهو يدفع الكلمات دفعاً خارج فمه: «آ السي الجابري، واش أنا ماشي عضو في الكتابة العامة»؟ فما كان لدي من جواب سوى أن قلت: «المحجوب هو هذاك، ما تديش عليه».

ليس ثمة شك في أن انسحاب الأستاذين بوطالب وبنسودة من الاتحاد كان تحت ضغوط شديدة من الحكم. ولكن لا بد من القول إن تصرفات بعض الأخوة في الكتابة العامة لم تكن تساعد على تخفيف وطأة تلك الضغوط على النفس. كان الأخوان البصري واليوسفي يعرفان الضغوط التي كان يمارسها الحكم على الأستاذين بوطالب وبنسودة، وأيضاً كانا قد تعوّدا على اللقاءات الانفرادية، بحكم العلاقة القديمة التي كانت قد جعلت منهما شخصاً واحداً. وكانت علاقاتهما بالأخوين عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم، سواء في الحكومة أو بعد خروجهما منها، علاقة قديمة أيضاً. أضف إلى ذلك أنه لم يكن قد مر وقت كاف لإذابة الجليد، بل الستار الحديدي، الذي كان يفصل الاستقلالي عن الشوري على عهد الحماية، خصوصاً وقد اتسعت الهوة وتعمقت بين الطرفين بسبب الموقف الذي أظهر به الفرنسيون حزب الشورى في مفاوضات إيكس ليبان، بوصفه حزبا معتدلاً عدلت به الكفة ضد «تطرف» حزب الاستقلال... إلخ، كل ذلك جعل العلاقات بين أعضاء الكتابة العامة المنحدرين من حزب الاستقلال والمقاومة علاقة تاريخية خاصة، بينما كانت علاقتهم بالأعضاء الآخرين المنحدرين من حزب الشورى أو الحركة الشعبية لا تزال علاقة «رسمية». في هذا الإطار كان الفريق المنحدر من المقاومة وحزب الاستقلال يعقد اجتماعات خاصة غير رسمية، تسود فيها الثقة ويزول عنها التكلف أكثر مما كان عليه الحال في الاجتماعات الرسمية للكتابة العامة جملة.

وكان لا بد أن يتولد عن ذلك «شيء» في صدور الآخرين، والجميع بشر... الشيء الذي لا بد أن يكون قد برر في نفس المناضلَين الشوريَّيْن ـ سابقاً ـ ذلك الانسحاب التدريجي الذي أدى بهما إلى تقديم استقالتهما من الاتحاد جملة. وقد كان انسحاباً هادئاً صامتاً. ولم يكن خافياً أنه كان بضغط،

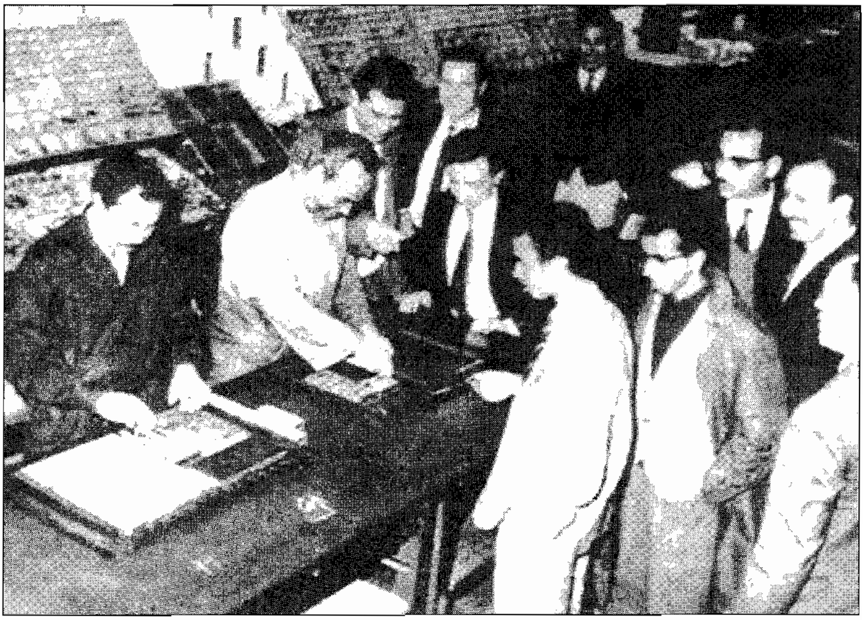
وربما بإغراء أيضاً، من جانب الحكم[٤] فكان طبيعياً أن يواجه هذا النوع من الانسحاب بالجفاء والشكوك، وأيضاً ببعض الإحراج المتعمد.

من ذلك أنه في فترة الانسحاب هذه كان البصري واليوسفي قد أطلق سراحهما، وكان الأخ اليوسفي قد استأنف مهمته كمسؤول عن الصحافة والإعلام الحزبي فعاد يمارس مهمة رئيس التحرير عملياً في **الرأي العام**. وكان في الإمكان إصدار جريدة **التحرير** في أي وقت لأن إطلاق سراح البصري كان بعفو ملكي، الشيء الذي كان يطلبه الأستاذ بنسودة، منذ أن جمد نشاطه هو والأستاذ بوطالب كعضوين في الكتابة العامة للاتحاد. ومع أنه كان من رأيي الشخصي استئناف إصدار **التحرير** وترك **الرأي العام** تخفيفاً على مديرها وتجنباً لإحراجه إلا أن الرأي الغالب كان يرى أن توقيف **الرأي العام** لا مبرر له ما دام مديرها لم يطلب ذلك. وفعلاً استمرت «الأزمة» واستمر صدور **الرأي العام** على غير رضا من مديرها الرسمي، إلى أن توصلت الكتابة العامة للاتحاد برسالة طلب فيها هذا الأخير توقيف الجريدة، يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠. كنا قد هيأنا عدد الغد، فأصدرناه وهو يحمل تاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، دون ركن «كلمة الرأي العام» ولا «بالعربي الفصيح» ودون أي تعليق. فقط الأخبار الوطنية والدولية وبلاغ في أعلى الصفحة الأولى في مربع على اليسار كتبت صيغته كما يلي: العنوان: «احتجاب الرأي العام وصدور التحرير». النص: «أبلغتنا الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن السيد أحمد بنسودة مدير جريدة **الرأي العام** قد طلب من الاتحاد الوطني إيقاف هذه الجريدة، جريدة **الرأي العام**. وعليه فإن هذه الجريدة ستحتجب ابتداء من اليوم. هذا، وستصدر جريدة **التحرير** في الأيام القادمة، فانتظروا جريدتكم: جريدة **التحرير**».

واستأنفت **التحرير** الصدور من جديد، ولم يتغير غير العنوان واسم المدير مع إضافة رئيس التحرير، وبقيت كما كانت إلى أن احتجبت بصفة نهائية في صيف ١٩٦٣.

* * *

(٤) كان أعضاء الكتابة العامة المنحدرون من حزب الشورى، وهم عبد الهادي بوطالب وأحمد بنسودة والتهامي الوزاني، قد قدموا استقالتهم من الاتحاد في أواخر سنة ١٩٦١. ثم عيّن الأستاذ أحمد بنسودة عاملاً على الرباط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢ بينما عين الأستاذ بوطالب في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها في منصب كاتب الدولة في الأنباء ملحقاً برئاسة الحكومة.



تمثل الصورة عملية تصفيف صفحة من جريدة **الطالب** التي كان يصدرها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب برئاسة الأخ الحلوي يومذاك». وقد أخذت الصورة في أواسط الستينيات بدار النشر المغربية. والمصففان للسطور من الرصاص (اللينوتيب) هما: الطريبق وعبد الرزاق (على اليسار)، وكانا على رأس العمال الذين انتقلوا معنا من **العلم** إلى **التحرير**. وأمامهما المحرر المشرف على تصفيف المواد الأخ حسن العلوي الذي اشتغل لمدة طويلة محرراً في صحافة الاتحاد. ووراءه الأخ المامون مساعده، ووراءه المرحوم الحبيب الفرقاني. ويمينه بوزيان الجابري (الذي ناب عني في النداء الأول إلى درب مولاي الشريف، كما أوضحت ذاك قبل). يليه كاتب هذه السطور (الخامس على اليمين) الذي كان باستمرار حاضراً في صحافة الاتحاد، وعلى يساره على الجهة اليسرى الأخ الخراس والأخ المهدي الورزازي، وكانا من زوار الجريدة، ثم الأخ محمد الحلوي والأخ مصطفى عمار مدير دار النشر المغربية.

الفصل الخامس

واجهات المعركة التي خاضتها «التحرير»

تشكل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من قيادة وأطر وجماهير انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، وجناح الأستاذين عبد الهادي بوطالب وأحمد بنسودة من حزب الشورى، وفصيل من الحركة الشعبية على رأسه المقاوم المرحوم عبد الله الصنهاجي. غير أن هذين الحزبين لم يكونا أصلاً ذوي قواعد واسعة، ولم يكونا يستقطبان إلا النزر اليسير من الأطر. ولذلك بقي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يتألف أساساً من الأطر والجماهير التي أعلنت استقلالها عن حزب الاستقلال. وهكذا فالمعركة التي كانت تخوضها **التحرير** قبل تأسيس الاتحاد الوطني بقيت هي هي، وتتمثل في مقاومة ردود الفعل التي قامت بها قيادة حزب الاستقلال ضد حركة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، وأيضاً في التصدي لمتزعمي «القوة الثالثة» التي كانت تحارب حزب الاستقلال نفسه، أولئك الذين ابتهجوا حين وقوع «الانفصال»، متوقعين أن يكون ذلك تشتيتاً نهائياً لشمل الحزب.

ولكن عندما قام الاتحاد الوطني كمنظمة توحد ولا تفرق، منظمة تستقطب ليس فقط معظم قواعد حزب الاستقلال وأطره قبل «الانفصال»، بل وتنفتح أيضاً على العناصر التي كان لها ماض وطني أو مساهمة في المقاومة من خارج هذا الحزب، عندما قام الاتحاد الوطني على هذا الشكل، وبدا كأنه قد سحب البساط على متزعمي «القوة الثالثة» الذين كانوا يقفون بشكل أو آخر وراء الهجمات التي استهدفت حزب الاستقلال سنوات ١٩٥٥ ـ ٥٦ ـ ٥٧ ـ ٥٨ والذين كانوا قد بدأوا في الترويج لتكتل لاحزبي حول العرش، حينذاك إذن

تبين لخصوم حزب الاستقلال بالأمس أن «الخطر» الحقيقي أصبح يكمن لا في هذا الحزب بل في الخلف الذي خرج من جوفه ليتجاوزه تنظيماً وتأطيراً وجرأة وفكراً: الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وبما أن هذا الخلف الجديد لحزب الاستقلال قد أصبح منذ انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ يقدم السند الجماهيري والإعلامي لحكومة عبد الله إبراهيم التي شكلت أصلاً كحكومة «تناوب» داخل حزب الاستقلال في إطار الصراع بين جناحيه ـ الشيء الذي كان يراد منه أصلاً أن يبرهن عن فشل الجناح «الجذري» لهذا الحزب في قيادة الحكومة (عندما أسندت رئاستها إلى عبد الله إبراهيم) كما فشل جناحه «المحافظ» في المهمة نفسها عندما أسندت إليه رئاسة الحكومة (حكومة بلافريج) ـ فإنه، أعني الخلف الجديد لحزب الاستقلال، قد غير الوضعية تماماً. لقد تجاوز، ليس فقط الأزمة الداخلية للحزب، بل أفسد أيضاً كل الخطط والحسابات التي كانت مبنية على قص «ريش» حزب الاستقلال وتحجيمه والتخلص منه. إن الوضع الجديد قد قلب الأمور رأساً على عقب. ولذلك صار من الضروري ضرب الاتحاد ولكن بوسائل جديدة. إن الوسائل التي استعملت لضرب حزب الاستقلال والتي اعتُمِد فيها على النعرة القبلية ضد «الهيمنة الفاسية»، والتي أسفرت عن وجهها من خلال تمرد عدي أوبيهي وتمرد الريف وبروز أحزاب ذات نغمة قبلية... إلخ، إن هذه الوسائل لم تعد مجدية. فعلاوة على إمكانية تحولها إلى ما يعبر عنه بـ «انقلاب السحر على الساحر»، وهو شيء كان وارداً فعلاً في تمرد الريف، فإنها لم تعد مجدية قط مع الاتحاد الوطني الذي تشكلت قياداته المركزية والمحلية من جميع مكونات الشعب المغربي: من أبناء الجنوب وأبناء الريف والأطلس وأبناء السهول فضلاً عن أبناء المدن، الحديثة منها العتيقة.

كان لا بد إذاً من مواجهة الاتحاد الوطني بوسائل أخرى وقد تم ذلك على مستويين:

ـ على المستوى الشعبي بضرب القوتين الأساسيتين اللتين تشكلان معاً حربته وهما: المقاومون والتنظيم النقابي (الاتحاد المغربي للشغل). وذلك بتحريك «الانفصال» داخل هاتين القوتين، ومساندة أو استعمال ما تبقى من حزب الاستقلال في ذلك.

ـ على مستوى الدولة بتنشيط عمل الأجهزة «الأمنية» وتنويع أساليبها المعروفة في حبك المؤامرات وشن حملات التخويف على العناصر القيادية والنشطة داخل الاتحاد من جهة، وعرقلة عمل حكومة عبد الله إبراهيم والعمل على إفشال خططها الاقتصادية، والحيلولة دون نجاحها في تحقيق شعاراتها الوطنية الجماهيرية، من جهة أخرى.

ومن هنا تحددت واجهات المعركة التي كان على الاتحاد أن يخوضها:

ـ واجهة مساندة الحكومة ومعارضة الجهاز الإداري وفضح ما يجري فيه من خروقات وتلاعبات وإبراز خطط الحكومة وبرامجها التحررية والتعريف بها في أوساط الجماهير.

ـ واجهة صون وحدة المقاومين ومساندة مطالبهم وفضح الجانب المأساوي في الوضعية المزرية التي يعاني منها معظمهم، نتيجة الخطة التي سارت عليها الحكومات السابقة والرامية إلى تمييع صفوف المقاومين وتصفية وجودهم كشريحة خاصة اكتسبت الشرعية كقوة وطنية يجب أن يكون لها وزن يتناسب مع الدور الأكبر الذي قامت به في معركة إعادة الملك إلى عرشه وتحقيق استقلال البلاد. وقد وجهت السهام ضد هذه الشريحة من مختلف الجهات وبأساليب متعددة، من جملتها تشكيل ما سمي بـ «الجبهة الموحدة للمقاومة المغربية» من طرف قيادة حزب الاستقلال، كرد فعل «انفصالي» للتشويش على «جمعية المقاومة وجيش التحرير» التي أسندت رئاستها سنة ١٩٥٦ إلى عضو قيادة جيش التحرير الأخ اليوسفي.

ـ واجهة الدفاع عن وحدة الطبقة العاملة ضداً على «النقابات الحرة» التي أسستها بعض العناصر القيادية في حزب الاستقلال كـ «انفصال» عن الاتحاد المغربي للشغل، وهي التي ستتحول إلى «الاتحاد العام للشغالين» الذي أسس رسمياً في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٦٠، (كان الاتحاد المغربي للشغل قد تأسس في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٥).

على هذه الواجهات الثلاث الكبرى كانت **التحرير** تخوض معاركها اليومية. وفي إطار هذه المعارك وفي خضمها تم ما تم من صنوف القمع ضد الاتحاد وصحافته وتنظيماته. والنصوص التي ننشرها في هذا الكتيب تعكس بصدق ليس فقط وعي صاحبها، كاتب هذه السطور، بل تعكس أيضاً وعي

المرحلة بأكملها، باعتبار أن كاتبها كان يعبر من خلالها على وجهة نظر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية قيادة وجماهير.

سنقتصر في هذا الفصل على واجهة المقاومة، وهي الواجهة التي كانت أشد توتراً من غيرها، والتي في إطارها وانطلاقاً منها تمت أعنف حملات القمع، ابتداء من اعتقال اليوسفي والبصري يوم ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩ إلى الهجمة الشاملة التي تعرض لها الاتحاد الوطني يوم ١٦ يوليوز [تموز/ يوليو] ١٩٦٣ وما تلاها من هجمات.

* * *

توضيح:

تساءل بعض القرّاء عن الاجتماع الذي أطره المؤلف في سينما الكواكب يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، يوم الانتفاضة، والمهرجان الذي ألقى فيه محاضرة في سينما شهرزاد يوم ٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٩: هل يتعلق الأمر باجتماع واحد أم باجتماعين؟ والجواب: هما اجتماعان. وقد أطرهما المؤلف: **الأول** في سينما الكواكب يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير و**الثاني** في سينما شهرزاد يوم ٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٩.

أولاً: المقاومة فكرة وثورة

تحت هذا العنوان نشرت بتوقيعي في عدد ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٩ من **التحرير** المقالة التالية، وذلك بمناسبة «يوم المقاومة»[*] ومع أن هذه المقالة تنطلق انطلاقة نظرية فإنها سرعان ما تطرح مسألة المقاومة في المغرب من منظور نقدي صريح. فالمقاومة التي انطلقت كانتفاضة ناجحة وقوية بعد عزل محمد الخامس، سرعان ما قبلت المساومة وفرطت، فكانت النتيجة وضعية فاسدة تكشف عنها الاستقلال منذ أول يوم. وتأتي حركة ٢٥ كانون الثاني/ يناير كانتفاضة ثانية لاستئناف المسيرة. ولكن هل ستستطيع هذه الانتفاضة مواصلة الطريق إلى أن تتدارك ما فات حركة المقاومة، وكيف؟ تنتهي المقالة بالتنبيه إلى أن «الانتفاضة أو الثورة التي توقفت مرة ليس من البعيد أن تتوقف

(*) في أوائل حزيران/ يونيو ١٩٥٥ قرر المجلس الوطني للمقاومة أن يجعل من الذكرى الأولى لاستشهاد الزرقطوني (١٨ حزيران/ يونيو ١٩٥٤) يوماً يمجد فيه شهداء المقاومة.

مرات أخرى إذا هي ترددت أو ساومت أو رضيت بأنصاف الحلول كما حدث أن فعلت انتفاضة المقاومة من قبل».

هذا النقد الذي كتبته في حزيران/ يونيو ١٩٥٩ كان يعكس الوعي الجديد الذي أخذ يجري في عروق أسرة المقاومة. ومما يجب أن يلفت النظر هنا هو أن المهام الجديدة التي تطرحها المقالة كبديل وكاستئناف لانتفاضة المقاومة وتدارك ما أهملته من قبل «تتلخص في الديمقراطية الصحيحة وعدالة اجتماعية حقة». إن كاتب هذه السطور لم يفتأ يطرح مسألة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية منذ بداية الاستقلال إلى اليوم.

وما يهمنا الآن هو التنبيه إلى أن مسألة المقاومة، فكرتها وأهدافها وما أنجزت وما لم تنجز، وأيضاً مأساة المقاومين بما فيهم المعطوبين، قد بدأنا في طرحها في **التحرير** بشكل ملح منذ هذا التاريخ، حزيران/ يونيو ١٩٥٩، وذلك تحت ضغط الوضعية المزرية التي كانت تعيشها عائلات الشهداء وأسر كثير من المقاومين بمن فيهم المعطوبين. كانت هذه العائلات والأسر تواجَه بأنواع من المراوغة والتهرب والتعنيف من طرف كثير من الإدارات التي كانت تقصدها للشكوى، مما جعلها تتجه إلى مكاتب **التحرير** صباح مساء لعرض ما كانت تعانيه وتتعرض له. وبما أني كنت المسؤول عن القضايا الداخلية والتوجيه السياسي فقد كنت أستقبلها للاستماع إليها وكتابة تقارير للنشر، تخفيفاً عن الأستاذ اليوسفي الذي كان زوارنا من هذه العائلات والأسر يقصدونه بوصفه رئيس جمعية المقاومة وجيش التحرير، فضلاً عن مهمته كرئيس تحرير الجريدة. وسنرى بعد هذه المقالة كيف أن مأساة المقاومين والمعطوبين في المقاومة قد طرحت نفسها بإلحاح أكبر. وأن طرحها بمثل هذا الإلحاح كان من الأسباب المباشرة التي أدت إلى اعتقال الأخوين البصري واليوسفي ثم عدد آخر من المقاومين، مما سنفصل القول فيه لاحقاً. أما الآن فلنقرأ المقالة التي كانت ـ فيما أذكر ـ أول ما كتبت في هذا الموضوع. وترجع أهميتها التاريخية في نظري إلى أنها كانت رد فعل شخصي وذات طابع نقدي يتجاوز ظروف وضعية المقاومين المزرية تلك، إلى «الأسباب الذاتية» (في المقاومة المغربية) التي أنتجت تلك الوضعية. ويجب ألا ننسى أن الحقبة التي كتبت فيها هذه المقالة (١٩٥٩) كانت مطبوعة بالمد التحرري الثوري في العالم الثالث كله.

هناك جانب آخر لا بد من إبرازه هنا بصدد هذه المقالة. أقصد كونها

تشكل مفتاحاً لنوع السلوك الذي طبع عملي في الاتحاد وصحافته. ذلك أني كنت قضيت في دمشق سنتي الجامعية الأولى (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨). وبما أنني ذهبت إلى سوريا بوعي سياسي مرتفع نسبياً، فقد كنت مؤهلاً للانتقال به هناك إلى مستوى نظري أيديولوجي لم يكن له مثيل في المغرب يومئذ، وذلك من خلال قراءة الجرائد والمنشورات الأيديولوجية، من كتب وغيرها، ومن خلال الجو الجامعي المفعم حياة وخصوبة آنذاك.

إن ذلك قد جعلني أكتشف في سوريا، مدى الفقر النظري والأيديولوجي في المقاومة المغربية التي كنت أعرف كثيراً من رجالها من خلال العلاقات العائلية أساساً. كان جميع المقاومين ـ تقريباً ـ أميين كتابةً وقراءةً وفكراً. كانوا يتصرفون بدافع الغيرة الوطنية. وباصطدام هذا الواقع في وعيي مع الخطاب الثقافي النظري الأيديولوجي الذي تعرفت عليه في دمشق تولدت لدي فكرة أن التغيير يجب أن يبدأ بالتوعية السياسية والأيديولوجية للجماهير. صحيح أن ممارستي للثقافة والسياسة قد سبقت ذهابي إلى سوريا بسنوات، ولكن مع ذلك فأنا لا أستطيع أن أفسر وضعيتي كمشروع «مثقف» للحزب منذ تأسيس الاتحاد إلا باستحضار ما اكتسبته من الجو الثقافي السياسي المفتوح الذي شدني إليه شداً خلال تلك السنة التي قضيتها في دمشق طالباً جامعياً ومراسلاً لجريدة **العلم**، محافظاً على استقلالي هناك وعلى ارتباطي الوطني هنا في المغرب.

وذلك ما يفسر عزوفي عن الانخراط في أي عمل «حركي» مواز للعمل الحزبي، وذلك على الرغم من أن موقعي في الجريدة والحزب واهتمامي بـ «الخبر» كان يجعلني على علم بكثير مما كان يجري خارج الإطار الرسمي للحزب، وخارج الإطار الرسمي للدولة.

بعد هذه الاستطرادات نعود إلى المقالة التي جعلت عنوانها: «المقاومة فكرة وثورة»، لنقرأها على ضوء ما تقدم.

تقول المقالة:

«تدل كلمة مقاومة أول ما تدل على رد فعل سلبي ـ على حادثة من الحوادث أو وضع من الأوضاع. وبقدر ما يكون هذا الرد قوياً بقدر ما تكون المقاومة قد أخذت مفهومها الحقيقي الفعال. وبقدر ما تكون سلبية هذا الرد عنيفة صامدة بقدر ما تكون المقاومة قد سلكت مسلكها الثوري الطبيعي.

لكن هذا لا يعني أن المقاومة عمل سلبي دائماً، بل إنه إيجابي بقدر ما

هو سلبي. هو إيجابي لأنه يرفض الواقع الفاسد المتعفن ويسعى نحو أوضاع خالية من هذا التعفن وذاك الفساد. وهو سلبي لأنه يعالج الأوضاع بعنف ولا يقبل المساومة والمفاوضة مهما تأزمت الأحوال وعاكست الظروف.

ولكي تحمل المقاومة هذا المفهوم لا بد لها من فكرة تستمد منها قوتها وصلابتها وتسترشد بوحيها وتوجيهاتها وتكتسب منها قابلية التطور الدائم. ولهذا يمكن القول إن المقاومة في الحقيقة ما هي إلا تجسيد للفكرة وصبغها بالفعالية التي بدونها تفقد حقيقتها وجوهرها[1] والفكرة التي تغذي المقاومة يجب أن تكون فكرة ثورية انقلابية، ترفض رفضاً باتاً أنصاف الحلول ولا تقبل المساومة ولا التماطل، لأن الفكرة الثورية، والثورة نفسها، لا تقبل التجزئة ولا التقديم ولا التأخير، فهي كالسيل العرم تكتسح الأوضاع الفاسدة والنتوءات الناشزة اكتساحاً عنيفاً.

والمقاومة كفكرة ثورية لا يهمها الانتصار والنجاح بقدر ما يهمها الثبات والصمود. «وإذا كان الانتصار والنجاح من المعايير العامة التي يقاس بها صواب فكرة أو صحة مبدأ، فإن قمة الانتصار ترجع إلى مقدار ما تحافظ الفكرة على حقيقتها أو يصون المبدأ نفسه من كل تسوية يرغم عليها في سبيل النجاح. فالتسوية مهما يكن لها من المبررات تنطوي على شيء من التنازل والفشل في تحقيق الفكرة التي يؤمن بها الإنسان ويناضل من أجلها». والتنازل والفشل ليسا من الثورة في شيء، وبالتالي فالمقاومة التي تقبل بهما مقاومة اصطناعية لا تقوم على أسس متينة ولا على دوافع حقيقية صامدة. ذلك «أن التسوية والفشل إما أن يدلا على ضعف في الفكرة وابتعادها عن الحقيقة، وإما أن تكون هذه الفكرة تعبيراً عن ضعف الإنسان وعجزه عن الكفاح في سبيل ما يؤمن به أو عن ضعف الإيمان نفسه». إن الانتصار الحقيقي ليس في التغلب المؤقت على الخصم ولا في تراجع العدو ولا في تحسين الأوضاع تحسيناً سطحياً. إن الانتصار الحقيقي للفكرة الثورية هو في رفضها للتسوية وفي عدم اعترافها بأنصاف الحلول ولا بالمظاهر الخلابة.

وإذا نحن حاولنا على هذا الأساس تقويم المقاومة المغربية وتنزيلها مكانتها الحقة فإنه يمكن القول مبدئياً إن المقاومة المغربية أو فكرة المقاومة

(١) هذه إشارة إلى ما عانت منه حركة المقاومة المغربية، من غياب المثقفين في صفوفها.

في المغرب قد رفضت الواقع رفضاً ولكن لا من أول وهلة بل بعد أن تبين لها بالتجربة فشل المساومات وعدم جدواها.

ونحن هنا لا نقصر المقاومة المغربية على ما حدث بعد ١٩٥٣ بل نرجعها إلى حين بدأ الشعب المغربي يشعر بوعي وإدراك بمدى خطر الاستعمار الفرنسي عليه وعلى مستقبله كأمة مكتملة المقومات متحدة العناصر. وقد يكون الشعور الواعي منتشراً بين أفراد الشعب حتى قبل الاستعمار ولكن لم يستكمل وعيه الحقيقي إلا بعد معاناته لتجربة الاحتلال والاستعمار، وبعد أن طرح عرض الحائط الاعتبارات الفارغة وكفر بالحلول السياسية المبنية على المساومة التي لا ينتج عنها إلا أنصاف الحلول. وحينذاك فقط، حين التجأ الشعب إلى الكفاح المسلح، تبلورت المقاومة المغربية وبدأت تأخذ شكلها الطبيعي وتستكمل عناصرها الثورية.

طبيعي أن يصدم الشعب صدمة عنيفة بما فيه الطليعة الواعية يوم ٢٠ غشت [آب/ أغسطس] ١٩٥٣، وطبيعي أيضاً أن تكون هذه الصدمة رجة عنيفة أطاحت بكل القيم الواهية والاعتبارات الفارغة من سياسية وغيرها لتفسح المجال واسعاً للمقاومة الجدية الفعالة المتشبعة بروح ثورية وبفكرة قوية تتضاءل بل تنعدم أمامها جميع العناصر الناقصة. ولقد كانت الفكرة السائدة المسيطرة غداة ٢٠ غشت [آب/ أغسطس] فكرة ثورية هدفها تحرير البلاد وتكسير القيود بعنف وصلابة وقوة. وبقدر ما كانت الصدمة فجائية بقدر ما اتجه الكفاح نحو المطلب المهم المستعجل المتمثل في الاعتراف بالاستقلال وإعادة الملك إلى عرشه. وركزت المقاومة المغربية كل جهدها، وجند الشعب كل إمكانياته في سبيل هذا المطلب المستعجل، الأمر الذي جعل الناس يغفلون، وربما عن غير قصد، المطالب الأخرى غير الآنية التي هي في حقيقة الأمر الهدف الحقيقي من الكفاح والباعث الأساسي لفكرة المقاومة.

وما أن تحقق المطلب الأول: الاستقلال وعودة الملك، وما أن مرت فترة استراحة ممزوجة بنشوة النصر الخلاب حتى ظهر للناس جميعاً، الحاملين منهم للسلاح والمناصرين المؤيدين لهؤلاء، أن الكفاح لم يتم، وأن النضال لم ينته، وأن المطالب الأخرى التي كانت ثانوية أصبحت اليوم أكثر أهمية من مطلب الاستقلال، لأن هذا يفقد معناه وحقيقته في مثل تلك الأوضاع الفاسدة والتي أخذت تزداد فساداً بعد فساد.

والذي أصبحنا اليوم نأسف له هو أن الفكرة الثورية التي كانت توجه المقاومة، رغم أنها كانت استكملت عناصرها وبلغت الذروة في الكفاح الواعي العام، لم تستفد من التجربة الماضية بقدر ما كان ينبغي لها أن تستفيد، ولم تأخذ الدرس الذي كان عليها أن تأخذه منها. فقد وقع شبه انتكاس في القوى السياسية الواعية وبدأ يظهر للجميع مدى تفريط المقاومة في التشبث بالفكرة الثورية مما جعل الأوضاع تعود من جديد إلى الانحلال والفساد. ولكن، هناك حقيقة تاريخية خالدة وهي أن الأشخاص وإن ماتوا أو استشهدوا فإن الفكرة الناضجة الكاملة لا تموت ولا تقتل. وإذا تراجع حاملو الأفكار وانتكسوا فإن الفكرة الثورية لا تتراجع أبداً ولا تنتكس، وإنما الذي يحدث هو أن أشخاصاً يختفون وآخرين يظهرون على صعيد المعركة ليحملوا المشعل الذي يظل مشعلاً أبداً، نيراً أبداً! وإنما الذي يحدث هو أن الذين يحملون المشعل قد يعتريهم فتور وقد يفضلون الانتظار واللجوء إلى الوسائل السلمية المرتكزة على المساومة، ولكن سرعان ما يعودون إلى الكفاح الطبيعي، الكفاح الثوري، إذا هم كانوا يؤمنون إيماناً صادقاً بالفكرة فيحملون من جديد المشعل ويخترقون الطريق. وهذا بالضبط ما حدث يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩. إن ما حدث يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير ليس انتفاضة ولا ثورة وإنما هو استمرار للانتفاضة والثورة التي اتخذت صفتها الجدية غداة ٢٠ غشت [آب/ أغسطس] ١٩٥٣. ولكن الانتفاضة أو الثورة التي توقفت مرة ليس من البعيد أن تتوقف مرات أخرى إذا هي ترددت أو ساومت أو رضيت بأنصاف الحلول كما حدث أن فعلت من قبل.

نحن الآن أمام أمرين اثنين لا ثالث لهما: إما أن نصارع الظروف والأوضاع القائمة بروح ثورية تأبى التراجع فنحقق بذلك أهدافنا التي اكتست اليوم صبغة مستعجلة، وهي أهداف تتلخص في الديمقراطية الصحيحة وعدالة اجتماعية حقة، وإما أن نساوم أنفسنا ونخضع لاعتبارات فارغة، الأمر الذي سيجعل الشعب، عاجلاً أو آجلاً، يتبنى مطالبه بنفسه ويحمل مشعل ثورته بيده».

ثانياً: مأساة المقاومين. . .

في يوم من أيام الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩، عندما كنا، الأخ اليوسفي وأنا، نناقش القضايا المطروحة التي يجب الاهتمام

بها، اقترح الأخ عبد الرحمان كتابة سلسلة من المقالات بمناسبة الأعياد الوطنية الثلاثة: ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ (يوم عودة محمد الخامس)، و١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر (عيد الاستقلال)(*) و١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر (عيد العرش). وبما أن هذه الأعياد كانت تصادف آنذاك مرور ثلاث سنوات على الاستقلال، وبما أن حكومة عبد الله إبراهيم كانت على وشك إكمال سنتها الأولى (٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨) فقد اقترح الأخ عبد الرحمان الجمع بين هذه المناسبات الثلاث واستعراض ما أنجز وما لم ينجز. وبعد مناقشة الموضوع قررنا أن نجعل السلسلة في خمس مقالات.

بدأت بمقالة عن وضعية المقاومين المأساوية، ليس فقط لأن المقاومة قد ارتبطت انطلاقتها بنفي محمد الخامس وتوقفت أعمالها مع رجوعه، بل أيضاً لأن قضية المقاومين وعائلاتهم كانت مطروحة بحدة كما ذكرنا قبل. نشرت المقالات تحت عنوان دائم: «بمناسبة أعيادنا القومية... نظرات على سنة خلت». كان المقال الأول بعنوان «مأساة المقاومة». أما المقالات الأربع التالية فقد تناولت ظروف تأسيس حكومة عبد الله إبراهيم ومنجزاتها في الميدان الاقتصادي والسياسة الخارجية، وسنعود إليها في الفصل الذي سنخصصه لهذه الحكومة. أما هنا فسنقتصر على المقالة الأولى الخاصة بوضعية المقاومين.

تقول المقالة:

«في الوقت الذي يتأهب فيه الشعب المغربي للاحتفال بالأعياد القومية: الذكرى الثانية والثلاثون لجلوس صاحب الجلالة محمد الخامس على عرش أجداده الكرام، وذكرى رجوع جلالته من المنفى ظافراً منتصراً وإعلانه عن انتهاء عهد الحجر والحماية وبزوغ عهد الاستقلال والحرية، بعد أن مرت على هذا الشعب حقبة مريرة خاض فيها الكفاح المقدس من أجل استرجاع مليكه واستعادة سيادته وحريته تحت راية المقاومة والمقاومين الذين سقط كثير منهم شهداء في سبيل عزة الوطن وكرامته، في هذا الوقت الذي نحن فيه على أهبة طي السنة الثالثة من عهد الاستقلال وعلى أبواب السنة الرابعة يجدر بنا أن

(*) كانت عودة محمد الخامس من المنفى يوم ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، وكان عيد العرش يوم ١٨ من الشهر نفسه، فتقرر الجمع بين العيدين مع الاحتفال بعيد الاستقلال يوم ١٧ من نفس الشهر. باعتبار أن عودة محمد كانت مقرونة بالاعتراف بالاستقلال. أما الإعلان الرسمي عن الاستقلال فلم يتم إلا يوم ٢ آذار/ مارس ١٩٥٦ بعد مفاوضات جرت بإيكس ليبان في فرنسا.

نلقي نظرة قصيرة على العام الماضي لنحاسب أنفسنا كشعب وكدولة على ما أنجزناه وما حققناه، وما فاتنا إنجازه وتحقيقه، لنرى أين وصلنا في كفاحنا المستمر وأين أصبحنا في طريق هذا الكفاح.

لقد مرت الآن سنوات ثلاث كاملات على رجوع صاحب الجلالة من منفاه السحيق وإعلان انتهاء عهد الحماية! مرت ثلاث سنوات على الكفاح المسلح ضد المستعمر، هذا الكفاح الذي خاضه أبناء هذا الشعب ببطولة نادرة واستماتة أثارت إعجاب العالم. ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن عقب هذه السنوات الثلاث التي خلت هي قضية المقاومة والمقاومين وقضية أبناء وعائلات الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف برصاص المستعمر في سبيل هذا الوطن وأبنائه.

ولعل أول سؤال يتبادر إلى الذهن في هذه القضية هو ماذا فعلته الدولة المغربية لهؤلاء المقاومين ولأبناء الشهداء وعائلاتهم؟ سؤال يطول الجواب عنه إذا نحن أردنا استعراض قضية المقاومين منذ الأيام الأولى من الاستقلال إلى اليوم، ولكننا سنقتصر فقط على التطورات الأخيرة لهذه القضية.

الواقع أن المقاومة أصبحت مشكلة بعد الأيام والشهور الأولى من الاستقلال بسبب العناصر الدخيلة التي أرادت لنفسها أن تكون مقاومة، وبسبب المحاولات العديدة التي بذلت هنا وهناك لتشتيت صفوف المقاومين وإثارة البغضاء والشحناء بين بعضهم البعض، فكانت مشكلة المقاومة التي أصبحت مشكلة حقاً بسبب هذه العناصر الدخيلة ونجاح بعض محاولات مفرقي الصفوف وأعداء الوحدة. ولقد تجلت هذه المشكلة في ظهور عدة هيئات للمقاومة، مزورة مزيفة، شكلت من طرف بعضهم لاتخاذها وسيلة لتحقيق أهدافهم وآمالهم، وأداة من الأدوات التي يمكن بها أن يساوموا حين تكون المساومة مفيدة، ووسيلة لتحقيق تلك الأهداف والآمال. تشكلت عدة هيئات مزيفة استغلت اسم المقاومة واستغل مشكلوها هذا الاسم، وكان من نتيجة ذلك أن لطخ اسم المقاومة بهذه الهيئات المزورة، وكان من نتيجة ذلك أن بقيت العائلات وأولاد الشهداء ضائعين بسبب هذا النزاع المختلق المصطنع.

واستمر ذلك كذلك إلى ما قبل بضعة شهور، حينما تألف حكومة عبد الله إبراهيم وحينما أصدر صاحب الجلالة ظهيراً شريفاً لتنظيم شؤون

المقاومة والمقاومين. استبشر الناس خيراً بهذا الظهير واعتبروه قراراً سينهي مشكلة المقاومة والمقاومين، هذه المشكلة المختلقة. ولكن تطبيق هذه الظهير اصطدم بعقبات وعراقل كان مصدرها هذه الهيئات المزورة وهذه المقاومات المزيفة، وأصبح تشكيل اللجنة التي ستفصل في الأمر شيئاً صعباً نظراً لوجود عناصر دخيلة في صفوف المقاومة تساوم في المشاركة في هذه اللجنة التي ستنظر في قضية هي بعيدة عنها أصلاً.

ومرت أيام وأيام واللجنة لم تتكون، حتى أصبحنا اليوم على أبواب السنة الرابعة من الاستقلال والمشكلة قائمة لم تحل، وأبناء عائلات الشهداء في ضياع.

لقد حدث أن تكونت هيئات منذ السنة الأولى من الاستقلال لرعاية أبناء الشهداء وعائلاتهم، ولكن هذه الرعاية بقيت صورية فقط. وحتى هذه الصورية أصبحت تزول عنها في الأيام الأخيرة، مما أدى بهذه العائلات إلى حالة من البؤس والفقر والحاجة، ما كان يليق بهذا الوطن أن يتركها تنزلق إليها. لقد أصبحت عائلات الشهداء في حالة مزرية وأصبح جلها يقضي النهار في التردد على العمالات وعلى تلك الهيئات مستجدية مستعطفة. ولكن الاستجداء والاستعطاف لم يفدها فتيلاً، إذ أصبح الجواب الذي تجاب به تلك العائلات هو: «اذهبن إلى أصحاب أزواجكن وآبائكن، فلديهم وحدهم الحل في هذه المسألة»[٢]. وهكذا أصبح مركز جمعية المقاومة وجيش التحرير، وهكذا أصبحت إدارة ومطبعة هذه الجريدة، لا يمر عليهما يوم واحد دون أن تقصدهما عدة عائلات ممن سقط أزواجها وأولادها في ميدان الشرف، تعرض مشاكلها وتقص ما عانته من السلطات والهيئات المختصة بشؤون عائلات وأبناء أولئك الذي سقطوا في سبيل هذا الوطن، وفي سبيل تمكين أبنائه من حكم أنفسهم بأنفسهم.

ثم إنها مأساة وأية مأساة: مأساة المقاومة التي بقيت بدون حل والتي خلق منها المتلاعبون وأصحاب الأغراض مشكلة مصطنعة! إنها مأساة وأي

(٢) لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مثل هذه الوضعية ومثل هذا الجواب الذي كان يتلقاه معطوبو المقاومة وأرامل الشهداء من الإدارة العمومية كالعمالات وغيرها، ذلك أن تراكم هذا النوع من المعاملة سيولد رد فعل تمثل في ذهاب عدد من معطوبي المقاومة وأرامل الشهداء إلى القصر الملكي وطلب مقابلة جلالة الملك وما حدث حينها من أزمة انتهت باعتقال البصري واليوسفي بعد كتابة هذه المقالة بشهرين، كما سنفصل القول لاحقاً.

مأساة أن تبقى عائلات وأبناء الشهداء متسكعين في الطرقات يستجدون هذا ويستعطفون ذاك. مأساة نرجو أن لا تنتهي هذه السنة الرابعة بعد الاستقلال إلا وقد عولجت بما يستحقه شهداء هذا الوطن من جزاء واعتراف بالجميل».

ثالثاً: اعتقال البصري واليوسفي والمؤامرة المزعومة على ولي العهد

١ ـ وزير في حكومة عبد الله إبراهيم يحاكم «البصري»!

بدأت علامات المؤامرة على **التحرير** والبصري واليوسفي تخصيصاً عندما بادرت المحكمة الإقليمية بالدار البيضاء إلى إصدار حكمها يوم ٢١/١٠/١٩٥٩ في قضية القذف التي كان قد رفعها ضد **التحرير** وزير التعليم آنذاك المرحوم الأستاذ عبد الكريم بنجلون. ومع أن هذه الشخصية كانت معروفة باستقامتها، إلا أن وجوده كوزير للتعليم في حكومة عبد الله إبراهيم كان من جنس وجود «وزراء السيادة» في حكومة اليوسفي. كانت وزارة التعليم آنذاك ـ وبما ما زالت إلى اليوم ـ تعد من طرف المخزن وزارة استراتيجية لا يجوز إسنادها للأحزاب. وذلك نظراً لأهمية دور الطلاب في تحريك الأحداث السياسية، وأيضاً نظراً لكون رجال التعليم يحسبون من القوى المعارضة كما كان الشأن دائماً من خلال نقاباتهم واحتلال كثير منهم مواقع هامة في تنظيمات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. هذا ما يفسر كون جميع وزراء التعليم في المغرب كانوا إلى اليوم من نوع «وزراء السيادة» كما قلنا.

ومهما يكن، وعلى الرغم من أن علاقات الأستاذ المرحوم عبد الكريم بنجلون مع قيادة الاتحاد كان يشوبها بعض التوتر في ذلك الوقت فإن رفعه لدعوى ضد محمد البصري مدير جريدة **التحرير**، وهو وزير في حكومة عبد الله إبراهيم، لم يكن شأناً حكومياً. فالمسألة إذن تجد مصدرها خارج الحكومة. هذا ما جعلنا ننظر إلى هذه الدعوى كمؤشر لما سيأتي. ولم يكن «ما سيأتي» خافياً علينا لأن «أخبارهم كانت عندنا» كما شرحت في مدخل هذا الكتيب. ولكن مع ذلك كان لا بد من انتظار نتيجة المحاكمة. ولما صدر الحكم يوم ٢١/١٠/١٩٥٩ بالإدانة، (وبغرامة قدرها خمسون ألف فرنك) عرفنا أن «ما سيأتي» كان في الطريق. ولذلك كنا نأخذ أكبر قدر من الحذر فيما ننشر. فكان لا بد من قراءة كل خبر وكل تعليق من زاوية «التأويل» الذي يمكن أن يعمد إليه «من يهمهم الأمر».

ومع ذلك فقد وجدنا أنفسنا ذات يوم إزاء نوع من الأمر الواقع الذي «فرض» نشر تقرير صحفي كتب بطريقة لا غبار عليها على مستوى لهجة الجريدة وتوجهاتها، ولكن بأسلوب وعبارات لم تخضع للرقابة الذاتية التي يفرضها العلم بـ «الخبر». ولم يكن كاتب التقرير من «المشاركين في الخبر» لحداثة عهده بالجريدة. وقد ترتب عن ذلك أن وجد المتربصون بالاتحاد والتحرير ذريعة لتدشين مؤامرتهم، فكان اعتقال البصري واليوسفي، ثم الحملة القمعية التي طالت معظم المقاومين الاتحاديين أو المتعاطفين على الاتحاد، بتهمة أثبت التحقيق بطلانها، تهمة «التآمر لاغتيال ولي العهد» وما رافقها من تهم غليظة أخرى. والقصة كانت كما يلي:

ـ «طردوا الاستعمار بالأمس وأصبحوا اليوم مطاردين»

كنت سافرت في العشر الأواخر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها (١٩٥٩) إلى أرفود بإقليم تافيلالت، في ضيافة قيادة جيش التحرير بالناحية الشرقية، للقيام بتحقيق حول الوضعية العامة بهذا الإقليم وحول نضال جيش التحرير في صحرائنا الشرقية ضد الجيش الفرنسي المحتل، وهو النضال الذي كان يجري في المناطق التي اقتطعتها فرنسا من المغرب الشرقي وضمتها لمستعمرتها الجزائر. وعندما عدت من تافيلالت في مساء اليوم الثاني من كانون الأول/ ديسمبر قصدت مقر الجريدة بعد ظهر اليوم التالي. وبمجرد ما وصلت طلب الأخ عبد الرحمان مقالة كان قد دفعها للطبع، وقدمها لي، وقال: «شوف هذا»!

كانت المقالة تحكي ما رواه لأحد العاملين في الجريدة وفد من المقاومين زاروا مقر **التحرير** بعد أن عادوا من الرباط حيث ذهبوا لطلب مقابلة جلالة الملك محمد الخامس ليعرضوا عليه الوضعية المأساوية التي يعيشونها وما يتعرضون له من سوء المعاملة. كان المحرر الذي استمع إليهم هو الأخ البلغيتي، وهو من الأطر الشورية التي انضمت للاتحاد، ولم يكن على علم بخلفيات الأمور، فنقل ما قالوا وصاغه في عبارات احتجاجية كما جرت عادتنا في مثل هذه الأمور. غير أن الظروف في ذلك الوقت كانت تقتضي اختيار العبارات بدقة. قرأت المقالة وترددت في نشرها كما كان الأخ عبد الرحمان متردداً. لكن نظراً لكون المقالة تروي ما جرى لوفد من معطوبي المقاومة، وكونها قد كتبها الأخ البلغيتي، وهو كما قلت من قدماء حزب

الشورى، وكان قد التحق حديثاً بالجريدة مما كان يستلزم تجنب الحساسية التي ربما كان سيثيرها عدم نشر المقالة أو تغييرها، ونظراً لكون عمال الطبع والمصححين. . . إلخ، قد اطلعوا عليه، كل ذلك قد جعل من الصعب تغيير شيء فيه. ولكن في المقابل، ومن أجل التخفيف من وزنه، أعدنا كتابته بحروف صغيرة ووضعناه في أسفل الصفحة الأولى، إشارة إلى أن الجريدة لا تريد أن تجعل منه موضوعا لـ «العراك»، إذ لو كنا نريد ذلك لوضعناه على صدر الصفحة الأولى وبمنشيطات على ثمانية أعمدة كما هي العادة. ولكي يتتبع القارئ بدقة مجريات الأمور ننقل هنا نص المقالة وكان عنوانها:

ـ «طردوا الاستعمار بالأمس فأصبحوا مطاردين»

تقول المقالة: «كانت تضطهدهم بالأمس قوات شرطة الاستعمار، فأصبحت اليوم شرطة وقوة المغرب، المستقل بفضل تضحياتهم وأرواح إخوانهم وأمثالهم من أبناء الوطن الأحرار، تطاردهم وتضطهدهم. وقفوا بالأمس وقفة رجل واحد ليقفوا في وجه الاستعمار وكان رجال اليوم يخافون أن ينطبق عليهم لفظة رجل، لأنها تفرض على حاملها واجبات. وواصل الأبطال الأحرار كفاحهم ومعركتهم فقتلوا وعذبوا لكن إيمانهم وعزيمتهم كانا أقوى من الاستسلام فصمدوا حتى أرجعوا للمغرب مجده وكرامته. وجاء الاستقلال وتطلعت الأعين واشرأبت الأعناق تريد أن ترى الأبطال الأحرار، فإذا بعدد وافر من الأبطال، معطوب أو مصاب بجرح تسبب له في عطب دائم، وإذا بهم أرباب عائلات فيها أطفال صغار ينتظرون لقمة العيش من آبائهم المعطوبين. وإذا بهم أمهات تحتضن أبناءهن الصغار في انتظار لقمة العيش، لا لأن الآباء معطوبون ولكنهم ماتوا واستشهدوا مقدمين أنفسهم وما لديهم دفاعاً عن وطنهم.

من هؤلاء؟ أهم سعاة يجلسون على أرصفة الشارع ينتظرون صدقة؟ أهم ضحايا فيضان أو حريق؟ أهم محاربو الجيش الفرنسي القدماء؟

إنهم ـ نقولها بكامل الحسرة والخجل ـ المقاومون الذين أحرزوا للمغرب على استقلاله.

مرت أربع سنوات على الاستقلال كوّن خلالها المغرب لا حكومة واحدة بل حكومات، وأحدثت كل ما يتطلبه وجود دولة مستقلة من أجهزة في

مختلف الميادين. مرت أربع سنوات وماذا فعل المغرب؟ وماذا فعلت الدولة مع المقاومين، مع الذين شيدوا هذه الدولة؟

لا شيء.

ولم يستسلم المقاومون، وحاشا الله أن يستسلم المقاوم، فرفعوا أصواتهم مطالبين بحقوقهم، وصمتت الآذان وأوصدت الأبواب. وقرروا أن يقرعوا باب القصر الملكي العامر ليطلبوا مباشرة من صاحب الجلالة أن ينصفهم. لكن رد الفعل هذه المرة كان أقبح من السكوت ومن الوعود الفارغة المزيفة. نهار واحد، نهار الثلاثاء (=فاتح [كانون الأول] ديسمبر ١٩٥٩) كونوا وفداً مركباً من ٤٨ من المعطوبين بنسائهم وأطفالهم ونساء الشهداء وتوجهوا إلى القصر الملكي العامر مطالبين المثول بين يدي صاحب الجلالة ليلفتوا نظره الشريف إلى الحال المزرية التي يوجد عليها المقاومون بنسائهم وأطفالهم وأطفال الشهداء. وقابلوا مدير التشريفات وأبلغوه رجاءهم في مقابلة صاحب الجلالة فكان جواب السيد مدير التشريفات غير مشرف، إذ استحضر عدداً من رجال الشرطة وطلب منهم طرد الجماعة، فحاولت الشرطة أن تطردهم ولكن المقاومين صمدوا في وجه المحاولة الجائرة وألحوا على مقابلة صاحب الجلالة. وهنا تدخل موظف كبير لدى الأعتاب الشريفة وأمرهم كما يؤمر الكلب بالخروج، ولم ينفع الأمر، فهددهم ولم ينفع التهديد، فلجأ أحد الموظفين إلى المداهنة والمراوغة ووعدهم بأنه سيحدد لهم موعداً لمقابلة صاحب الجلالة في الساعة الخامسة والنصف. وفي الساعة المحددة حضروا إلى مكتب مدير الديوان الملكي فكان جواب السيد مدير الديوان الملكي بأن تحديد الموعد لا يدخل في اختصاصاته. فتوجهوا مرة أخرى إلى مكتب مدير التشريفات فطلب منهم أن يعودوا في يوم آخر. وفي يوم الأربعاء الساعة السابعة صباحاً وصل الوفد إلى المكان الذي قيل إن صاحب الجلالة سيمر منه. وهناك رجال الشرطة أرغموهم على مغادرة المكان. ورأى أعضاء الوفد أن يكوّنوا وفداً مصغراً من خمسة رجال وخمس نساء لمقابلة مدير التشريفات. لكن السيد مدير التشريفات لم يستقبلهم واكتفى بإحالتهم على كاتب من ديوانه. بقي وفد المقاومين ينتظر حتى الساعة الخامسة مساء أي طيلة ١١ ساعة. وأمام إصرار الوفد على مقابلة جلالة الملك أعطيت الأوامر للحرس الملكي والشرطة بطرد الجماعة. فطردوا حتى أخرجوا من ساحة القصر، وطردوا حتى أبعدوا من القصر، وطردوا حتى أبعدوا من الرباط بمسافة ٢٠ كيلومتراً.

تلك هي قصة المقاومين وتلك هي المعاملة التي يعاملون بها والأحداث ناطقة لا تحتاج إلى تعليق».

هذه هي المقالة التي حجزت من أجلها **التحرير** وسيحاكم بسببه مديرها ورئيس تحريرها، بتهم غليظة بعيدة جداً عن المقالة وأسلوبها ومضمونها. مما لا يدع مجالاً للشك أن المقالة لم تكن سوى ذريعة للبدء في تنفيذ المؤامرة المبيتة ضد الاتحاد.

كان هناك شك في أن تكون لمحرر المقالة علاقات مشبوهة مع جهات في الدولة والأمن، ولكني أعتقد أن هذه المقالة لم تكن مما أملي عليه، بل لقد كتبها وهو يستمع للمقاومين الذين جاءوا إلى **التحرير** يحكون ما حصل لهم. فكتب ما كتب مازجاً بين الخبر والتعليق كما هو واضح.

حجز العدد، وكان مؤرخاً بـ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ وفي مساء اليوم نفسه أصدر الديوان الملكي بلاغاً يرد فيه على المقالة جاء فيه: «نشرت جريدة التحرير في الصفحة الأولى يوم ٤ دجنبر [كانون الأول/ديسمبر] ١٩٥٩ مقالاً تحت عنوان «طردوا الاستعمار بالأمس فأصبحوا اليوم مطاردين» ضمنته أخباراً كاذبة. وخلافاً لما جاء في المقال فالحقيقة هي التالية: خلال نهار الثلاثاء فاتح دجنبر وردت على المشور السعيد جماعة من النساء والرجال (لاحظ: هكذا دون صفة المقاومين!) وقصدت التشريفات الملكية طالبة المثول بين يدي صاحب الجلالة الملك أعزه الله للتحدث إليه في أمر يخصها. فطلب منها حسب العادة أن تبين الغرض الذي جاءت من أجله إلى القصر، والموضوع الذي تريد إثارته مع جنابه الشريف، ولكنها أبت إلا أن تمثل بين يديه في الحين ورفضت الإفصاح عن الغرض الذي جاءت من أجله وتركت التشريفات الملكية، وقصدت الديوان الملكي حيث اقتبلها مديره وأبدا لها كامل استعداده ليبلغ إلى جلالة الملك كل ما تريد تلك الجماعة أن يبلغ إليه كتابياً أو شفاهياً، وأنها استمرت على رفضها تبيين الغاية من طلبها المثول بين يدي صاحب الجلالة. وفي صباح الأربعاء عادت الجماعة المذكورة إلى التشريفات الملكية وكررت الطلب، فطلب منها أن تختار ثلاثة أو أربعة من الأفراد لمقابلة صاحب الجلالة في العشية حيث إن عددها كثير. فقبلت ذلك وفي العشية جاءت الجماعة كلها بما فيها من نساء وأطفال تريد الدخول على التشريفات الملكية فطلب منها تقديم وفد ينوب عنها حسبما وقع عليه الاتفاق

لكنها رفضت. ثم حاولت بغتة الدخول عنوة إلى التشريفات الملكية فلم ير الحرس بداً من صدها وإبعادها. أما الغرض الذي ذكرت جريدة التحرير أن تلك الجماعة جاءت إلى القصر من أجله فإنه لم يعلم إلا من الجريدة نفسها لأن تلك الجماعة لم تعرب عن الغاية من مجيئها سواء مع مدير الديوان الملكي أو أمام مدير التشريفات. . .»

واضح أن هذا الرد يختصر النازلة وأكثر من ذلك تحدث عن «جماعة» لا هوية لها، إخفاء للحقيقة وتضليلاً للرأي العام. فكان ذلك مما يستوجب الرد والتوضيح.

ـ «نحن أرجعناه فكيف تمنعونا من مقابلته»؟

استدعينا في اليوم التالي ٥ كانون الأول/ ديسمبر الأخوة المقاومين الذين كانوا قد حكوا قصتهم للأخ البلغيتي واستمعت إليهم من جديد، ثم كتبت المقالة التوضيحية التالية بعنوان:

«البوليس يحجز أمس جريدة التحرير في مجموع المغرب ـ تفاصيل جديدة عن قضية المعطوبين وأرامل الشهداء».

وتحت العنوان مقدمة جاء فيها: «صادرت مصالح الشرطة أمس جريدة التحرير في مجموع أنحاء المغرب، وقد جاءت المصادرة بسبب المقال الذي نشرناه في عدد أمس تحت عنوان: «طردوا الاستعمار بالأمس فأصبحوا اليوم مطاردين». واليوم نعيد نشر القصة كما حكاها لنا المواطنون المقاومون أنفسهم. لقد تأكد لدينا كما قلنا ذلك في مقال سابق أن المقاومين المذكورين جاءوا فعلاً عدة مرات إلى التشريفات الملكية وطلبوا مقابلة جلالة الملك، وتأكد أن الشرطة نقلتهم من باب التواركة حيث كانوا ينتظرون جلالة الملك لعرض مشاكلهم عليه، وتأكد أن الشرطة طاردتهم من الرباط حتى مسافة عشرين كيلومتر[اً] على طريق الرباط الدار البيضاء. نشرت الجريدة هذه الحادثة أمس وقد لخصتها وفاء لخطتها العامة. حجز الجريدة لن يردها عن السير وفق مبادئها الشعبية. حجز التحرير خرق صريح ومكشوف لقانون الحريات العامة. ستبقى هذه الجريدة في طليعة الشعب تحارب الفساد وتفضح أساليب المفسدين كلما واتتها الفرصة لذلك».

هذه مقدمة المقالة. أما المقالة نفسها فقد تحدثت عن عملية الحجز في

كل أنحاء المغرب وعن إخبار الإذاعة الوطنية بذلك في نشرتها الزوالية، معللة الحجز بكون الجريدة نشرت «نبأ مكذوباً» على حد تعبير البلاغ المنسوب للديوان الملكي. كما أخبرت أن بلاغاً آخر سيصدر في نفس الموضوع. ثم تواصل المقالة شرح الحادثة كما وقعت بالفعل، فتقول:

«وبالفعل أذاعت الإذاعة الوطنية في نشرتها المسائية بلاغاً من الديوان الملكي يشرح قصة المقاومين التي تحدثنا عنها في عدد أمس. ويظهر من سياق الأحداث التي سردها بلاغ الديوان الملكي أن النقطة التي برزت في مقالنا صحيحة. صحيح أن الجماعة المؤلفة من مقاومين ومقاومات جاءت ثلاث مرات تريد مقابلة جلالة الملك، وصحيح أنها طوردت من قبل الحرس طبق أوامر الديوان أو التشريفات الملكية. أما الحجج التي أوردها الديوان الملكي والقائلة بأن هذه الجماعة المعنية امتنعت من التعريف بهويتها فإن الوقائع التالية تدحضها: وهي الوقائع التي رواها لنا إخواننا المقاومون الذين زارونا أمس:

في يوم الثلاثاء الماضي على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال توجه خمسة رجال من المقاومين إلى التشريفات الملكية لطلب مقابلة مع جلالة الملك، وبدلاً من أن يجدوا من يصغي لمطلبهم أمر مدير التشريفات الحرس بإخراجهم. وفعلاً فقد أخرجتهم الحراسة، ولم ييأسوا بل توجهوا إلى الديوان الملكي. وهناك قابلهم المكلف بقسم الصحافة والأخبار وسألهم عن هويتهم فأخبروه بما طلب منهم والغرض من زيارتهم وقال لهم بالحرف الواحد وفي نرفزة: «إذا كنتم مقاومين فإنني أيضاً قاومت قبلكم». واستغرقت المناقشة مع سيادة المكلف بقسم الصحافة نصف ساعة كاملة تنازل بعدها عن التصلب الذي كان يبديه في أول الحديث. وقد اقترح عليهم في الأخير أن يخرجوا بعد أن وعدهم بتنظيم مقابلة مع جلالة الملك بمجرد ما تنتهي الحفلة التي كانت تقام يومذاك على شرف الشيخ أحمد توري (رئيس جمهورية غينيا) في قصر السلام. وفي الساعة الخامسة من نفس اليوم أذنت لهم الشرطة بالمشور بالدخول إلى القصر الملكي. وبالفعل، جاء محافظ الشرطة (الكوميسير) وحمل منهم ثلاثة أفراد، هم مصطفى الأعرج وعبد العزيز الأعرج والمعلم الطاهر، حملهم في سيارة من نوع فياط ووضعهم في مدخل الديوان الملكي، وقد أدخلهم السيد المكلف بشؤون الصحافة والأخبار إلى الديوان حيث انتظروا ما يقرب من عشرين دقيقة. وفي هذه الأثناء دخل عليهم سيادة مدير

الديوان وسألهم عن الغرض من الزيارة فأجابوه: إننا جماعة من معطوبي المقاومة ونساء وأبناء الشهداء نريد مقابلة صاحب الجلالة لنعرض عليه مشاكلنا وحاجاتنا. وكان رد سيادة مدير الديوان ما مؤداه: إن لكل إدارة اختصاصها وأنا مكلف بالشكايات والرسائل. أما الاستقبالات فهي من اختصاص مدير التشريفات. وإذا كنتم لا تصدقون ذلك وتكذبونه فاسألوا مدير الديوان العسكري. ومرة ثانية توجه المقاومون المعطوبون الذين لولا الدماء التي أراقوها هم وأمثالهم لما حصل المغرب على استقلاله وسيادته، نقول: مرة ثانية، توجهوا إلى التشريفات في الساعة السادسة مساء فاستقبلهم أحد مساعدي مدير التشريفات وقال لهم: إذا كان لديكم رسالة فسلموها إلي لأدفعها إلى جلالة الملك. وكان جواب المقاومين المعطوبين: ليست لدينا أية رسالة، وكل ما نريده هو مقابلة جلالة الملك لأن جميع الإدارات أصبحت موصدة في وجوهنا. ولم يبق لدينا من ملجأ إلا جلالته. وهنا يقول المقاومون الذين زارونا أمس: «وكنا قبل ذلك، أي قبل مقابلة مساعد مدير التشريفات، قد كتبنا أسماءنا في بطاقات الزيارة وذكرنا عدد الأفراد الذي يتركب منهم وفدنا، وبعد انتظار دام ١٥ دقيقة خرج مساعد مدير التشريفات من مكتبه وقال لنا بالحرف الواحد: اذهبوا لحال سبيلكم. وارجعوا غداً الأربعاء بعد الظهر على الساعة الخامسة».

ويمضي المقاومون المعطوبون الذين طردوا من التشريفات في سرد قضيتهم كما وقعت بكل بساطة: «وكنا قد سمعنا أن جلالة الملك يخرج كل يوم من باب التواركة في الساعة السابعة صباحاً فجئنا إلى المكان المذكور ووقفنا به منذ الساعة السادسة صباحاً. ولكن رجال الشرطة جاءوا وأرغمونا على الركوب في السيارة التي أتينا فيها من الدار البيضاء فلم نبد أية معارضة ولم نظهر أية مقاومة وإنما امتثلنا لتعليماتهم فوراً. وفي هذه الأثناء اتفقنا على تشكيل وفد من خمسة رجال وثلاث نساء للاستمرار في المساعي من أجل الحصول على مقابلة جلالة الملك. ومرة أخرى جاءت سيارة الشرطة من نوع فياط أيضاً وحملت ثلاثة أفراد منا هم: عبد العزيز الأعرج، مصطفى الأعرج، وحسن، ووضعهم محافظ الشرطة بباب التشريفات وأخبرها بوجودنا. وقد خرج إلينا مساعد المدير وفي يده دفتر وطلب منا أن نقول لهم من نحن وماذا نريد، فأجبنا بأننا من معطوبي المقاومة ومعنا وفد من نساء الشهداء وأبنائهم. واشتكينا له من معاملة الشرطة القاسية وقلنا إننا بتنا تحت الأمطار والبرد

القارس. فما كان منه إلا أن تأسف وانصرف عنا. ثم خرج إلينا مساعد مدير التشريفات الذي كان قابلنا بالأمس، وضرب لنا موعداً في الساعة الخامسة. وخرج وقال لنا بكل بساطة ولباقة وهدوء: اذهبوا لحال سبيلكم وثقوا بأن صاحب الجلالة سيلبي جميع مطالبكم في المستقبل القريب.

وفي الساعة العاشرة بعثنا ببرقية إلى جلالة الملك نطلب فيها مقابلته ونخبره بالتعسفات والمضايقات التي تعرضنا لها. وقد بقينا ننتظر حتى الساعة الخامسة بدون أكل ولا شرب حتى أمرتنا الشرطة طبقاً لتعليمات التشريفات بالخروج، ولكننا رفضنا وأصررنا مرة أخرى على الحصول على موعد لمقابلة صاحب الجلالة.

وأما هذه المضايقات والتضييقات والعراقل والاستهزاءات المتكررة، ولما قيل لنا إن مكتب صاحب الجلالة يوجد بالقرب من التشريفات، رفعنا أصواتنا لعلها أن تصل إلى أذن جلالته بعد أن فشلت جميع الوسائل الأخرى، وهنا ارتبك مدير التشريفات و«تنرفز» وأصدر أوامر للشرطة بأن تخرجنا بالقوة[٣] وفعلاً قام الحرس والشرطة بإخراج سليمي الجسام منا بالقوة وسحب الآخرين (=المعطوبين) خارج مكتب التشريفات. وبما أن جماعتنا كانت تضم بعض مقطوعي الأرجل واليدين وبعض مشلولي الذراعين فقد سقط عدة أفراد منا نتيجة لعنف الحرس وحرصه وتعنته في تنفيذ الأوامر. وقد توبعت عملية المطاردة حتى باب المشور. وهنا أرغمنا على الركوب في سيارتنا في الحال، وأعطيت الأوامر الصارمة للسائق أن يغادر الرباط فوراً. وتركنا العاصمة تحت حراسة الشرطة حتى مسافة عشرين كيلومتراً». وتنتهي المقالة بهذه العبارة: «هذه الأحداث التي حدثت وتكررت كما قلناه أمس لا تحتاج إلى تعليق أو شرح».

٢ ـ محاربة الفساد. . . رسالتنا

كتبت هذه المقالة التوضيحية يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩. وفي عدد يوم ٨ من الشهر نفسه كتبت في الركن اليومي «صباح النور» التعليق التالي تناولت فيه المضايقات التي كانت تتعرض لها **التحرير**.

---

(٣) توترت أعصاب وفد المقاومين فصاح أحد المعطوبين بما معناه: «نحن أرجعناه إلى عرشه، فكيف تمنعوننا من مقابلته؟».

يقول التعليق:

«بعد أن حجزت هذه الجريدة مدة يومين متتابعين (٤ ـ ٥ [كانون الأول] ديسمبر) بأمر من السلطات المسؤولة، وبعد أن صودر قراء العددين المحجوزين في عدة نواح من البلاد حيث سيقوا إلى مراكز البوليس للاستنطاق، بعد ذلك كله نجد البوليس يتابع أعماله المعروفة ضد التحرير. ففي عمالة تافيلالت توالي السلطات مصادرتها كأن هذه المصادرة أصبحت أبدية. وعلمنا أيضاً أن البوليس يقوم دائماً باستفزازات لمتعهدي الجريدة في بعض المدن حيث يسألهم عن عدد النسخ التي تصلهم منها وعدد ما يبيعون في كل يوم، ونحن هنا نتساءل: ما معنى هذه التصرفات البوليسية ضد «التحرير»؟

إن جهاز الشرطة هو أحد الأجهزة المهمة للدولة ومحاربته لـ «التحرير» يعني محاربة قطاع من قطاعات الدولة لهذه الجريدة. ونحن لا نستغرب هذه المحاربة لأن في الدولة فساداً، وفي أجهزتها فساداً، وفي مصالحها فساداً. ونحن من أول يوم أخرجنا فيه هذه الجريدة للوجود آلينا على أنفسنا محاربة هذا الفساد وتصحيح الأوضاع بالوسائل المشروعة التي يمنحها قانون الصحافة. وإذا كانت الصحافة رسالة فإن هذه الرسالة في هذه البلاد يجب أن تكون محاربة الفساد. وسواء حاربنا البوليس بمضايقاته وتجسسه بالتليفون أو بمراقبته للداخل والخارج من مطبعة الجريدة أو بمصادرة الجريدة نفسها أو قرائها أو غير ذلك من أنواع المضايقات والاستفزازات فإننا لن نسكت عن الفساد، لأن الفساد لا يمكن أن ينعت إلا بأنه فساد، وخطتنا ورسالتنا هي محاربة الفساد ما دام هناك فساد في هذه البلاد.

ليفعل البوليس ما شاء وليحارب هذه الجريدة بما شاء وكيف شاء، فإن ذلك كله لا يعدو أن يكون فساداً. ومحاربة الفساد لنا دليل قاطع على سلامة خطتنا وانسجامنا مع الجماهير التي يخنقها الفساد».

بهذا التعليق أغلقنا هذا الملف، واكتفينا بالإشارة في افتتاحية نفس اليوم إلى أننا سنقدم شكوى إلى القضاء على ما نتعرض له من حجز تعسفي وما ينتج من ذلك من خسائر. لكن المسؤولين كانوا قد قرروا فتح ملف الاتحاد الوطني ككل فواصلوا حجز الجريدة تارةً بعد صدورها وتارةً قبل الصدور. إلى أن كان يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩، اليوم الذي حاصرت فيه الشرطة منزل الأخ البصري طيلة الصباح لتعتقله بعد الظهر، أما الأخ عبد الرحمان

اليوسفي فقد كان في الجريدة كالعادة حينما تقدم ثلاثة من رجال الشرطة ليبلغوه أن لديهم أمراً باعتقاله، فذهب معهم. بقينا نواصل العمل لإصدار نفس العدد من **التحرير** بعنوان **الرأي العام**. فقد كنا نعرف ما قرره المسؤولون في شأن الجريدة والاتحاد. وفي نفس المساء بينما كنا على أهبة طبع العدد الأول من **الرأي العام** أبلغتنا الشرطة بمنع صدور **التحرير**. ولم تمر إلا بضع ساعات حتى كان الباعة الليليون المتجولون يطوفون شوارع الدار البيضاء ثم الرباط ينادون **الرأي العام**: «التحرير الجديدة». لقد صدرت **الرأي العام** وفي صفحتها الأولى مربع في أعلى اليسار يقول: «علمنا والجريدة تحت الطبع أن الزميلة **التحرير** قد أبلِغت من طرف الشرطة أمراً إدارياً يقضي بمصادرة أعدادها حتى صدور أمر جديد». وواصلت **الرأي العام** الرسالة نفسها فنشرت بلاغاً للكتابة العامة يخبر عن اعتقال البصري واليوسفي ويندد بهذا التدبير التعسفي الذي يقصد من ورائه ـ يقول البيان «إحداث ثغرة في التضامن القائم بين الملك والقوات الشعبية». وبجانبه بلاغ في نفس الموضوع أصدرته جمعية المقاومة والتحرير تندد فيه باعتقال البصري واليوسفي وتستنكر فيه «تستر عناصر الفساد تحت اسم صاحب الجلالة»... إلخ. كان العدد يحمل تاريخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩.

٣ ـ التهم الأربع الموجهة للبصري واليوسفي

وفي اليوم التالي، أعني ١٧ كانون الأول/ديسمبر، نشرت وكالة المغرب العربي خبراً نشرناه في **الرأي العام** يوم ١٨، وقد ورد فيه أن التهم الموجهة للبصري واليوسفي هي كما يلي:

«١ ـ تهجمات على مقام صاحب الجلالة المعاقب عليها طبقاً للفصل ٤١ من قانون الصحافة.

٢ ـ التحريض على ارتكاب جرائم ضد أمن الدولة المعاقب عليها طبقاً للمادة ٣٩ من نفس القانون.

٣ ـ القيام بأعمال من شأنها أن تخل بالأمن العام.

٤ ـ المس بسلامة الدولة».

أربع تهم غلاظ! فعلام استند المسؤولون في توجيهها إلى الرجلين؟

وكما كان منتظراً فقد قامت في أعقاب هذا الاعتقال احتجاجات في الصحافة الدولية، خصوصاً والاعتقال استهدف مدير ورئيس تحرير جريدة مسؤولة لحزب مسؤول، له صداقات دولية متعددة، والمهدي في الخارج يوزع الخبر ويحرك السواكن. وقامت احتجاجات في المغرب من المنظمات الجماهيرية وخرجت مظاهرات... إلخ. فاضطر المسؤولون إلى بيان السبب الذي أوجب الاعتقال والتهم الأربع الغلاظ.

تهم لا يقبلها عقل. لقد كشفت عن ارتباك المخططين للمؤامرة على الاتحاد وعدم تقديرهم للأمور التقدير الصحيح. ذلك أنهم قد برروا عملية حجز **التحرير** واعتقال البصري واليوسفي وبنوا هذه التهم الغلاظ على ما ورد في تعليق نشر في عدد ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ في ركن «في الصميم» ـ الذي كان يكتبه البلغيتي ويوقع بـ «أبو نوفل»، وهو تعليق ينطلق من بيان المجلس الوطني للاتحاد الذي انعقد يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر في دورته الأولى (شهران بعد تأسيسه) ومن الوضعية التي تتحدث عنها الجريدة كل يوم، وضعية الفساد وتحيز الإدارة... إلخ. والفقرة التي استغلت في هذا الموضوع تقول ما يلي: «وهي حالة (حالة الفساد الإداري) ألح المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية على وجوب إصلاحها بتطهير الجهاز الإداري من العناصر الهدامة الفاسدة التي تعشش في أركانه لتحقيق أهداف إجرامية وعرقلة تقدم البلاد وازدهارها. فليس من المعقول بحال أن تكون الهيأة المسؤولة أولاً ومباشرة على شؤون البلاد وهي الحكومة غير متوفرة على السلطة الكافية لتسيير ومراقبة الجهاز الإداري التنفيذي التابع لها قانونياً والذي يجب أن يؤلف معها كلاً متضامناً لا يتجزأ لوضع مقاييس منطقية للحكم مطابقة لقواعد النظم السليمة، كما يقول الاتحاد الوطني عن حق. ويضرب قرار المجلس الوطني للاتحاد مثلاً لذلك بالتناقض المشين والبارز في نظام الحكم القائم الآن في البلاد بتصرفات قوات الأمن وعدم خضوع المسؤولين فيها للأجهزة الإدارية المتبعة باتخاذها قرارات تتناقض ومقتضيات القانون بدون الرجوع إلى المسؤولين في الحكومة والمفروض فيهم مباشرة المسؤولية في هذه البلاد». ويختم صاحب الركن بالقول: «ونحن بدورنا نظن أننا لسنا بحاجة إلى ترجمة هذا التناقض إلى واقع الحياة اليومية، حيث إن الجميع يعرف ما يكابده الشعب ومنظماته النقابية وغيرها وصحافته من إجراءات تعسفية واستفزازات لا تعلم الحكومة إلا بعد وقوعها بناء على أوامر

تأتي من جهات لا يخولها القانون السليم أي حق للتدخل في ما هو راجع أولاً وبالذات إلى اختصاص السلطة التنفيذية التي هي الحكومة المسؤولة مباشرة أمام الرأي المغربي».

شك بعض المحررين وغيرهم في خلفية هذا التعليق، وذهب بعضهم إلى التساؤل: ألا يكون صاحبه قد استعمِل من جهات معينة؟ والواقع أنه لا شيء يبرر هذا الشك ـ على الرغم من أن صاحب التعليق قد عين فيما بعد في منصب قضائي. لكنه منصب يبدو أنه كان يسعى إليه قبل شهور. ومهما يكن فإن مضمون التعليق لا يخرج عما ورد في بلاغ المجلس الوطني. فالفقرة التي يشير إليها صاحب التعليق من بيان المجلس الوطني للاتحاد قد ورد فيه بالفعل ما يلي:

«ـ يلاحظ (المجلس الوطني للاتحاد) أنه، في الوقت الذي تعمل فيه عناصر وطنية شعبية من بين أعضاء الحكومة لتحقيق الأهداف الوطنية متجاوبة في عملها هذا مع إرادة الاتحاد الوطني وأهداف ميثاقه، يتجلى في أطراف هذه الحكومة نفسها وفي الإدارة التي كان يجب أن تكون تابعة لها ومنفذة لتعاليمها نوع من الشذوذ والمعارضة والعمل لإحباط المشاريع البناءة، الشيء الذي لا يوجد له نظير في النظم المتعارفة،

ـ ويندد بهذا التناقض الذي يساعد على انتشار اللامسؤولية ويزيد في فساد الجهاز الإداري وتعفنه،

ـ يطالب بإصلاح هذا الجهاز وذلك بتطهيره من عناصر الفساد وإخضاعه للسلطة التنفيذية التي يجب أن تؤلف كلاً متضامناً لا يتجزأ لوضع مقاييس منطقية للحكم مطابقة لقواعد النظم السليمة،

ـ يلفت نظر الشعب إلى تجلي هذا التناقض بصفة خاصة في تصرفات قوات الأمن وعدم خضوع المسؤولين فيها للأنظمة الإدارية المتبعة في الحكومة باتخاذها قرارات تتناقض ومقتضيات القانون، بدون رجوع إلى المسؤولين في الحكومة المفروض فيهم مباشرة المسؤولية في هذا الميدان».

إذن فما ورد في التعليق المذكور يتمشى مع منطوق ومضمون بيان المجلس الوطني للاتحاد، وإنما عمدت الجهات المعنية إلى بناء تهمها الغلاظ التي وجهتها للبصري واليوسفي على هذه المقالة لأن الهدف عندها في تلك المرحلة كان ليس الاتحاد الوطني ككل بل المقاومة والمقاومين، أي أحد

جناحي الاتحاد الوطني، وكانت العملية تستهدف في المرحلة التالية الجناح الثاني: الاتحاد المغربي للشغل.

٤ ـ تأويل كاذب مغرض

من أجل ذلك أعطت الجهات المعنية للتعليق المذكور مضموناً أقوى مما يحتمل، مضموناً عكسته وكالة الأنباء الفرنسية التي روجت خبراً قالت فيه إن سبب إيقاف **التحرير** واعتقال مديرها ورئيس تحريرها راجع إلى أنها نشرت تعليقاً «تضمن العبارة الآتية: يجب على الملك أن يقتصر على دوره الروحي باعتباره رئيساً دينياً ويجب عليه أن يترك الحكومة تدير الحكم كما تريد».

نقلنا هذا الخبر في **الرأي العام** وكذبناه. وقمنا بحملة توضيحية منددين باعتقال الأخوين البصري واليوسفي ومشهرين بالمؤامرة التي تثوي وراء هذا الاعتقال. وفي هذا الإطار كتبت التعليق التالي حول التهم الموجهة للبصري واليوسفي وقد نشر يوم ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ في ركن «بالعربي الفصيح» الذي عوض ركن «صباح النور»، وكنت أوقعه بـ «ابن البلد» كما سبقت الإشارة.

يقول التعليق:

«تهجمات على مقام صاحب الجلالة، التحريض بارتكاب جرائم ضد أمن الدولة، القيام بأعمال من شأنها أن تخل بالأمن العام، المس بسلامة الدولة! هذه تهم كبيرة عظيمة لا أظن أن هناك في عالم التهم ما هو أكبر منها وأعظم! تهم ثقيلة لا يمكن للأذن أن تستسيغها إلا إذا وجهت ضد أكبر خائن في البلاد، أو إلى من تآمر مع الاستعمار تآمراً عُلِمت تفاصيله واطّلع عليها الخاص والعام في حينه وأثناء المحاكمة(٤)!

أما أن توجه هذه التهم الأربعة الغريبة الكبيرة العظيمة الثقيلة إلى رجلين نظما حركة المقاومة والتحرير في البلاد وشاركا فيها مشاركة فعالة لإرجاع الملك من منفاه وتحقيق الاستقلال!

أما أن توجه هذه التهم الأربعة إلى رجل أقلق مضاجع الاستعمار بالبلاد!

---

(٤) إشارة تمرد عدي أوبيهي وكان قد صدر في حقه حكم بالإعدام في كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ وبقي محتجزاً في مستشفى ابن سينا إلى أن مات في ظروف قيل إنها «غامضة».

إلى رجل سجنه الاستعمار غير ما مرة لأنه وطني مكافح! إلى رجل حكم الاستعمار عليه بالإعدام لأنه كان يعمل من أجل إرجاع الملك الشرعي وتحقيق الاستقلال!

أما أن توجه هذه التهم الأربعة الغريبة إلى رجل لأنه كرس حياته للنضال منذ حداثته وقضى فترة شبابه، رغم علته ومرضه، في خدمة قضية الحرية في المغرب خاصة والمغرب العربي عامة!

أما أن توجه هذه التهم إلى رجل يعرف عنه إخواننا العرب الشيء الكثير كرجل مناضل من رجال العروبة المناضلين!

أما أن توجه هذه التهم إلى مدير جريدة **التحرير** ورئيس تحريرها، هذه الجريدة التي عرفت من أول يوم من صدورها بأنها الجريدة الوحيدة التي جعلت من نفسها، بحق، لسان الجماهير، تفصح عن آمالها وتعرب عن آلامها، هذه الجريدة التي كرست حياتها لخدمة الدولة ومشاريع الدولة البناءة، والتي لم تأل جهداً في التشهير بأماكن النقص والفساد والتعفن في كياننا كوطن ودولة، غرضها دائماً الإصلاح، والإصلاح السريع! الجريدة التي ضربت عرض الحائط بجميع المهاترات التي استهدفت لها وصبرت لجميع المناورات التي حيكت ضدها، خدمة للوطن وتنويراً لعقول المواطنين!

أما أن توجه تلك التهم الأربعة الغريبة الكبيرة العظيمة الثقيلة للبصري واليوسفي، فهذا ما لا نفهمه ولا نستسيغه ولا نعتقد أن أحداً يفكر قليلاً يستطيع إيجاد ولو أبسط مبرر لتوجيهها للشخصيتين المذكورتين، اللهم إلا إذا كان ذلك من قبيل المؤامرات أو من مظاهر الفساد الإداري الذي شهرت به الزميلة التحرير». (ابن البلد).

بطبيعة الحال تكلف عدد من المحامين بالدفاع عن البصري واليوسفي، وقدموا طلب السراح المؤقت لهما. فقبل الطلب بالنسبة لليوسفي فأطلق سراحه مؤقتاً مساء يوم ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر لأسباب صحية، ورفض بالنسبة للبصري.

والسبب الحقيقي الذي جعل المسؤولين يطلقون سراح اليوسفي هو الحملة الصحفية الدولية التي مارست ضغوطاً كبيرة على المسؤولين على العملية. وقد دفعهم ذلك إلى مراجعة مخططهم فقالوا فيما بينهم «لقد ارتكبنا

خطأ باعتقال اليوسفي لأنه صحفي ومعروف دولياً»، لذلك قرروا إطلاق سراحه والتركيز على البصري والمقاومين من جهة والاتحاد المغربي للشغل من جهة أخرى. ومع ذلك بقي اليوسفي في حالة سراح مؤقت إلى أن قررت المحكمة في شأنه عدم المتابعة بتاريخ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٦٠. فسافر إلى الخارج للعلاج ثم عاد يوم ١٣ تموز/ يوليو ١٩٦٠ ليستأنف الإشراف على جريدة الحزب **الرأي العام** إلى أن توقفت بطلب من مديرها يوم ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٠ ثم استأنفت **التحرير** صدورها.

كان اعتقال البصري واليوسفي ظاهرياً كرد فعل على ما نشرته **التحرير** بخصوص ما تعرض له المقاومون الذين قصدوا القصر الملكي للشكوى (مقالة: «طردوا الاستعمار بالأمس فأصبحوا اليوم مطاردين» التي نشرناها أعلاه). وبما أنه لم يكن من اللائق في نظر الذين حبكوا المؤامرة ضد الاتحاد ربط المسألة بالقصر الملكي فقد تحولوا إلى التعليق الوارد في ركن «في الصميم» والذي يستعيد فقرات من بيان المجلس الوطني للاتحاد حول التناقض بين الحكومة كسلطة تنفيذية والإدارة التي لا تخضع لها. والحقيقة أن هذا وذاك لم يكونا سوى تغطية لمخطط تقرر من قبل، ويهدف إلى كسر شوكة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، انطلاقاً من إسقاط حكومة عبد الله إبراهيم وعرقلة تنفيذ التدابير التي أعدها وزير الاقتصاد الوطني عبد الرحيم بوعبيد والهادفة إلى تحرير الاقتصاد المغربي من التبعية لفرنسا ومن هيمنة الأوساط الانتفاعية «الوطنيّة».

لقد كنا نعرف أن الموعد الذي ضرب لإسقاط الحكومة هو شهر تموز/ يوليو ولكن لما لم يتمكنوا من ذلك حددوا يوم ١٥ كانون الأول/ ديسمبر كموعد نهائي. وقد تم اعتقال البصري واليوسفي في ذلك اليوم كتنفيذ لمخططهم. وكانوا يتوقعون أن يؤدي اعتقالهما إلى قيام جماهير الاتحاد بأعمال عنف وشغب مما يقدم ذريعة لاعتقال المقاومين والأطر الاتحادية كلها، وسقوط الحكومة وبالتالي توقف مسلسل التحرر.

غير أن المؤامرة فشلت. فردود الفعل لم تكن كما أرادها مخططو المؤامرة بل جاءت بما لم يتوقعوا: حملة صحفية تضامنية واسعة في العالم العربي وفرنسا والعالم أجمع. ولذلك أخذوا يراجعون حساباتهم فقرروا إطلاق اليوسفي لكونه صحفياً ومحامياً أثار اعتقاله ضجة دولية، والتركيز على المقاومين، كما سنرى.

رابعاً: حملة قمع على المقاومين باسم «المؤامرة على ولي العهد»

١ ـ مؤامرة مزعومة للتغطية على المؤامرة الحقيقية

كان واضحاً أن اعتقال البصري واليوسفي إنما كان تدشيناً لحملة قمع واسعة ضد المقاومين الذين يشكلون إحدى القوى الثلاثة التي يتكون منها الاتحاد الوطني. وهكذا ففي يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ـ أي بعد يومين فقط من اعتقال البصري واليوسفي ـ اختطف المقاوم المعروف بـ «ميشيل الحريزي» وهو الحاج الجيلالي الحريزي. كان متميزاً عن زملائه المقاومين بكونه كان مثقفاً حاصلاً على الإجازة في الحقوق من فرنسا. وقد نشط في صفوف الحركة الوطنية عند عودته إلى المغرب، ثم ارتبط بالمقاومة والمقاومين. اختطف وأنكرت وزارة العدل في بلاغ لها أن يكون لها علم به. وحسب علمنا فما زال مصيره لحد الآن مجهولاً.

غير أن تنفيذ المخطط على نطاق واسع لم يبدأ إلا في منتصف شهر شباط/فبراير الذي شهد حملة اعتقالات واسعة النطاق طالت كبار المقاومين، كما طالت جيش التحرير الذي كان يعمل في الصحراء الغربية، الساقية الحمراء ووادي الذهب، وفي الصحراء الشرقية بتافيلالت. لقد صدر الأمر بحله واستغل في ذلك زلزال أكادير يوم ٢٩ شباط/فبراير ١٩٦٠ بعد أن بلغ التضييق عليه مداه. ومعلوم أن جيش التحرير قد تمكن من تحرير الساقية الحمراء كلها ولم يبق فيها للجيش الإسباني وجود إلا في بعض الجيوب البحرية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وجهت تهمة محاولة «اغتيال ولي العهد» للمقاومين المعتقلين. وقد ذكرت جريدة **ليفار** التي كان يصدرها أحمد رضا كديرة مدير ديوان ولي العهد «أن عضواً من أعضاء المقاومة تقدم إلى الدرك الملكي وكشف عن مؤامرة أعدت بإحكام لاغتيال ولي العهد، وأنه أخبر بمكان وزمان تنفيذ المؤامرة». وطالبت جريدة كديرة «بالذهاب بالبحث إلى الزعماء، إلى رأس الثعبان». غير أن اسم هذا المقاوم المزعوم لم يكشف عنه قط؟ ولم يواجه المعتقلين؟ ولم يرد ذكره في أية مرحلة من مراحل البحث و«التحقيق»!

وجهت تهمة حيازة أسلحة لبعض المقاومين، غير أن **الرأي العام** سرعان ما وضعت الأمور في نصابها الحقيقي. فأوضحت أن الأمر لا يعدو أن يكون

بعض المقاومين قد احتفظ بمسدسه الذي استعمله زمن المقاومة كتذكار، لا غير.

أثار اعتقال رجالات المقاومة ردود فعل وطنية كان من أبرزها استقالة المرحوم شيخ الإسلام محمد بلعربي العلوي عضو «مجلس التاج»[(٥)] يوم ٢٩ شباط/ فبراير ١٩٦٠، يوم صدور الأمر بحل جيش التحرير. وقد أدلى شيخ الإسلام بتصريح لجريدة **الرأي العام** ندد فيه بالمؤامرة المدبرة ضد المقاومين، ودعا إلى تصفية مصالح الاستعمار (١٠ آذار/ مارس ١٩٦٠).

أما صك الاتهام الموجه ضد المقاومين فقد كان يتألف من أربع تهم هي: «المس بسلامة الدولة. مؤامرة تستهدف اغتيال ولي العهد. التملك غير الشرعي للسلاح. تأسيس عصابة للإجرام».

وتلك تهم تذكرنا بتلك التي وجهت للبصري واليوسفي قبل شهرين ونصف من ذلك التاريخ. وكما انكشف زيف التهم الأولى بسرعة رأى الرأي العام الوطني والدولي في التهم الموجهة إلى المقاومين طبخة محبوكة، خصوصاً وقد وجهت لكبار المقاومين المعروفين الذين كان لهم اتصال واعتبار لدى محمد الخامس. إنهم نفس المقاومين الذين بلغوا الملك الراحل محمد الخامس ـ والفقيه البصري من بينهم ـ أنهم لا يثقون إلا به وأن ولاءهم له وليس لأي أحد غيره[(٦)].

وقد نشرت الصحف الفرنسية آنذاك تعاليق تفضح زيف هذه التهم وتضعها في إطارها الحقيقي. من ذلك هذا التعليق الذي نشرته جريدة **ليبراسيون** يوم ٢١ آذار/ مارس ١٩٦٠ ونقلناه عنها ونشرناه في **الرأي العام**. وقد جاء فيه ما يلي: «إن الإثني عشر شخصاً المتهمين بالتهم السابقة هم شخصيات مشهورة في المغرب وكلهم ينتمون للمقاومة المغربية وقد اعتقلوا ما بين ١٤ و٢٢ و٢٦ فبراير واحتفظت الشرطة بهم». ثم أضافت الجريدة

(٥) هو مجلس كان قد شكل في المرحلة الانتقالية التي سبقت عودة محمد الخامس، والتي كان العرش فيها فارغاً بعد تنحية من كانت تسميه صحف الحماية وعملاؤها بـ «محمد السادس»، وهو محمد بنعرفة «الملك الدمية» الذي نصبه الاستعمار وعملاؤه ملكاً بعد نفي الملك الشرعي محمد الخامس.

(٦) كان المقاومون قد بعثوا وفداً إلى محمد الخامس من بين أعضائه المرحوم الدكتور عبد اللطيف بنجلون ليؤكد له ارتباطهم به وحده، وذلك خلال الصراع الذي نشب سنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ بينهم وبين قيادة حزب الاستقلال. أخبرني بذلك المرحوم الدكتور عبد اللطيف.

الفرنسية قائلة: «يظهر أن حيلة الزعماء الرجعيين قد لجأت إلى إقناع الملك بوجود مؤامرة تهدف القضاء على حياة ولده، بينما يجمع الملاحظون على القول بأن هذه المؤامرة مختلقة من أساسها ومصنوعة بكيفية بعيدة عن التوفيق. والهدف على كل حال، وحسب ما يقوله هؤلاء الملاحظون، هو وضع نهاية لحكومة عبد الله إبراهيم وبوعبيد في أجل قريب نسبياً، وأن على هذه الحكومة أن تترك الحكم بعد أن حصلت على نتائج مدهشة بالرغم من الصعوبات التي لقيتها. وهذه النهاية ستكون إما عن طريق استقالة الحكومة، وهذا ما يرتئيه نائب رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد السيد بوعبيد، وإما بواسطة إقالة الملك للوزراء وهذا الحل يضع المسؤوليات في موضعها، وهو ما قد يفضله الوزير الأول عبد الله إبراهيم».

والمقاومون الذين اعتقلوا هم: حسن صفي الدين، وعبد الله الصنهاجي، ومحمد منصور، والتهامي نعمان، ومحمد بنسعيد، ومحمد الذهبي، وبوشعيب الدكالي، ومحمد السكوري، والهاشمي المتوكل، والجيلالي حيدر، والرداد البوعزاوي، وعبد الرحمان الزيات، ومبارك الوردي، وعمر بنسعيد، وسعيد بونعيلات... إلخ. وقد طالت الاعتقالات مقاومين آخرين في مختلف أنحاء المغرب، وكأنهم اجتمعوا جميعهم «ليتآمروا على ولي العهد»؟

أطلق سراح بعضهم وقدم الآخرون لقاضي التحقيق وهم: الهاشمي المتوكل، والجيلالي حيدر، وعبد الرحمان الزيات، والتهامي نعمان، وأحمد ذو الفقار، ومحمد بنسعيد، وبوشعيب الدكالي، ومحمد بويزة، والخنوري محمد، والسكوري محمد، والوردي محمد، والنجاري محمد، وعمر بنسعيد، ومبارك وردي بوشامة، وبوعزة سلامة محمد، وسعيد بونعيلات.

٢ ـ انكشاف زيف التهم، وردود فعل ساخطة

أثار اعتقال هؤلاء المقاومين البارزين والتهم الغليظة الموجهة إليهم والملاحقات التي طالت زملاءهم في جميع أنحاء المغرب، أثارت ردود فعل ساخطة على مختلف المستويات، خصوصاً لدى المقاومين الذين بقوا خارج الاعتقال، سواء منهم الذين كانوا يشغلون وظائف أو من كان خارج الوظيفة.

ومن ردود الفعل التي اكتست طابعاً خطيراً ذلك الذي صدر عن بعض قدماء المقاومين الذين لم يتحملوا ما تعرض له إخوانهم من اعتقال تعسفي وتهم باطلة، وما كانوا يتعرضون له من استفزازات تعسفية. فالقائد البشير،

القائد ببني ملال، لم يتمالك ـ حين تعرض للاستفزاز من طرف عميد للشرطة معروف بماضيه سيئ السمعة ـ أن أخرج مسدسه وهما في حالة شجار انتهى بسقوط عميد للشرطة تحت وقع ضربة مسدس. فاعتصم القائد البشير بالجبل في ناحية بني ملال في شبه عصيان، ثم التحق به آخرون(٧) في نفس الإطار كان تمرد مراكش: رجال من المقاومة اعتصموا بالجبال: الشافعي والبشير المطاعي وحسن الروداني، وقد لاحقتهم فرقة من القوات الملكية وقتلتهم.

٣ ـ «لوموند» الفرنسية تكشف الحقيقة

كتبت جريدة **لوموند** الفرنسية مقالة تحليلية في موضوع هذه الحوادث نشرنا ترجمتها في **الرأي العام** يوم ٢٩ آذار/ مارس ١٩٦٠ وقد ورد فيها ما يلي: «ما زال الخلاف العنيف بين من يؤيدون حكومة عبد الله إبراهيم ومن لا يساندونها مسترسلاً. لقد انفجرت الأزمة التي كانت خامدة منذ عدة شهور إلا أنها لم تتخذ صبغة حرب أهلية كما كان البعض ينتظر. هذا وقد استطاعت حكمة عاهل المغرب أن تنقذ البلاد من شرها.

والصراع الذي يقوم، من جهة بين شخصيتين مهمتين في الحكومة وهما عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد معززين في عملهما بالعمال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وبين القوى المتجمعة حول الأمير مولاي الحسن التي تريد أن تضع مكان الحكومة الحالية حكومة عازمة على أن تطبق باسم السلطان سلطة إجبارية مستبدة، إن هذا الصراع يتضخم يوماً بعد يوم. وقد ظهرت حادثتان بلغتا من الخطورة كل مبلغ، واحدة في الجبال وأخرى في صفوف العمال. فانفجار هاتين الحادثتين هو الذي جعل المغرب يعتبر في مأزق حرج خطير. والانشقاق المتولد في الأطلس جنوب خزان بين الوديان والذي يترأسه قائد بني ملال، هذا الانشقاق ينتشر يوماً بعد يوم بين القرى الجبلية جنوب مدينة مراكش وشرقها، وهو لا يتصف بما اتصف به خرق الطاعة الذي قام به عدي أوبيهي بتافيلالت سنة ١٩٥٧ ثم أمزيان بالريف سنة

---

(٧) انتهى تمرد البشير بعد توسط أحد معارفه من بلدته عبد الحميد الزموري وكان عاملاً ووطنياً معروفاً وذا صلة برجال المقاومة وفي علاقة جيدة مع القصر، فنجح في إنزال البشير ومن معه بعد أن حصل لهم على عفو من محمد الخامس بخصوص صعودهم إلى الجبل، بينما حوكم البشير بتهمة قتل ضابط الشرطة المذكور. وقد قضى سنوات طوال في السجن إلى أن صدر في حقه عفو من الملك الحسن الثاني.

١٩٥٨. فالذين يقومون بهذه الثورة هم رجال شاركوا سنة ١٩٥٤ و١٩٥٥ في النهضة الثورية التي انبثقت من البيضاء وتأججت ناراً حامية على الاستعمار وأعوانه».

ثم ذكّرت جريدة **لوموند** بالخلاف الذي نشب بين الهلال الأسود والمنظمة السرية[٨] في أوائل الاستقلال و«كيف استغل السيد الغزاوي (مدير الأمن الوطني آنذاك) هذه الخلافات لتحطيم تلك المنظمات وإثارة بعضها على بعض». ثم أضافت: «إن الذين يقومون بالعصيان اليوم ينتمون إلى حزب يعطف على الرئيس عبد الله إبراهيم ونائبه عبد الرحيم بوعبيد». ثم أشار تعليق **لوموند** إلى كون المعارضة المتمثلة يومئذ في حزب الاستقلال «قد استغلت هذا الحادث لتشكل نقابة معارضة للاتحاد المغربي للشغل الذي هو السند الأساسي للحكومة الحالية. فكان جواب الاتحاد المغربي للشغل على ذلك هو القيام بإضراب شامل (٢٥ آذار/ مارس ١٩٦٠) يعطي الحجة القوية على أن الحركة النقابية الجديدة إنما هي زيف وكذب، وأن الحركة العمالية إنما هي بين يدي الاتحاد المغربي للشغل».

ويضيف تعليق **لوموند** الذي ترجمناه ونشرناه في **الرأي العام** موضحاً: «وإثر هذا الإضراب ألقي القبض على الذين قاموا بحملة الإضراب العام دون أن يكون في استطاعة الحكومة مواجهة ذلك، مما جعل الغموض والالتباس والبلبلة في الحكم تبلغ قمتها العليا. إن تحكيم عاهل المغرب في الحالة السياسية الراهنة أصبح ضرورياً، وذلك نظراً لتزايد القلق المسيطر في الجبال وما تمخض عنه الإضراب الذي قام به الاتحاد المغربي للشغل يوم الجمعة. إن ما كان يظنه أعداء الحكومة كمسألة سهلة، أي إعادة الأشياء إلى مجراها الأول (قبل تشكيل حكومة عبد الله إبراهيم)، يكاد ينتج عنه معارك قوية تصبح صراعاً عنيفاً في البلاد كلها».

---

(٨) المنظمة السرية هي المنظمة الأولى والرئيسة في المقاومة المسلحة التي اندلعت بعد نفي محمد الخامس، وقد كان معظم أطرها ورجالها من قواعد حزب الاستقلال وأطره المتوسطة، وقد انضم معظمهم إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وعلى رأسهم المقاومون الذين ذكرنا أسماءهم أعلاه. وكان هناك إلى جانب «المنظمة السرية»، وكفرع منها، منظمة أخرى صغيرة كانت تحمل اسم «اليد السوداء» ولم تعمر طويلاً لانكشاف أمرها لدى الفرنسيين في وقت مبكر. أما منظمة الهلال الأسود التي نجحت في الدعاية لنفسها، والتي قامت بنصيب في المقاومة، فقد كانت تضم عناصر من جهات مختلفة، شوريين، شيوعيين، لامنتمين. . . إلخ. وقد نشب صراع بين المنظمتين حرّكه وغذّاه مدير الأمن الغزاوي في أوائل الاستقلال، وقد نجمت عنه تصفيات.

ربما يتساءل القارئ عن موقف عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد إزاء هذه الأحداث التي كانت تضع وجودهما في الحكومة في حرج شديد! فالحزب الذي يساندهما، وهو حزبهما، وهم من قادته، يتعرض مسيروه وأطره وصحافته للقمع، لا لشيء إلا لأن الحزب ورجاله يساندون برنامج هذه الحكومة!

الواقع أن الهدف الحقيقي كان إسقاط حكومة عبد الله إبراهيم، وهذا كان شيئاً معروفاً، ومقالات الصحف الفرنسية وتحليلاتها وعلى رأسها جريدة **لوموند** كانت تبرز ذلك كما رأينا أعلاه. ولذلك فالأمر كان يتعلق بمعركة من أجل إقرار اختيارات تحريرية لاستكمال استقلال المغرب والجميع كان يتصرف على هذا الأساس!

٤ ـ الدفع نحو الانفراج، وسقوط تهمة التآمر على ولي العهد

إذن، لم تمر سوى أيام معدودة على الأزمة التي اصطنعت والتي أعطي لها عنوان «محاولة اغتيال ولي العهد»، حتى بدأت مخاطرها تتضح متجاوزة حسابات صانعيها مما جعلهم يشعرون بالمصير الذي يهدد البلاد من جراء أكاذيبهم ومؤامراتهم. وهكذا بدأ نوع من التراجع، وحصلت اتصالات مع الملك الراحل بهدف التنبيه إلى عدم جدية ما يدعيه الذين اختلقوا الأزمة وإلى خطورة الأمر على البلاد ومستقبلها. وكانت النتيجة أن أخذ الملك محمد الخامس يحقق في الأمر بنفسه فاستدعي عدداً ممن يثق فيهم وسألهم رأيهم، ثم استدعى وزير العدل وطرح عليه السؤال التالي: «هل صحيح أنه كانت هناك مؤامرة على «سمية سيدي»، (يعيني مولاي الحسن ولي العهد)؟ فأجاب الوزير بالنفي. وحينها قرر الملك الراحل وضع حد للقضية.

وبناء على هذه المعطيات الجديدة، وتشجيعاً لهذا الاتجاه، ومن أجل الدفع بالأمور نحو الانفراج، كتبت التعليق التالي في عدد فاتح نيسان/ أبريل ١٩٦٠ في ركن «بالعربي الفصيح» من **الرأي العام**:

يقول التعليق:

«هناك ظاهرة بدت هذه الأيام على مسرح حياتنا العامة وعلى مسرح الأحداث الجارية في مغرب اليوم. وهي أن الكل متأسف على ما حدث، وأن الكل أصبح يخشى المستقبل المجهول الذي ينتظر بلادنا إذا هي بقيت مسرحاً

تمثل عليه المآسي العديدة المختلفة التي شهدها الناس في البلاد طوال الشهور الثلاثة أو الأربعة الماضية. الكل متأسف مما حدث، والكل يخشى ما قد يحدث إذا ما استمرت على النمط الذي سارت عليه، لأن هذه الأحداث الجارية الآن ستسفر عما نحن لسنا في حاجة إليه ولو على الأقل في الظروف الراهنة التي يواجه المغرب فيها عدة مشاكل مع الاستعمار وجهاً لوجه. وإنه وإن كان للاستعمار ومكايده يد فيما حدث ويحدث فإن نداء الضمير لمن له ضمير يقضي بأن يعملوا على تدارك الأخطاء التي اقترفوها وهم يدركون الآن المصير المحتوم الذي ينتظرهم، المصير المحتوم الذي دفع الشعب دفعاً إلى صنعه بسبب مناوراتهم ومؤامراتهم. وإذا كانت المعركة التي يخوضها الشعب معركة طويلة لأنها معركة شعب لا معركة شخص أو أشخاص وإذا كانت نتائج هذه المعركة معروفة سلفاً لكل من له صلة بالتاريخ، إذا كان الأمر هكذا، فإن من مصلحة الذين في قلوبهم مرض أن يعملوا على إزالة ذلك المرض، وإن من مصلحة الذين في قلوبهم عجز أن يتداركوا هذا العجز، وإن من مصلحة الذين في عقولهم غرور أن يعملوا على كبت هذا الغرور إلى الأبد، إذا هم أرادوا الخير لهم ولبلادهم. إن الشعب يخوض معركة، وهي معركة فرضت عليه فرضاً ومستعد للمضي فيها إلى النهاية، وهو فعلاً سيمضي فيها إلى النهاية بكل قوة وحزم لأنه يعرف نهايتها ويعرف أنه منتصر لا محالة على خصومه. ولكن مهما كان الأمر فإن اعتقال المقاومين وتعذيبهم، وإن صعود بعض الرجال إلى الجبال واعتصامهم بها، وإن السخط الذي يمكن أن ينتشر أكثر فأكثر في الأوساط الشعبية، كل ذلك أمور أعتقد شخصياً أننا في غنى عنها، وأن مشكلة المغرب لن تحل بها، وإنما تحل بالانسجام التام بين الحاكمين والمحكومين والثقة المتبادلة بين المسؤولين وغير المسؤولين، بالطمأنينة التي ينعم بها من في كراسي الحكم كبيرها وصغيرها ومن في المدن والمداشر والجبال.

هذا هو الذي يحل مشكلة المغرب. وهذا ما لم يفت الأوان بعد لتحقيقه بكيفية عادية طبيعية. ومن مصلحتنا جميعاً أن نحققه بهذه الكيفية العادية الطبيعية قبل أن يحقق نفسه بكيفية أو أخرى تبعا لمنطق التاريخ المحتوم» (ابن البلد).

هل سارت الأمور فعلاً في هذا الاتجاه؟

نعم، ولا!

نعم، لأن الملك الراحل محمد الخامس كان قد قرر فعلاً تصفية ملف الأزمة المصطنعة التي اختلقت تحت غطاء «المؤامرة على ولي العهد». وهكذا اغتنم فرصة عيد الأضحى الموافق لـ ٣ حزيران/ يونيو ١٩٦٠ فأطلق جل سراح المقاومين الذين اتهموا بتدبير «المؤامرة» المزعومة. . والذين أطلق سراحهم في ذلك اليوم هم السادة: محمد البصري، محمد بنسعيد، عبد الرحمن الزيات، سعيد بونعيلات، التهامي نعمان، بوشعيب الدكالي، مبارك الوزاني، محمد السكوري، الجيلالي خيضر، محمد العلوي، الخنوري محمد، عمر بنسعيد، الروندي محمد، النجاري محمد، بوشاما بوعزة، بوشعيب الناصري، الذهبي محمد، محمد بلمين، الرامي بلعيد. وقبل ذلك كان قد أطلق سراح محمد منصور، والبوعزاوي والهاشمي المتوكل، وبويزة محمد، وعزوز، وإدريس المودن.

٥ ـ الدعوة إلى استخلاص الدرس والعبرة

نشرنا الخبر بابتهاج لا يفوقه إلا الابتهاج العام والعميق الذي ساد الجماهير الشعبية التي كانت تعرف زيف التهمة وخلفيات المؤامرة من خلال ما كنا ننشره من تعاليق نكتبها، أو ننقلها من الصحافة الأجنبية التي أجمعت على مناصرة قضية الاتحاد. ودعوة الملك الراحل محمد الخامس علانية إلى التدخل قبل أن يفوت الأوان.

وفي اليوم التالي لإطلاق سراحهم كتبت في ركن «بالعربي الفصيح» بـ **الرأي العام** يوم ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٠ التعليق التالي:

«أطلق أول أمس سراح محمد البصري والمقاومين الذين كانوا قد ألقي عليهم القبض منذ بضعة أشهر بتهمة كشفنا عن زيفها غير ما مرة على أعمدة هذه الجريدة. ونحن هنا لا نريد التأكيد على ملابسات هذه القضية وظروفها ومراحل تطورها، فذلك شيء اطلع عليه القراء جملة وتفصيلاً. وإذا كنا نأسف لهذه الاعتقالات التي وقعت في صفوف رجال شاركوا في مشاركة فعالة في تحرير المغرب من الاستعمار، هذه الاعتقالات التي عانت منها البلاد في جو من البلبلة والغموض والالتباس فترة من الوقت لم تشهد البلاد مثيلها بعد الاستقلال، وإذا كنا اليوم مسرورين بانتصار العدالة والقيم الوطنية بخروج هؤلاء من السجن، بعد أن ذاقوا داخله أصنافاً عديدة من التعذيب والحرمان، فإننا في الوقت نفسه مسرورون بالتطورات العميقة

الواسعة التي حدثت في صفوف الجماهير خلال هذه المدة القصيرة بأيامها الطويلة بنتائجها.

لقد كان الاستعمار وأذنابه ومن يسير في ركابه يظنون أن اعتقال هؤلاء الإخوان الذين كانوا من قادة الحركة التقدمية ببلادنا سيقضي على هذه الحركة في المهد ويحدث نكسة في صفوف الشعب، نكسة تؤدي الجماهير ثمنها غالياً. لقد كان هذا منطق مدبري المؤامرة التي ذهب ضحيتها الإخوان المقاومون وهو منطق استعماري محض، منطق الاستعمار والخيانة والرجعية التي لا تؤمن بقوة الشعوب وبزحف الشعوب وبإرادة الشعوب. كان هذا وما يزال هو منطق الاستعمار وهو منطق مبني على الضغط والعنف والتآمر. وقد عرفت بلادنا هذا المنطق نفسه في سنوات الكفاح من أجل الاستقلال وخاصة في الفترة ما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ كما عرفته بلدان أخرى، ومن جملتها الجزائر الشقيقة التي يتجلى فيها المنطق الاستعماري بأجلى وأوضح صورة، وتعرفه أيضاً بلدان أخرى وشعوب أخرى شقيقة في الكفاح بإفريقيا وآسيا. وإن ما حدث أخيراً في كوريا وتركيا، وإن ما حدث قبل ذلك في بلدان شقيقة، كل ذلك يبرهن عن فشل المنطق الاستعماري وفشل أساليبه كما يبرهن بكيفية عملية تاريخية واضحة أن الشعوب اليوم في كل مكان سائرة في طريقها نحو النمو والانعتاق، وأن التيارات الجماهيرية السائدة في كل مكان هي تيارات صنعها التاريخ وصنعتها الأحداث واستمدت قوتها وفعاليتها من حقائق التاريخ وخلاصة التجارب، واستمدت إرادتها من إرادة المستقبل الأفضل، المستقبل الذي تتوق إليه الشعوب، وهو مستقبل مبني، بادئ ذي بدء، على التحرر وكفاح الجماهير في كل مكان رغم مناورات ومؤامرات الاستعمار. هو كفاح مكلل بالنجاح مكتوب له النصر حتماً لأنه كفاح عادل، كفاح من أجل الحياة الحرة الكريمة، كفاح يشق طريقه بسرعة إلى النصر على ضوء نور الحرية التي أشرقت في هذا العصر على جميع الشعوب في كل مكان من المعمور. إن نور الحرية المشرقة الوهاج كنور الشمس هو الذي يقود الشعوب في كفاحها، هو الذي ينير مسالك الطريق للشعوب نحو تحقيق أهدافها وهو نور قوي لا يمكن حجبه ولا يمكن احتكاره ولا يمكن إطفاؤه لأن هذا النور يستمد قوته من إرادة التاريخ ومن سنة التاريخ.

هذه هي الحقيقة. ونحن نهديها لأنفسنا أولاً لنكون واثقين من النصر، ونهديها ثانياً لمن يجهلها ليكون على بينة من الأحداث وفلسفة الأحداث،

ليكون على بينة من سنن التاريخ، التاريخ الذي لا يرجع إلى الوراء أبداً والذي تصنعه الشعوب بإرادتها ودمها ودموعها وعرقها. إن نور الحرية قد أشرق على كل بقعة من بقاع العالم، وهو نور يقود الشعوب نحو مستقبلها. فعلى أعداء الشعوب في كل مكان أن يتركوا الشعوب تشق طريقها حتى تستنشق نسيم الحرية صاحياً خالياً من كل وسخ، فتبقى قلوبنا صافية صفاء هذا النسيم لا حقد ولا ضغينة ولا ذكريات سوداء». (ابن البلد).

ولكن الأمور لم تسر في الاتجاه الذي ينسجم مع قرار إطلاق سراح المقاومين وتصفية الأزمة. ذلك أن خصوم الاتحاد كانوا قد عبأوا جميع إمكانياتهم عندما علموا بعزم الملك الراحل على تصفية الأزمة وإطلاق سراح المقاومين. وبما أنهم لم يستطيعوا ثني الملك عن قراره فقد عملوا بكل الوسائل على أن يكون ثمن ذلك هو إقالة حكومة عبد الله إبراهيم أولاً، حتى لا يبدو وكأن «الاتحاديين» ـ حسب تعبيرهم ـ قد انتصروا على ولي العهد الذي كانوا أقحموه في صراع مكشوف مع هذه الحكومة.

وهكذا مارسوا ضغوطاً على ولي العهد نفسه لكي يقنع أباه بإقالة حكومة عبد الله إبراهيم أولاً! ولكي ينجحوا في مسعاهم طلبوا من ولي العهد أن يقترح على الملك الراحل رئاسة حكومة وطنية بنفسه وإسناد النيابة عنه لولي العهد، وإشراك الاتحاديين فيها، في شخص عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد نفسيهما مع آخرين.

ومع أن هذا الاقتراح قد قدم كـ «حل وسط» فإن الملك محمد الخامس لم يستسلم لتلك الضغوط التي كان قد أخذ يتبين حقيقتها وما يمكن أن تقود البلاد إليه من نتائج لا تحمد عقباها. لقد كان (رحمه الله) يثق في كل من عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد من جهة، وكان شديد الحرص على شعبيته وسمعته لدى الجماهير من جهة أخرى، وكان يعرف جيداً المنشأ الوطني لكل من عبد الرحيم بوعبيد وعبد الله إبراهيم والمنشأ اللاوطني لخصومهما من أمثال كديرة وغيره،، وقد سبق له أن خاض معركة طويلة مع سلطات الحماية وأعوانها فكان ذا تجربة غنية في هذا الموضوع، إضافة إلى وطنيته وميوله التحررية.

ومع ذلك كله فقد استطاع خصوم الاتحاد أن يواصلوا «مشوارهم»، كما سنرى في الفصل القادم.

خامساً: المؤامرة الكبرى لتصفية الاتحاد

ـ «كديرة خادم مولاه»! ومؤامرة ١٦ يوليوز ١٩٦٣

واصل خصوم الوطنية والتحرر داخل دار المخزن مناوراتهم ومؤامراتهم بهدف إسقاط حكومة عبد الله إبراهيم، فلجأوا إلى الكذب على الملك الراحل محمد الخامس، وإلى استعمال مختلف الأساليب «المخزنية» البائدة التي كانوا يتقنونها[٩] وسلكوا أساليب شيطانية رخيصة هم وعملاء الاستعمار وأصحاب المصالح والحاقدون والموتورون ـ وجميع هؤلاء كانت أسماؤهم و«أخبارهم» معروفة لدينا، منهم من انتقل إلى دار الجزاء ومنهم من ينتظر ـ فعلوا ذلك للتأثير في ولي العهد ووضعه في قفص. (وقد سبق له (رحمه الله) أن استعمل ذات يوم في حديث مع بعض قادة الاتحاد هذه العبارة: «أنا في قفص»!) وفي النهاية نجحوا في مسعاهم إذ أعلن جلالة محمد الخامس في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٦٠ أنه قرر أن يرئس الحكومة وينيب عنه في مزاولة شؤونها الأمير ولي العهد.

ومع أننا سنفصل القول في هذه التطورات فإنه من الضروري الإشارة هنا إلى المعطيات التالية:

١ ـ اعتذر الاتحاد عن المشاركة في الحكومة الملكية التي ضمت جميع الأحزاب بما في ذلك حزب الاستقلال الشيء الذي رفع الغطاء عن دائرة الصراع، خصوصاً عندما صار كديرة «صاحب الوقت» بكيفية علنية، وصار الاتحاد مستهدفاً رسمياً.

٢ ـ لم تمر سنة حتى تم الإعلان بكيفية فاجأت الجميع عن وفاة الملك محمد الخامس إثر عملية بسيطة قال كثير من الأطباء آنذاك إنها لم تكن ضرورية.

٣ ـ ومع وفاة الملك محمد الخامس قام المرحوم الحسن الثاني

(٩) يحكى أنه عندما جند هؤلاء ولي العهد ليطلب من والده إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، ولما رأوا أن الملك الراحل محمد الخامس لم يستجب لهذا الطلب قال مَحمد أبا حنيني، أحد قيدومي دار المخزن، لولي العهد: افعل كما كان أجدادك يفعلون. أسجد أمام والدك وأمسك بقدميه تقبلهما ولا ترفع رأسك إلا حين يعدك بتلبية مطلبك! ويقال إن الملك محمد الخامس قد تأثر بالموقف، ووعد.

باستشارات واسعة مع الأحزاب حول طبيعة المرحلة. فكان جواب الاتحاد شفاهةً ثم كتابةً، واضحاً وحاسماً. لقد طرح بصراحة أن هناك اختيارين لا ثالث لهما: إما الحكم الفردي، وإما الحكم الديمقراطي. وقد اختار جلالته الحكم الفردي، وتبريره. ومنذ ذلك الوقت ونحن نستعمل عبارة «الحكم الفردي» في صحافتنا وأدبياتنا الحزبية.

٤ ـ دخل المغرب إذن مرحلة الحكم الفردي المعلن والرسمي، وصار خصوم الاتحاد هم خصوم الديمقراطية رسمياً. وتكرس هذا الاختيار مع تعيين أوفقير وزيراً للداخلية، فاتخذ مسلسل القمع مجرى أوسع وأشمل.

٥ ـ ذلك من جهة، ومن جهة أخرى يجب التذكير بأن المقاومين الذي قاموا بردود أفعال عنفية أثناء الحملة التي شنت عليهم في شباط/ فبراير ١٩٦٠ بتهمة «التآمر على ولي العهد»، كما بينا، لم يكن قد شملهم قرار «إطلاق السراح» الذي اتخذه محمد الخامس في حزيران/ يونيو ١٩٦٠، بل تركوا يواجهون المحاكمة. ويتعلق الأمر بصفة خاصة بالقائد البشير، الذي تحدثنا عنه قبل، وبالمقاوم بن حمو المعروف بـ «الفخري» الذي كان قد اشتبك بالسلاح مع رجال الشرطة بالدار البيضاء في إطار ردود الفعل المشار إليها، وكان قد اعتقل ثم حوكم وصدر في حقه هو وثلاثة من رفاقه الحكم بالإعدام يوم ١٩ غشت [آب/ أغسطس] ١٩٦١. وعلى العكس مما كان منتظراً عمد الحكم الفردي إلى تنفيذ الإعدام فيهم يوم ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢، مما أثار موجة من السخط عميقة لم يسبق لها مثيل.

وقد عكست **التحرير** ذلك السخط منذ عدد ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٢ إذ نشرت الخبر على صدر صفحتها الأولى بعنوان كبير على ثمانية أعمدة: «إعدام أربعة مقاومين في السجن المركزي بالقنيطرة»، وهؤلاء هم: مولاي إدريس بن أحمد الدكالي، وأحمد بن محمد تاجا المدعو الجابوني، وعبد الله الزناكي، ومحمد بن حمو. وذكّرت **التحرير** بكون محمد بن حمو كان قد حكم عليه بالإعدام أيام الاستعمار وأنه لم ينفذ فيه الحكم فخرج من السجن في عهد الاستقلال. كما نشرت جريدة **التحرير** بالمناسبة صورة تذكارية له وهو مطوق بعدد من البوليس الفرنسي بلباسهم الرسمي في قاعة المحكمة الفرنسية بالمغرب. وتحت الصورة العبارة التالية: «الشهيد محمد بن حمو حكم عليه الاستعمار بالإعدام. . . وأعدمه الحكم الفردي»، في عهد الاستقلال.

وأضافت **التحرير** أنه في ساعة الإعدام امتنع بن حمو من أن تعصب عينيه حين إطلاق الرصاص عليه وفضل أن ينطق بما نطق به المقاوم الراشدي حينما واجه تنفيذ حكم الإعدام الذي أصدرته عليه محكمة السلطات الفرنسية أيام الحماية، صارخاً: «أتركوني أرى ولآخر مرة سماء المغرب الذي أموت في سبيله». وعندما تقدم الجند لإعدام عبد الله الزناكي هتف عالياً: «يحيا التاريخ». أما ثالثهم فقد صاح يقول: «هذا ما يجازينا به الإقطاع»[١٠].

٦ ـ في تلك الظروف التي ذكرنا، كان رد فعل آخر يشق مساره الخاص به. إنه ذلك الذي طغى فيه اسم صاحبه حتى أصبح اسمه على كل لسان، خصوصاً سنة ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣. إنه «شيخ العرب»، واسمه الحقيقي أحمد أكوليز. وهو أحد المقاومين الذين دخلوا السجن في السنة الأولى من الاستقلال لكونه انتقم من ضابط الشرطة الذي أطلق النار على علال بن عبد الله حين هجم على الملك الدمية محمد بن عرفة. كان هذا الضابط شرطياً في البوليس الفرنسي ومعروفاً بإيذائه للوطنيين والمقاومين. وقد بقي في منصبه بعد الاستقلال ونقل إلى أكادير. وهناك فوجئ به «شيخ العرب» وكان يعرفه منذ إقامته في الرباط قبل الاستقلال، فلم يتردد في تصفيته. وكانت سنة ١٩٥٦ قد عرفت تصفيات من هذا النوع، وأخرى بين بعض تنظيمات المقاومة. دخل «شيخ العرب» السرية. وفي سنة ١٩٥٨ سلك المسلك نفسه مع قائد قريته الذي كان يتعسف في ممارسة السلطة، وقد اشتكى منه السكان لكونه كان يعتدي على شرف العائلات ويهتك الحرمات. ويقال إن عائلة من أقارب شيخ العرب قد تعرضت لذلك، فما كان من هذا الأخير إلا أن تقدم إليه وقتله. وكانت النتيجة أن حكم عليه بالإعدام، وهو ممعن في سرية أعجزت الأجهزة المختصة، فلم تستطع اعتقاله.

وهكذا فعندما شنت حملة القمع على المقاومين بتهمة التآمر على حياة ولي العهد في شباط/ فبراير ١٩٦٠ كان «شيخ العرب» قد أتقن لعبة الاختفاء والتنكر. ويقال إنه منذ ذلك الوقت بدأ في تنظيم «مقاومة جديدة تتمم ما لم تنجزه الأولى». ويبدو أن نشاطه في هذا الاتجاه قد اتسع مع بدايات ١٩٦٢. ففي تلك الفترة نقل إلي خبر مشاجرة جرت في حانة بالقنيطرة بين رجال من الشرطة السرية وشخص ممن كانوا يصنفون من «أطر» الاتحاد، مشاجرة

---

(١٠) **التحرير**، ٢٥/ ١/ ١٩٦٢.

انطلق فيها لسان هذا الأخير مهدداً الشرطة بـ «الثورة» وما في معناها من الكلام غير المسؤول. وصلني الخبر على عجل، وأبلغته من يهمه الأمر من قيادة الاتحاد على عجل أيضاً. وأجري نوع من التحقيق في المسألة، ولكن لم يقع تدخل من النوع الذي يجعل حداً للنازلة.

ومنذ ذلك الوقت تقريباً وأخبار «شيخ العرب» تنقل إلي مرة أو مرتين في الأسبوع من أحد الأصدقاء الذين كانوا على صلة به (المرحوم أ. ب). لقد كان اسم «شيخ العرب» على كل لسان. ومع أن ما يقال عنه كان من قبيل أخبار «راديو المدينة» التي يتبجح بها في المقاهي، كالمقهى التي ذكرتها سابقاً «لوبوتي بوسي» في الدار البيضاء، فإن انتشار هذه الأخبار على نطاق واسع قد هيج أجهزة البوليس التي لم تستطع العثور عليه ولا اقتفاء أثره، وصار شبحاً يصدق عليه «رآه... رآه... ما شفناه»!

والمبالغة والتضخيم من مميزات ما كان يروى عن هذا الرجل الذي أصبح بحق أسطورة. وكان يصدق على ما كان يصلني من الأخ المشار إليه من الأخبار «الرسمية» عن «الشيخ»! لقد كانت تتصف هي بالمبالغة، وتتعدى إمكانيات هذا الرجل الذي كان يقع هو وتنظيمه خارج الاتحاد وتنظيماته الرسمية. ومع أن الشرطة كانت على يقين من أنه يقع خارج الاتحاد كحزب وكتنظيم وكاختيار فإن شيوع اسمه وأخباره وعجز البوليس عن اكتشاف أمره دفع أجهزة السلطة إلى الاعتقاد بأن حملة شاملة على الاتحاد الوطني ستمكن من اكتشاف الطريق إليه، تماماً مثلما يحدث عندما تقفل مخارج الصهريج وتصفى مياهه كلها ليبقى «السمك» معزولاً بوضوح.

والحق أن تنظيم «الشيخ» لم يكن الوحيد في الساحة الموازية لمجرى الاتحاد الوطني. لقد برز طرف آخر ربما جاء كرد فعل منافس لتنظيم «شيخ العرب»، وربما كان هناك من يرى أن «شيخ العرب» ليس يقدر وحده على ما يريد أن يقوم به، وربما.. وربما! وكانت أصداء هذا التنظيم المنافس تتردد في أوساط بعض الأطر الاتحادية ممن كانوا يشكلون طاقم الكتابة العامة بشارع علال بن عبد الله يومئذ، وليس من المستبعد أن يكون الحديث في مثل هذه الأمور يجري هناك بين بعضهم. وبما أن المكان كان «مدخولاً»، فقد كانت الأخبار تصل إلى البوليس أولاً بأول، وكلها كلام في كلام. وعلى إثر ذلك علمت من المرحوم (أ. ب) أن «شيخ العرب» قرر تجميد مشروعه، خصوصاً عندما تبين له أن قيادة الاتحاد ليست في هذا الاتجاه.

٧ ـ في هذا الوقت كانت المعركة مع كديرة وحزبه على أشدها. خصوصاً منذ أن أعلن عن تأسيس «الفديك» (جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية) في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٦٣ أي شهرين فقط قبل الانتخابات البرلمانية المقررة. كان كديرة مديراً للديوان الملكي ووزيراً للداخلية والفلاحة. وقد حضر الإعلان عن تأسيس حزبه في فندق المنصور بالدار البيضاء، بعض الوزراء: أباحنيني والخطيب وأحرضان، وأيضاً مدير الأمن الوطني الكولونيل أفقير! وكانت قد جرت صفقة مالية بين كديرة في نفس الفندق مع قيادة الاتحاد المغربي للشغل، كان من نتائجها أن قرر هذا الأخير مقاطعة الانتخابات البرلمانية لفسح المجال أمام حزب كديرة والمتحالفين معه، لـ «ينطحوا» الاتحاد الوطني، معزولاً.

٨ ـ وكان طبيعياً أن ترتفع لهجة **التحرير** بل أيضاً لهجة تصريحات قيادة الاتحاد. مما سنفصل القول فيه في الكتاب الذي سنخصصه للمسألة الديمقراطية. لنقتصر هنا على هذا المثال: ففي حوار مشترك بين الشهيد المهدي والفقيد عبد الرحيم مع مندوب مجلة **جون أفريك** تناول تأسيس حزب كديرة أدلى القائدان الاتحاديان بتصريح غاية في الصراحة، وردت فيه عبارات لم تكن مألوفة، مثل قولهما: «خصم الاتحاد الوطني في الحقيقة ليس كديرة، بل مولاه الحسن الثاني الذي يرفض الاضطلاع بمهمته الطبيعية، مهمة الحكَم (بالفتح) فوق الأحزاب». أيضاً: «الملك تحول إلى رئيس كتلة من المصالح»، «القصر عمل على تفتيت الأحزاب والحركة الوطنية ليقيم حزبه الوحيد»، «معارضة حكومة عبد الله إبراهيم كانت من ولي العهد». «الملكية كانت قد انتهت وقد أحياها الوطنيون». «المهم ليس شكل الحكم، ملكياً أو جمهورياً. المهم هو المضمون: إخراج البلاد من التخلف». «إذا كان هناك من يحارب الملكية فهو الملك نفسه». يلي ذلك شروط الاتحاد للمشاركة في الحكم(١١).

٩ ـ كان ذلك في إطار حملة انتخابية ساخنة جداً أسفرت عن اكتساح الاتحاد للساحة، فاضطر الحكم إلى الاعتراف له بشيء مما حصل عليه. كان التزوير علنياً ورسمياً. ومع ذلك بقي للاتحاد نحو ٢٨ مقعداً تكون منها فريق برلماني صلب.

---

(١١) نشرت **التحرير** هذه التصريحات في: ١٠/ ٤/ ١٩٦٣، نقلاً عن: **جون أفريك** التي نشرتها في أواخر آذار/ مارس من السنة نفسها. سنعود إلى هذا الموضوع فيما بعد.

إذن، بالنظر إلى هذه المعطيات كان من الطبيعي أن يفكر الحكم مرة أخرى في التخلص من الاتحاد. ومن هنا بدأ حبك المؤامرة التي سبق الحديث عنها في مدخل هذا الفصل، مؤامرة ١٦ تموز/يوليو ١٩٦٣ التي اعتقل فيها أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد من مكان اجتماعها في مقر الحزب. كانت أخبار هذه المؤامرة تصلنا. ومن حسن الحظ أنه تم إقناع الشهيد المهدي بمغادرة المغرب، لأنه كان مستهدفاً في حياته، فغادر فعلاً يوم ١٥ حزيران/يونيو ١٩٦٣.

تلك قصة وجه واحد من وجوه الصراع الذي خاضه الاتحاد في الستينيات مع الحكم الفردي. وفي الفصول اللاحقة قصص أخرى.

القسم الثالث

بنية السلطة في المغرب

الفصل السادس

بنية السلطة على عهد الحماية الفرنسية «البيان المطرب لنظام حكومة المغرب»

أولاً: قصتي مع كتاب

ليس هذا العنوان من وضعي واختراعي بل من وضع السيد عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو الذي حدد هويته بالعبارة التالية: «ترجمان ممتاز». وتلك درجة عليا في سلك التراجمة الذين كان معظمهم جزائريين أيام الحماية الفرنسية بالمغرب. وكان الجزائريون آنذاك يحملون الجنسية الفرنسية بحكم كون بلادهم كانت مستعمرة تعتبرها فرنسا امتداداً لأرضها، فكانوا موضوع ثقة الإدارة الفرنسية، التي كانت توظفهم في الإدارة العمومية ليقوموا بالترجمة من العربية إلى الفرنسية وبالعكس. فكانوا واسطة بين جهاز المخزن القديم والسكان المغاربة عموماً وبين إدارة الحماية الفرنسية وحكومة المخزن.

ألف الترجمان بنشنهو كتاباً بالعنوان أعلاه ليكون ـ كما يقول ـ مرجعاً «للموظفين الذي يفتقرون إلى معرفة نظام المغرب أثناء أشغالهم، وبصفة عامة للمغاربة الراغبين في الاطلاع على قوانين بلادهم»، يجنون منه «فوائد يعرف بها حالة المغرب القديمة والحالية من حيث النظام الملكي... والحكومة المغربية وأحكامها»[١].

---

(١) عبد الحميد بن أبي زيان بنشنهو، **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، ط ٢ (الرباط: مطبعة الأمنية، ١٩٥١). هذا ولا يشير المؤلف إلى تاريخ ظهور الطبعة الأولى والظاهر أنها ظهرت حوالى منتصف الأربعينيات.

ترجع صلتي بهذا الكتاب إلى سنة ١٩٥٢، وهي السنة التي تفتّح فيها وعيي السياسي والوطني من خلال الأحداث التي شهدتها هي والسنة التي قبلها، والتي كان بطلها الجنرال جوان الذي عينته الحكومة الفرنسية مقيماً عاماً بالمغرب (ممثلاً لها ويحكم باسمها) ليجعل حداً لنشاط الحركة الوطنية التي كانت تعرف تحولاً نوعياً بانضمام العمال وأبناء القرى إلى صفوفها خصوصاً في المدن التي عرفت ازدهاراً عمرانياً استعمارياً، بعد أن تحول كثير من رؤوس الأموال الفرنسة إلى المغرب في ظروف الحرب العالمية الثانية واحتلال ألمانيا النازية لفرنسا. دشن الجنرال جوان (١٩٥١) حملة واسعة من القمع استهدفت الحركة الوطنية قيادةً وأطراً، وتابع خلفه الجنرال كيوم نفس الحملة التي بلغ بها ذروتها بعزل محمد الخامس ونفيه (غشت [آب/أغسطس] ١٩٥٣).

كنت في تلك المرحلة قد قضيت السنة الأولى إعدادي في وجدة ١٩٥١ لأنتقل في السنة الموالية إلى الدار البيضاء. كان وعيي السياسي الوطني قد تشكل قبل ذلك من خلال صحبة الوالد وانتسابي لمدرسة النهضة المحمدية بفجيج، المدرسة الوطنية التي درست فيها السلك الابتدائي والقسم التكميلي. كان الخطاب الوطني سواء في تلك المدرسة أو في النشرة الحزبية والجرائد الوطنية التي كنت على صلة بها من خلال الوالد، خطاباً مؤدلجاً بطبيعة الحال، كان خطاباً تمجيدياً، يقدم المغرب قبل الحماية على أحسن صورة، قوياً ذا حكومة راقية التنظيم. وهذا كان يثير فضولي. كنت أتشوق إلى معرفة تفاصيل عن الحكومة المغربية قبل الحماية، وهو شيء لم نكن نتلقاه لا في المدرسة ولا في الوسط الحزبي. وذات يوم وأنا أمشي في الشارع الذي يقع بين قيسارية الحفارين وسور «بوسبير»[٢] في درب السلطان بالدار البيضاء إذا بعربة بائع الكتب، التي اعتدت الوقوف عندها لاقتناء ما يهمني من الكتب القديمة والحديثة، تجذب انتباهي[٣] وقفت عندها فإذا بكتاب بعنوان **البيان المطرب لنظام حكومة المغرب**، فاشتريته. وعدت تواً إلى مقر إقامتي لقراءته. ولشد ما كانت صدمتي قوية عندما تبين لي أن «حكومة المغرب» التي يتحدث عنها هي شيء آخر تماماً غير تلك التي كنت أتصورها في ذهني من خلال الخطاب الوطني.

(٢) بورديل، ماخور، بناية مخصصة لبائعات الهوى، مفتوحة في وجه العموم لقضاء الحاجة الجنسية. كانت سلطات الحماية قد أقامتها في كثير من المدن.

(٣) صاحبها هو الآن صاحب دار الثقافة في الدار البيضاء، ثاني اثنين!

ألقيت بالكتاب جانباً كارهاً له، مقرراً بيني وبين نفسي أنه وضع خصيصاً، من طرف خدام الحماية الفرنسية، لتكذيب ما يقرره الخطاب الوطني في هذا الموضوع. كنت أكره هذا الكتاب فعلاً. ومع ذلك كنت أعود إليه بين حين وآخر. لقد كان يفرض نفسه عليّ بأسلوبه «البارد» الحيادي، أعني لخلوه من أي ميل لا إلى التضخيم ولا إلى التصغير والتحقير. وشيئاً فشيئاً صار يمثل لدي «الواقع» الذي لا بد من التعامل معه، أعني الواقع الذي «كان»، بينما الخطاب الوطني، سواء في النشرة الحزبية أو في الجرائد الوطنية أو في الكتب، يمثل «ما كان ينبغي أن يكون»، أو بالأحرى ما يجب أن نعتقد أنه كان.

المهم هو أن هذا الكتاب قد جعلني منذ ذاك الوقت أفصل بين الواقع والرغبات، وأكثر من ذلك استطعت أن أرى «حكومة المغرب» على حقيقتها، قبل الحماية وأثناءها. وبفضل هذه المعرفة صرت قادراً على فهم كثير من الأمور «الحكومية» في المغرب المستقل.

ثانياً: بنية المفهوم القديم للسلطة

من أجل هذا رأيت أن أنقل هنا تلك الصورة التي تكونت لدي عن «نظام حكومة المغرب» والتي هي جزء لا يتجزأ من ذاكرتي السياسية، وذلك قبل الكلام عن الحكومات الثلاث التي سبقت حكومة عبد الله إبراهيم، وعن هذه الحكومة نفسها التي هي موضوع هذا الفصل.

أفعل ذلك لأنني وجدت فيه فعلاً خير وسيلة لفهم عوامل وأسباب ما سيتردد في هذا الفصل من «التناقض بين حكومة عبد الله إبراهيم والمصالح الإدارية»، وهو نفسه التناقض القائم بين هذه المصالح وحكومة التناوب برئاسة اليوسفي. إنه التناقض الذي يخفي وراءه ما صار يعبر عنه منذ سنوات بـ «الحزب السري تارة»، وبـ «جماعة الضغط» تارة أخرى، وبـ «الحكومة السرية» أو «الموازية» حيناً.

إنه ـ في نظري على الأقل ـ نفس الشيء الذي عبر عنه جلالة الملك محمد السادس حين أشار في خطابه بالدار البيضاء إلى وجود «معوقات بنيوية» تجعل الإصلاح يسير بوتائر بطيئة. وأنا أعتقد أن «المفهوم الجديد للسلطة» الذي نادى به جلالته إنما يكتسب معناه من الرغبة في تجاوز تلك «المعوقات البنيوية»، وبالتالي لا يمكن استيعاب مدى أهميته والحاجة إليه إلا إذا كشفنا الغطاء عن البنية العامة التي كان يمارس عبرها المفهوم القديم للسلطة.

ثالثاً: حكومة المخزن قبل الحماية الفرنسية

يقدم لنا الترجمان بنشنهو وصفاً مختصراً لحكومة المخزن قبل الحماية الفرنسية لينصرف بعد ذلك إلى وصف هذه الحكومة هي وإدارة الحماية بالمغرب، كما بلغ بهما التطور في أواخر عهد الحماية.

يقول بنشنهو: «فحكومة المغرب كانت ولا زالت تسمى المخزن[٤] وقصر السلطان، أو دار المخزن، فيه حرمه وديوانه وهو المشور[٥] وكانت دار المخزن بفاس، غير أن بكل مصر (=مدينة) كانت للسلطان دار مخزنية ينزل فيها في سفره. وأما حاشيته فمنقسمة إلى أصحاب، ومسخرين، وجيش. فالأصحاب أنفسهم ينقسمون إلى قسمين: فأهل الشكارة، وأهل الكمية. أما أهل الشكارة[٦] فهم طائفة من الجند كانوا يلازمون السلطان حضراً وسفراً ولا يفارقونه بحال، وهم أرباب الحكومة المغربية، منهم الحاجب والوزراء والكتاب الذين يرجع أمرهم إلى الصدر الأعظم (هو بمثابة مدير الديوان الملكي ويقوم بمهام الوزير الأول). وأهل الكمية[٧] مختصون بخدمة السلطان الشخصية تحت نظر قائد المشور يسمون أصحاب الحناطي، فمنهم أرباب الفراش، ومنهم القهارمة القائمون على طعام السلطان وشرابه، ومنهم أرباب الوضوء والسجادة، وكلهم من العبيد يرجع أمرهم إلى الحاجب».

«والحاجب من خاصة السلطان بمنزلة كاتبه السري، يحجز بينه وبين الرعية ويمنع الناس من الدخول على الأمير، فلا بد من الاستئذان للدخول

---

(٤) المخزن اسم مكان من خزن. يرجع به بعض المؤرخين إلى القرن الثاني للهجرة حين استعمل في أفريقيا (تونس) اسماً للصندوق الحديدي الذي كان أميرها يخزن فيه أموال الخراج والجزية، ثم أطلق على بيت المال. وفي عهد الموحدين أو قبله أطلق على الحكومة نفسها.

(٥) يشتمل الكتاب على خمسة أقسام: **الأول** في «وصف بلاد المغرب الجغرافي». **والثاني** في «المبادئ الشرعية الإسلامية والنظام الملكي المغربي قبل الحماية»، **والثالث** في «حالة المغرب السياسية قبل الحماية». **والرابع في** نظام حكومة المغرب الحالي على عهد الحماية. **والخامس في** «السكك الحديدية والمعادن والصناعات والتجارة والسياحة والمدن في المغرب». ومن خلال تأمل بنية الكتاب ومضمونه يتجلى بوضوح انتظامه في سلك مؤلفات «الكُتّاب» في الحضارة العربية الإسلامية وبالخصوص منها **صبح الأعشى** للقلقشندي. على أن كتاب بنشنهو يتميز أيضاً بانخراطه في الدولة الحديثة، كما مثلتها إدارة الحماية الفرنسية في المغرب.

(٦) يقول في الهامش «سموا بذلك لأنهم كانوا مقلدين بشكارات، وهي علامات الكتاب والأمناء».

(٧) يقول في الهامش «سموا كذلك لأنهم كانوا مقلدين بخناجر وهي شعارهم».

إليه؛ وهو يطلعه على أسراره، وغالباً ما يكون من عيونه يخبره بما يحدث في الخارج، وهو أيضاً صاحب ديوانه ليجيبه عندما احتاج إليه ليلاً ونهاراً، ويحرس على شخصه. وعنده الخاتم الملكي لأجل المحافظة عليه. وليس في القصر الملكي أحد له ثقة الأمير كالحاجب، وهو مستشاره السري في المهمات وحتى في تدبير الملك. ولذلك نرى أمور الملك تتمشى على أحسن حال إن كان الحاجب من أعلم الناس وأتقاهم وأشدهم خوفاً على المسؤولية؛ وتراها فاسدة، والفوضى سائدة في البلاد، إن كان الحاجب من ذوي الأغراض والرشوة وقلة الدين».

أما قائد المشور فـ «هو رئيس الحنطات الملكية، دأبه المحافظة على النظام الداخلي لدار المخزن». وله سلطة حتى على الوزراء، ينبههم إذا خالفوا النِظام الداخلي للقصر كما يرتب الحفلات.

«وكان للأمير أعوان يقلدهم خططاً مختلفة وهي الوزارة والقضاء وخطة أصحاب الأمصار والحسبة والشرطة. وكانت تتوزع هذه الوظائف على رجال الدولة، كل واحد حسبما يعينه الملك الذي تكون يده عالية عليهم، فكان يتم بذلك أمره ويحسن قيامه بسلطانه».

والوزراء خمسة:

ـ الصدر الأعظم وهو رئيس الديوان الملكي يدير أمور الملك. وإذا كان الملك غير راشد تولى الأمر مكانه.

ـ «وزير البحر» ويقوم بمهام وزير الخارجية اليوم.

ـ «أمين الأمناء» مكلف بالشؤون المالية والنفقات. . . إلخ.

ـ «العلاف» مكلف بشؤون الجند، كالمسكن والملبس والراتب. . . إلخ. وقد جاء اسمه من كونه يعلف الخيل.

ـ «وزير الشكايات» مكلف بالشكايات التي تقدم ضد العمال وظلمهم إلى الملك، يرتبها ويرفعها إليه.

ـ «المظالم»، أي «النظر في سيرة العمال وزجرهم».

أما ميزانية الدولة قبيل الحماية فيقول عنها: «إن المداخيل كان لا ضابط فيها ولا مراقبة عليها إلا تقوى صاحبها وخوفه ربه، وامتاز أصحاب الأموال بعدم

تحريهم وبالتفريط، مما أدى البلاد إلى الانحطاط». أما نفقات «الدولة» فكانت تقدر «زمن الحسن الأول بخمسة عشر مليون بسيطة فضية»، تنفق كما يلي:

«أولاً: السلطان وحرمه الشريف: ١,٥٠٠,٠٠٠ من البسيطات[٨].

«ثانياً: أقاربه الشرفاء القاطنون بفاس ومكناس ومراكش ورباط الفتح ٨٥٠,٠٠٠.

«ثالثاً: بقية الأشراف ٥٠٠,٠٠٠.

«رابعاً: الحاجب وقائد المشور وسائر الخطط (=الوظائف) المخزنية ٤٠٠,٠٠٠.

«خامساً: إصلاح القصور الملكية وصونها ٢٠٠,٠٠٠.

«الصوائر الطارئة: ١٠٠,٠٠٠».

ويلي الوزراء في سلك الوظيفة القضاة والعدول، ومهامهم معروفة. «كان السلطان يولي على الأمصار أمراء يسمون قواداً، إذ كان كثير منهم قواد الجيوش يرأسونها ويكتبون (يجندون) عساكرها من قبائلهم ويقدرون أرزاقهم، وهم أيضاً الحكام بالمدن فيفصلون في الدعاوى بين الناس، ويحرسون على الأمن بالمدن التي هي تحت استيلائهم، ويدبرون شؤونها ويصلحون الأبنية المخزنية الكائنة بها ويقبضون الغرائم من الرعية».

«والحسبة والسوق كانت فيما مضى من أهم خطط الإيالة[٩] صاحبها المحتسب... كان يبسط له الأمير اليد في أمور المدينة... وكان نظره فيما يجري في الأسواق من غش وخديعة ودين وتفقد مكيال وميزان». أما أصحاب الشرطة فقد كانوا قبل الحماية «يحرسون الأمن العام ويحافظون على النظام الملكي... وكان يقوم بها جنود من عسكر السلطان في العواصم المغربية».

أما الجيش فقد «كانت قاعدة الملوك العلوية اتخاذ جنودهم **أولاً**: من قبائل خصوصية تسمى قبائل الجيش أشهرها الأوداية والشراردة ثم أولاد جامع

---

(٨) وحدة نقدية إسبانية وكانت تساوي في منتصف الخمسينيات نحو خمس فرنكات مغربية/فرنسية والدولار يساوي نحو ألف فرنك، وبالتالي تساوي البسيطة خُمُس دولار.

(٩) «الإيالة»: مصطلح ظهر في العصر التركي ويفيد ما يفيده اليوم اصطلاح «القطر» حين يقصد به البلد وحكومته.

والشراركة والمنابهة وأيمور وأولاد دليم. **ثانياً**: جيش البواخر مركب من السود والحمر، ليس لهم مقر خاص، إنما يؤخذون أينما وجدوا. أسس جيش البواخر المولى إسماعيل العلوي الذي كان جمع ما تفرق من الجيش الأسود للسعديين وجميع السودان والحراطين من جميع أنحاء المغرب»(١٠). **ثالثاً**: الجيش الرسمي المركب من عساكر يكتبونهم (=يجندونهم) من قبائل مختلفة، وكانوا تحت قيادة أوروبيين. وفي زمن مولاي عبد العزيز كانوا تحت قيادة الكروني ماك لين. **رابعاً**: كثيراً ما كان السلطان يجند قبائل الغرب للحاجة.

رابعاً: التنافس الدولي على المغرب قبل الحماية

بعد وصف «نظام حكومة المغرب قبل الحماية»، وقد اختصرناه اختصاراً، ينتقل المؤلف إلى وصف الظروف الممهدة لإبرام معاهدة الحماية، نوجز الكلام فيها، فيما يلي، دون التقيد بعبارته لطولها فنقول:

بعد اشتداد ضغوط الدول الأوروبية وتنافسها على المغرب، خاصة فرنسا وإسبانيا وإنكلترا وألمانيا، انتهى التنافس باتفاقية بين فرنسا وإنكلترا في ٨ [نيسان] أبريل ١٩٠٤ تنازلت إنكلترا بموجبها لفرنسا عن المغرب مقابل تنازل فرنسا لها عن مصر. وأمام التنازع بين ألمانيا وإسبانيا وفرنسا كل يدعي أن له حقوقاً في المغرب طلب المولى عبد العزيز عقد مؤتمر دولي، وقد انعقد في الجزيرة الخضراء في ٧ [نيسان] أبريل ١٩٠٦ وشاركت فيه ١٣ دولة اتفقت على تكليف فرنسا وإسبانيا بتدريب أهالي البلاد على حفظ الأمن وتنظيم البوليس، كما قررت تأسيس بنك هو البنك المخزني، كل ذلك لحماية وتسهيل التجارة في المغرب والسماح للأوروبيين بشراء العقار فيه خاصة في أهم الموانئ العاملة يومئذ، أصيلة والقصر وأزمور. وفي ٤ [تشرين الثاني] نوفمبر ١٩١١ عقدت اتفاقية بين فرنسا وألمانيا تنازلت هذه الأخيرة بدورها لفرنسا عن المغرب واعترفت لها بحرية التصرف فيه. وكانت فرنسا قد بدأت منذ ١٩٠٧ في التدخل المباشر في المغرب الشرقي بإثارة القبائل بعضها ضد بعض وضد المخزن، ثم تدخلت قواتها بدعوى إقرار الأمن في المناطق المجاورة لها (الجزائر). فاحتل ليوطي وجدة ومنطقة ملوية كلها وأصبحت

(١٠) طلب منهم المولى إسماعيل أن يقسموا يمين الإخلاص والولاء بصحيح البخاري، ومن هنا جاء لقبهم «البواخر».

المنطقة الشرقية من الحدود إلى ضفاف نهر ملوية تحت الاحتلال الفرنسي منذ ١٩١٠ وحدث مثل ذلك في الشاوية التي احتلتها القوات الفرنسية عام ١٩٠٨. وأمام هذه التطورات «ثار» عبد الحفيظ على أخيه عبد العزيز وخلعه، وبويع له بمراكش حيث كان خليفة له ثم توجه إلى العاصمة فاس مؤيداً من قبائل كلاوة والرحامنة ودكالة وعبدة، واصطدم مع السلطان عبد العزيز وجيشه، فانهزم هذا الأخير في الشاوية فلجأ إلى الجيش الفرنسي. أما عبد الحفيظ فقد تابع طريقه إلى فاس حيث بويع له سنة ١٩٠٨. ولما لم يحسن التصرف ثارت عليه النواحي المجاورة فطلب العون والحماية من القوات الفرنسية التي كانت قريبة، على مشارف ملوية بقيادة ليوطي، فتقدمت هذه واحتلت فاس. ثم أمضى المولى عبد الحفيظ عقد الحماية مع وزير الخارجية الفرنسية السيد رينيو وذلك في ٣٠ [آذار] مارس ١٩١٢ وتم تعيين الجنرال ليوطي مندوباً مقيماً عاماً لفرنسا بالمغرب. أما عبد الحفيظ فقد ندم على توقيع معاهدة الحماية وتنازل عن الملك لأخيه مولاي يوسف في غشت [آب/ أغسطس] ١٩١٢. أقام مولاي يوسف بمراكش نحو سنة ثم انتقل إلى الرباط في شهر [تشرين الثاني] نوفمبر ١٩١٣ حيث استقر نهائياً واتخذها عاصمة.

خامساً: معاهدة الحماية

تتكون معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب من مقدمة وتسعة فصول، وأهم بنودها ما يلي:

ينص الفصل **الأول**[١١] على «أن جلالة السلطان ودولة الجمهورية الفرنسية قد اتفقتا على تأسيس نظام جديد بالمغرب مشتمل على الإصلاحات الإدارية والعدلية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الدولة الفرنسية إدخالها نافعاً بالإيالة المغربية. وهذا النظام يكون يحترم حرمة جلالة السلطان وشرفه العادي وكذلك الحالة الدينية وتأسيساتها والشعائر الإسلامية، وخصوصاً تأسيسات الأحباس، كما يكون هذا التنظيم محتوياً على ترتيب مخزني شريف مضبوط». يلي ذلك التنصيص على أن تتولى فرنسا التفاوض مع إسبانيا حول

(١١) لم يعثر على أثر للنسخة العربية من معاهدة الحماية، والذي بقي متداولاً هو النص الفرنسي. وقد اعتمدنا ترجمة بنشنهو، على ركاكتها، لأنها تقنية ومحايدة. أما ترجمتها في الخطاب الوطني فهي ترجمة موجهة لفائدة المغرب بطبيعة الحال.

مصالحها في المنطقة الشمالية وعلى أن تبقى طنجة محكومة بنظام دولي.

وينص الفصل **الثاني** على أن «يساعد السلطان من الآن على الاحتلالات العسكرية بالإيالة الشريفة المغربية التي تراها الدولة الحامية واجبة لاستتباب السكينة والأمن على المعاملات التجارية، وذلك بعد تقديم الإعلام للمخزن الشريف. كما يساعد على أن الدولة الفرنسية تقوم بعمل الحراسة براً وكذلك بحراً بالمياه المغربية».

وينص الفصل **الثالث** على أن «دولة الجمهورية تتعهد بإعطائها لجلالة السلطان الإعانة المستمرة ضد كل خطر يمس بذاته الشريفة أو بكرسي مملكته أو ينشأ عنه اضطراب بإيالته. وهذه الإعانة تعطى أيضاً لولي العهد أو لمن يخلفه».

وينص الفصل **الرابع** على «أن الوسائل التي يتوقف عليها نظام الحماية الجديد تبرز على يد جلالة السلطان وعلى يد الولاة الذين لهم التفويض من الجناب الشريف وذلك بمعروض (باقتراح) من الدولة الفرنسية، وهذا العمل يكون جارياً أيضاً في الضوابط الجديدة والتغييرات في الضوابط الموجودة».

وينص الفصل **الخامس** على أن «تعيِّن الدولة الفرنسية مندوباً مقيماً عاماً يكون نائباً عنها لدى جلالة السلطان ومستودعها لتفويضها بالمغرب كما يكون يسهر على القيام بإنجاز هذا الوفق. [كما] يكون المندوب المقيم العام هو الواسطة الوحيد بين جلالة السلطان ونواب الأجانب كما يكون الواسطة أيضاً في المصارفة التي لهؤلاء مع الدولة المغربية. . .».

وينص الفصل **السادس** على أن «نواب فرنسا السياسيون والقنصليون يكونون هم النائبين عن المخزن والمكلفين بحماية الرعايا ومصالح المغرب بالأقطار الأجنبية. جلالة السلطان يتعهد بعدم عقد أي وفق كان له معنى دولي من غير موافقة دولة الجمهورية الفرنسية.

وينص الفصل **السابع** على أن «الدولة الشريفة ودولة فرنسا تتفاوضان فيما بعد باتفاق معاً في تأسيس أصول شاملة لنصب نظام مالي يسوغ به ضمانة ما يتعهد به بيت المال الشريف وقبض محصلات الإيالة على وجه منظم، وذلك مع احترام الحقوق لحملة سهام السلفات المغربية العمومية».

وينص الفصل **الثامن** على أن «يتعهد جلالة السلطان بأن لا يعقد في

المستقبل، إما رأساً وإما بواسطة، أي سلف كان، عمومياً أو خصوصياً، أو يمنح، بأي صفة كانت، باختصاص من الاختصاصات من غير موافقة الدولة الفرنسية».

أما الفصل **التاسع** والأخير فينص على أن هذه المعاهدة تصبح نافذة المفعول بموافقة دولة الجمهورية الفرنسية (وقد وافق عليها مجلس الشيوخ والنواب بفرنسا بتاريخ ١٥ يوليوز [تموز/يوليو] ١٩١٢. أما تاريخ توقيعها من طرف السلطان فكان يوم ٣٠ [آذار] مارس ١٩١٢.

سادساً: نظام حكومة الحماية بالمغرب

قبل أن ينتقل بنا السيد بنشنهو إلى الكلام عن حكومة المخزن على عهد الحماية يعرض أولاً لنظام إدارة الحماية ابتداء من المقيم العام (النائب عن الحكومة الفرنسية) الذي يتولى، بموجب معاهدة الحماية، مهام وزير الخارجية، وزير الدفاع، والكاتب العام للحكومة، وزير الوظيفة العمومية، وزير الداخلية، والقائد العام للجيش (جيش الاحتلال).

يمارس هذه المهام بواسطة ثلاثة مكاتب: المكتب المدني، المكتب العسكري، المكتب الدبلوماسي.

«وقد أنشأت الحماية مصالح مختلفة لتدبير شؤون المغرب ومراقبة أعمال أرباب المخزن والعمال، وتلك المصالح مع الإقامة العامة تسمى حكومة الحماية، وكلها تحت نظر المقيم العام، بعد ما كان جلها بدار المخزن في ابتداء الأمر، ثم انفصلت منها وسارت مستقلة تحت تصرف المقيم العام»، وهي المالية والأشغال العمومية و«البوسطة» والعلوم والمعارف والأملاك المخزنية».

بعد ذلك ينتقل إلى الحديث عن «حكومة المخزن» على عهد الحماية فيلاحظ أن وزارات المخزن القديم أسقطت وضمت مهامها إلى المقيم العام ولم يبق إلا الصدر الأعظم الذي لم تتغير مهامه «إلا قليلاً»، فهو يشرف على الوزراء والباشوات والقواد ويكاتبهم بواسطة إدارة الحماية ومشورتها. وله الاتصال بالإدارات التي يشرف عليها مديرون فرنسيون وهم الوزراء على الحقيقة. وللصدر الأعظم مندوبون يربطون الصلة بالمخزن في إدارة المالية وإدارة الفلاحة والتجارة وإدارة الأشغال العمومية وإدارة البريد والتلغراف

وإدارة الصحة وإدارة الشؤون الاجتماعية. ومجلس المديرين كمجلس للحكومة يرأسه المقيم العام.

وإضافة إلى الصدر الأعظم الذي يجمع بين يديه ما تركته معاهدة الحماية لحكومة المخزن أنشأت ثلاث وزارات جديدة هي: وزارة العدلية مكلفة بالشؤون الشرعية: القضاة والعدول الوكلاء الشرعيين. وزارة الأحباس، و«شبه وزارة وهي نيابة التعليم»، يباشر صاحبها لدى إدارة التعليم شؤون المعارف الإسلامية في المدارس الفرنسية».

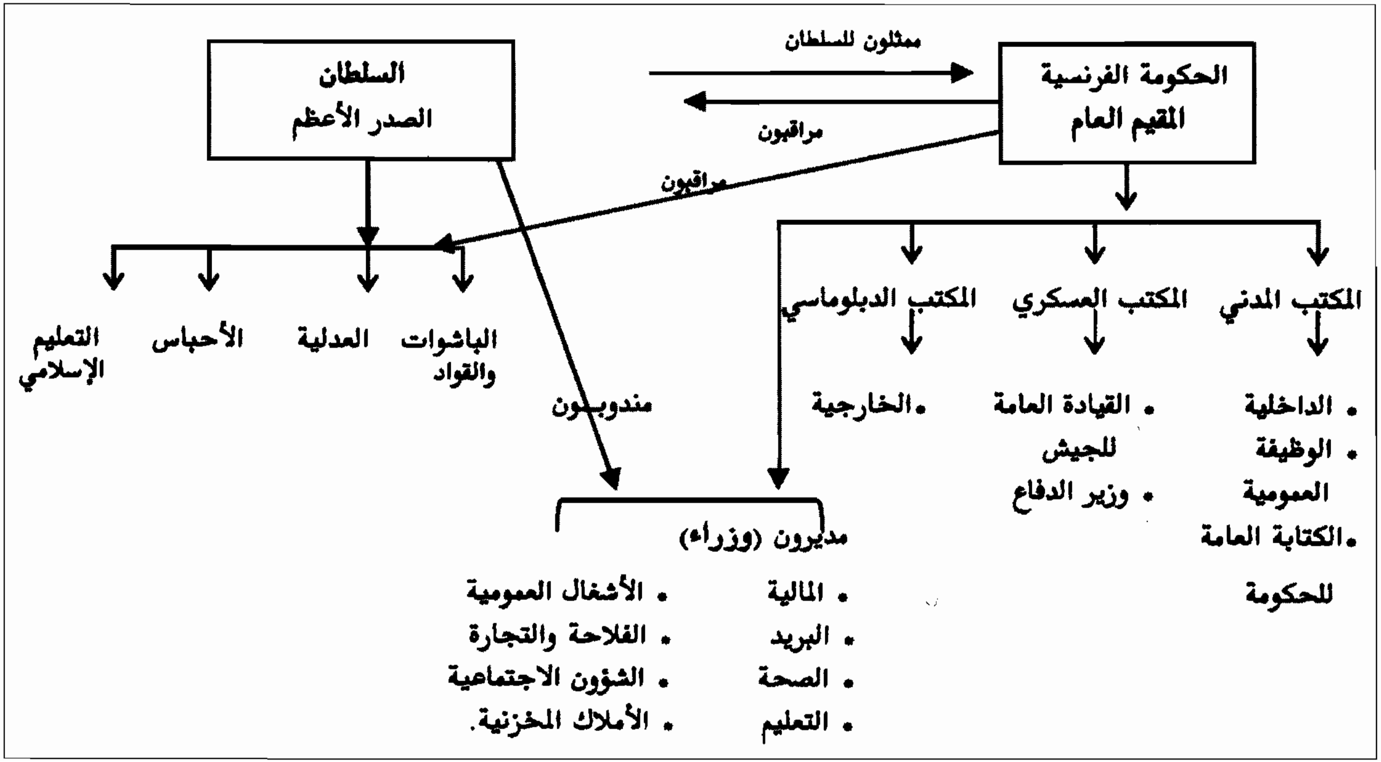
سابعاً: حكومة الحماية، المركزية والازدواجية

يتبين مما تقدم أن «نظام حكومة المغرب» يقوم على خاصيتين: المركزية الشديدة والازدواجية.

أما **المركزية** فلها مصدران: دولة القرون الوسطى، ودولة الحماية. فدولة القرون الوسطى تركز السلطة كلها في يد السلطان الذي يمارسها بنفسه، أو يمارسها باسمه وتحت أمره ومراقبته «الصدر الأعظم» الذي يبدو في الظاهر وكأنه يوازي في منصبه رئيس الحكومة أو الوزير الأول في الحكومات العصرية إلا أنه في الواقع أقرب ما يكون إلى «مدير الديوان الملكي»، كما وصفه بذلك بنشنهو بحق. وأما دولة الحماية فقد رأيناها تركز السلطة كلها في يد المقيم العام فهو يتولى مباشرة مهام وزير الخارجية، ووزير الدفاع، والكاتب العام للحكومة، وزير الوظيفة العمومية، ووزير الداخلية، والقائد العام للجيش، أي ما يسمى اليوم بـ «وزارات السيادة» التي ليس لها أصل ولا فصل في الدستور، ولكنها موروثة من نظام حكومة الحماية.

وأما **الازدواجية المركبة** فتتمثل أولاً في كون السلطة الملكية تمارس على الوزارات التي لها علاقة بالدين (العدل، التعليم، الأحباس)، وفي كون المقيم العام يختص بوزارات الداخلية والدفاع والخارجية. كما تتمثل الازدواجية في كون السلطة الملكية لها مندوبون في الإدارات المتخصصة التابعة للمقيم العام وهي أشبه بالوزارات. هذا إضافة إلى الإشراف على الباشاوات والقواد بواسطة إدارة الحماية. تماماً مثلما أن المقيم العام يشرف على وزراء المخزن وحكومته... والشكل التالي يشخص هذه المركزية الشديدة والازدواجية المركبة.

الشكل الرقم (٦ ـ ١)
التداخل والازدواجية بين حكومة المخزن وحكومة الحماية



ثامناً: نظام حكومة الاستقلال

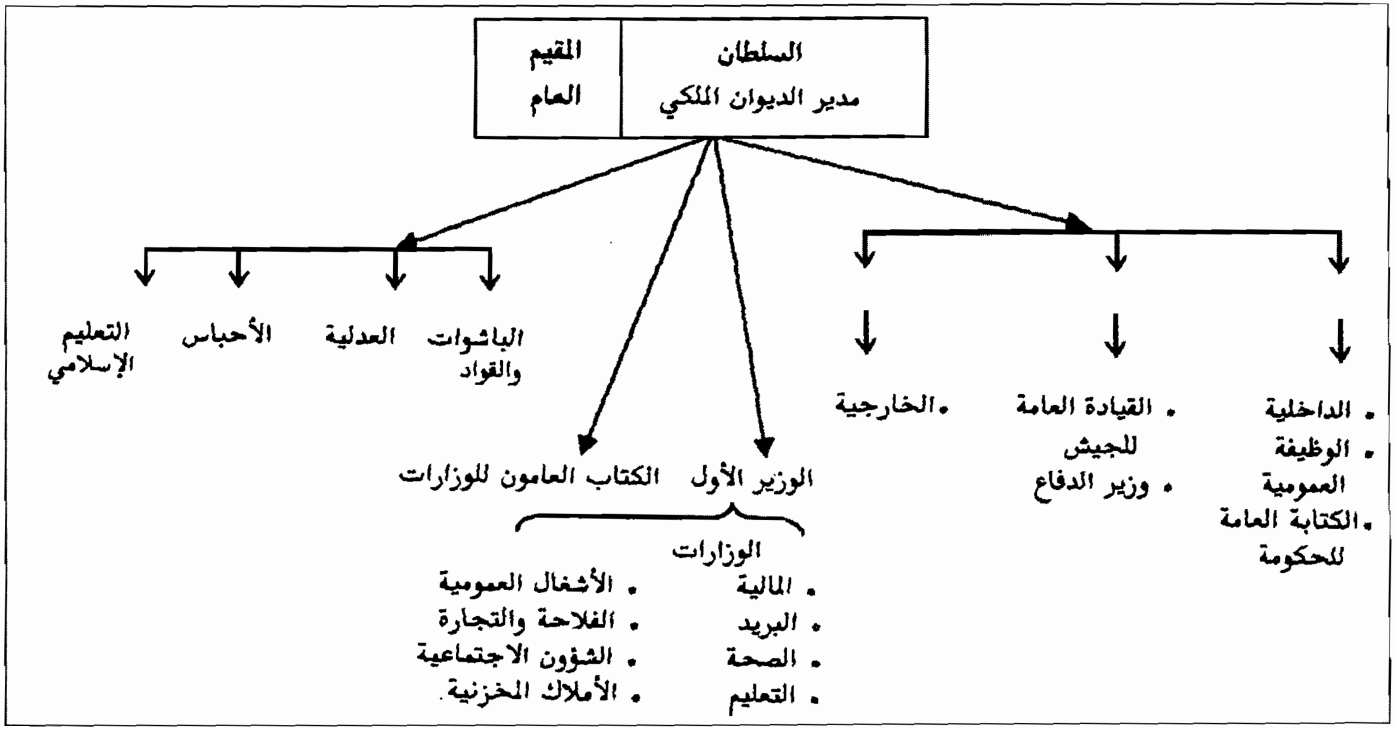
وعندما اعترفت فرنسا للمغرب باستقلاله تحولت كل السلطات التي كانت للمقيم العام الفرنسي إلى الملك إضافة إلى ما كان لحكومة المخزن التي كان على رأسها الصدر الأعظم من اختصاصات. وهكذا فإذا عدنا إلى الجدول السابق ونقلنا مربع «الحكومة الفرنسية ـ المقيم العام» إلى داخل مربع «السلطان ـ الصدر الأعظم» فسنجد أن كل المكاتب التي أطلق عليها بنشنهو «الحكومة العليا للحماية» قد انتقلت إلى «دار المخزن» وهي ما يوصف اليوم بـ «وزارات السيادة».

أما الحكومة التي تألفت بوصفها حكومة مغرب الاستقلال فلم تتجاوز مجال ما كان يطلق عليه زمن الحماية اسم «المديريات»، أي الوزارات التقنية والخدماتية، وحتى في هذا المجال احتفظ المخزن بحضوره فيها من خلال «المندوبين» الذين أصبح حضورهم فعلياً تحت اسم «الكتاب العامين للوزارات»، وهم يعينون بظهير ومرتبطون بـ «الحكومة العليا» للمخزن مثلهم مثل القواد والباشاوات وكذا العمال والولاة الذين حلوا محل «حكام النواحي» الذين كانوا تابعين مباشرة للمقيم العام. جميع هؤلاء أصبحوا تحت «الحكومة العليا» للمخزن، التي تتكون من مستشارين ومكلفين بمهمة وغيرهم وعلى رأسهم مدير الديوان الملكي، بعدما كانوا تحت سلطة «الحكومة العليا» للحماية التي كان يديرها المقيم العام.

لقد ورث المغرب المستقل نفس البنية المعقدة التي تطبعها المركزية الشديدة والازدواجية المفرطة التي كانت يتأسس عليها نظام الحكم على عهد الحماية، الشيء الذي يفسر التعقيدات التي تتصف بها الإدارة المغربية، فضلاً عن الفساد الذي يجد في تلك المركزية والازدواجية مرتعاً خصباً، ومظلات يستظل بها في كل مجال. أما «الحكومة» فهي كانت ولا تزال مجرد أشخاص «حزبيين» أو تقنوقراطيين ـ لا فرق ـ لا سلطة لهم إزاء هذا «المركب» الإداري الذي تختلط فيه المسؤوليات وتتداخل بصورة تجعل من الصعب على «الوزير» أن يمارس مهمة الوزير المسؤول كما في النظم الديمقراطية الحديثة.

الشكل الرقم (٦ ـ ٢)

التداخل والازدواجية في نظام حكومة المغرب المستقل



والسؤال الذي يفرض نفسه الآن هو التالي: لماذا سارت الأمور في المغرب المستقل في هذا المسار؟ لماذا تحولت اختصاصات «المقيم العام» كلها إلى دار المخزن إلى درجة أصبح معها وزراء عهد الاستقلال أقل سلطة من «مدراء» المصالح الإدارية التي كانت تابعة للمقيم العام؟

سؤال يتطلب الجواب عنه شرح الملابسات التي تأسست فيها أول حكومة في عهد الاستقلال، وذلك ما سيكون موضوع الفصل التالي.

الفصل السابع

الحكومات المغربية في بداية الاستقلال: «محمد الخامس هو الضمانة»

أولاً: القوة الثالثة ومفاوضات إيكس ليبان

لعل أو ما يجب إبرازه في المشهد السياسي الذي دشن به المغرب مرحلة الاستقلال هو الظروف الاستعجالية والمعقدة التي تمت فيها عودة محمد الخامس المقرونة بالاعتراف الضمني باستقلال المغرب. ولفهم تعقيدات هذه المرحلة لا بد من الرجوع إلى المراحل الأخيرة من الكفاح الوطني من أجل الاستقلال.

كان عزل محمد الخامس ونفيه في ٢٠ غشت [آب/ أغسطس] ١٩٥٣ تتويجاً لمسلسل بدأته السلطات الفرنسية قبل عامين من ذلك التاريخ، حين عمدت من جهة إلى قمع الحركة الوطنية المتمثلة في حزب الاستقلال خاصة، وتكوين «قوة ثالثة» قوامها قواد كبار (إقطاعيون) وزعامات دينية (طرقية) وشخصيات من دار المخزن نفسها. كان الهدف من هذه «القوة الثالثة» الضغط على الملك محمد الخامس لحمله على قطع علاقاته مع الحركة الوطنية والتوقيع على الظهائر التي تقدمها له سلطات الحماية في موضوع ملاحقة وتصفية قيادة حزب الاستقلال وأطره ومناضليه من جهة، ومنح المعمرين والجالية الفرنسية في المغرب عموماً حقوقاً لم تمنحها لهم معاهدة الحماية، من بينها «حق المواطنة». ولما لم يرضخ الملك محمد الخامس لهذه المطالب اتهم بكونه قد انحاز إلى جانب حزب الاستقلال،

«حزب الأقلية في بعض المدن» حسب زعمهم، وبالتالي تخليه عن أغلبية الشعب المغربي التي تسكن البادية. من هنا جاءت «الفتوى» بعزله وتنصيب آخر مكانه. وذلك ما حدث فعلاً.

كان من الطبيعي أن يثير ذلك ردود فعل من الشعب المغربي فقامت مبادرات تهدف إلى الانتقال بالكفاح من أجل الاستقلال من العمل السياسي الذي لم يعد ممكناً إلى النضال المسلح. وهكذا خرجت من صفوف حزب الاستقلال أساساً حركة مقاومة مسلحة بدأت بتصفيات في صفوف عملاء إدارة الحماية في جهاز الداخلية والبوليس، لتنتقل إلى ضرب مراكز القوى في الوجود الفرنسي نفسه، ولتتطور أخيراً إلى جيش للتحرير وجد مجالاً له في المنطقة الشمالية التي كانت تحت الحماية الإسبانية. وبسرعة غير متوقعة بدأ العمل من أجل التنسيق مع جيش التحرير الجزائري الذي بدأ نشاطه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، في وقت كانت فيه الحركة الوطنية في تونس قد انتقلت بدورها إلى العمل المسلح.

كان المغرب وتونس خاضعين لفرنسا بموجب عقد حماية اعترف لهما بكيانهما الذاتي، المستقل عن كيان فرنسا. أما الجزائر فقد كانت مستعمرة تعتبرها فرنسا امتداداً لها وجزءاً لا يتجزأ من كيانها. ولكي تقطع الحكومة الفرنسية الطريق أمام التحام حركات التحرير الثلاثة في حركة واحدة، تعمل على تحرير المغرب العربي ككل، دخلت في مفاوضات مع كل من تونس والمغرب. وذلك من أجل التفرغ إلى مقاومة الثورة الجزائرية والاحتفاظ بالجزائر كجزء من الأرض الفرنسية.

ومع تزاحم الأحداث وتداخلها في إطار الهيجان الشعبي والمد العالمي التحرري، قررت فرنسا القبول بعودة محمد الخامس ومبدأ استقلال المغرب. ولكي تبقي بزمام الأمور في يدها أعادت تشكيل «القوة الثالثة» وكيفتها مع الظروف الجديدة لتجعل منها «المنافس الوطني المعتدل» لحزب الاستقلال، وأيضاً المزاحم له على المؤسسة الملكية. وهكذا فرضت فرنسا هذه القوة الثالثة «الجديدة» بمكوناتها كأطراف في المفاوضات إلى جانب حزب الاستقلال، ومن ثم كشركاء في حكومات الاستقلال.

وهكذا رتب الفرنسيون الأمور بالشكل الذي تبدو فيه عودة محمد الخامس مدينةً، ليس للوطنيين وحدهم، بل كذلك لهؤلاء «المعتدلين»، وأيضاً

لخصوم محمد الخامس بالأمس (الكلاوي وحركته) الذين أعلنوا «التوبة» ودخلوا ضمن «الإجماع» الوطني على عودة الملك.

على هذا الأساس وفي هذا الإطار جرت مفاوضات «إيكس ليبان»[١] لترتيب عودة محمد الخامس وتشكيل حكومة ائتلافية تتولى ترتيب العلاقات بين فرنسا والمغرب وبالتالي التوقيع على وثيقة استقلال المغرب. لقد اشترك في هذه المفاوضات نحو ٣٧ وفداً، منها وفد حزب الاستقلال الذي كان على رأسه المرحوم عبد الرحيم بوعبيد. أما باقي الوفود فكانت تضم حزب الشورى و«الأطراف» الأخرى المكونة لـ «القوة الثالثة». ومع أن حزب الاستقلال رفض أن يجلس ممثلوه حول طاولة واحدة مع الأطراف الذين استدعوا إلى إيكس ليبان فإنه لم يطرح مشاركة المقاومة والنقابات في المفاوضات مع أنها كانت لها تمثيلية حقيقية. ويمكن تفسير ذلك بكون قيادة المقاومة وجيش التحرير ـ وكذلك علال الفاسي الذي كان على اتصال بها من القاهرة ـ كانت غير راضية عن العملية برمتها من جهة، وأيضاً بكون أعضاء في قيادة حزب الاستقلال لم يكونوا متحمسين لأسلوب المقاومة المسلحة، ومتوجسين من أن يصبح «الحزب» تحت هيمنة القوى الجديدة التي انبثقت من داخله وبالتحديد المقاومة والنقابات.

ولا بد من أن نضيف إلى ذلك أن الفرنسيين لم يكونوا ليقبلوا التفاوض مع من حملوا السلاح ضدهم. بل أكثر من ذلك اشترطوا على القيادة الاستقلالية بوصفها تمثل المقاومة وجيش التحرير التدخل لإيقاف «أعمال العنف» سواء في صورة العمل الفدائي أو في صورة هجمات جيش التحرير كشرط مسبق. وقد قبلت قيادة المقاومة وجيش التحرير ذلك شريطة أن تنتهي المفاوضات إلى عودة محمد الخامس والاعتراف بالاستقلال.

وهكذا وقع نوع من «التواطؤ التاريخي» جعل مفاوضات «إيكس ليبان» تتم شكلياً في إطار يجمع «جميع الأطراف المغربية»، أما في الحقيقة والواقع فقد كانت مفاوضات بين الطرف الليبرالي المعتدل في الحكومة الفرنسية ومماثله في قيادة حزب الاستقلال. كانت مفاوضات «إيكس ليبان» عملية

(١) «إيكس ليبان» (Aix-les-bains) مصطاف فرنسي كان يقضي فيه وزير خارجية فرنسا عطلته في صيف ١٩٥٥ ومن أجل ذلك اختيرت مكاناً للمفاوضات مع المغرب.

ناجحة على مستوى الإخراج المسرحي. فهل كانت كذلك فعلاً على مستوى الفاعلية السياسية؟

لقد عاش المناضلون في تنظيمات الحزب والمقاومة والنقابة، بل عاش الشعب المغربي ككل سنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، هذا الإخراج المسرحي بصورة ملموسة، وعايشوا حلقاته لحظة لحظة. لقد بدأ نوع جديد من الاستياء يستشري في صفوف هذه التنظيمات، وبات المناضلون الأصفياء وغير الأصفياء وبات المغرضون كذلك، بما فيهم عناصر التشويش المجندة من هنا وهناك، بات الجميع إذن يحمل المسؤولية لمفاوضات إيكس ليبان، أي للجنة التنفيذية للحزب التي قبلت التفاوض من موقع ضعف وفي ظل شروط كان من الواجب رفضها، وكان من الممكن تغييرها لو تحالفت اللجنة التنفيذية مع المقاومة والنقابة. فكيف واجهت اللجنة التنفيذية هذا الاستياء؟

ثانياً: إكراهات. . . في المغرب وفي فرنسا!

لا شك أن اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال كانت تعرف قبل غيرها مدى الخسارة التي كانت تلحقها بالحزب تلك المناورة التي حبكها الفرنسيون والتي كانت تهدف إلى تقييد حرية تصرف المفاوضين الوطنيين في مفاوضات عودة محمد الخامس **أولاً**، ثم في مفاوضات الاستقلال **ثانياً**. وإذا نحن نظرنا إلى الأمور من الزاوية التي كانت تنظر منها اللجنة التنفيذية يومئذ أمكن القول إنها كانت تجد نفسها إزاء إكراهات بعضها يرجع إلى الوضع الداخلي في فرنسا وبعضها يعود إلى الوضع داخل المغرب وفي حزب الاستقلال نفسه!

فمن جهة كانت الحكومة الفرنسية تواجه ضغوطاً قوية من جانب المعمرين وأصحاب المصالح الفرنسيين، بما في ذلك الغلاة وبعض العسكريين، وكان «الجميع» يرفض إرجاع محمد الخامس لأنهم كانوا يرون في ذلك مسا بـ «الكرامة الفرنسية» من جهة، وانتصاراً لحزب الاستقلال العدو اللدود للغلاة الفرنسيين من المعمرين والعسكريين من جهة ثانية، وتنكراً من جانب فرنسا لـ «لأصدقائها» الذين وقفوا إلى جانبها في معركتها ضد حزب الاستقلال ومحمد الخامس من جهة ثالثة. ومن هنا اقترح الفرنسيون على الوفد الاستقلالي المفاوض القبول بالاستقلال وترك عودة محمد الخامس إلى أن يرتب المغرب بيته على أساس الدستور والديمقراطية، الشيء الذي لن يستطيع اليمين الفرنسي والغلاة إنكاره على المغرب حينئذ. وقد عرض الفرنسيون على الملك محمد

الخامس الإقامة في فرنسا «حراً طليقاً» وصرف النظر عن عودته إلى المغرب ملكاً، فرفض ذلك، على الرغم من أن ولي العهد ـ فيما يقال ـ لم يكن يمانع في هذا الحل.

أما من جهة المغرب فقد كان هناك رأيان: رأي الزعيم علال الفاسي الذي كان يرى أن الطريق الوحيد لمواجهة ضغوط المعمرين والغلاة الفرنسيين هو تصعيد المقاومة المسلحة والمضي في تقوية جيش التحرير وتسليحه والسير قدماً في اتجاه التنسيق مع الثورة الجزائرية، وكان علال مقيماً في القاهرة كلاجئ سياسي. أما الرأي الثاني فهو رأي اللجنة التنفيذية بالرباط التي لم يكن كثير من أعضائها يرتاحون للكفاح المسلح أصلاً. لقد كان هؤلاء يرون في هذا الاتجاه «خطراً» على «الحزب»، أي على هياكله القديمة وقيادته التقليدية. لقد كان الوضع داخل حزب الاستقلال يهدد بالانفجار في كل لحظة. وذلك ما راهن عليه الفرنسيون وصنيعتهم «القوة الثالثة». وكان من الممكن جداً أن يحدث الانفجار بين القيادة الحزبية المحافظة وبين المقاومة والنقابة (الاتحاد المغربي للشغل) عندما قبلت اللجنة التنفيذية الدخول في مفاوضات إيكس ليبان، لولا أن الشهيد المهدي عرف كيف يقيم الجسور بين المقاومة والنقابة من جهة والوفد الحزبي المفاوض في إيكس ليبان ـ وعلى رأسه المرحوم عبد الرحيم ـ من جهة أخرى.

ثالثاً: مرحلة انتقالية وحكومة ائتلافية

انتهت مفاوضات «إيكس ليبان» إلى صيغة تسمح بعودة محمد الخامس **أولاً**، وتشكيل حكومة ائتلافية تمثل «القوى» التي دعيت للمشاركة في تلك المفاوضات **ثانياً**، وتكون مهمتها الدخول مع الحكومة الفرنسية في مفاوضات الاستقلال.

ـ أما عودة محمد الخامس فقد وقع الاتفاق على أن تتم عبر مرحلة انتقالية: عزل محمد بن عرفة الذي كان الفرنسيون و«القوة الثالثة» قد نصّبوه ملكاً، وتنصيب مجلس لـ «حفظة العرش» في انتظار عودة محمد الخامس وتشكيل حكومة انتقالية إلى جانبه. وقد نصب الفرنسيون يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥ (قبل عودة محمد الخامس بشهر) مجلساً لـ «حفظة العرش» يتألف من مبارك البكاي، والصدر الأعظم محمد المقري، وباشا سلا محمد الصبيحي، والقائد الطاهر أوعسو. كما عينوا الفاطمي بنسليمان رئيساً

للحكومة[٢] وقد رفض حزب الاستقلال هذا المجلس لكونه «غير مطابق للمجلس المقترح في إيكس ليبان والذي قبله الملك في أنتسي رابي». كما رفض المشاركة في حكومة الفاطمي بنسليمان، وطلب من البكاي الانسحاب من المجلس باعتبار أنه كان هناك «تنسيق» بينهما فرض. أما حزب الشورى فقد قبل بذلك المجلس.

ـ وأما الحكومة الائتلافية فقد أصر الفرنسيون على أن يرأسها مبارك البكاي باعتباره شخصية محايدة[٣] وأن تضم جميع الأطراف التي دعيت لـ «المشاركة» في مفاوضات إيكس ليبان. وقد عقدت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال اجتماعاً بمدريد في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥ لتحديد الموقف الذي سيعرض على «المؤتمر الاستثنائي» للحزب الذي دعت إليه لنفس الغرض. حضر اجتماع مدريد كل من علال وبلافريج ومحمد اليزيدي وعمر بن عبد الجليل وعبد الرحيم بوعبيد وعبد الكبير الفاسي. لم يحضر الشهيد المهدي لأنه كان منشغلاً في الرباط بالإعداد التنظيمي لـ «المؤتمر». كان القرار الذي اتخذته اللجنة التنفيذية بمدريد يتألف من نقطتين: ١) التمسك بمبدأ الاستقلال

(٢) كان الفاطمي بنسليمان من رجال المخزن الذين لم يبايعوا ابن عرفة. وكان الملك محمد الخامس قد عينه باشا على فاس خلفاً للباشا التازي الذي ساءت علاقته بالسلطان بعد قمع مظاهرات الاحتفاء بزيارة السلطان إلى فاس سنة ١٩٣٤ حين هتفت الجماهير لأول مرة بـ «يحيا الملك». ثم عين الملك محمد الخامس الفاطمي بنسليمان خليفة باشا مكناس ١٩٤٤ ثم بعد ذلك مندوباً للمعارف ثم رئيساً للمحكمة العليا. ويقال إنه كان ممن قام بالوساطة بين الملك والفرنسيين على أثر تعكر العلاقات بينهما بعد المظاهرات التي قامت بعد اعتقال بلافريج واحتلال القوات الفرنسية للرباط وسلا ومدن أخرى على إثر تقديم وثيقة الاستقلال. وهكذا فهذا «الوسيط» بين الفرنسيين ومحمد الخامس سيكلف بدور الوسيط في عملية الانتقال من ابن عرفة إلى محمد الخامس، من الحماية إلى الاستقلال.

(٣) مبارك البكاي لهبيل: أصله من نواحي بركان، قريباً من وجدة. تخرج من المدرسة العسكرية الفرنسية بمكناس، شارك في الحرب العالمية الثانية ضمن الجيش الفرنسي وفقد رجله فيها في معركة بالنرويج، فغادر الخدمة العسكرية برتبة كولونيل وعين قائداً ثم باشا في مدينة صفرو. وعندما عزل الفرنسيون محمد الخامس يوم ٢٠ غشت (آب/ أغسطس) ١٩٥٣ قدم استقالته كرد فعل منه. وعلى إثر ذلك انتقل إلى فرنسا حيث عاش في وضعية «معتبرة» إلى أن قررت الحكومة الفرنسية في تموز/ يوليو ١٩٥٥ استدعاءه إلى المغرب لـ «يسهل الاتصال» بالوطنيين المغاربة في أفق المفاوضات. ومن المفارقات أن قيادة حزب الاستقلال قد خصصت له استقبالاً جماهيرياً بالرباط يوم عودته من فرنسا، وذلك لمجرد أن بعض أعضائها كانوا على اتصال به في فرنسا! ومهما يكن من أمر فهذا الرجل قد تحول بقدرة قادر إلى «شخصية أولى في «مغرب المفاوضات» ومغرب السنوات الثلاث الأولى من الاستقلال وبقي في المنزلة نفسها تقريباً إلى أن توفي يوم ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٦١ وهو يشغل منصب وزير الداخلية.

التام وعدم التنازل عنه خلال مفاوضات الاستقلال. ٢) المشاركة في الحكومة الائتلافية على أساس وضع كل السلطات في يد محمد الخامس لقطع الطريق أمام استعمال الفرنسيين لأصدقائهم في الحكومة الائتلافية وعلى رأسهم مبارك البكاي رئيس الحكومة. أما كيفية تقديم هذا القرار إلى «المؤتمر الاستثنائي» فذلك ما كلفوا به المرحوم عبد الرحيم بوعبيد الذي كان يمسك بجماع مفاوضات إيكس ليبان.

رابعاً: مؤتمر استثنائي. . . لموقف استثنائي!

انعقد «المؤتمر الاستثنائي» لحزب الاستقلال بالرباط في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥. وقد بدا واضحاً من الشخصيات القيادية التي لم تحضر المؤتمر أنه كان هناك داخل اللجنة التنفيذية ذاتها من لم يكن راضياً، أو على الأقل لم يكن متحمساً لما سيعرض على المؤتمر. فعلال الفاسي فضل البقاء في تطوان، ومحمد اليزيدي (بوشعيب: «ضمير الحزب») غضبان في طنجة منذ أن أخبر أنهم قبلوا المشاركة في حكومة لا يرئسها أحدُ قادة الحزب.

كان المؤتمر في الحقيقة تحت مسؤولية الشهيد المهدي والمرحوم عبد الرحيم. قدم عبد الرحيم تقريراً يشتمل على محورين رئيسيين:

- المحور الأول يدور حول قرار الحزب المشاركة في حكومة يرئسها البكاي وتشارك فيها الأطراف الأخرى. قال عبد الرحيم: لقد قبلنا برئاسة البكاي للحكومة لموقفه النبيل في غشت [آب/أغسطس] ١٩٥٣، وأضاف و«ما أكثر مسيري الحزب وأعضائه الذين لا يقبلون ذلك إلا على مضض».

- المحور الثاني يتضمن رأي «الحزب» في مهام هذه الحكومة، وهي المهام التي ستكون مقصورة على المفاوضة مع فرنسا حول طبيعة العلاقات التي يجب أن تبنى بينها وبين المغرب المستقل، وبعبارة قصيرة مفاوضات إنهاء الحكم الفرنسي المباشر. أما تنظيم الشأن الداخلي في المغرب، بما في ذلك الديمقراطية والدستور، فذلك ما يخص المغاربة وحدهم، وبالتالي فهو ليس موضوعاً للمفاوضة! وهكذا فما دامت رئاسة الحكومة لن تكون من نصيب حزب الاستقلال، وما دامت مناصب مهمة في هذه الحكومة ستسند إلى شخصيات من «الأطراف الأخرى»، فيجب أن تنحصر مهمة الحكومة في المفاوضات مع فرنسا، وملفها كما هو معلوم في يد الحزب وبالذات في يد

عبد الرحيم. فمن هذه الناحية إذاً لا خطر. فما سيقبله الحزب سيكون، وما لا يقبله الحزب لن يكون. أما الشؤون الأخرى، وبالخصوص منها ممارسة السلطة وهيكلة الدولة «فيجب أن توضع كلها في يد الملك وحده، لأنه هو وحده الضمانة. إن هذا يعني أن السلطة التشريعية يجب أن تبقى كلها في يد الملك فلا يفوض منها شيئاً إلى الحكومة، ولا يمكن أن يسلمها إلا لمجلس وطني منتخب كامل السيادة. إن اختصاصات الحكومة الانتقالية ـ موضوع الكلام ـ يجب أن تنحصر في إصدار قرارات تطبيقية خاصة بالنصوص التشريعية الصادرة عن جلالة الملك مع إمكان اقتراح مشروعات قوانين».

كان التقرير، كما هو واضح، تبريرياً، ولكن يمكن اعتباره بالنظر إلى الظروف التي قدم فيها تقريراً ناجحاً، خصوصاً في أهم مسألة كانت تواجه الحزب، مسألة الدور الذي ستلعبه «الأطراف الأخرى» التي أقحمت في اللعبة خلال المفاوضات التأسيسة، مفاوضات إيكس ليبان. إن حصر مهمة الحكومة في التفاوض مع فرنسا معناه أن الحزب هو الذي سيمسك بالملف، كما وأن جمع السلطة التشريعية كلها في يد محمد الخامس «معناه أن الشعب هو صاحبها لأن محمد الخامس لن يتصرف إلا بما تمليه مصلحة الشعب»، وأيضاً لأن العلاقة بين حزب الاستقلال ومحمد الخامس كانت علاقة تحالف منذ ١٩٤٣ على الأقل، وقد توطدت في الحلف السري الذي جمعهما رسمياً بمناسبة تقديم وثيقة الاستقلال في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤[٤].

خامساً: خطأ في الحساب. . لا كعمليات، بل كتوقع للممكنات!

لكن العنصر الذي يبدو أن اللجنة التنفيذية لم تدخله في حساباتها هو احتمال تغير علاقات الحزب مع «القصر» بتدخل «الأطراف الأخرى». لقد كان من بين هذه «الأطراف» عناصر كانت في جهاز المخزن تابعة لما كان قد تبقى من سلطة إسمية للسلطان على عهد الحماية. وعندما قررت فرنسا عزل محمد الخامس، الملك الشرعي، وتنصيب شخص آخر مكانه اختاروه ليكون طوع أيديهم، وجد رجال المخزن، في الحكومة الصورية أنفسهم أمام اختيار: إما

(٤) أخبرني الأخ محمد البصري الذي كان يومئذ على رأس جناح المقاومة داخل حزب الاستقلال أن المرحوم مبارك البكاي اشتكى له من إصرار قيادة حزب الاستقلال على تجريده بوصفه رئيساً للحكومة من كل سلطة وإسناد السلطات كلها للملك، وأنه قال: إنهم سيندمون على ذلك في المستقبل.

السير مع سلطات الحماية ومباركة خطتها وقبول تبنيها وتنفيذها، وكان هذا هو موقف الأغلبية الساحقة من «رجال المخزن» من أعلاه إلى أدناه، وإما إبداء نوع من عدم الرضى على المس بالملك الشرعي، تراوح بين الاستقالة من المنصب وبين الوقوف موقفاً سلبياً من خطة سلطات الحماية. هكذا برزت شخصيات على مسرح الأحداث وصفت بـ «الوطنيين المعتدلين» حيناً وبـ «المستقلين» حيناً آخر. من هؤلاء مبارك البكاي والفاطمي بنسليمان والحسن اليوسي ومحمد الرشيد ملين وأحمد رضا كديرة، وأحمد الزغاري... إلخ. لقد عبر هؤلاء عن ولائهم لمحمد الخامس، وكان منهم من كان على اتصال به قبل المحنة وآخرون ارتبطوا به خلال فترة المنفى...

هؤلاء إذاً هم الذين برزوا على خشبة المسرح كـ «قيادة وطنية» للقوة الثالثة، عند عودة محمد الخامس والشروع في مشاورات تأليف حكومة ائتلافية. وبقبول اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال إشراك هذه «الأطراف الأخرى» في الحكومة وإسناد رئاستها والمناصب الحساسة إليها تكون أهملت أو أغفلت إمكانية أن يرتبط هؤلاء مع القصر، ليس ضد سلطات الحماية هذه المرة، بل ضد سلطة حزب الاستقلال المحتملة. وسيكون ذلك مدخلاً إلى القيام بدورهم التاريخي، كـ «قوة ثالثة» تفصل بين القوى الشعبية التي كان حزب الاستقلال يمثلها، وبين الملك الذي كان هذا الحزب قد جند الشعب وراءه، كرمز للوطنية والنضال من أجل الاستقلال.

هل غابت هذه «الإمكانية»، التي سرعان ما أصبحت حقيقة ملموسة، عن أنظار اللجنة التنفيذية؟

يمكن القول استناداً إلى خطاب أعضاء في اللجنة التنفيذية، وخاصة المهدي وعبد الرحيم أن الأمر يتعلق فعلاً بخطأ في الحساب، لا كعمليات، بل كوسيلة لاستكشاف الممكنات!

وهذا ما يتبين من تأكيد أعضاء اللجنة التنفيذية هؤلاء، مراراً، على «الحلف الوطني» الذي يربط محمد الخامس بالحركة الوطنية، الشيء الذي يعني أن تأجيل إعادة هيكلة «نظام حكومة المغرب»، كما ورثه من الحماية كانت تبرره في أنفسهم الثقة التامة في محمد الخامس وفي وعوده المتكررة في كثير من خطبه التي كتبها، أو شارك في كتابتها أعضاء من القيادة الحزبية. والشيء الذي أغفلته اللجنة التنفيذية فعلاً هو أن رئيس الدولة

عندما يكون هو «الكل في الكل»، يكون بشراً كجميع الناس، يقع تحت تأثير الأقارب والحاشية و«الناصحين» و«المخلصين» الجدد، إلى آخر القائمة، تماماً كما كان الشأن في حزب الاستقلال نفسه الذي حال فيه هذا النوع من العلاقات العائلية الحميمية التي كانت تمنع قيادته من عقد مؤتمر لانتخاب قيادة جديدة تكون أكثر تعبيراً عن التطور الذي عرفه الحزب منذ ١٩٤٤. إن جنوح قيادة الحزب إلى تأجيل الديمقراطية داخله هو الذي أملى تأجيلها على صعيد المجتمع والدولة. هنا يصدق المثل القائل: «على نفسها جنت براقش».

سادساً: حكومة لا يجد حزب الاستقلال فيها نفسه!

ومهما كان الأمر فقد شق المسلسل المنبعث من إيكس ليبان طريقه. وهكذا فبعد خمسة أيام فقط من «المؤتمر الاستثنائي»، أي في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، أعلن عن تأسيس الحكومة الأولى في عهد الاستقلال. وكانت التشكيلة كما يلي:

المستقلون: ٦ وزراء، وهم: البكاي رئيساً، الزغاري نائباً للرئيس، أحمد رضا كديرة وزير دولة (عين في الدفاع عندما أنشئت هذه الوزارة (نيسان/أبريل ١٩٥٦). القائد الحسن اليوسي وزير الداخلية (خلفه إدريس المحمدي كوزير بالنيابة (أيار/مايو ١٩٥٦)، الدكتور عبد المالك فرج وزير الصحة، الدكتور ليون بن زاكين من اليهود المغاربة، عين وزيراً للبريد عندما أنشت هذه الوزارة (٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥)، ثم أضيف محمد الرشيد ملين وزيراً للوظيفة العمومية عندما أنشئت هذه الوزارة (نيسان/أبريل ١٩٥٦).

حزب الشورى والاستقلال: ٦ وزراء، وهم: عبد الهادي بوطالب وزير الشغل، محمد الشرقاوي وزير دولة، عبد القادر بنجلون وزير المالية، التهامي الوزاني وزير الصناعة والمعادن، محمد بن بوشعيب وزير السكنى، أحمد بنسودة وزير الشبيبة والرياضة.

حزب الاستقلال: ٩ وزراء وهم: عبد الرحيم بوعبيد وإدريس المحمدي (وزيران للدولة مكلفان بالمفاوضات مع فرنسا)، عبد الكريم بنجلون وزير العدل، المختار السوسي وزير الأوقاف، أحمد اليزيدي وزير التجارة والصناعة، منصور النجاعي وزير الفلاحة، مَحمد الدويري في الأشغال

العمومية، عبد الله إبراهيم في الأنباء، محمد الفاسي وزير للتعليم. ثم أضيف بلافريج في الخارجية عندما أنشئت هذه الوزارة (نيسان/ أبريل ١٩٥٦)[٥].

حكومة لا يجد حزب الاستقلال نفسه فيها، لا وزنه في الأوساط الشعبية ولا كفاءة أطره، ولا نضاله وتضحياته ولا تقديسه لشخص محمد الخامس. وأكثر من ذلك لم يكن الوزراء الذين عينوا من حزب الاستقلال يمثلون القوى المكونة لهذا الحزب: لا وجود لمن ترى فيه المقاومة ممثلاً لها ولا النقابات من يمكن أن يحسب عليها. نعم كانت لعبد الله إبراهيم علاقات مع رجال من المقاومة والنقابات ولكنه ككاتب للدولة في الأنباء ربما لا يمثل حتى منزلته كأحد مثقفي حزب الاستقلال ومناضليه في مراكش والجنوب. المهم أن رئيس الحكومة لم يكن من حزب الاستقلال وأن الكولونيل البكاي هو الذي أمضى وثيقة استقلال المغرب (٢ آذار/ مارس ١٩٥٦).

لم يكن من شأن هذه التركيبة الحكومية، إذن، أن تخفف من الأزمة الداخلية في حزب الاستقلال التي كانت تعبر عن نفسها في تصريحات تصدر من أعضاء في القيادة الحزبية، متباينة وأحياناً متناقضة ومتنافية، خصوصاً منها تصريحات الزعيم علال التي كانت تتصف بالمعارضة، تارةً للضغط على الفرنسيين وتارةً على اللجنة التنفيذية نفسها، مما كان يبعث البلبلة في صفوف الحزب.

سابعاً: المطالبة بإلغاء الأحزاب ومحاولة اغتيال علال الفاسي

لم تمر سوى ستة أشهر على هذه الحكومة حتى انفجرت التناقضات بين وزراء حزب الاستقلال ووزراء «القوة الثالثة». وكان من مظاهر هذا الانفجار صدامات وقعت بين فروع الحزب وممثلي الداخلية الذين كان بعضهم ممن بقي في الإدارة من عهد الحماية، وقد أدى ذلك إلى محاربة أنشطة الحزب في بعض النواحي، مما جعل صحافة الحزب تنتقد تصرفات الداخلية. وقد اتخذ هذا الانفجار مجرى خطيراً حينما زج القائد السابق الحسن اليوسي وزير الداخلية بنفسه في هذا الصراع مما أظهره كمتزعم لتيار «قبلي» مناهض لحزب

(٥) جرت معظم التعديلات السابقة في شهر نيسان/ أبريل، أي بعد انتهاء مفاوضات الاستقلال مع فرنسا بإعلان استقلال المغرب في ٢ آذار/ مارس ١٩٥٦، وبذلك أحدثت وزارة الخارجية ودخل وزراء الدولة الذي كانوا مكلفين بالمفاوضات في الحكومة كوزراء ذوي حقائب، كما أشير إلى ذلك أعلاه.

الاستقلال. وقد قام، وهو وزير للداخلية، بتحركات في بعض العمالات والأقاليم يخطب في تجمعات جماهيرية منتقداً حزب الاستقلال. وقد احتج عليه عبد الله إبراهيم وزير الأنباء وانتقده لكونه هاجم حزب الاستقلال الشيء الذي يخل بالتضامن الحكومي. وعلى إثر حوادث جرت في مراكش في هذا السياق قدم اليوسي استقالته وعين إدريس المحمدي (محسوب على حزب الاستقلال) مكانه. واستمر اليوسي في حملته على حزب الاستقلال فصرح لجريدة **الرأي العام** لسان حزب الشورى (يوم ٢٧ جوان [حزيران/ يونيو]) ١٩٥٦ قائلاً: «إن الطريقة الوحيدة لتوحيد المغرب تكمن في إلغاء جميع الأحزاب السياسية والتكتل وراء محمد الخامس». وفي آب/ أغسطس جمع اليوسي عدداً كبيراً من زعماء قبائل الأطلس المتوسط وهاجم حزب الاستقلال وطالب الجميع بالالتفاف وراء جلالة الملك، ونقل عنه أنه قال في خطاب له: إن هذه الأحزاب تنسى أن أغلبية سكان المغرب من البادية وأن أمجاده صنعها أهل البادية، وأنه ليس من مصلحة الشعب أن توكل جميع المسؤوليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى جماعة تتجاهل القبائل والبادية. وفي أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها عقد اجتماعاً ببني ملال وقصبة تادلة ردد فيه نفس الشيء. وحينها اكتشف البوليس مؤامرة اشترك فيها موظفون فرنسيون قاموا بنشاط دعائي بين القبائل ضد حزب الاستقلال. (ستتأكد علاقة اليوسي بالضباط الفرنسيين محاكمة عدي أوبيهي).

ثامناً: المطالبة بحكومة منسجمة

وأمام هذه التطورات التي بدا منها واضحاً أن مبارك البكاي الذي راهنت اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال على «موقفه الشريف» في غشت [آب/ أغسطس] ١٩٥٣ عند عزل محمد الخامس، لم يكن يبادل حزب الاستقلال نفس الثقة ولا نفس العواطف، وأنه أكثر من ذلك أخذ يعمل بصورة علنية مع اليوسي كـ «رئيس للقوة الثالثة» التي أصبحت مهمتها الفصل بين محمد الخامس وحزب الاستقلال. وكان من الطبيعي أن تؤدي هذه التطورات إلى ردود فعل سياسية عامة من طرف قيادة حزب الاستقلال ومنظماته تجلت في المعطيات التالية:

- مطالبة الشبيبة الاستقلالية التي عقدت مؤتمرها الأول بفاس، في آذار/ مارس من نفس السنة ١٩٥٦، بـ «حكومة منسجمة». والمقصود حكومة يرئسها أحد قادة الحزب ويكون أعضاؤها كلهم أو جلهم من الحزب.

ـ عودة علال الفاسي النهائية إلى المغرب (تموز/ يوليو ١٩٥٦)، وتكوين «لجنة سياسية» ضمت ٤٠ عضواً يمثلون التيارين التقدمي والمحافظ في الحزب.

ـ ومن أجل بلورة رؤية تمثل الحزب بمختلف أجنحته وقواه تقرر عقد المجالس الوطنية لكل من الحزب والمقاومة والنقابة، بمناسبة «ثورة الملك والشعب» (٢٠ غشت [آب/ أغسطس])، وشكلت لجنة لوضع مسودة لمقررات المجالس الثلاثة.

انعقد المجلس الوطني للمقاومة وجيش التحرير يوم ١٦ غشت [آب/ أغسطس] ١٩٥٦ والمجلس الوطني للاتحاد المغربي للشغل يومي ١٧ ـ ١٨ من الشهر نفسه. أما المجلس الوطني لحزب الاستقلال فقد اجتمع يومي ١٩ ـ ٢٠ من نفس الشهر.

بدأ المجلس الوطني لحزب الاستقلال أشغاله يوم ١٩ غشت [آب/ أغسطس] ١٩٥٦ بخطاب للزعيم علال حول الوضعية يومئذ وانتهى بتأكيد الثقة في اللجنة التنفيذية ومطالبتها بالعمل على خروج الوزراء الاستقلاليين من الحكومة الائتلافية والسعي لدى جلالة الملك لتكوين حكومة منسجمة قادرة على تنفيذ البرنامج المستعجل لحزب الاستقلال. كما طالب المجلس الوطني اللجنة التنفيذية بأن لا تسمح لأي عضو من أعضاء حزب الاستقلال بالمشاركة في أية حكومة لا تستطيع تنفيذ برنامج الحزب كما صادق عليه المجلس الوطني الذي دعى إلى تشكيل حكومة منسجمة وإجراء انتخابات محلية وجهوية على طريق انتخاب مجلس وطني تأسيسي لوضع الدستور لنظام ملكية دستورية.

أما المجلس الوطني للمقاومة وجيش التحرير المنعقد يوم ١٦ غشت [آب/ أغسطس] ١٩٥٦ فقد أصدر بياناً ختامياً طالب فيه بنظام ملكي دستوري يتلاءم مع مبادئ الإسلام الصحيح، وباحترام حقوق الإنسان كما حددها الميثاق الدولي الخاص بها، وبتطهير الإدارة «من الإقطاعيين والخونة»، وبمغربة الإدارة وتعريبها، و«تحويل الجهاز الإداري الحالي ـ لما يتصف به من جمود وعرقلة ولما يكلف ميزانية الدولة من مصاريف باهظة ـ إلى إدارة مرنة ناجعة قادرة على أن تنفذ بإخلاص وحماس سياسة نهوض اقتصادي وتقدم اجتماعي». كما طالب بـ «تحديد سياسة للدولة فيما يتعلق بالجيش الوطني بحيث يصبح هذا الجيش أداة ناجعة للدفاع عن البلاد ومستودعاً أميناً للروح الوطنية ومدرسة للتهذيب والتربية الصالحة في الأمة وذلك تحت قيادة

ضباط مخلصين ومقتدرين». وطالب أيضاً بـ «وضع حد لتآمر عناصر الشر التي ألحقت ضرراً بالأمة والتي لا يزال وضعها السياسي والاجتماعي في عهد الاستقلال يجعلها مصدر خطر على مصلحة الوطن العليا وعرقلة في سبيل تحرير الشعب» (. . .). ويضيف بيان المجلس الوطني للمقاومة وجيش التحرير: «ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يرى المجلس الوطني من الواجب تأسيس حكومة وطنية قادرة على تنفيذها، ويشترط أن تكون منسجمة ومتضامنة ومسؤولة عن أعمالها، وأن يكون لها برنامج محكم معروف يتخذ صورة تصميم إلى أجل، يستطيع أن يعبئ الحماس الشعبي ويستعمل جميع القوات الحية في البلاد للنهوض بها إلى مصاف الأمم الراقية»(٦).

خرج الوزراء الاستقلاليون من الحكومة تنفيذاً لقرار المجلس الوطني للحزب ودخل المغرب في أزمة حكومية في جو اتسم بتحركات القوة الثالثة بزعامة الحسن اليوسي كما ذكرنا. وكرد فعل ضد نشاط اليوسي في الأطلس، الذي اتسم بالصبغة القبلية، قام علال الفاسي بتنقلات زار خلالها نفس المراكز التي زارها اليوسي في الأطلس مركزاً في خطبه على التحليل التاريخي للأصول المشتركة بين العرب والأمازيغ في المغرب. وقد جرت محاولة اغتياله عندما كان في طريقه إلى بولمان (قالت **العلم** يوم ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦: «إن ٣٤ طلقة قد اخترقت سيارته دون أن تصيبه وأنه واصل طريقه إلى بولمان حيث ألقى خطاباً». وكان من الطبيعي أن تستعصي الأزمة الحكومية التي وضعت الملك محمد الخامس أمام اختيار صعب: إما حزب الاستقلال وإما الآخرون. وتشاء الأقدار أن تأتي بحدث خطير جعل الالتفاف حول محمد الخامس ضرورة ظرفية. وهكذا تشكلت حكومة البكاي الثانية. والقصة كما يلي:

تاسعاً: حكومة ثانية «غير منسجمة»

كانت فصائل الثورة في الجزائر قد عقدت اجتماعاً لها بالقاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ للإعلان عن تأسيس «جبهة التحرير الوطني الجزائري». ومن أجل اطلاع المسؤولين المغاربة على مقررات مؤتمر القاهرة قدم إلى المغرب أربعة من زعماء جبهة التحرير هم أحمد بن بلة ومحمد

(٦) كراس من ١٢ صفحة من القطع الصغير، بعنوان «المجلس الوطني للمقاومة. مؤتمر غشت ١٩٥٦». يشتمل على التقرير الأدبي والمقررات.

خيضر ومحمد بوضياف والحسين آيت أحمد (ومعهم الأستاذ مصطفى الأشرف كاتب وأديب جزائري)، ثم توجهوا إلى تونس. وعندما كانت الطائرة المغربية التي تقلهم في طريقها إلى تونس أجبرتها طائرات عسكرية فرنسية على الهبوط في مطار الجزائر العاصمة (يوم ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦)، فقامت في المغرب مظاهرات صاخبة كان أعنفها مظاهرة مكناس التي شهدت أحداثاً دموية. واحتجاجاً على هذه القرصنة الجوية التي تشكل اعتداء على السيادة المغربية استدعي سفير المغرب في باريس عبد الرحيم بوعبيد للالتحاق بالرباط، وتقرر تشكيل حكومة جديدة بصفة مستعجلة (٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦) أسندت رئاستها إلى البكاي مرة أخرى.

لم تكن حكومة منسجمة من النوع الذي طالب به المجلس الوطني لحزب الاستقلال، بل كانت نسخة طبق الأصل من الحكومة الأولى مع ترضية لحزب الاستقلال في صورة «مكاسب إضافية». لقد احتفظ فيها حزب الاستقلال على نفس العدد من الكراسي ولكن بشخصيات أكثر وزناً: بلافريج في الخارجية، بوعبيد في الاقتصاد الوطني، عبد الكريم بنجلون في العدل. إدريس المحمدي في الداخلية. عمر بن عبد الجليل في الفلاحة. محمد الدويري في الأشغال العمومية. عبد الله إبراهيم في الشغل والشؤون الاجتماعية. محمد الفاسي في التعليم. المختار السوسي كوزير في هيئة سميت بـ «مجلس التاج» (مع عضوية محمد بلعربي العلوي، والحسن اليوسي). وعلى العموم لم تعرف الحكومة الثانية أي جديد بالمقارنة مع الهيكل العام للأولى، وإن كان نصيب حزب الاستقلال قد ارتفع عن طريق ضم بعض الحقائب إلى الوزارات التي يتولاها، وهكذا ضمت المالية والتجارة والصناعة والملاحة والمعادن إلى وزارة الاقتصاد الوطني التي أسندت إلى المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، وضمت وزارة الشبيبة والرياضة لوزارة التعليم التي كان على رأسها محمد الفاسي. وضمت وزارة التعمير والسكنى لوزارة الأشغال العمومية (الدويري). كما أضيف إلى «المستقلين» منصبان وزاريان جديدان. وقد جاءت هذه المكاسب الإضافية لكل من حزب الاستقلال و«المستقلين» نتيجة رفض حزب الشورى والاستقلال، المشاركة في الحكومة لكون المناصب التي اقترحت عليه لم تكن تتناسب في نظره مع قوته التمثيلية، فوزعت هذه المناصب على الطرفين الآخرين.

وإضافة إلى هذه المكاسب الجزئية على صعيد الحكومة حصل الحزب

على مكاسب جزئية أيضاً على صعيد المجلس الوطني الاستشاري الذي أسندت رئاسته للشهيد المهدي. فقد أعلن جلالة الملك محمد الخامس عن تأسيس مجلس استشاري (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦)، وهو المجلس الذي أعلن عنه في المؤتمر الاستثنائي لحزب الاستقلال (٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥) حين قدم كأحد «المكاسب» التي قدمت لهذا المؤتمر كمبرر لقبول الحزب الدخول في حكومة لا يرأسها أحد قادته. لقد كان من المفروض أن يتأسس هذا المجلس في المرحلة الانتقالية على عهد الحكومة الأولى (أي قبل ٢ آذار/ مارس ١٩٥٦). ولكنه تأخر ليكون نوعاً من المقابل للاستمرار في نفس الحكومة ـ تقريباً. ويتمثل هذا المقابل في حصول حزب الاستقلال (بمختلف أجنحته) على أغلبية مقاعد هذا المجلس التي كان توزيعها كما يلي: حزب الاستقلال (كحزب): ١٠. حزب الشورى ٦. المستقلون ٦. الاتحاد المغربي للشغل ١٠، التجار والصناع ٩. الفلاحون ١٨. العلماء والأطباء والشباب والمهندسون الخ ١٧. اليهود ٤. وقد انتخب الشهيد المهدي رئيساً له.

عاشراً: تمرد عدي أوبيهي

غير أنه لم تمر سوى بضعة شهور على تأسيس الحكومة الثانية حتى أعلن يوم ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ عن قيام عدي أوبيهي عامل إقليم تافيلالت بتمرد مسلح، بدعوى رفض ديكتاتورية حزب الاستقلال. كان عدي أوبيهي ممن وقفوا موقفاً وطنياً ضد إبعاد محمد الخامس سنة ١٩٥٣ إذ قدم استقالته من القيادة، ففرض عليه الفرنسيون الإقامة الإجبارية حتى تحقق الاستقلال فعين عاملاً بتافيلالت، فكان من عناصر «القوة الثالثة» التي برزت مع مفاوضات إيكس ليبان في إطار «الوطنيين المعتدلين». لم يطل تمرده طويلاً فقد طوقت حركته شعبياً وعسكرياً وقدم للتحقيق في نهاية كانون الثاني/ يناير من نفس السنة. وخلال التحقيق ثبتت مسؤولية وزير الداخلية السابق الحسن اليوسي وتورطه في القضية، فقد قام الدليل على أنه كان مشتركاً في مؤامرة عدي أوبيهي وأنه تآمر مع الفرنسيين للحصول على السلاح، فأعفي من منصبه كعضو في مجلس التاج، ففر إلى جبال الأطلس ثم التجأ إلى إسبانيا عبر مليلية. وكان قد ثبت أثناء المحاكمة على أن إسبانيا قد تآمرت هي الأخرى مع زعماء التمرد وأنها أمدتهم بالسلاح. وقد علق المرحوم عبد الرحيم بوعبيد آنذاك على تمرد عدي أوبيهي وتآمر الفرنسيين والإسبان، فقال إن هذه القضية تبين جيداً أن اليد الأجنبية لم تترك المغرب

وشأنه، وأن ما حدث هو من صنف المؤامرات التي مكنت للنفوذ الأجنبي من أن يتمكن في البلاد منذ ١٩٠٥.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩ صدر حكم بالإعدام في حق عدي أوبيهي وجماعة من أصحابه، وبقي عدي أوبيهي في مستشفى ابن سينا إلى أن مات. أما الحسن اليوسي فقد عاد إلى المغرب في صيف ١٩٦٢، وكان يقول: إنه صاحب الحركة الشعبية وأن أحرضان استولى عليها.

حادي عشر: ظهور الحركة الشعبية والأحرار المستقلون

كان المحجوبي أحرضان قد أعلن عن تأسيس الحركة الشعبية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٧، وكان عاملاً على إقليم الرباط. وقد أقيل بسبب ذلك من منصبه، وأخذ عليه أنه أسس حركة سياسية بطريقة غير مشروعة، وقد اعتبرت هذه الحركة امتداداً لحركة اليوسي فبقيت شبه مجمدة إلى ربيع ١٩٥٨.

وفي نفس الوقت تقريباً ظهر «الأحرار المستقلون» في صورة ناد سياسي على رأسه أحمد رضا كديرة والرشيد ملين وكان هذا الأخير من موظفي المخزن الشبان أثناء الحماية ولم يساند عملية عزل محمد الخامس. غير أن هذا النادي السياسي الذي كان على صلة بالقصر اتخذ مواقف لا وطنية فقد أبدى موافقته واستحسانه لبقاء القواعد العسكرية الأمريكية في المغرب، بمناسبة زيارة الملك محمد الخامس إلى أمريكا، وهي الزيارة التي كان من بين المسائل المطروحة فيها مستقبل تلك القواعد.

ومع ظهور «الأحرار المستقلين» بزعامة كديرة اتخذ الصراع ضد حزب الاستقلال صيغة أخرى تحت شعار الدفاع عن «الحريات العامة». لقد اتهم بممارسة الديكتاتورية عن طريق أجهزة الداخلية (التي كان على رأسها المحمدي) وجهاز البوليس (الذي كان على رأسه الغزاوي)، هذا في وقت كان حزب الاستقلال يشتكي فيه مما يتعرض له من ممارسات تعسفية قمعية من هذين الجهازين بالذات. وفي هذا الصدد أدلى عبد الله إبراهيم في اجتماع مفتشي الحزب بتصريح (ذكرته جريدة **الاستقلال** لسان الحزب بالفرنسية يوم ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨) قال فيه: «لا أحد يستطيع أن يتصور بأنه يمكن أن يقوم نظام بوليسي أفضل من القائم لتفتيت الأحزاب»!

ولم يمر سوى ثلاثة أشهر من هذا التاريخ حتى ظهرت على المسرح

«الجبهة الديموقراطية» (كتلة الدفاع عن الحريات الديمقراطية) وتتألف من الأحرار المستقلين (كديرة وملين وكانا وزيرين) والحركة الشعبية (أحرضان والخطيب) والمكي الناصري. ففي ١٥ نيسان/أبريل ١٩٥٨ قدم وفد من هذه الجبهة إلى رئيس الحكومة البكاي عريضة تنتقد حزب الاستقلال. وقد أصدر البكاي من رئاسة الوزارة بلاغاً قال فيه إنه يوافق على هذه العريضة.

وكرد فعل على ذلك قدم وزراء الاستقلال التسعة استقالتهم من الحكومة، واجتمعت اللجنة السياسة للحزب يومي ١٧ و١٩ نيسان/أبريل وأصدرت بياناً ذكرت فيه بأسباب الاستقالة (تضامن البكاي رئيس الحكومة مع أصحاب العريضة) وأبدت استعداد الحزب لتولي المسؤولية لتنفيذ برنامج وطني يهدف إلى تأسيس ملكية دستورية، ويبدأ بانتخابات بلدية، يليها «تأسيس مجلس وطني نيابي يتمتع بسلطات دستورية يحددها جلالة الملك المعظم المؤتمن على السيادة الوطنية. وتؤمل اللجنة أن يجتمع المجلس بعد إجراء الانتخابات البلدية والقروية».

ثاني عشر: حكومة بلافريج... واشتداد الأزمة داخل الحزب

بعد استقالة وزراء حزب الاستقلال من حكومة البكاي الثانية في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٥٨ دخل المغرب في أزمة وزارية انتهت بتعيين الحاج أحمد بلافريج، الأمين العام لحزب الاستقلال رئيساً للحكومة ووزيراً للخارجية وذلك في ١٢ أيار/مايو من نفس السنة، فشكل وزارته على الصورة التالية: عبد الرحيم بوعبيد في الاقتصاد، عبد الكريم بنجلون في العدل، مسعود الشيكر في الداخلية (وكان مديراً للديوان الملكي)، أحمد اليزيدي في الدفاع، الدويري في السكنى والتعمير، عمر بن عبد الجليل في التعليم والشبيبة والرياضة، عبد المالك فرج في الصحة، البشير بن العباس في العمل والشؤون الاجتماعية، محمد عواد في البريد (وكان رئيساً للديوان الملكي).

لم تكن هذه الحكومة هي «الحكومة المنسجمة» التي طالب بها الحزب. وقد أعلن ذلك الشهيد المهدي في مقالة في جريدة **الاستقلال** نقلتها **العلم** قال فيها: إن الحكومة الجديدة غير منسجمة وأن ثلاثة وزراء هم وزير الداخلية ووزير الصحة ووزير البريد لم يوافق عليهم الحزب. إضافة إلى أنها لم تكن تضم أي وزير يمكن أن يعتبر ممثلاً لجناح النقابات والمقاومة. هكذا ظهرت حكومة بلافريج منذ تشكليها على أنها حكومة «القصر» والجناح المحافظ في

حزب الاستقلال.٠أما وجود عبد الرحيم بوعبيد فيها فيرجع إلى كونه ممسكاً بملف الاقتصاد والمفاوضات في شأنه مع فرنسا.

وعندما أعلن بلافريج عن برنامجه عارضه بوعبيد والمهدي وعبد الله إبراهيم، وقد بلغ الغضب بممثلي المقاومة والنقابات أن قاطعوا اللجنة السياسية فأصبحت هذه اللجنة مشلولة. ولحل المشكل الداخلي في الحزب شكلت في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨ لجنة للتحضير للمؤتمر العام للحزب وعين لانعقاده تاريخ ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩. وكانت اللجنة تتكون من محمد عبد الرزاق عن الاتحاد المغربي للشغل، ومحمد منصور عن المقاومة، ومحمد بناني وقاسم الزهيري عن اللجنة التنفيذية. فشلت اللجنة التحضيرة في مهمتها بسبب تشبث اللجنة التنفيذية بحقها في تعيين ١٠٠ مؤتمر من شخصيات الحزب الذين «لا يليق أن يتقدموا لانتخابات في فروع الحزب». وكرد فعل على ذلك نشر عبد الله إبراهيم في جريدة **الاستقلال** مقالة ينتقد فيها «البورجوازيين المنتفعين»، فأوقفت الجريدة بسبب هذه المقالة وقام بوستة والدويري بمحاولة الاستيلاء عليها، فلم ينجحا، ثم عادت بإشراف محمد اليزيدي بدلاً من المهدي الذي كان مديرها السياسي منذ صيف ١٩٥٧ (إلى صيف ١٩٥٨). وأثناء ذلك شن الاتحاد المغربي للشغل إضرابات ضد حكومة بلافريج. استقال المهدي من اللجنة التنفيذية، كما قدم عبد الرحيم بوعبيد استقالته من حكومة بلافريج (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩) مما عجل بسقوطها. وفي أوائل كانون الأول/ ديسمبر ظهر مشروع حكومة برئاسة علال، وقد نسف هذا المشروع من داخل حزب الاستقلال نفسه ومن الخارج كذلك وذلك قبل تنصيبها.

وأثناء هذه الأزمة التي كان حزب الاستقلال يعيشها من داخله كانت هناك أزمة أخرى وطنية هذه المرة. وكانت هي الأخرى في إطار الحملة على حزب الاستقلال.

فقد دبرت مؤامرة فرنسية في المغرب الشرقي ضد نشاط جيش التحرير، وكان على رأسها إدريس بن البشير الريفي وقد حوكم أمام محكمة العدل الخاصة بجرائم أمن الدولة في آذار/ مارس ١٩٥٨. وقد حكمت عليه المحكمة هو وضابطين فرنسيين والمترجم بينه وبينهما بالإعدام، وكانوا وقت صدور الحكم في فرنسا وتسبب ذلك في إحراج كبير للحكومتين المغربية والفرنسية، وقد ألغي الحكم فيما بعد.

وقامت حوادث عندما قرر زعماء الحركة الشعبية نقل جثمان عباس المساعدي(٧) إلى قبر تذكاري في جبال جزناية، فألقي القبض على أحرضان

(٧) قضية المقاوم وعضو جيش التحرير عباس المساعدي (واسمه الحقيقي: محمد الناصري) تنتمي إلى الصراعات التي رافقت جيش التحرير منذ تأسيسه والمعلومات التي جمعناها بشأنه تتلخص في ما يلي: لم يلتحق المساعدي بالمقاومة من داخل حزب الاستقلال، إذ لم يكن من أعضائه أو على الأقل لم يكن معروفاً بين عناصر الجماعات الأولى التي أنشأت المقاومة كالشهيد الزرقطوني وغيره. ويقال إنه اعتقل في قضية شخصية عائلية، وفي السجن التقى به المقاوم الكبير إبراهيم الروداني الذي كان عاملاً في فرنسا. ولما عاد إلى المغرب عمل في الحركة النقابية ثم في المقاومة ومع أنه كان استقلالياً من الجنوب فقد كان كثير الانتقاد لقادة حزب الاستقلال. استقطب الروداني رفيقه في السجن (الناصري ـ المساعدي) وقد كانا من منطقة واحدة. وعندما خرج المساعدي من السجن اتصل بالمقاومة بتوصية من الروداني. وعندما أخذ المقاومون الذين فروا ـ بعد افتضاح أمرهم إلى المنطقة الشمالية ـ يعدون العدة لتكوين جيش التحرير، وكانت أغلبيتهم من الجنوب (سوس وما إليها) ولم يكونوا مثقفين وكثير منهم كان لا يقرأ ولا يكتب احتاجوا إلى من يكون على نصيب القراءة والكتابة فاستقدموا المساعدي من الجنوب لكونه كان متعلماً. وعندما دعت الحاجة إلى تعزيز نواة جيش التحرير في الناضور بعثوا المقاوم عبد الله الصنهاجي هناك لهذا الغرض. وبعد أن استقر هذا الأخير في مكان مهمته الجديدة وجد نفسه في حاجة إلى معين ومساعد، فطلب ذلك من القيادة المشرفة على جيش التحرير في تطوان، فقر رأيهم على إرسال المساعدي. ويبدو أن الرجل كان ذكياً ومتحركاً وصلباً وكثير الاتصالات، وأنه كانت له صلات مع المخابرات المصرية التي كانت على اتصال بقيادة جيش التحرير في إسبانيا. وكانت المخابرات المصرية زمن عبد الناصر نشطة في تأييد حركات التحرير في المغرب العربي ودعمها، وفي الوقت نفسه تنشر فكرة «فساد الأحزاب» وعدم الاعتماد عليها. وهي فكرة وجدت صدى في جيش التحرير الجزائري الذي قام هو الآخر كبديل ونقيض للأحزاب الوطنية الجزائرية خصوصاً حزب مصالي الحاج. وقد حاولت المخابرات المصرية من جهة وقادة الثورة الجزائرية من جهة أخرى دفع جيش التحرير في المغرب إلى قطع علاقته مع حزب الاستقلال، وكانت علاقة متينة في الخارج مع علال الفاسي من خلال عضو قيادة جيش التحرير عبد الكبير الفاسي المقيم في إسبانيا والذي كان المرجع في كثير من الأمور، هذا إضافة إلى عبد الرحمان اليوسفي والغالي العراقي الذين كانا من الأعضاء الفاعلين في قيادة جيش التحرير وارتباطهما بل ونضالهما في حزب الاستقلال لا يخفي. أضف إلى ذلك أن جل المقاومين الذين قدموا من الدار البيضاء وغيرها كانوا من حزب الاستقلال أصلاً. إذن لم يكن من السهل ولا من الممكن حمل العناصر القيادية في جيش التحرير من حزب الاستقلال على قطع علاقتهم مع هذا الحزب بالرغم من انتقادهم لقياداته. غير أن المخابرات المصرية استطاعت أن تستقطب بعض الأفراد وبالخصوص المساعدي. ولم يكن ذلك في إطار «العمالة»، بل كان ذلك في إطار الرغبة في بناء جيش التحرير بعيداً عن الأحزاب و«فسادها». كان ذلك في الحقيقة امتداداً لموقف الثورة المصرية من الأحزاب. وعندما طرحت مسألة توحيد جيش التحرير المغربي والجزائري تحمس للعملية أعضاء من قيادة جيش التحرير أمثال المساعدي، لكن غالبية الأعضاء الآخرين لم يوافقوا أن تكون هذه الوحدة مشروطة أو مسبوقة بإعلان القطيعة مع حزب الاستقلال الذي كان يمثل، على الرغم من كل شيء، الوطنية المغربية. وعندما تطورت الأمور بسرعة ودخل المغرب في مفاوضات إيكس ليبان اعتبرت قيادة جيش التحرير الجزائري أن ذلك سيكون على حساب استقلال الجزائر فازداد ضغطها على العناصر التي كانت على اتصال بها مثل المساعدي وغيره ممن كان من أصول جزائرية. فحصل نوع من الانقسام (غير معلن) داخل قيادة جيش التحرير. وعندما انتهت مفاوضات إيكس ليبان بعودة محمد الخامس وإعلان استقلال المغرب، طرحت «القوة الثالثة» في الرباط ضرورة نزول جيش التحرير وإعلان انتهاء مهمته. وقد حاول الحسن اليوسي وزير الداخلية (أو على الأصح) دفع إلى إنجاز هذه المهمة. وهنا سيرتبط بعض أعضاء جيش التحرير وعلى رأسهم الجزائري بوزار (الذي كان مدرباً لجنود جيش التحرير في المنطقة الشمالية) باليوسي وسيأتون إلى الرباط لـ «تنظيم نزول جيش التحرير». وعندما علم قادة جيش التحرير بذلك ثارت ثائرتهم =

والخطيب فقامت تمردات وظهرت جماعات مسلحة قاد ابن الميلودي إحداها قرب والماس وقاد موحا أوحمو جماعة أخرى في منطقة تاهلا. فأرسل الجيش الملكي لتطويق ابن الميلودي فأعاد النظام بسرعة، أما في منطقة تاهلا فقد

= واحتجوا. وقيل إن بوزار كان يقول إنه يتصرف بموافقة ولي العهد. بعد ذلك برز الدكتور الخطيب كمشرف على إنزال جيش التحرير. وأصل التحاقه بجيش التحرير أن الحاكم الإسباني بتطوان طلب من المقاومين المؤسسيين لجيش التحرير، الذين كانون غير مثقفين كما قلنا، أن يختاروا شخصية مثقفة تمثلهم في المحافل الرسمية. فبعثوا إلى ثلاثة من الشخصيات القيادية الشابة في حزب الاستقلال هم عبد الله إبراهيم ومحمد الدويري وعبد الرحيم بوعبيد، وقد اعتذروا الواحد بعد الآخر (أخبرني المرحوم عبد الرحيم أنه لم يعتذر وأنه وقع سوء فهم عنه من المرسول. أما الأخ عبد الرحمان اليوسفي فقد أجريت له آنذاك عملية جراحية خطيرة في سويسرا. ولم يكن من الممكن إسناد رئاسة جيش التحرير للسيدين عبد الكبير الفاسي أو الغالي العراقي عضوي القيادة فيه لأسباب «توازنية» معروفة، فقد كان الزعيم علال بمثابة الرئيس الأعلى). عند ذلك قررت قيادة جيش التحرير استدعاء الدكتور الخطيب الذي كان يومذاك في فرنسا. (وهو من أصل جزائري سكن هو وعائلته الجديدة ولما فتح عيادته الطبية (جراح) في طريق مديونة بالدار البيضاء كان على صلة بالمقاومين يداوي جرحاهم في العمليات الفدائية ويمدهم بالعون. وقدم لهم مسدساً كان لديه). وعندما انكشفت محاولة بوزار إنزال جيش التحرير من دون مشاورة قيادته برز الدكتور الخطيب كمشرف على إنزال جيش التحرير باتفاق مع ولي العهد والملك محمد الخامس. هذا في وقت كان بقية قادة جيش التحرير المؤسسين له ـ ومعظمهم من المنحدرين من حزب الاستقلال وكانت لهم علاقات مع علال الفاسي في القاهرة الذي كان يقف إلى جانبهم ضداً على اللجنة التنفيذية لحزبه. كان المؤسسون لجيش التحرير وقادته الفاعلون، ومعهم علال الفاسي وقيادة المقاومة، يرون أن مهمة جيش التحرير لم تنته وأنه يجب أن يتجه إلى الصحراء الغربية والشرقية لتحرير الأراضي المغربية المغتصبة من الاستعمار الفرنسي. وبعد مسلسل طويل ومعقد من المناورات تمكن قسم من جيش التحرير فعلاً من الذهاب إلى الجنوب حيث خاض معارك مع القوات الإسبانية واستطاع أن يحرر الساقية الحمراء. . . إلخ، كما قام قسم منه بعمليات في الصحراء الشرقية جنوب أرفود بالراشدية حيث كانت قيادته. وعندما أحست القوات الفرنسية في الجزائر باحتمال تلاحم جيش التحرير المغربي مع جيش التحرير الجزائري في الصحراء شرقاً وغرباً اتفقت مع إسبانيا وتحالفتا على جيش التحرير، فاضطر جيش التحرير إلى الانسحاب. ثم جاء قرار توقيف الحكومة المغربية برئاسة عبد الله إبراهيم الميزانية المخصصة لجيش التحرير وتم إنهاء أمره، في ملابسات ليس ها هنا مكان شرحها.

ونعود إلى قضية المساعدي الذي قتل في ظروف الصراع بين طرفين في جيش التحرير: الطرف الذي كان يعارض إنزال جيش التحرير وهو مرتبط بحزب الاستقلال أو بزعيمه على الأقل. والطرف الثاني كان يعمل على إنزاله بتنسيق مع ولي العهد. وكان المساعدي يقف منذ مدة في الطرف المناوئ لحزب الاستقلال كما ذكرنا. وكان قد قام بتصرفات معادية، كالملاحقة وغيرها، ضد أعضاء هذا الحزب سواء داخل جيش التحرير أو خارجه في المناطق التي كان يشرف عليها بوصفه من ضباط جيش التحرير. كما أنه أظهر تصرفات معادية لقيادة المقاومة في الداخل، الشيء الذي جعل هذه تقرر إرسال المرحوم حجاج، زميله في المقاومة وكان صديقاً له، بهدف إقناعه بالمجيء إلى الدار البيضاء لمناقشة الأمر معه، وكان حينذاك وسط فرقة من جيش التحرير بناحية فاس. ويقال إن مشادة كلامية بين الرجلين انتهت بانفلات رصاصة من سلاح حجاج فأصابت المساعدي وقتلته وكان ذلك في شهر حزيران/ يونيو ١٩٥٦. اتهم حجاج بقتله وقدم للمحاكمة ولكن لم تثبت إدانته. وبما أن المساعدي كان من الطرف المناوئ لحزب الاستقلال فقد تبنت الحركة الشعبية قضيته وجعلت منها قميص عثمان، وسخرت في ذلك تسخيراً بما في ذلك ما جرى عندما قرر قادتها نقل رفاة الشهيد (الذي دفن بفاس وحضر جنازته ولي العهد)، إلى قبر تذكاري. وذلك في ظروف تمرد الريف الذي ذكرناه أعلاه والذي «انقلب فيه السحر على الساحر» مما لا مجال للخوض فيه هنا.

استمر التمرد إلى سنة ١٩٥٩، وكانت هناك دلائل تشير إلى أن تدخلاً إسبانياً كان يتحرك خاصة في أقاليم الحسيمة والناضور وتازة، وقد ثبت ذلك فيما بعد. أثناء ذلك هوجمت مكاتب حزب الاستقلال بتلك المناطق وألقيت قنبلة في الخمسينيات في حفلة لعيد العرش فقتلت وجرحت ٤٨ شخصاً ووقعت أعمال عنف أخرى بالمناسبة في الحسيمة والناضور (قبيلة بني وراين).

كونت لجنة ملكية برئاسة عبد الرحمان أنجاي للتحقيق. كانت الشكوى من الإداريين رجال السلطة قواد شيوخ... إلخ. وللخروج من هذه الدوامة التي تشابكت مع دوامة الصراع داخل حزب الاستقلال مما أصاب حكومة بلافريج بالشلل قامت اتصالات ـ بواسطة وبغير واسطة ـ بين جلالة الملك محمد الخامس وجناح المقاومة والمهدي والاتحاد المغربي للشغل بهدف إنقاذ البلاد، وقد أسفر ذلك عن إسناد رئاسة الحكومة إلى عبد الله إبراهيم في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨ وقد تولى أيضاً وزارة الخارجية، كما عين المرحوم عبد الرحيم بوعبيد وزيراً للاقتصاد الوطني ونائباً لرئيس الحكومة. والمعطي بوعبيد وزيراً للشغل والشؤون الاجتماعية والتهامي عمار وزيراً للفلاحة. أما الوزراء الآخرون فلم يكونوا ينتمون إلى هذا الجناح من حزب الاستقلال.

ثالث عشر: الدور الفرنسي في الأحداث

عندما تشكلت حكومة عبد الله إبراهيم كانت التمردات التي كانت تستهدف ضرب حزب الاستقلال قد انكشف أمرها. لقد اتضح أنها لم تكن بمعزل عن التدخل الأجنبي الفرنسي منه بالخصوص. ولكي نفهم هذا يجب أن نستحضر في أذهاننا أن القوات الفرنسية كانت لا تزال في المغرب في عدة ثكنات وفي عدة أقاليم. وأن الثورة الجزائرية التي اندلعت في فاتح تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ كانت تجد لها في المغرب المستقل، خاصة في المغرب الشرقي عمقاً استراتيجياً للتدريب والاستراحة والتموين والحصول على السلاح. كما كانت تجد الشيء نفسه في تونس. ولم يكن يخفى على فرنسا أن الوطنيين المغاربة، وبالتحديد المقاومة وجيش التحرير وكثيراً من أعضاء اللجنة التنفيذية فضلاً عن الرأي الوطني، كانوا جميعاً يدفعون الحكم إلى الوقوف بجانب القضية الجزائرية التي كانت تعتبر قضية وطنية باعتبار أن استقلال المغرب دون استقلال الجزائر سيظل مهدداً في كل لحظة.

ويجب أن نضيف إلى ذلك أيضاً مطالبة المغرب، وعلال الفاسي بالذات، باسترجاع الأراضي التي اقتطعتها منه فرنسا في الجنوب الشرقي مثل تندوف التي كانت مغربية يرفع فيها العلم المغربي إلى أواخر الأربعينيات (خمس سنوات قبل الاستقلال) حينما ضمتها فرنسا إلى مستعمرتها الجزائر كما كانت قد فعلت من قبل بالنسبة لبشار والقنادسة وتوات... إلخ. أضف إلى ذلك مطالبة المغرب رسمياً بموريتانيا حينما قررت فرنسا خلق دولة صورية تابعة لها هناك. وكان حزب النهضة الموريتاني الوطني بزعامة حرمة ولد بابانا (خال المرحوم باهي محمد) يناضل من أجل رجوع موريتانيا إلى المغرب وكان مقيماً في الرباط لاجئاً، بينما كان المختار ولد دادة وحزبه يطالبون بالاستقلال، وكان ولد دادة عضواً في البرلمان الفرنسي بباريس ممثلاً لموريتانيا التي كانت تعتبر مقاطعة فرنسية. أضف إلى ذلك مطالبة المغرب بالأراضي التي اقتطعتها إسبانيا منه في الجنوب الغربي مثل طانطان وسيدي إفني وطرفاية والساقية الحمراء ووادي الذهب. وكان حزب الاستقلال، وزعيمه علال الفاسي بالخصوص هو حامل لواء هذه المطالب الترابية الوطنية، الشيء الذي كان يعني أن معركة حزب الاستقلال (ومعه جيش التحرير) من أجل استقلال المغرب ككل لم تنته. وحق لفرنسا وإسبانيا أن تعتبرا أن حزب الاستقلال هو عدوها في المغرب.

من أجل ذلك استعملت الدولتان عناصر من «القوة الثالثة» في شن حملة على حزب الاستقلال. وقد كشف التحقيق القضائي، كما رأينا، عن تورط بعض هذه العناصر مع الضباط العسكريين الفرنسيين والإسبان في قواعدهم العسكرية بالمغرب. ليس هذا وحسب بل نشطت بعض العناصر الفرنسية في «تحذير» القصر من حزب الاستقلال وطموحاته موظفة في ذلك ما جرى للملكية في مصر وللباي في تونس. وقد وجد الفرنسيون الذين قادوا هذه الحملة، في المغرب ومن فرنسا، في بعض «أصدقاء فرنسا» من المغاربة «الليبراليين»، وعلى رأسهم أحمد رضى كديرة، وفي بعض «رجال المخزن» أيام الحماية وسيلة للتأثير في القصر وخاصة في ولي العهد. فصارت كثير من مظاهر العمل على «كسر شوكة» حزب الاستقلال ومقاومة «ديكتاتورية» زعمائه، تستظل بمظلة القصر، في شخص ولي العهد. حتى إنهم استطاعوا أن يضعوه في «قفص» كما صرح بذلك هو نفسه لبعض قادة الاتحاد، خصوصاً عندما أوهموه أن المؤسسة الملكية مهددة من خلال استغلال حزب الاستقلال طيبوبة جلالة محمد الخامس ووطنيته وطموح بعض قادة هذا الحزب إلى

الاستيلاء على الحكم بعده، وكان نموذج بورقيبة زعيم حزب الدستور التونسي الذي خلع الباي وأقام الجمهورية يُلْبَس للزعيم علال الفاسي[٨].

رابع عشر: موقع علال الفاسي في أزمة الحزب؟

وعندما تشكلت حكومة عبد الله إبراهيم واتخذت منها اللجنة التنفيذية للحزب موقفاً عدائياً علنياً كانت الأزمة داخل الحزب قد بلغ فيها السيل الزبى. تدخل علال الفاسي هو وعبد الرحيم بوعبيد بعد تأليف الحكومة في محاولة أخيرة لرأب الصدع، ولكن المحاولة فشلت بسبب عدم موافقة علال على إعادة هيكلة اللجنة التنفيذية. كنت في ذلك الوقت على اتصال «خاص» بشخصيتين من الجانبين. ولا زلت أذكر أني سألت ذات يوم الشخصية التي من الجناح اليساري عن السبب في كون الزعيم علال لا يرمي بكل نفوذه وقوته لحل المشكل، فأجابني: «إن السي علال يقتنع برأينا في النهار فيكون معنا أو متقدماً علينا، ولكنه في الليل يتحول بـ ١٨٠ درجة بتأثير الآخرين، فيعود إلينا في الصباح وقد محا الليل كلام النهار». وطرحت السؤال نفسه على شخصية من الجناح «المحافظ» من المؤسسين للوطنية في الثلاثينيات فأجابني: «السي علال، الله يهديه. أحياناً يسمع لـ «السلاكط» (يعني المقاومين والنقابيين) و«الشيوعيين» أمثال المهدي وعبد الرحيم». ولا زلت أذكر أن هذه الشخصية قد حاولت سنة ١٩٥٦ صرفي عن قراءة كتاب علال الفاسي **النقد الذاتي**، بدعوى أن السي علال كتبه في الغابون متأثراً بوضعيته هناك، وأنه لا يمثل رأي الحزب. وبالفعل كان كتاب **النقد الذاتي** غير مرضي عنه، وكان علال يعرف أن الكتاب لن يكون موضوع ترحيب من أصدقائه القدامى، ولذلك ألح في مقدمته على أنه يمثل رأيه الشخصي لا رأي الحزب.

---

(٨) كل هذه المعطيات كانت معروفة في ذلك الوقت حتى لدينا نحن شباب الحزب الذين كنا آنذاك في الصف الثالث أو الرابع، خصوصاً من كان منا على صلة بعنصر أو عناصر من قيادة الحزب. وكانت كثير من هذه المعطيات تقرأ في السطور أو بين السطور في صحافة الحزب خاصة منها جريدة الاستقلال بالفرنسية. ومن الأمثلة المضحكة التي لها دلالة في هذا الصدد أن الزعيم علال الفاسي قد استقدم معه من أندونيسيا كسوة مشجرة من النوع الذي يلبسه الأندونيسيون كثياب وطني والذي نشاهده اليوم في التلفزة، ولم يكن الناس يومئذ قد رأوا مثل ذلك اللباس. وذات يوم لبس علال تلك الكسوة وخرج بها من منزله في طنجة، فلما شوهد بذلك اللباس قيل إن علال الفاسي لبس كسوة جنرال وأنه سيقلب الحكم. وقد وصل الخبر إلى الرباط ونفخ فيه وأخذ مأخذ الجد في بعض أوساط القصر واستغل خصوم حزب الاستقلال ذلك أيما استغلال.

خامس عشر: نبش في اللاشعور السياسي

كان إسناد تشكيل الحكومة إلى جناح المقاومة والاتحاد المغربي للشغل والتيار التقدمي في حزب الاستقلال، الذي كان على رأسه الشهيد المهدي، عملية استوجبتها ضرورة إنقاذ المغرب من الفوضى، لا أقول من «أزمة قلبية» بل أقول من «حرب أهلية». إن محاولات «كسر شوكة» حزب الاستقلال بتحريك العناصر «البدوية»، وبالأحرى «النعرة القبلية»، من خلال الحسن اليوسي وعدي أوبيهي وتمرد الريف وقضية الشهيد المساعدي... إلخ، قد بدأت تفلت من الأيدي المحركة لها لتتغلغل فيها الأيدي الأجنبية (الفرنسية والإسبانية)، مما جعل «انقلاب السحر على الساحر» حقيقة مؤكدة. هكذا وضع حد لتمرد الريف بتدخل صارم وعنيف من القوات الملكية تحت قيادة ولي العهد. أما «الوسطاء» الذين استعملوا في عملية التحريك والذين نسوا مهمتهم وانزلقوا تحت إغراء وعود «الفجر الكاذب» فقد احتفظ بهم وبملفاتهم، ينفض عنها الغبار عند الحاجة، ثم ترد إلى رفوفها عندما تعود «الأمور إلى نصابها».

وقبل أن نطوي صفحة هذه الأحداث والصراعات السياسية التي كانت تجري بوسائل «غير سياسية» لا بد من النبش هنا قليلاً في اللاشعور السياسي الذي كان يحرك «زعماء المعارضة» الذين تجندوا أو جُنِّدوا لـ «كسر شوكة» حزب الاستقلال. وهكذا فإذا غضضنا الطرف عن «الأيدي المحركة» الوطنية منها والأجنبية، وانصرفنا إلى «اعتبار» ما نسميه اللاشعور السياسي استطعنا أن نرى مظهراً آخر من مظاهر الصراع في السنوات الأولى من الاستقلال. كان الصراع الاجتماعي الطبقي في المغرب يعبر عن نفسه منذ الأربعينيات من خلال مقولات تنتمي إلى فضاء القبلية والطائفية الضيق. كانت النخبة التجارية والثقافية والسياسية، وبالتالي «الطبقة المسيرة» تنتمي إلى المدن التي لها تاريخ في التجارة وخدمة الدولة، وفي مقدمتها مدينة فاس. وعندما رحلت كثير من رؤوس الأموال الفرنسية إلى المغرب، بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، تحولت الدار البيضاء إلى مركز جذب للطموحات التجارية وغيرها، فكان «درب عمر» مركز التجارة بالجملة تعمره المحال التي كانت في ملك نخبة من الأسر الفاسية التي تتقن فن التجارة. وكان كثير من تجار «درب عمر» منخرطين في حزب الاستقلال أو متعاطفين معه وممولين لنشاطاته. هكذا تكونت «نخبة مالية» مسيرة مؤثرة على مراكز القرار في قيادة حزب

الاستقلال ومنه في مرافق الدولة خاصة الاقتصادية منها كالأبناك وغيرها.

ولا زال كاتب هذه السطور يذكر كيف أنه لمس بنفسه في الدار البيضاء سنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ ـ حينما كان عضواً في الشبيبة الاستقلالية يساهم في نقل النشرة الحزبية من مطبعة الأطلس بدرب عمر إلى أحد مركز توزيعها في درب السلطان بجوار المسرح الملكي بزنقة آيت أفلمان ـ كيف أن الصراع داخل حزب الاستقلال كان يتغذى في جزء كبير منه من هذا المعطى، الذي كان التصريح به شيئاً مألوفاً في بعض فروع الحزب، (كالمقاطعة ١١ قريباً من شارع الفداء التي كان صاحبنا يتردد عليها) كما في الحياة العامة و«راديو المدينة». لقد كان التصنيف إلى «أصحاب درب عمر» وأبناء البادية عموماً، أشبه ما يكون بـ «ثابت» من ثوابت التفكير يومئذ. ومع أن «أهل سوس» كانوا تاريخياً في منافسة مع «أهل فاس» في الميدان الثقافي (كما أوضح ذلك المرحوم المختار السوسي في بعض مؤلفاته)، كما كانوا في مقدمة من يصنفون في مقابل «أهل فاس»، في الدار البيضاء على الأقل، فإن موقفهم لم يكن سلبياً من المعطى الذي ذكرنا، بل توجهوا إلى خوض المنافسة في الميدان الاقتصادي التجاري بنشاطهم المعهود. وأكثر من ذاك أضفوا على الصراع داخل حزب الاستقلال طابع المنافسة والمعارضة السلمية البناءة، خصوصاً وقد كانوا من أوائل الوطنيين والمقاومين، بل كانوا يشكلون القاعدة العريضة لحزب الاستقلال، وهي القاعدة التي انتقلت كلها تقريباً إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عبر انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩.

أما سكان الجبال، خاصة الأطلس، فلقد عانوا أكثر من غيرهم من الحصار الفرنسي العسكري خصوصاً وقد استمرت مقاومتهم المسلحة للاحتلال الفرنسي إلى أواسط الثلاثينيات. وهكذا فرضت عليهم سلطات الحماية العزلة عن المدن، دون أن يعني ذلك أنه لم ينخرطوا في الحركة الوطنية وفي حزب الاستقلال بالذات، بل لقد كان فيهم وطنيون استقلاليون يرجع إليهم الفضل في نشر الفكر الوطني في مناطقهم. ومع ذلك فوجود حزب الاستقلال في جبال الأطلس والريف أيام الحماية كان ضعيفاً جداً بالمقارنة مع وجوده في السهول أو في الجنوب. وعندما استقل المغرب وأخذ أهل الجبل ينزلون إلى المدن ويتعرفون على الوضع فيها، ويصطدمون في نفس الوقت في أماكن إقامتهم مع رجال السلطة المحلية الذين عينوا في بداية الاستقلال من المدن ـ حيث كان التعليم منتشراً نسبياً ـ وكان منهم رجال من

حزب الاستقلال، استيقظ اللاشعور السياسي القبلي الطابع فاكتست عندهم معارضة حزب الاستقلال طابعاً خاصاً. لقد رأوا في وجود الحزب في كل المرافق الهامة، في التجارة والسياسة والثقافة، هيمنة لا مبرر لها. ومن هنا ما ذكرناه قبل عن اليوسي الذي لم يتردد في عقد اجتماعات في الأطلس يقول فيها إن أهل المدن سيطروا على البلاد مع أنها أصلاً لأهل البادية.

إن التذكير بهذه المعطيات «المسكوت عنها» عادة ضروري لفهم التحول الذي حصل بعد إسناد رئاسة الحكومة إلى عبد الله إبراهيم، ابن الجنوب (وليس ابن فاس أو الرباط!)، فهو لم يكن من «البورجوازيين المتعفنين» حسب عبارته التي ذكرناها في الفصل السابق. وعندما تجندت القيادة «التقليدية» في حزب الاستقلال لمعارضة حكومة عبد الله إبراهيم أحس «الناس» أن تحولاً ما قد حصل، وصار مبدأ «عدو عدوي صديقي» يحكم موقف كثير من القوى التي كانت تعارض حزب الاستقلال. وهكذا حصل لقاء ضمني حيناً وعملي حيناً آخر بين خصوم حزب الاستقلال من خارجه ومعارضي قيادته التقليدية من داخله. وقد أخذ هذا «اللقاء» يتسع ويتعمق بعد انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩ حين انفصلت جماهير حزب الاستقلال بقيادة رجال أمثال الفقيه البصري من الأطلس وعبد الرحمان اليوسفي من الشمال والمحجوب بن الصديق من عمال السكك الحديد بمكناس والفقيه الحمداوي والدكتور بلمختار من أبناء القرى، وبرز مناضلون من الجنوب كالحاج عمر الساحلي والحبيب الفرقاني، ومن دكالة كبوشعيب الدكالي وآخرون من المغرب الشرقي كالفقيه الفكيكي والعربي بوراس وأحمد بلعربي، إلى جانب آخرين يطول ذكرهم من الناضور والحسيمة والشاوية وآسفي ومن «المستضعفين» من أهل فاس ومكناس والرباط وسلا وغيرهم من أبناء الجيل القديم والجديد، حين حصل هذا النوع من «الانفصال» نتج منه تحول هام في المشهد السياسي المغربي. وهكذا لم تمر سوى بضعة أشهر حتى كان الإعداد لقيام «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» جارياً على قدم وساق. وكان هذا الاسم وحده كافياً للإشارة إلى نوع التحول الذي حصل. لقد ضم الاتحاد أطر وجماهير حركة ٢٥ كانون الثاني/ يناير بكاملها مع فصائل من أحزاب كانت الخصم اللدود لحزب الاستقلال (فصائل من حزب الشورى والحركة الشعبية، وعناصر من الأحرار المستقلين... إلخ)، بينما تقلص حجم حزب الاستقلال ليبرز فيه جانبان متناقضان تاريخياً: جانب «درب عمر» من جهة وجانب «الوطنيين الفقهاء» الذين مارسوا الوطنية

والسلفية في القرويين أو من خلالها. أضف إلى ذلك جهاز «المفتشين» الذين كان بعضهم من كبار مناضلي الحزب أيام الحماية بينما تحول بعضهم إلى كبار موظفي الحزب بعد الاستقلال.

سادس عشر: من «كسر شوكة» حزب الاستقلال إلى قص جناحي الاتحاد

كان من نتائج هذا التحول على صعيد الوجود الشعبي لحزب الاستقلال الذي صادف فشل عملية «كسر شوكة» هذا الحزب بواسطة التمردات المصنوعة التي شرحنا، أن انتقلت الأيدي المحركة لـ «القوة الثالثة» من أجانب وغيرهم إلى محاولة «قص أجنحة» هذا الكائن السياسي الوطني الشعبي الجديد - انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ثم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية - الذي جاء على غير موعد ليخوض المعركة التي ترددت بل تقاعست قيادة حزب الاستقلال في خوضها: معركة تحرير الاقتصاد وإقرار الاختيارات الشعبية في بنائه، والعمل على تحقيق الجلاء ومساندة الثورة الجزائرية، والإعداد للانتخابات ووضع دستور ديمقراطي لتحويل المؤسسة الملكية المغربية التي تتوفر على الشرعية التاريخية والوطنية إلى ملكية تمتلك على الشرعية الديمقراطية أيضاً. إن ذلك يعنى إعادة هيكلة «نظام حكومة المغرب» ليتحول الكلام عنها من «البيان المطرب» إلى «النضال المتواصل» من أجل مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي!

كان على استراتيجية محركي «القوة الثالثة» التركيز على إفشال حكومة عبد الله إبراهيم في سعيها إلى التحرير الاقتصادي وتحقيق الجلاء، وذلك بتجنيد العناصر «الليبرالية» في جوقة هذه «القوة» وعلى رأسهم أحمد رضا كديرة، من جهة، وسلوك مسلسل منهجي من القمع البوليسي من جهة أخرى لتفكيك وكسر شوكة إحدى القوى الأساسية في الاتحاد الوطني، قوة المقاومة كرجال ورصيد وإشعاع.

لقد خصصنا لاحقاً قسماً عن حملة القمع التي تعرض لها المقاومون. وسيكون علينا فيما تبقى من صفحات هذا الفصل أن نتحدث عن صراع حكومة عبد الله إبراهيم، ومن ورائها جريدة **التحرير** والاتحاد الوطني كله، من أجل إقرار السياسة التحررية في الميدان الاقتصادي وغيره.

سابع عشر: تواطؤ أطراف ثلاث ضد التحرر الاقتصادي

عندما صدرت **التحرير** كان قد مضى على تشكيل حكومة عبد الله إبراهيم ثلاثة أشهر وأسبوع واحد، وشهران وأسبوع واحد على انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩. وقد هيأ المرحوم عبد الرحيم بوعبيد تخطيطاً اقتصادياً ثنائياً عاماً يرسم توجه عمل الحكومة في السنتين التي كان لا بد منهما لإنجاز مخطط خماسي ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ كان الهدف منه القفز بالمغرب من وضعية التخلف والتبعية للمستعمر إلى وضعية التنمية الحقيقة والإقلاع الحقيقي في كل الميادين.

كان ذلك يتطلب أولاً فك الارتباك مع فرنسا التي كانت قد جعلت من المغرب خلال الحماية ذيلاً تابعاً لها في كل الميادين. وواضح أن الأمر كان يتطلب أول ما يتطلب تحرير الاقتصاد المغربي وإعادة بنائه، وذلك من خلال سلسلة من التدابير التي كنا نسميها بحق «تدابير التحرير الاقتصادي»، ليغدو بالإمكان بعد ذلك الشروع في بناء الهياكل الاقتصادية الضرورية للإقلاع والانطلاق نحو مغرب كان سيكون السبّاق إلى الخروج من التخلف كما كان السبّاق في تحقيق الاستقلال.

كانت المعركة إذاً مع الاستعمار الاقتصادي المهيمن في البلاد وبالتالي مع المستفيدين منه. كان الخصم ثلاثة أطراف تجمعهم المصالح: رجال الأعمال الفرنسيين والمعمرون من جهة، عملاء هؤلاء من «القوة الثالثة» من جهة ثانية، والمتمولون من الاقتصاد الاستعماري أيام الحماية الذين ازدادوا تمولاً في السنوات الثلاثة الأولى من الاستقلال، وهم أساساً من «الوطنيين» الأغنياء الذين تربطهم بحزب الاستقلال علاقات عائلية وتجارية كان لها دور في تمويل هذا الحزب خلال العمل الوطني من أجل الاستقلال، وبالتالي كان لها تأثر كبير في قراراته الظرفية واختياراته العامة.

ثامن عشر: الصراع حول محمد الخامس . . .
من سيكسبه إلى جانبه؟

هذه الأطراف الثلاثة تمكنت من خلق قنوات للتأثير في بعض شخصيات المؤسسة الملكية وبالخصوص في ولي العهد. ولا بد من أن نشير في هذا الصدد إلى أن هذه الأطراف مجتمعةً تواطأت بتنسيق، أو بغير تنسيق، على خلق

جو من الخوف على المستقبل في المؤسسة الملكية مستعملة ما حدث في مصر أعني الإطاحة بالملك فاروق والمد التحرري التقدمي السائد يومذاك، وإطاحة الحزب الدستوري بزعامة بورقيبة بالباي الذي كان على رأس «حكم ملكي» ورثته تونس من الخلافة العثمانية، وقد تم عزله مباشرة بعد الاستقلال وتولي الحزب الدستوري مهام الحكومة. ثم هناك عامل آخر لا بد من استحضاره وهو أن بروز الطبقة العاملة ممثلة في الاتحاد المغربي للشغل يومئذ كقاطرة للنضال الاقتصادي الاجتماعي وسلوك سياسة التصنيع من طرف حكومة عبد الله إبراهيم وبدء انتشار شعارات المد التحرري الذي كان يجتاح أقطار العالم الثالث بسرعة، كل ذلك جعل خصوم الاتحاد يوحون ويقنعون بعض الأوساط في المؤسسة الملكية بأن النتيجة الطبيعية لسياسة «التصنيع» هي ازدياد الطبقة العاملة حجماً وتأثيراً وبالتالي جر المغرب إلى نظام «ديكتاتورية البروليتاريا» الذي سيكون ضحيته الأولى هي المؤسسة الملكية.

تاسع عشر: محمد الخامس أقوى من أن يتأثر بخصوم التحرر

لم تكن هذه «التحذيرات» المغرضة لتؤثر في الملك محمد الخامس، لعدة أسباب: فمن جهة كان وطنياً حقيقياً ينظر إلى التدابير التي كانت الحكومة تتخذها على أنها لصالح الوطن وأنها من ضرورات استكمال التحرير. ثم لأنه كان يثق ثقةً حقيقيةً في المرحوم عبد الرحيم بوعبيد الذي كان مهندس إسناد كل السلطات إلى الملك محمد الخامس لكونه الضمانة الوطنية التي لا يمكن أن تخترقها القوى المعادية لتحرير المغرب واستكمال استقلاله الاقتصادي، هذا علاوة على أنه استطاع أن يدير المفاوضات مع فرنسا بالصورة التي تجمع بين المطلبين الشعبيين: عودة محمد الخامس والاستقلال. وكان الملك محمد الخامس يثق في عبد الله إبراهيم لما عرف عنه من وطنية ومن ارتباط بالمقاومة والاتحاد المغربي للشغل. وكانت هاتان المنظمتان كلتاهما قد عبرتا بصفة رسمية عن ارتباطهما به واعتمادهما عليه كضمانة لاستكمال استقلال المغرب وتحرير اقتصاده وما تبقى من أراضيه تحت الاستعمار. وكان ولاء هاتين المنظمتين لمحمد الخامس بهذا الشكل المباشر ضدا على القيادة التقليدية لحزب الاستقلال، وفي مقدمتها علال الفاسي الذي كان زعيم الحزب في منزلة بورقيبة في تونس. وبالتالي كان هو الشخصية الوحيدة التي يمكن أن تثير التخوف. ولكن هذه الشخصية بقيت دون جناحين في الحاضر والمستقبل لانضمامها إلى القيادة التقليدية في حزبه وإعلانه الحرب على جناحي هذا الحزب (المقاومة والنقابة).

ثم إن الملك الراحل محمد الخامس كان يعي فوق ذلك أن شعبيته هي ضمان حاضره ومستقبله، وقد اكتسبها بانخراطه في العمل الوطني منذ سنة ١٩٣٤ وقيادته منذ ١٩٤٤ جنبا إلى جنب مع الحركة الوطنية. وقد اكتسب خبرة غنية خلال هذه المرحلة فتعرف عن كثب على أساليب السلطات الفرنسية وعملائها. والنتيجة التي استخلصها الملك محمد الخامس من كل ذلك هي أن كل شيء مرهون بالحفاظ على صورته في مخيلة الشعب كما رسمها في «القمر» حادث عزله ونفيه سنة ١٩٥٣.

عشرين: عملية جراحية بسيطة تغتال مستقبل المغرب

أما بالنسبة لأفراد المؤسسة الملكية وحاشيتها و«أهل دار المخزن» عموماً، فالأمر يختلف. لقد كانوا يرون في سير محمد الخامس مع التيار الجديد المتمثل في الاتحاد الوطني وحكومة عبد الله إبراهيم خطراً على مصالحهم وطموحاتهم. ولذلك كان يسهل استعمالهم من الأطراف الثلاثة (المصالح الاستعمارية، القوة الثالثة، الأغنياء الاستقلاليون) التي تواطأت، كما قلنا، ضد هذا التيار التحرري. وأهم أفراد المؤسسة الملكية التي وقع التركيز عليها من طرف هؤلاء هو ولي العهد. لقد أفهموه أنه إذا كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لا يشكل خطراً على الملك محمد الخامس فهو يشكل الخطر كل الخطر عليه هو حينما يصير ملكاً. ولذلك يجب القضاء على هذا «الخطر» الآن، وذلك بحمل الملك محمد الخامس على التخلص منه قبل فوات الأوان. ومن هنا كانت المعركة السياسية تتلخص في ذلك الوقت حول شخص محمد الخامس، من سيكسبه إلى جانبه؟ وكما شرحنا في الكتاب سابقاً فقد استعمل خصوم الاتحاد كل الوسائل للدفع بولي العهد إلى الضغط على أبيه بمختلف الوسائل لإقالة حكومة عبد الله إبراهيم. وفعلاً نجحوا في ذلك وتشكلت حكومة على رأسها الملك نفسه ينوب عنها في رئاستها ولي العهد.

وما هي إلا شهور حتى أدرك محمد الخامس خطورة الاتجاه اللاوطني اللاشعبي الذي تسير إليه الأمور وأن المقصود الحقيقي هو تحرر المغرب واستقلاله الاقتصادي وبالتالي مستقبل المغرب المستقل كله. لقد أدرك تماماً أن ولي العهد قد وقع تحت تأثير الأطراف الثلاثة التي ذكرنا. وفي لقاء رسمي (سري) مع ممثلي قيادة الاتحاد ـ قد نذكر تفاصيله ومكانه وتاريخه فيما بعد ـ أشار الملك الراحل إلى أنه عازم بعد العملية الجراحية البسيطة التي كانت

ستجرى له ـ على الرغم من تأكيد جميع الأطباء على عدم ضرورتها ـ أنه سيعيد الأمور إلى نصابها وأنه قد يعيد النظر في ترتيب بيت المؤسسة الملكية نفسه، وفي أعلى رتبة فيه. غير أن الأقدار شاءت أن ينتقل هذا الملك الوطني العظيم إلى الرفيق الأعلى خلال العملية الجراحية التي لم تقتصر آثارها على جسمه بل امتدت إلى اغتيال مستقبل المغرب كما كان يحلم به هو قبل غيره، رحمه الله.

كان ذلك قمة مسلسل التحول الذي حصل، فلنعد الآن إلى بدايته، لنقف مع بعض حلقاته، من خلال ما سيتسع له المجال هنا من النصوص التي كتبناها في هذا المجال.

ملاحظة:

لمن يرغب في مزيد من المعلومات حول تأسيس جيش التحرير والمشاكل الداخلية التي عرفها، بما في ذلك تلك التي تتعلق بإنزاله وبقضية الشهيد عباس المساعدي وعملية نقل جثمانية من طرف الحركة الشعبية (الخطيب وأحرضان) والتمرد الذي حصل في نواحي تازة والريف والكيفية التي عالجت بها السلطات الرسمية ذلك، والصراع في أجهزة الدولة في السنوات الأولى من الاستقلال... لمزيد من المعلومات حول هذه الأمور ننصح بقراءة كتاب الأخ المناضل الغالي العراقي أحد مؤسسي جيش التحرير وعضو قيادته، والعامل على إقليم فاس حين وقوع التمردات المشار إليها[٩].

ونحن ننصح بهذا الكتاب ليس فقط لغزارة مادته وكشفه عن أمور كانت غير واضحة بل أيضاً لكونه قد التزم الموضوعية فلم يتعصب لحزب ولا جماعة على الرغم من أنه كان من أطر حزب الاستقلال ومن الشخصيات التي شاركت في انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩ وتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وهو، منذ استقالته من منصبه كعامل إقليم فاس، اختار العزوف عن المناصب الإدارية والحزبية وعاد إلى عمله الأصلي كتاجر ورجل أعمال.

---

(٩) الغالي العراقي، **ذاكرة نضال وجهاد** (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، [د. ت.]).

الفصل الثامن

معركة الاستقلال الاقتصادي والصراع مع «المفهوم القديم للسلطة»

أولاً: إنشاء بنك المغرب واسترجاع الأراضي وإصلاح الإذاعة

كان أهم عمل يمكن اعتباره نقطة انطلاق المرحوم عبد الرحيم في استراتيجية تحرير الاقتصاد المغربي، هو تأسيس بنك المغرب من جهة واسترجاع الأراضي التي اغتصبها المعمرون من جهة أخرى. وهكذا أعلن يوم ٢٥ أيار/ مايو ١٩٥٩ عن تأسيس «بنك المغرب»، بوصفه مؤسسة وطنية للصرف والقرض وإصدار العملة، ليحل محل «البنك المخزني». كان هذا البنك قد تأسس عام ١٩٠٦ ليكون دعامة من الدعامات الأساسية التي يرتكز عليها الاستعمار في بلادنا والتي فتحت مجالاً واسعاً للاحتكارات الأجنبية التي تحكمت في اقتصادنا «لذلك نظرت الحكومة منذ بداية عملها إلى قضية البنك المخزني واعتبرت أن حلها مفتاح للطريق القويم الذي يؤدي إلى الانعتاق الاقتصادي».

وفي هذا الاتجاه أيضاً أنشأت الحكومة بنك التنمية الاقتصادية (٢٢ تموز/ يوليو ١٩٥٩) وبنك التجارة الخارجية (١ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩)، كما أنها أعدت العدة إنشاء مصنع للصلب والفولاذ في الناضور، قال عنه المرحوم عبد الرحيم بوعبيد وزير الاقتصاد يوم ١٤ نيسان/ أبريل ١٩٦٠ بأنه «سيكون بإمكانه إنتاج ٢٥٠ ألف طن من الفولاذ و٢٠ ألف طن من الحديد والمنغنيز، وأن المجموعة الصناعية لهذا المشروع تقدر تكاليفها الأولية بحوالى ٣٠ ملياراً من الفرنكات. وفي فاتح أيار/ مايو من السنة نفسها أشار المرحوم بوعبيد في

خطاب له: إن إنتاج الحديد والفولاذ بالمغرب يتحقق سنة ١٩٦٢، وبعد عشر سنوات سيشهد المغرب مدينة صناعية كبرى كالدار البيضاء على الساحل الشمالي حيث إن ١٦٥ ألف طن من الصفائح المعدنية ستصنع في المغرب». كما صرح في نفس الشهر بأن الحكومة تعتزم أن تجعل من ناحية آسفي مركزاً للصناعة الكيماوية في مستوى عال هام. وأن معمل الفوسفاط بآسفي سيكون خطوة أخرى نحو اقتصاد وطني متكامل. وفي مجال آخر أسست الحكومة مدرسة المهندسين ومعهد تكوين الإطارات وقد وضع الملك الحجر الأساسي للمؤسستين يوم ٢٤/ ١٠/ ١٩٥٩.

واتجهت الحكومة إلى إصلاح الإذاعة (ولم يكن التليفزيون موجوداً يومذاك) فعينت الدكتور المهدي المنجرة مديراً لها فأعد مشروعاً كان يهدف إلى إعادة هيكلة الإذاعة بالصورة التي تجعل منها جهازاً يتمتع بالاستقلال المادي والمالي وفي الوقت نفسه يخدم سياسة المغرب دون تحيز لهذه الحكومة أو تلك. وقد نص المشروع على أن يكون للإذاعة مجلس إداري يكون بمثابة «برلمان ديمقراطي يراقب أعمال المدير ويوجهها الوجهة الصالحة طبقاً لما تقتضيه المصلحة العامة». وقد نوقش المشروع في المجلس الوزاري برئاسة الملك محمد الخامس وتمت المصادقة عليه يوم ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩. ولكن وقع تجميده فلم ينشر في **الجريدة الرسمية**. ولما تأكد لدى الدكتور المنجرة أن «جهة ما» في السلطات العليا هي التي عملت على تجميده استقال في أوائل حزيران/ يونيو ١٩٦٠.

ثانياً: توزيع الأراضي . . . والشروع في استرجاع أراضي المعمرين

أما في الميدان الفلاحي فقد كانت الخطوة الأولى التي اتخذتها الحكومة هي توزيع الأراضي على صغار الفلاحين، وهكذا وزعت في صيف ١٩٥٩ نحو ٥٩٧٠٠ هكتار على الفلاحين الصغار، ثم أرفقتها بتوزيع أكثر من ٣٠٠٠٠ هكتار. ثم تلى ذلك توزيع ٢٠١٧ هكتاراً في بومعيز على صغار الفلاحين. وكان الملك الراحل محمد الخامس يشرف بنفسه على عمليات التوزيع.

وبدأت الحكومة في استرجاع الأراضي التي اغتصبها المعمرون، وهكذا استرجعت ٤٢ ألف هكتار من أخصب الأراضي كانت قد اغتصبت لصالح المعمرين. هذا من جهة ومن جهة أخرى قررت الحكومة إصلاح القرض الفلاحي وإنشاء صندوق وطني وصناديق محلية للقرض الفلاحي.

ثالثاً: المعركة حول التدابير الاقتصادية التحررية

غير أن المعركة بين الحكومة والاتحاد الوطني والتحرير من جهة وبين خصوم التحرر الاقتصادي الذين عرفنا بهم سابقاً من جهة أخرى، كانت قد تركزت أساساً حول ما كنا نسميه: «التدابير الاقتصادية التحررية»، وكانت عملية فصل الفرنك المغربي عن الفرنك الفرنسي وما يترتب عنها من إجراءات هي مركز تلك التدابير التي دارت حولها معركة حامية الوطيس تعرت فيها كثير من الوجوه وانكشفت كثير من النوايا والارتباطات الخارجية اللاوطنية. كان مشروع تلك التدابير قد قدم إلى جلالة المرحوم محمد الخامس للموافقة عليه بوصفه يمسك بيديه السلطة التشريعية فكان يقوم مقام البرلمان. وهكذا ففي غياب البرلمان انتقلت المعركة إلى كسب رأي الملك. وقامت **التحرير** في هذا الصدد بحملة يومية تقريباً لشرح أهداف تلك التدابير الاقتصادية وضرورتها كأساس لتحقيق الاستقلال الاقتصادي بينما قام الخصوم بحملة تخويفية تدعي أن اقتصاد المغرب سينهار بفصل العملة المغربية عن العملة الفرنسية. . . إلخ. وقد أدى ذلك إلى تريث الملك محمد الخامس في الموافقة على تلك التدابير مدة انكشفت فيها للعموم أبعاد المعركة.

رابعاً: المعركة على كسب الملك، وانخراط ولي العهد في الصراع

خلال هذه المعركة الشرسة تمكنت «القوة الثالثة» التي كان على رأسها أحمد رضا كديرة الذي كان يمثل علانية المصالح الفرنسية من التأثير على ولي العهد، كما سبق القول، فانخرط في عملية «التأثير» على جلالة الملك محمد الخامس وصار يشكل طرفاً مخالفاً لاتجاه حكومة عبد الله إبراهيم حتى اكتسى ذلك مظهراً علنياً تجلى في عدة معطيات. من ذلك مثلاً أنه عندما قرر جلالة الملك الراحل السفر إلى سويسرا للراحة وإجراء فحوص طبية، إذ كان يعاني من التهاب اللوزتين، عهد بالنيابة عنه إلى ولي العهد مولاي الحسن (تموز/يوليو ١٩٥٩). وعندما قرر جلالته زيارة فرنسا انطلاقاً من سويسرا تقرر أن يتوجه عبد الله إبراهيم إلى سويسرا ثم إلى باريس لإعداد الرحلة الملكية هناك، ولكن في يوم ١٨ تموز/يوليو ١٩٥٩ أذيع خبر يقول إن ولي العهد والرئيس عبد الله إبراهيم يتوجهان معاً إلى جنيف لمقابلة الملك. وقد فهم الناس آنذاك أن الأمر يتعلق بخلاف حاد بين رئيس الحكومة وولي العهد

استوجب احتكام الطرفين إلى الملك الراحل. وهذا ما استغلته الصحافة الفرنسية (**باري بريس**، **فرانس سوار**، **الفيغارو**، **لومند**) فكتبت مقالات نشرت **التحرير** فقرات منها ومما جاء فيها: «أن خلافات واقعة الآن بين بعض أعضاء الحكومة من جهة وولي العهد، من جهة أخرى، حول القرار الذي سيتخذ في الشؤون المالية والاقتصادية». وتنبأت بقرب سقوط حكومة عبد الله إبراهيم بسبب «الخلاف القائم بين الحكومة والقصر». وفي تعليق للإذاعة المغربية يعكس وجهة نظر الحكومة ونشرته **التحرير** في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٥٩ ورد ما يلي: «وقد صعق الاستعماريون الفرنسيون للخطوات الجبارة التي تخطوها بلادنا بقيادة عاهله المفدى في طريق استكمال طريق التحرر الاقتصادي والعسكري والمضي في تطبيق السياسة الخارجية لبلادنا على أساس عدم التبعية ومناصرة الشعوب المتطلعة للحرية». «إن هذه الحلمة المقصود منها التأثير في موقف المغرب في اتخاذ القرارت الاقتصادية المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والمالية مع فرنسا لن تجدي مثيريها نفعاً وسترتد إلى نحورهم».

وفجأة أعلن في أوائل غشت [آب/ أغسطس] ١٩٥٩ أن جلالة الملك قرر العودة إلى أرض الوطن لكي تجرى له عملية استئصال اللوزتين في قصره بالرباط. وكان من المقرر أن تجرى له العملية في باريس. وقد عللت وكالة الأنباء الفرنسية قرار العودة هذا بما سمته «خطورة الحالة الداخلية في المغرب». وقد نشرت **التحرير** بعض ما كتبته الصحافة الفرنسية في هذا الصدد، من ذلك ما نشرته يوم ٤ غشت [آب/ أغسطس] ١٩٥٩ تحت عناوين كبيرة تقول: «الاستعمار الفرنسي ضد حكومة صاحب الجلالة. الدعاية الفرنسية تأمل سقوط حكومة عبد الله إبراهيم، الشعب عازم على إحباط مناورة الاستعمار». ومما نشرته الصحافة الفرنسية ونقلته **التحرير** مقالة لجريدة **لورور** قالت فيها «إن محمد الخامس يعود إلى بلاده في ظروف لا تخلو من توتر بعد غيبة شهر واحد من المغرب فما عساه سيجد هناك: إنه يتقن التناور السياسي»... إلخ. وقالت **لو باريزيان ليبيري**: «إن هناك مصاعب بين الأمير مولاي الحسن ورئيس الوزراء فقد غادر السيد عبد الله إبراهيم عاصمة الرباط نحو منروفيا يوم الجمعة، والتنافس بين نزعتي حزب الاستقلال والمصاعب الاقتصادية بالمغرب الذي يعاني الآن وضعاً فوضوياً يتفاقم مع الأيام، ليس ذلك بعيداً من قرار الملك العودة». بل لقد ذهبت **باري جورنال** إلى القول «إن الجامعات المتحدة والاتحاد المغربي للشغل تتطلعان جميعاً إلى إرغام الحكومة والملك على مضاعفة مساعدة جبهة التحرير الوطني وهدفها الحقيقي هو

تحويل نظام الحكم في المغرب إلى ديمقراطية شعبية أو شبهها، ولا يستبعد أن تكون عودة الملك المفاجئة محاولة للحيلولة دون وقوع انقلاب حقيقي».

خامساً: الملك يطلب رأي الأحزاب ثم يوافق على التدابير الاقتصادية

قامت **التحرير** من جهتها بالرد على ادعاءات الخصوم مشكلة نوعاً من الضغط الديمقراطي بلغ قمته عندما صدرت بعناوين بارزة على طول صفحتها الأولى يوم ٢٨ غشت [آب/أغسطس] ١٩٥٩ لتعلن أن «الشعب المغربي يتساءل: لماذا لم يعلن لحد الآن عن القرارات الاقتصادية وسيظل يتساءل حتى يعلن عنها وتدخل في حيز التنفيذ».

وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلن بلاغ من الديوان الملكي أن «جلالة الملك قرر القيام باستشارات مع الأحزاب والمنظمات، في موضوع التدابير الاقتصادية التحررية». قد أحرج قرار جلالة المرحوم خصوم التحرر الاقتصادي إذ كان عليهم أن يتخذوا قراراً رسمياً في الموضوع مستنداً إلى حجج كافية ومعقولة. وبعد عشرين يوما كان جلالته قد تلقى ردود الأحزاب وكانت إما بالموافقة وإما بإبداء تحفظات واهية. وهكذا انعقد المجلس الوزاري في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩ برئاسة جلالة الملك وصادق «على التدابير النقدية والمالية والاقتصادية الكفيلة بتحقيق احتياجات جميع المواطنين»، من جملتها فصل العملة المغربية عن الفرنك الفرنسي وإطلاق اسم الدرهم على الوحدة النقدية المغربية الجديدة التي أصبحت تساوي مئة فرنك. أعلنت **التحرير** ذلك في اليوم التالي بعنوان ضخم يقول: « انتصار عظيم للملك والشعب» وكتبت في افتتاحيتها تلح على «التضامن بين الملك والشعب الذي تكسرت عليه جميع المناورات والمؤامرات». وفي عدد ١٨ من الشهر نفسه نشرت **التحرير** تفاصيل عن التدابير الاقتصادية التي دارت حولها معركة التحرر الاقتصادي تحت عناوين بارزة وكتبت افتتاحية تشرح فيها تلك التدابير جاء فيها أن الأمر يتعلق بـ:

ـ وضع نظام نهائي لمراقبة الصرف وتحويل الأموال بين المغرب ومنطقة الفرنك. ووفقاً لهذا القرار يتحتم على المقيمين بالمغرب أن يعطوا بيانات عما يملكونه خارج المغرب، كما يتحتم عليهم أن يرجعوا إلى المغرب رأس المال الذي يوجد في الخارج وما يستفيدون من أرباح أو دخل من جراء ممتلكاتهم في الخارج.

ـ منع كل نقل أو تحويل لرؤوس الأموال أو الأرباح من المغرب إلى منطقة الفرنك إلا بإذن من مكتب الصرف وعلى حسب الأسلوب والمسطرة التي تقررها القوانين.

ـ منع عمليات البيع أو الشراء أو كل معاملة في الأسهم أو ما يشبهها للشركات المغربية مع المقيمين خارج المغرب إلا بإذن حسب المسطرة التي يحددها نظام مراقبة الصرف وتحويل الأموال إلى الخارج.

ـ يستثنى من هذه التدابير بالطبع حسب القانون المعمول به لدى جميع الدول التي تمارس مراقبة للصرف. فالشركات الأجنبية التي يوجد مركزها الاجتماعي خارج المغرب وكذلك الموظفون الأجانب في الإدارة أو بالمصالح العمومية بالمغرب تكون لهم تسهيلات لتحويل قسط من أجورهم إلى بلادهم كما هو معروف في المعاملات الدولية. وتعتبر مغربيةً كل شركة مركزها الاجتماعي في المغرب حسب القانون المغربي حول الشركات، وإن كان رأس مالها قد جاء من الخارج والمساهمين فيها أجانب.

ـ وتكميلاً لنظام مراقبة الصرف قرر ظهير ملكي إلغاء نظام طنجة «الدولي» وتعويضه بوضعية جديدة خاصة بمينائها. . وكان عهد ملكي خاص بطنجة صدر بمرسوم في ٢٦ غشت [آب/ أغسطس] ١٩٥٧ قد أقر بصفة مؤقتة «الوضعية الدولية» التي كانت عليها خلال عهد الحماية. وقد صرح المرحوم عبد الرحيم بوعبيد أن الظهير الجديد يعطي لرئيس الحكومة حق تحديد الواردات وقاية للصناعة المحلية، وأن طنجة ستصبح بعد ستة أشهر مندمجة اندماجاً كلياً في الاقتصاد المغربي.

ـ كما أعلنت الحكومة ضمن التدابير الاقتصادية الجديدة زيادة في الأجور بنسبة ٥ في المئة وأنه لن تقع زيادة ما في المواد الغذائية الأساسية. كما أعلنت عن تطبيق نظام الضمان الجماعي في أوائل سنة ١٩٦٠. في هذا الإطار، إطار سياسة التحرر الاقتصادي، أعلنت **التحرير** في عددها الصادر يوم ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩ أن الحكومة اتخذت تدابير جمركية مهمة لحماية الصناعة المحلية، فألغت الواجبات الجمركية بالنسبة لبعض المواد الأولية المستعملة في الصناعة المحلية والزيادة في الضرائب الجمركية بالنسبة للبضائع الكمالية.

وإبرازاً لأهمية هذه التدابير الاقتصادية التحررية كتبت في ركن «صباح النور» بـ **التحرير** في عدد يوم ١٩/ ١٠/ ١٩٥٩ تعليقاً يقول:

«الآن فقط يمكن للمغاربة أن يقولوا إنهم مستقلون وأنهم يعيشون في بلد مستقل. ذلك أن الاستقلال السياسي الذي حصلنا عليه منذ أزيد من ثلاث سنوات كان ناقصاً وكان فاقداً معناه، لأن اقتصادنا، والاقتصاد هو عصب الحياة، لم يكن مستقلاً بل كان تابعاً، ولأن عملتنا لم تكن عملة مستقلة بل كانت عملة مرتبطة بالعملة الفرنسية. ولكن إذا كنا قد حررنا اليوم اقتصادنا فليس معنى هذا أن كل شيء قد تم وأن الدراهم ستنزل علينا من السماء. إن الاستقلال لا يأتي إلا بعد معركة، وقد بدأنا معركتنا الاقتصادية منذ ثمانية أشهر ولكنها لم تنته بعد لأن ربح معركة لا يعني الانتصار دائماً. علينا إذاً أن نبني صرح اقتصادنا الوطني لكي نضمن لنا الانتصار على الفقر والبطالة والجهل».

سادساً: معارك ومنجزات

وفي إطار شرح ظروف المعركة وملابساتها نشرنا في **التحرير** سلسلة من المقالات بمناسبة مرور سنة على حكومة عبد الله إبراهيم وثلاث سنوات على استقلال المغرب. وقد نشرنا في فصل سابق المقالة **الأولى** التي كان موضوعها «مأساة المقاومين»، أما المقالة **الثانية** فتتناول «الانتفاضات التحريرية» التي شهدها المغرب سنتي ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، بينما تناولت المقالة **الثالثة** تدابير «التحرر الاقتصادي» التي اتخذها وزير الاقتصاد والمالية في تلك الحكومة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، أما **الرابعة** فكانت مخصصة للخطوات التي قطعتها نفس الحكومة على طريق «الإصلاح الزراعي»، بينما خصصنا **الخامسة** «للسياسة الخارجية» التي اتبعتها هذه الحكومة والمبنية على مبدأ «عدم التبعية».

ونظراً لضيق المجال سنقتصر هنا على إدراج المقالة الثالثة والرابعة اللتين لهما علاقة مباشرة بمعركة التحرر الاقتصادي موضوع هذا الفصل.

المقالة الثالثة نشرت يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩، بعنوان «التحرر الاقتصادي»، وهذا نصها:

«لقد امتازت السنة الماضية التي نعيش اليوم آخر أيامها بمعركة كبرى خاضها المغرب ملكاً وحكومة وشعباً ضد الاستعمار وضد الاستغلاليين وعملاء الاستعمار وسماسرته. كانت هذه المعركة التي بدأت فصولها الأولى غداة تنصيب حكومة عبد الله إبراهيم والتي لا زالت مستمرة، كانت هذه المعركة هي معركة التحرر الاقتصادي.

وكلنا لا زلنا نذكر أن أول مشكلة تعرضت لها حكومة صاحب الجلالة هي عملية التخفيض من الفرنك الفرنسي. وقد كان الفرنك المغربي آنئذٍ تابعاً للفرنك الفرنسي، كما كان اقتصاد بلادنا متمماً مكملاً للاقتصاد الفرنسي. وحينما أقدمت فرنسا بمفردها على تخفيض عملتها وجدت حكومة الرئيس عبد الله إبراهيم نفسها أمام أمرين اثنين لا ثالث لهما: إما مسايرة التخفيض الفرنسي وفي هذه الحالة تكون الحكومة قد تركت اقتصادنا في وضعية التبعية لاقتصاد فرنسا، وإما عدم مسايرة التخفيض الفرنسي، والإبقاء على قيمة الفرنك المغربي على ما كانت عليه، وفي هذه الحالة تكون الحكومة قد فصلت الفرنك المغربي عن الفرنك الفرنسي ودخلت بهذا الفصل في معركة التحرر الاقتصادي. وقد اختارت الحكومة الحل الثاني وأعلنت أنها لن تتبع فرنسا في عملية التخفيض.

والواقع أن فرنسا قد اضطرت إلى التخفيض من فرنكها نظراً للظروف والأحوال التي أصبح فيها اقتصادها ونظراً لمقتضيات إنقاذ هذا الاقتصاد. ولم يكن للمغرب حينئذ أية فائدة من التخفيض لأن هذا التخفيض وقع بناء على مقتضيات الاقتصاد الفرنسي وحده دون مراعاة الاقتصاد المغربي.

وتمت عملية فصل الفرنك المغربي عن الفرنك الفرنسي، وبذلك خطت الحكومة أول خطوة في طريق تحرير اقتصاد بلادنا. وكان لهذه العملية ردود فعل قوية من جانب الأوساط الاستعمارية والاحتكارية في المغرب وفرنسا، واغتنمتها الرجعية المحلية فرصة لمهاجمة الحكومة وسياستها الاقتصادية وسخرت كل أجهزتها التي هي في الحقيقة أجهزة للشعب لمحاربة الحكومة ومشاريعها. ولكن الحكومة كانت قد اختارت الطريق وعرفت أن هذه الطريق الذي اختارته هو الوحيد الذي يمكن من إنقاذ اقتصاد المغرب من التبعية، فاستمرت في خطتها غير عابئة بهجومات الاستعمار وطروحات الرجعية المحلية، وأخذت منذ ذلك الوقت تعد العدة وتهييء الوسائل الضرورية التي يستلزمها فصل اقتصاد المغرب عن الاقتصاد الفرنسي وبناء اقتصاد وطني متحرر لا يخضع إلا للاعتبارات التي تقتضيها ظروفنا كشعب وكدولة.

عكفت الحكومة على إعداد الوسائل التي ستمكن من تحرير اقتصاد المغرب لأنها كانت تعلم سلفاً أن تحرير الاقتصاد يقتضي دعائم يرتكز عليها هذا التحرير حتى لا يكون هناك رد فعل استعماري يكون ضغطاً على الدولة ويشل اقتصادها. وهكذا قامت الحكومة بتهييء مشاريع وتنفيذها: فأسست بنك

المغرب لإصدار العملة، ملغية البنك المخزني الذي كانت تشرف عليه فرنسا وتوجهه أبناك فرنسا. وكان تأسيس بنك المغرب خطوة مهمة نحو تحقيق التحرر الاقتصادي مما جعل الاستعمار يتيقن من أن الحكومة ماضية في طريقها التحررية، فشنها حرباً هوجاء عليها. وأراد أن يضغط عليها بإيقاف حساب العمليات بالنسبة للمغرب وجند صحافته وعملاءه في الداخل لمهاجمة الحكومة كما جندت الرجعية كل قواها الفاشلة للنيل من الحكومة ومشاريعها، وكلنا لا زلنا نذكر كيف كانت صحف الرجعية تشن حملاتها على الحكومة أيام تأسيس بنك المغرب. ولكن الحكومة المؤمنة بثقة الملك فيها وبمساندة الشعب إياها سارت في الطريق الذي اختارته ولم تهتم قط بأقاويل الرجعية المحلية. وكان ردها عنيفاً على عملية إيقاف حساب العمليات بالنسبة للمغرب إذ أصدرت الحكومة قراراً بإيقاف تحويل الأموال من المغرب إلى فرنسا.

وتابعت سيرها في إعداد المشاريع وإخراجها للوجود: فأسست بنك التنمية الاقتصادية وبنك التجارة الخارجية، كما أسست صندوق الإيداع والتوفير، وأصدرت عدة قوانين منها قانون تنظيم شؤون المقاولات وقانون المعاملات العقارية مع الأجانب. ولما اكتملت هذه الوسائل للحكومة قررت تحرير الاقتصاد نهائياً من التبعية للاقتصاد الفرنسي وأعدت تدابير اقتصادية. وكانت معركة هذه التدابير معركة بين الحكومة من جهة وبين الاستعمار وعملائه وسماسرته في الداخل من جهة أخرى. والقراء لا يزالون يذكرون هذه المعركة التي شاركت فيها هذه الجريدة بنصيبها. وكانت محاولات، وكانت مناورات، وكانت مؤامرات مع الأجانب، وكان الشهر الموعود[1] وكان وكان... وكل ذلك أصبح في خبر كان.

وعلى الرغم من كل ما كان، فقد انتصرت الحكومة بفضل ثباتها وصمودها وبفضل تأييد الشعب لها ومساندته إياها، وأولاً وأخيراً بفضل ثقة صاحب الجلالة فيها. وخرجت التدابير الاقتصادية للوجود، وخرج المغرب من منطقة الفرنك وكون المغرب عملة وطنية خاصة به أساسها الدرهم. وحددت قيمة الدرهم بما تقتضيه ظروفنا الاقتصادية ومصالحنا الوطنية لا بما تقتضيه ظروف اقتصاد غيرنا أو مصالح وطن غير وطننا. وانهزم أعداء التحرر انهزاماً كاملاً.

(١) كانت بعض الجهات في دار المخزن قد وعدت القوى المعارضة لحكومة عبد الله إبراهيم بأن إقالتها ستتم في شهر تموز/ يوليو ١٩٥٩، وذلك ما عنيناه بـ «الشهر الموعود».

ولكن، وإن كان أعداء التحرر هؤلاء قد انهزموا في محاولاتهم العديدة لمنع التدابير الاقتصادية من الخروج إلى الوجود فإنهم لم يلقوا السلاح بعد ولا زالوا يحاولون عرقلة تنفيذ هذه التدابير مسخرين بعض عملائهم في الإدارات في هذه السبيل. ولكن مهما تكن مقاومة أعداء التحرر للتدابير التي اتخذت فإنها مقاومة محكوم عليها سلفاً بالفشل والإخفاق، لأنها معارضة لإرادة الشعب ولرغبات الشعب ولاتجاه الشعب. وكل شيء ضد الشعب لا يمكن إلا أن يفشل ويخفق أمام إرادة الشعب لأن إرادته من إرادة الله لا تقهر».

أما المقالة الرابعة فقد كانت بعنوان «نحو إصلاح زراعي»، وقد نشرت يوم ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ وهذا نصها:

«من المسائل المسلم بها أن بلادنا بلاد فلاحية قبل كل شيء، وأن ازدهار اقتصادنا وتقدمه يتوقف كثيراً على ازدهار الفلاحة وتقدم وسائلها. وإذا ألقينا نظرة سريعة على الأراضي الفلاحية في المغرب أيام الحماية وطيلة السنوات الأولى من الاستقلال نجد أن هذه الأراضي تنقسم إلى قسمين: قسم خصب يفلح بوسائل عصرية ويعطي إنتاجاً قوياً وهذا القسم هو بيد المعمرين يستغلونه لصالحهم الخاص. والأراضي التي بأيديهم هي بالطبع أراضٍ من الشعب وإليه، اغتصبتها منه سلطات الحماية تحت ستار المصلحة العمومية وسلمتها لهؤلاء المعمرين الأجانب. والقسم الثاني من أراضي بلادنا أقل خصوبة من الأول يوجد بيد الفلاحين المغاربة يفلحونه بوسائل عتيقة ولا يعطي من الإنتاج إلا قدراً ضئيلاً قلما يكفي مؤنة الفلاحين. والمزروعات في هذا القسم كثيراً ما تتعرض لأخطار عديدة كالجفاف والجراد والرياح العاصفة وغير ذلك.

ولما كانت نسبة الزيادة في السكان بالبادية مرتفعة ولما كانت الوسائل الفلاحية قديمة غير متطورة فإنه ينتج عن ذلك أن يبقى آلاف من شباب البادية بدون عمل، وبالتالي في فقر مدقع وحاجة مستمرة، الأمر الذي يجعلهم يهاجرون دائماً إلى المدن طالبين العمل، وهذا ما يجعل البطالة في المدن تستفحل سنة بعد سنة. وهكذا أصبحت مشكلة البطالة من المشاكل العويصة التي تستلزم حلاً جذرياً عاجلاً.

والواقع أن مشكلة البطالة يجب أن تعالج من الأساس. وهنا تأتي مشكلة

البادية المغربية في الصف الأول. فالحد من البطالة يقتضي قبل كل شيء الحد من هجرة سكان البادية إلى المدن. وهذا يتطلب إيجاد العمل للشباب ورجال البادية أي يتطلب القيام بإصلاح زراعي شامل يستوعب جميع السواعد وجميع الطاقات البشرية في البادية.

وهكذا اتجهت حكومة صاحب الجلالة إلى التمهيد للقيام بإصلاح زراعي شامل فبدأت بتوزيع الأراضي على الفلاحين الصغار وبتصحيح عملية الحرث وتشجيع التعاونيات الفلاحية.

توزيع الأراضي على الفلاحين: تكتسي عملية توزيع الأراضي مظهرين: توزيع الأراضي المخزنية الصالحة للزراعة على صغار الفلاحين ليقوموا باستثمارها مقابل نسبة مئوية ضئيلة يدفعونها للدولة، وتنخفض هذه النسبة كلما ارتفع الإنتاج، وهذا سيساعد الفلاحين الصغار ويشجعهم على بذل مجهوداتهم للحصول على إنتاج أكبر، خصوصاً وهم مهددون بفقدان هذه الأراضي التي وزعت عليهم إذا هم لم يعتنوا بها الاعتناء اللازم، وإذا أصبح الإنتاج أقل من المستوى العادي. وقد قام صاحب الجلالة في هذه السنة عدة مرات بتوزيع أراض من هذا النوع بمختلف أقاليم البلاد.

أما المظهر الثاني الذي تكتسيه عملية التوزيع هذه فهو استرجاع الأراضي المغصوبة وتوزيعها على صغار الفلاحين بنفس الطريقة التي توزع بها أرضي الدولة. والحقيقة أن عملية استرجاع الأراضي من مغتصبيها هي عملية جريئة ثورية قامت بها حكومة الرئيس عبد الله إبراهيم. وتدخل هذه العملية في خطة الحكومة الرامية إلى تحرير البادية المغربية من الاستعمار الفلاحي والإقطاع والاستغلال. وقد تم لحد الآن استرجاع اثنين وأربعين ألف هكتار من أراضي الجماعات، تلك الأراضي التي كان قد استولى عليها المعمرون ظلماً وعدواناً واغتصاباً. ولم تقف حكومة الرئيس عبد الله إبراهيم عند هذا الحد بل إنها تبذل الآن المساعي اللازمة لاسترجاع البقية الباقية من الأراضي المغصوبة والتي توجد في يد المعمرين وهي تبلغ ٣٥٠,٠٠٠ هكتار.

تصحيح عملية الحرث: من المعلوم أن صاحب الجلالة أصبح منذ الاستقلال يدشن كل سنة عملية الحرث، كما أن حكومته أصبحت كل سنة تعد البرامج والوسائل لتطوير الفلاحة وتصنيعها تدريجياً وذلك باستعمال التراكتور في الحرث، عوضاً عن المحراث القديم، واستعمال آلات الحصاد

بدل المنجل. ومرت الآن على نشوء عملية الحرث أكثر من سنتين وكان من الطبيعي أن تدخل هذه العملية في طور التجربة خلال السنتين الماضيتين. وقد تبين بعد هذه التجربة أن هناك أخطاء يجب تجنبها وتداركها وهذا ما عمدت إليه حكومة عبد الله إبراهيم حيث قررت في هذه السنة تصحيح عملية الحرث هذه حتى تتلافى الأخطاء السابقة وحتى تعود بالفائدة المرجوة.

تشجيع التعاونيات: ومن الوسائل الضرورية لتقدم الإنتاج الفلاحي وتشجيعه إنشاء تعاونيات فلاحية يتمكن الفلاحون بواسطتها من تصريف إنتاجهم حتى لا يقعوا في شرك المستغلين الانتهازيين. وهذه التعاونيات شيء جديد بالنسبة للفلاحين المغاربة، وقد لقيت شيئاً من الصعوبة في تطبيقها كشأن كل جديد غير مألوف، ونظراً أيضاً لكون الفلاحين المغاربة لم يكتسبوا من قبل فكرة التعاون، الشيء الذي بدونه يتعطل سير التعاونيات، ونظراً لأهمية هذه التعاونيات والفائدة التي ستعود بها على الفلاحين أنفسهم وعلى الاقتصاد الزراعي في البلاد قررت الحكومة تشجيعها تشجيعاً كبيراً وتسهيل مهمتها. وقد بين صاحب الجلالة في الخطاب الأخير الذي ألقاه في مراكش بمناسبة توزيع الأراضي بالأقاليم الجنوبية، بين جلالته الخطوط العريضة لسياسة حكومته الفلاحية وأشار إلى عملية التوزيع التي قام بها جلالته مراراً كما أشار إلى عملية الحرث وإلى تشجيع التعاونيات.

معركة التحرير الفلاحي: والتحرير الفلاحي هو أيضاً موضوع معركة شديدة بين حكومة صاحب الجلالة من جهة والاستعمار والإقطاع من جهة أخرى. ونشاهد في هذه الأيام حملة من لدن الصحافة الفرنسية والصحافة الاستعمارية جاءت بعد حملتها السابقة، الغرض منها الضغط على الحكومة حتى لا تواصل عملها في استرجاع الأراضي الباقية في أيدي المعمرين والتي تبلغ كما قلنا ٣٥٠ ألف هكتار. وينوي الاستعمار أن يجعل هذه الأراضي التي لا زالت بيد المعمرين موضوع مساومات وشنطاج أثناء المفاوضات المالية التي ستبتدئ بين حكومة صاحب الجلالة والحكومة الفرنسية. ويجد الاستعمار في حلفائه الإقطاعيين والانتهازيين والاستغلاليين خير عون على قضاء مآربه، ومحاربة الحكومة ومشاريعها البناءة. يتجلى ذلك فيما يقوم به المغرضون من أبناء هذا الوطن أصحاب المصالح الشخصية من دعايات هدامة في أوساط الفلاحين. من ذلك أن هؤلاء يحرضون الفلاحين على عدم أداء الضرائب والديون الباقية عليهم كما يقومون بحملات عدائية قصد تحطيم التعاونيات، وأكثر من ذلك يقوم هؤلاء

المغرضون أصحاب المصالح الشخصية ببث الشك والاضطراب في عقول الفلاحين حيث يكذبون عليهم ويقولون لهم إن الحكومة تريد أن تنزع منكم أراضيكم. والواقع أن الحكومة لا يمكن أن تنتزع من الفلاحين أراضيهم بل بالعكس من ذلك هي توزع عليهم أراضي الدولة، والأراضي التي تنوي الحكومة انتزاعها هي أراضي المعمرين لتوزعها على الفلاحين الصغار. لذلك يجب أن لا يغتر الفلاحون بهؤلاء المشوشين الذين يريدون استغلالهم. وقد حث صاحب الجلالة في خطابه الأخير بمراكش معشر الفلاحين على تسديد ديونهم وأداء الضرائب وندد جلالته بكل من يحاول التلاعب بمصالح الدولة. والواقع أن أولئك الذين يكذبون على الفلاحين إنما هم أناس يخافون على مصالحهم الاستغلالية فتراهم يحاربون الحكومة لأنهم يعرفون أنها حكومة تسعى بكل الوسائل لتحرير البادية من الظلم والإقطاع والاستغلال، وكيفما كان الأمر فإن عملية تحرير الفلاحة في تقدم مستمر، والحكومة جادة في هذا الميدان. وعما قريب ستتوج الحكومة كل ذلك بعملية الإصلاح الزراعي، هذا الإصلاح الذي من شأنه أن يحرر الفلاحين من الاستغلال ويضمن للمواطنين جميعاً مستوى لائقاً من العيش يضمن لهم حياة حرة كريمة».

سابعاً: لاحرية مع الفقر

كان الرئيس عبد الله إبراهيم في زيارة للولايات المتحدة للتباحث هناك حول تصفية القواعد العسكرية الأمريكية في المغرب. وأثناء مقامه هناك أدلى بتصريحات للصحافة كان مما ورد فيها قوله « إننا لا نؤمن بالحرية مع الفقر». وحول هذه القولة كتبت التعليق التالي في ركن «صباح النور» بـ **التحرير** يوم ٢٩/١٠/١٩٥٩. يقول التعليق:

«لا نومن بالحرية مع الفقر»، عبارة قصيرة قالها أمس الرئيس عبد الله إبراهيم، وهي على قصرها تحمل معاني كبيرة في طياتها. نحن لا نؤمن بالحرية مع الفقر! لماذا؟ لأن الحرية لا تصبح حرية بمعنى الكلمة إلا إذا استطاع الإنسان استغلالها، في حدود القانون طبعاً، بدون أن يخاف من ممارستها أو يساوم فيها وبدون أن تكون هناك مؤثرات تنتقص منها أو تقيدها. وعلى هذا فلا يمكن أن تكون هناك حرية مع الفقر، لأن الفقير مقيد بفقره والقيد يتنافى مع الحرية. والرجل الفقير لا يملك حرية الاختيار لأن الحاجة والجوع يفرضان عليه اختياراً معيناً أي يضطر إلى النزول عن حريته ليلبي

حاجته الملحة. ويتجلى تناقض الحرية مع الفقر في الانتخابات. فالشعب الفقير لا يمكن أن يختار ممثليه بحرية ما دام فقيراً جائعاً جاهلاً. وقد وقعت كثير من الشعوب في هذه المأساة: مأساة الحرية مع الفقر: ففي مصر قبل الثورة كانت هناك برلمانات وكان هناك دستور، ولكن ذلك كله لم يكن في مصلحة الشعب بل كان في مصلحة طبقة من البرجوازيين الأغنياء. كانت الانتخابات تجري بصفة «ديمقراطية» ومع ذلك كان الفقير عبداً للغني أو على الأقل تابعاً له. كان صاحب المال ينجح دائماً في الانتخابات ببضع مئات من الجنيهات تمكنه من شراء أصوات الناخبين التي يرغب في الحصول عليها، وكان الشعب الفقير يضطر إلى إعطاء أصواته إلى أناس يؤمن أنهم لا يمثلونه ولا يمثلون مصالحه أبداً، ولكن مع ذلك كان يضطر تحت بريق الجنيه إلى انتخاب من لا يمكن أن يكونوا معبرين حقيقيين عن صوته. لماذا؟ لأن الفقير لا يملك حرية الاختيار أبداً ولأن فقره وحاجته قد فرضا عليه سلفاً نوعاً من الاختيار. إذاً إن أساس كل تقدم وأساس كل ديمقراطية حقة هي العدالة الاجتماعية التي تقضي على الفوارق الكبيرة بين أفراد الشعب الواحد حتى لا تصبح هناك طبقة غنية سائدة وطبقة فقيرة مسودة.

إذاً إن أساس كل ديمقراطية هي العدالة الاجتماعية وإن أساس كل حرية هي انعدام الحاجة والفقر».

ثامناً: الوطنية والخيانة

من التعليقات التي كتبتها في «بالعربي الفصيح» تعليق صدر بتاريخ ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠ في **الرأي العام** ويخص المفاهيم ويعكس تطور وعينا في ذلك الوقت، وكان رداً على الجهة التي كانت تصنفنا في اليسار وتصنف نفسها في اليمين، في حين أنها كانت تتكون أساساً من الذين خانوا القضية الوطنية أيام الكفاح ضد المستعمر.

يقول التعليق:

«في الشعوب المتخلفة، وفي البلاد الحديثة العهد بالاستقلال، حيث تكون بقايا الاستعمار ورواسبه لم تصف بعد كما هو الحال في بلادنا، في هذه الشعوب وفي هذه البلدان ليس هناك إلا مفهومان اثنان يجب أن يكون الشعب على بينة منهما وأن يتخذهما مقياساً يقيس به الصالح من غير الصالح. في مثل هذه البلدان لا يوجد إلا الوطنية الصادقة أو الخيانة، مفضوحة كانت أو مستترة.

وتتجلى الوطنية الصادقة في العمل بجد وحزم لتصفية مخلفات الاستعمار تصفية كلية دون الأخذ بأية اعتبارات أخرى، ودون مساومة في بعضها أو كلها. وهذه التصفية التي ينبغي بل يجب أن تكون على صعيد ثوري تستلزم انقلاباً في الأوضاع والمفاهيم. والانقلاب هنا معناه رفض الأوضاع الاستعمارية رفضاً كاملاً ووضع أوضاع أخرى سليمة يتجسم فيها الاستقلال بكل معانيه ومفاهيمه ومقتضياته. أما الخيانة المفضوحة فهي معروفة وواضحة ولا تحتاج إلى تعريف. أما الخيانة المستترة فتتجلى في مظاهر متعددة لكونها تلجأ دائماً إلى التحلي بأزياء زائفة كثيراً ما تتخذ الوطنية مظهراً لها في حين أنها في صميمها خيانة صريحة. وغني عن البيان القول إن هذا النوع من الخيانة اللابسة لباساً وطنياً أخطر من الأولى، فهي تدعو إلى التحرر ولكنها تحاربه، وتدعو إلى تصحيح الأوضاع ولكنها تعمل في الخفاء على بقاء ما كان على ما كان.

أما حكاية اليسار واليمين أو غيرهما من العبارات الجديدة التي اخترعها الغرب فإنها لا تعني الدول التي في مثل حالتنا إطلاقاً، فلا مكان فيها لا ليسار ولا ليمين اللهم إلا إذا كان المقصود باليسار هو التعصب لتصفية مخلفات الاستعمار وحينئذ يصبح اليمين المناقض له بالطبع يعني الاحتفاظ بمخلفات الاستعمار. فالدول التي يكون فيها يسار ويمين هي الدول التي لا تعاني مشكلة الاستعمار ومخلفاته. أما في الدول التي ترزح تحت مخلفات استعمارية ثقيلة فليس هناك إلا الوطنية أو الخيانة. والشخص في هذه البلاد إما أن يكون وطنياً ثائراً على الاستعمار ورواسبه وإما أن يكون خائناً عميلاً للاستعمار». (ابن البلد).

الفصل التاسع

اشتداد الصراع... وإقالة الحكومة وتشكيل أخرى من أقطاب «القوة الثالثة»

أولاً: تجدد الحملة... والتنديد بـ «الفساد الإداري»

كان من الطبيعي أن تشتد حملة خصوم التحرر الاقتصادي على الحكومة والقوات الشعبية بعد أن فصل الملك الراحل محمد الخامس في الأمر لصالح التدابير الاقتصادية التحررية التي كانت موضوع المعركة. كان ذلك يوم ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩ حين وافق المجلس الوزاري برئاسة جلالته على تلك القرارات الاقتصادية التاريخية (الفصل السابق). وبعد ذلك مباشرة قرر خصوم التحرر ضرب القوات الشعبية التي تستمد منها الحكومة السند والتأييد وذلك بحبك مؤامرة تستهدف فصل الملك الراحل محمد الخامس عن هذه القوات وقص أجنحة الاتحاد.

وكانت القوة التي استهدفت أولاً هي جريدة **التحرير** ورجال المقاومة باعتبار أن **التحرير** كانت السيف القاطع الذي لم يتوان في فضح خصوم التحرر، والعلاقة بين **التحرير** والمقاومة واضحة فمحمد البصري مدير هذه الجريدة وعبد الرحمان اليوسفي كانا على رأس «جمعية المقاومة وجيش التحرير» التي كانت من أهم القوات الشعبية في الاتحاد الوطني. ولذلك اتجه خصوم التحرر إلى الكيد لـ **التحرير** ومديرها ورئيس تحريرها، مع ما تلا ذلك من قمع شامل لرجال المقاومة، وهو القمع الذي طال الاتحاد الوطني ككل في مؤامرة ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٣. لقد اعتقل البصري واليوسفي وأوقفت

التحرير أولاً، ولم يفت ذلك في عضد القوات الشعبية فقد فاستمرت **التحرير** تؤدي رسالتها من خلال **الرأي العام** كما شرحنا ذلك في فصل سابق.

هناك جانب واجهة أخرى استعملها خصوم التحرر لعرقلة أداء الحكومة والتضييق على القوات الشعبية، واجهة الجهاز الإداري. وهكذا أخذت تصرفات الإدارة تتناقض تماماً مع قرارات الحكومات وتوجهاتها حتى غدا الجميع يدرك أن هناك حكومتين حكومة عبد الله إبراهيم وحكومة أخرى «سرية» معارضة. وكانت **التحرير** قد بادرت إلى التشهير بالفساد الإداري وفضح الجهات التي أرادت أن تجعل من «الإدارة» أداة معرقلة لعمل الحكومة. ثم واصلت **الرأي العام** المهمة نفسها. وبما أن هذه المذكرات ذات طابع شخصي فسنقتصر على نماذج من النصوص التي نشرها كاتب هذه السطور في ركن «صباح النور» بـ **التحرير** وركن «بالعربي الفصيح» الذي خلفه في **الرأي العام**.

بعد خمسة أيام فقط من صدور **التحرير** خصصت ركن «صباح النور» (عدد يوم ٧ نيسان/أبريل ١٩٥٩) لنقل مطالب الجماهير الشعبية التي استمعت لها في المهرجان الذي أطرته والذي نظمته الجامعات المتحدة في سينما شهرزاد قبل ذلك بيومين.

يقول التعليق:

«إن كل الذين شهدوا المهرجانات التي أقامتها الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال أول أمس بمختلف أقاليم البلاد يجمعون على أن الجماهير الشعبية تلح إلحاحاً وتصر إصراراً على ضرورة تطهير الجهاز الإداري في الدولة من الفساد الذي تسرب إليه واستشرى فيه نتيجة ما أصاب الحكومات السابقة من الانحلال والعجز والتواكل طيلة السنين الثلاث الماضية. إن كل من شهد هذه المهرجانات يتفقون جميعاً على القول بأن الجماهير الشعبية قد استرجعت قوتها وحيويتها، وأنها مستعدة الآن استعداداً كاملاً لتقوم بواجبها الوطني أحسن قيام؛ ولكنها تتذمر وتشتكي من بعض الموظفين الذين يستغلون وظائفهم، التي ائتمنوا عليها، إما لقضاء مآربهم الشخصية وإما لإرضاء ميولاتهم السياسية ونزعاتهم الحزبية.

والحقيقة أن الجهاز الإداري بمختلف فروعه يستدعي مراجعة شاملة من لدن الحكومة ويتطلب إبعاد العناصر المتحيزة منه وإقصاء الموظفين

المهمِلين الذين لا يشعرون بالمسؤولية ولا بالأمانة التي يتحملونها.

والغريب في الأمر أن كثيراً من الخونة وأعوان الاستعمار الذين كانوا يشغلون وظائف في الدولة أيام الحماية ويستغلونها لمصلحتهم الشخصية ولفائدة أسيادهم المستعمرين، أن كثيراً من هؤلاء ممن بقوا ولا زالوا في وظائفهم يقومون بنفس الدور الذي قاموا به بالأمس. بل إن الأغرب من هذا هو أن بعض هؤلاء قد ارتقى درجات في وظيفته، ما كان يحلم بها من قبل، وأصبح اليوم يتصرف في بعض مقدرات الدولة تصرف من لا يهمه شيء إلا مصلحته الذاتية.

ألا فلتجعل الحكومة حداً لهذا الفساد، ألا فلتعجل بتطهير الإدارات فإن ما يقاسيه الشعب من ذلك الفساد ومن هذا اللاتطهير شيء كبير، والله».

التوقيع: عصام

وفي موضوع التناقض بين سياسة الحكومة وسلوك الإدارة كتبت التعليق التالي في **التحرير** بركن «صباح النور» لعدد يوم ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩، أي قبل أزيد من شهر من تاريخ انعقاد المجلس الوطني للاتحاد، الذي سيطرح رسمياً مسألة الفساد الإداري والتناقض بين الإدارة والحكومة كما شرحنا في سابقاً.

يقول التعليق:

«هناك في المغرب تناقضات كثيرة في الحياة العامة، وهناك تناقض أكبر في الميدان الرسمي. فرغم أن البلاد ليس فيها قوة للمعارضة تستحق التقدير والاهتمام، بل حتى الذكر، إذ الشعب كله يؤيد ويناصر بكل قوته حكومة صاحب الجلالة في مشاريعها البناءة وبرامجها لتحرير المغرب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، إلا أن هناك معارضة فعلية «رسمية» وغير قانونية. وليست هذه المعارضة «الرسمية» غير الإدارات وبعض المصالح الحكومية. ففي المغرب اليوم حكومة شعبية تبني وتشيد في انسجام تام مع رئيس الدولة صاحب الجلالة، وفي المغرب اليوم إدارات ومصالح حكومية تهدم ما تبنيه الحكومة وتتصرف بأمرها تصرف الحاكم المطلق. وبعبارة أخرى هناك الحكومة في وادٍ وهناك الإدارة والمصالح الحكومية في وادٍ آخر. وهذا لا يعني طبعاً أن جميع الإدارات والمصالح الحكومية ضد الحكومة، ولكن بعض الإدارات أصبحت بتصرفها وطغيانها تطغى على الإدارات والمصالح الحكومية

الأخرى. وإذا نظرنا إلى الشعب نراه بقدر ما أن اتضحت بلادُه وشؤونُها في ذهنه في عهد حكومة عبد الله إبراهيم، بقدر ما يشتكي من تصرفات الإدارات وطغيانها، وهو في هذا حائر أشد الحيرة أمام حكومة وطنية بناءة تسعى بكل جهدها لبناء البلاد وتحريرها، وأمامه بعض الإدارات المفروض فيها أنها خاضعة للحكومة، يقاسي منها آلاماً وآلاماً.

هذا التناقض الكبير والموجود بين القيادة الحكومية وبين الإدارات هو نقطة الاستفهام العريضة التي تقف أمام كل من يتأمل الأوضاع في هذه البلاد. وإذا نحن أردنا تعليل هذه الظاهرة الغريبة وهذا التناقض الواضح قلنا إن النظام الإداري الموجود في بلادنا هو نظام ورث جميع أنواع الفساد التي كانت موجودة في إدارة الحماية ثم زاد فساداً على فساد. ففي أيام الحماية كانت الإدارة أشبه بالإقطاعيات: كان حاكم الناحية يتصرف في ناحيته حسب هواه وكان الحاكم المركزي يحكم في المركز الذي تسلط عليه حكماً مطلقاً لا من حسيب ولا من رقيب. وفي أيام الاستقلال بقي الأمر كما كان عليه من قبل. بل ازدادت هذه الإقطاعيات الإدارية توسعاً واستفحالاً وأصبح الانسجام بين القيادة الحاكمة وبين بعض الإدارات منعدماً، فبدلاً من أن تكون الإدارة قنوات تنساب فيها أوامر وبرامج القيادة الحاكمة والحكومة والمصالح العليا، بدلاً من ذلك أصبحت الإدارة أو بعضها على الأقل قنوات محدودة ليس لها أي اتصال وثيق ولا أي انسجام فعلي مع القيادة الحاكمة، وهذا ما جعل أعمال الحكومة متعطلة ومتأخرة في الميدان الداخلي رغم كبر أعمالها وسعة برامجها في الميادين العامة التي لا يتوقف إنجازها على هذه الإقطاعيات الإدارية. ومعلوم أن هذا النظام الإقطاعي في الإدارات هو الذي يعنيه الشعب عندما يشتكي من الفساد الإداري.

من كل ما تقدم نرى أن البرامج التي اختطتها الحكومة أو تنوي تخطيطها في المستقبل لا يمكن أن تنفذ وتطبق على الوجه الأكمل إلا إذا قضي تماماً على هذا النظام الإقطاعي الإداري، إلا إذا أصبحت مختلف الإدارات، كبيرها وصغيرها، قنوات «مسرحة» وأدوات فعالة طيعة في يد الحكومة، تأتمر بأمرها وتتصرف حسب تعليماتها. والقضاء على هذه الإقطاعيات الإدارية هو رأس كل إصلاح في البلاد. أما ما دامت الإدارة في وادٍ والحكومة ومشاريعها وبرامجها في وادٍ، فإن أي إصلاح لا يمكن أن يتم في البلاد على الوجه الأكمل. فإصلاح الجهاز الإداري ضرورة وطنية عليها يتوقف كل إصلاح.

بقي سؤال آخر، وربما كان هذا السؤال هو أهم شيء في هذا الموضوع نظرا لأن الجواب عنه يفسر كثيراً من الغموض، هذا السؤال هو: «لماذا لا تقضي الحكومة على هذه الإقطاعيات الإدارية؟ ولماذا لا تصلح هذا الجهاز الإداري الفاسد؟ سؤال «ما أقدرش أجاوب عليه»، كما يقول المغني».

التوقيع: عصام

وفي يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ كتبت في ركن «صباح النور» في **التحرير** التعليق التالي في الموضوع نفسه:

يقول التعليق:

«هناك شيئان اثنان يعرقلان سير المغرب نحو أهدافه ويعوقان مشاريع الحكومة وبرامجها البناءة:

الشيء **الأول** هو الجهاز الإداري الفاسد، هذا الجهاز الذي بدون صلاحه وانسجامه مع الحكومة تصبح أعمال هذه معطلة وتبقى حبراً على ورق. والفساد المستشري في جهازنا الإداري على نوعين: نوع أفسدته النزعات الحزبية والخضوع لا لمشيئة الحكومة وأوامرها بل للهدامين والمخربين وأصحاب الأهواء والعابثين، الأمر الذي جعل من الإدارة عنصراً معارضاً هداماً لسياسة الحكومة ومشاريعها. وهذا النوع لا يوجد قط في أية بلاد سواء كانت ديمقراطية أو استبدادية ديكتاتورية. فالمعروف في جميع البلدان أن الإدارات الحكومية تتبع الحكومة وتخضع لها خضوعاً تماماً. فإذا كانت الحكومة فاسدة كانت الإدارة منفذة للفساد، وإذا كانت الحكومة صالحة كانت الإدارات تجسم صلاح الحكومة في الواقع الملموس.

أما في بلادنا فالأمر على العكس من ذلك: الحكومة صالحة والإدارات فاسدة تعارض أعمال الحكومة ويعمل بعض منها على تحطيمها وعرقلة تمثيلها.

الشيء **الثاني**: عدم التوازن في كثير من مرافق الحياة عندنا وخصوصاً في المصروفات. وبعبارة أخرى إن مصروفات الدولة هي الآن على خلاف ما يجب أن تكون عليه. ففي البلاد الحديثة العهد بالاستقلال المتخلفة اقتصادياً يجب أن تكون المصروفات متوازية مع الحاجات الملحة، بمعنى أن القسم الأكبر من الميزانية يجب أن يتجه نحو المرافق الحيوية للبلاد، أي يجب أن تنال ميزانية التعليم وميزانية الصحة وميزانية الفلاحة والتصنيع يجب أن تنال هذه المرافق

الحيوية أكبر قسط من الميزانية لأن داء الشعوب المتخلفة كبلادنا هو الجهل والفقر والمرض. وللقضاء على الجهل يجب أن تخصص ميزانية ضخمة للتعليم كي يتسنى بناء مدارس جديدة تستطيع إيواء الأطفال المشردين في الطرقات ويتسنى رفع أجور المعلمين كي لا يفضلون الوظائف الأخرى على التعليم. وللقضاء على الفقر يجب أن تنال شؤون الفلاحة والتصنيع قسماً وافراً من ميزانية الدولة حتى تستطيع الحكومة تطوير الأساليب الفلاحية وفتح معامل وطرقات جديدة. وبذلك يقضى على البطالة التي هي الداء العضال في بلاد كبلادنا. وللقضاء على الأمراض يجب أن يخصص مقدار مهم للصحة لبناء المستشفيات وإيجاد الأسرة اللازمة والأطباء الذين يحتاج إليهم. أما غيرها من المرافق فتلك مرافق غير منتجة لا تستحق الاهتمام الذي تلاقيه في بلاد مسالمة كبلادنا.

وإذا أردنا، حقيقة، النهوض ببلادنا فيجب أن تصرف إمكانيات البلاد في محاربة هذا الثالوت: الجهل، الفقر، المرض. وما دامت إداراتنا فاسدة تقوم بمعارضة الحكومة، وما دامت إمكانيات البلاد المادية تصرف في غير التعليم والصحة والفلاحة والتصنيع، ما دام الأمر كذلك فإن البلاد ليست بخير وبعيدة عن الخير.

كلمة صريحة لا بد من قولها».

التوقيع: عصام

واستمرت حملتنا ضد الفساد الإداري بنفس اللهجة وفي نفس الاتجاه في **الرأي العام**. من ذلك هذا التعليق القصير الذي نشرته في عدد ٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠، ركن بـ «العربي الفصيح».

يقول التعليق:

«تحدث الناس قديماً وحديثاً عن الفساد، تحدث عنه الأنبياء والحكماء والمفكرون، تحدثوا عنه في جسم الإنسان وفي الحيوان وفي النبات. وفيما يلي بعض الأقوال المأثورة الخالدة: يقول الحديث الشريف: «ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»، هذا عن الفساد في الإنسان.

أما عن الفساد في الحيوان فهناك حكيم يوناني قال: «إن الفساد في السمكة يبدأ من الرأس».

وعن الفساد في النبات قال كاتب فرنسي «برتقالة واحدة فاسدة تفسد جميع البرتقالات في السلة»، وفي هذا المعنى يقول المثل المغربي: «حوتة واحدة تخنز الشواري».

لذلك فحين نحارب الفساد ونشهر به فنحن لا نأتي بالشيء الجديد، وقديماً قالوا «لا جديد تحت الشمس»[1].

ابن البلد

ثانياً: الوجود العسكري الفرنسي في المغرب والثورة الجزائرية

ومن القضايا الأساسية التي كانت موضوع الصراع مع خصوم التحرر قضية موقف «المغرب الرسمي» من قضية جلاء القوات الفرنسية بالمغرب وعلاقة ذلك بالكفاح التحريري الذي كان يخوضه الشعب الجزائري الشقيق. وحتى نعطي صورة واضحة عن طبيعة هذا الصراع نشير هنا إلى أن اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بإقليم الرباط قد اجتمعت تحت رئاسة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، وقد جاء في الكلمة التي ألقاها بالمناسبة ما يلي: «قضية الجلاء هي قضية رقم ١ بالنسبة لقضايانا الوطنية. اتفاقية الجلاء التي وافقت عليه الحكومة (التي شكلت إثر إقالة حكومة عبد الله إبراهيم وكان رئيسها الفعلي هو ولي العهد» هي تقريباً نفس الاقتراحات الفرنسية عام ١٩٥٧ (التي كان المغرب قد رفضها). إن هذه الاتفاقية لم تراع القضية الأساسية وهي قضية الجزائر. إننا لا نقبل أن يبقى المغرب قنطرة للقوات الاستعمارية في الجزائر». وحول هذا التصريح كتبت في ركن «بالعربي الفصيح» بـ **الرأي العام** التعليق التالي يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠. ومن الجدير بالإشارة هنا أن ما ينتقده هذا التعليق في سلوك المسؤولين المغاربة يومذاك إزاء وجود القوات الفرنسية بالمغرب واستعمالها للأرض المغربية لضرب الثورة الجزائرية هو من الأسباب التي جعلت المسؤولين الجزائريين بعد الاستقلال يقفون موقفاً غير ودي من المغرب وصحرائه.

(١) في صباح اليوم الذي نشر فيه التعليق قال لي الأستاذ أحمد بنسودة: «السي الجابري، بالعربي الفصيح اليوم واعر»! قلت لماذا؟ قال: أنت تعرف! قلت: تقصد الذين يريدون محاكمة النوايا؟ إذاً أنا أقول لهم: نحن لسنا سمكاً، بل نحن بنو آدم! فضحك وقهقه، وقال: لقد سألني والدي: من هو هذا السيد بلْعرْبي؟ ومن أين هو؟ فضحكنا.

يقول التعليق:

«في العرض الذي تقدم به الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد في اجتماع اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بإقليم الرباط ـ والذي يجد القارئ ملخصاً له في هذا العدد من الجريدة ـ في العرض المذكور بيان واضح لمدى ارتباط قضايا المغرب العربي بعامة بالقضية الجزائرية ومدى ارتباط القضايا الوطنية المغربية، وخاصة منها الجلاء بالحرب التحررية التي يخوضها الشعب الجزائري الشقيق.

والحق أن بعض الناس في المغرب لا زالوا ينظرون إلى الحرب الطاحنة التي تدور في الجزائر كمشكلة خارجية وكقضية ليست من صميم قضايانا الوطنية. إن بعض الناس ينظرون إلى الحرب التحريرية في الجزائر كأنها حرب بعيدة عنا وأنها لا تهمنا إلا من حيث التضامن مع الشعوب المكافحة.

ورغم السنوات الست الطوال التي انقضت الآن على الحرب التحريرية في الجزائر فإننا مع الأسف لا زلنا نرى في المغرب من ينظر إلى هذه الحرب نظرة اللامهتم، وحتى الكلام الذي يقال في القضية، قضية الجزائر، فإنه في غالب الأحيان قليلاً ما يتعدى مستواه مستوى الكلام الذي يقال في شأن قضية الكونغو أو قضايا التحرر الإفريقي. ومثل هؤلاء الناس لم يدركوا بعد أن الحرب التي تخوضها الجزائر هي حرب المغرب العربي كله، وأن استقلال كل من المغرب وتونس يتوقف على استقلال الجزائر. هذا فضلاً عن وحدة المغرب العربي التي لا يمكن أن تقام إلا على أساس التضامن العملي الفعال من أجل تحرير أراضي المغرب العربي. ولعل موقف المغرب الرسمي قريب من ذلك النوع من التفكير. ذلك لأن تضامن المغرب مع الجزائر تضامناً حقيقياً يقتضي أولاً وقبل كل شيء عدم ترك أي شيء في المغرب من شأنه أن يخلق متاعب للمناضلين الجزائريين. وإن أول مقتضيات التضامن مع الجزائر هو أن لا تطعن الجزائر من التراب المغربي. وبالعربي الفصيح فإنه ما دامت لفرنسا في المغرب قواعد أو مدارس عسكرية أو قوات أو جنود أو أي مظهر من مظاهر الوجود العسكري أو شبكات للتجسس، ما دام هذا في المغرب، فإن كل ما يقال من تضامن المغرب مع الجزائر سيبقى شيئاً فارغاً تماماً. فالتضامن ليس كلاماً وإنما هو سلوك وعمل. ومن السهل أن يرى الإنسان في الوجود العسكري الفرنسي في المغرب، هذا الوجود الذي يستغل بدون شك ضد المناضلين الجزائريين، من السهل أن يرى الإنسان في ذلك تضامناً ولو

ضمنياً مع فرنسا. وإذا قيل إن الجنود الجزائريين يجدون ملاذاً في الأرض المغربية فإن الجنود الفرنسيين يجدون وبدون تستر نفس المستراح والمهرب. ويمكن أن يستنتج من ذلك أن الموقف العملي للمغرب تجاه القضية الجزائرية هو موقف مشبوه فيه، أي أنه غير واضح. ولا نريد أن نقول إنه متساو على الأقل بالنسبة للطرفين.

لذلك نرى أن كل وجود عسكري لفرنسا في المغرب يتنافى ويتناقض بوضوح مع قضية التضامن مع الشعب الشقيق في حربه التحريرية. قد أدرك الاتحاد الوطني هذه القضية هذا النوع من الإدراك، لذلك طالب ويطالب بالجلاء الحقيقي، جلاء جميع مظاهر الوجود العسكري الفرنسي بما في ذلك شبكات التجسس التي تعمل باسم الفنية أو المساعدة. وفضلاً عن كون هذا الجلاء الحقيقي والتام مطلب وطني ملح تقتضيه سيادتنا الوطنية فإنه أيضاً ضرورة أساسية لكي يمكن أن يكون هناك تضامن مع الجزائر.

إن الجزائر منا ونحن منها، والحرب الدائرة هناك هي حربنا وحرب الجزائر وحرب المغرب العربي كله. هذه حقيقة يجب أن ندركها ونعمل لمستقبلها، وكل تجاهل لهذه الحقيقة هو في الحقيقة خيانة كبرى يسجله التاريخ علينا». التوقيع: ابن البلد.

ثالثاً: إقالة الحكومة. . وتشكيل أخرى من أقطاب القوة الثالثة

تجددت الحملة على حكومة عبد الله إبراهيم بشكل هستيري عندما قرر جلالة الملك محمد الخامس إنهاء حملة القمع الموجهة ضد المقاومين بعد أن تبين له زيفها وكذبها (العدد السابق) وأخذ يظهر اقترابه من القوات الشعبية المنضوية تحت الاتحاد الوطني، خصوصاً بعد حضور جلالته شخصياً احتفال فاتح ماي [أيار/ مايو] ١٩٦٠ وإلقاء خطاب في المهرجان الذي نظمه الاتحاد المغربي للشغل بالمناسبة بالدار البيضاء والذي أبرز قوة الطبقة العاملة المغربية وابتهاجها بموافقة جلالته على التدابير الاقتصادية التحررية. وقد تزامن مع ذلك نجاح الاتحاد الوطني في انتخابات الغرف التجارية والصناعية، ونجاحه في تجنيد أوسع الجماهير للانتخابات البلدية والقروية. . كل ذلك دفع خصوم الاتحاد إلى استئناف حملتهم الشرسة على حكومة عبد الله إبراهيم، فكان جواب هذه الحكومة اتخاذ قرار بالاستغناء عن البوليس الفرنسي الذي كان لا يزال يعمل داخل الأمن الوطني المغربي كـ «مساعدة فنية مفروضة». فقامت معارضة شديدة

لهذا القرار من طرف «محركي القوة الثالثة» وحدثت أزمة بسبب ذلك عبرت عنها جريدة **الرأي العام** في عددها ١٩ أيار/ مايو ١٩٦٠ بمقال جعلت عنوانه على ثلاثة أعمدة على الصفحة الأولى ورد فيه: «من سيجلو.. هل البوليس الفرنسي والقوات الفرنسية... أم حكومة عبد الله إبراهيم؟ وقد نجحت الحكومة في إصدار القرار فكتبت **الرأي العام** في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٦٠ مقالة تحمل العناوين التالية: «حكومة عبد الله إبراهيم تطهر إدارة الأمن من الموظفين الفرنسيين ـ أمر من الحكومة إلى إدارة الأمن لتستغني عن جميع الموظفين الفرنسيين ابتداء من يوليوز القادم ـ أمن أجل هذا يريدون الإطاحة بهذه الحكومة؟». وفي عدد الغد صدرت تحمل العنوان التالي: «جلالة الملك يقرر إنهاء مهمة حكومة الرئيس عبد الله إبراهيم». ومما ورد فيه: «استدعى جلالته يوم ٢٠ أيار/ مايو ١٩٦٠ عبد الله إبراهيم وأبلغه ذلك». وقد فسرت كثير من الأوساط هذه الإقالة التي جاءت قبل أسبوع فقط من تاريخ إجراء الانتخابات الجماعية على أنها نوع من التدبير الأولي قبل الانتخابات. وفي ٢٤ أيار/ مايو أعلن جلالة الملك أنه سيرئس الحكومة وينيب عنه في مزاولة شؤونها الأمير ولي العهد، وذلك في خطاب إذاعي حدد فيه أيضاً برنامج وأهداف هذه الحكومة، ومما جاء في الخطاب: «وقد كنا بعد أن استعاد الوطن استقلاله شديدي الحرص على أن تضم الحكومات المتعاقبة أكثر ما يمكن من ممثلي الهيئات السياسية في حظيرتها لتحظى بأوسع تأييد. أما اليوم فقد أصبح من الصعب تأليف حكومة على هذا الشكل، وفي انتظار وضع دستور يخولنا المقاييس التي نعتمد عليها في إسناد الحكم إلى هيآت معينة آثرنا أن نأخذ الأمر بأيدينا مباشرة ونمارس تسيير السلطة بواسطة ولي عهدنا رغبة في استقرار الحكم وجمع كلمة الأمة. والحكومة التي سنرأسها ويكون ولي عهدنا نائباً عنا في رئاستها سوف لا يراعى في اختيار أعضائها سوى الإخلاص والنزاهة والكفاءة وستواصل هذه الحكومة تحت إشرافنا توجيهنا تطبيق البرامج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي وضعناها لدعم استقلالنا وسلامة سيادتنا وتحقيق تقدم شعبنا».

وقد أكد الخطاب على مواصلة نفس السياسة الخارجية القائمة على عدم التبعية، وعلى العمل على تحقيق جلاء القوات الأجنبية واسترجاع المناطق المغتصبة من وطننا، ومتابعة تطبيق السياسة الخاصة بالتحرر الاقتصادي، ومحاربة البطالة والقيام بالإصلاح الفلاحي والتصنيع تكوين الإطارات... إلخ.

كانت إقالة حكومة عبد الله إبراهيم في تلك الظروف والملابسات

موضوعاً خصباً لتعاليق الصحافة الدولية. وقد نشرت **الرأي العام** بعضها. من ذلك تعليق لـ **ليبراسيون** الفرنسية بعنوان: «دور حرب الجزائر في قلب الأزمة المغربية». اعتبرت فيه أنه إذا كانت الحرب التحريرية الجزائرية هي السبب المباشر للأزمة فإن هذه الأخيرة لها أسباب عميقة وهي القلق والحيرة المتزايد التي تشعر به العناصر الإقطاعية والمحافظة في المغرب أمام النجاحات المتزايدة التي حصلت عليها القوات الشعبية خلال الأسابيع الأخيرة. فالإضراب العام الذي شن يوم ٢٥ آذار/ مارس قد نجح نجاحاً كاملاً في الدار البيضاء والرباط (وكان قد شن احتجاجاً على تأسيس الاتحاد العام للشغالين يوم ٢٠ آذار/ مارس ذكرى تأسيس الاتحاد المغربي للشغل ٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٥)، أدى إلى إخفاق محاولات تحطيم الوحدة النقابية».

ومضت الجريدة تقول: «حينئذ تدخلت المصالح الديبلوماسية الأجنبية تدخلاً قوياً ومن هنا يمكن القول إن لحرب الجزائر دوراً في قلب الأزمة المغربية». وقالت: «إن الحكومة الفرنسية وعدت بأنها ستعطي أمراً سرياً لإجلاء قسم هام من ألف جندي الموجودين في المغرب وبالأخص الطيارين والبحارة إذا ما بدل محمد الخامس هذه الحكومة المتطرفة بحكومة متعقلة يمكن التفاوض معها. والواقع أن العسكريين الفرنسيين يعتبرون أن من الأهم لهم أن يحافظوا على شبكاتهم في المغرب من أن يبقوا فيه على جنود سيظلون على كل حال مجندين في حرب الجزائر». وقالت الجريدة في الأخير ما مؤداه إن هذا هو الدافع الأساسي للتعجيل بخلق الأزمة.

أما جريدة **لومانيتي** فقالت: «إن الأزمة الراهنة ليست أزمة أشخاص أو حزب في الحكم بالرغم من أن القصر هو الذي أثارها في الوقت الذي توجد فيه حظوظ قوية بأن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سينجح في الانتخابات البلدية. وذكرت الجريدة أن هناك معركة بين العناصر التقدمية التي تريد أن تطور البلاد نحو مجتمع تقدمي وبين اليمينيين الذين يريدون المحافظة على جميع الامتيازات الإقطاعية المغربية».

أما جريدة **لاكروا** فقالت: «إن الانتخابات ستكون حاسمة». وقبل الانتخابات الجماعية بثمانية أيام أعلم ملك المغرب عبد الله إبراهيم أن مهمته قد انتهت، وأن الأزمة الحكومية الجديدة لم تفاجئ أحداً. وإذا كانت حكومة عبد الله إبراهيم قد تمتعت بحياة طويلة فإن المغرب قد عرف خلال هذه المدة حياة سياسية متوترة جداً».

وأما جريدة **لوموند** فقد كتبت في صفحتها الأولى تقول: «في الوقت الذي تنتهي فيه الإعدادات لإجراء أول انتخابات في تاريخ المغرب، الانتخابات التي لا يزال موعدها هو ٢٩ ماي [أيار/ مايو] الحالي، في هذا الوقت جعل محمد الخامس نهاية لمهمة حكومة عبد الله إبراهيم، وفتح بذلك الأزمة الوزارية الرابعة التي عرفتها المملكة المغربية». وبعد أن تحدثت **لوموند** عن الاستشارات الجارية قصد تأليف الحكومة الجديدة أضافت تقول: «وقد كثر الحديث في غير ما مناسبة عن استقالة وزارة عبد الله إبراهيم حتى صرنا في الأخير نعتبر مثل هذا الحدث نوعاً من السفسطة، وقد استطاع رئيس الحكومة المقالة ومساعده الأقرب السيد عبد الرحيم بوعبيد التغلب طوال سبعة عشر شهراً على أزمات امتازت بخطورتها».

رابعاً: حكومة ولي العهد

قام الملك الراحل باستشارات لتأليف الحكومة الجديدة، فاستدعى المرحوم عبد الرحيم بوعبيد فاعتذر وكذلك عبد الله إبراهيم. واستدعى عبد الهادي بوطالب عضو الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية آنذاك فصرح للصحافيين عند خروجه من عند جلالته قائلاً: «استدعاني صاحب الجلالة نصره الله وعرض علي المشاركة في الحكومة التي ينوي تشكيلها فأجبت جلالة الملك بأنني معتز بهذه الثقة التي وضعها في شخصي وأخبرت العاهل الكريم بأنني أضع نفسي رهن إشارته خارج الحكومة لتأييد البرامج التي أعلن عنها جلالة الملك في النداء الذي وجهه إلى الشعب».

وقد أثار هذا التصريح ارتياحاً كبيراً في الأوساط الشعبية وعند مناضلي الحزب.

تولى ولي العهد تأليف الحكومة التي يرأسها نيابة عن جلالة والده فجاءت تضم زعماء القوة الثالثة التي حاربت حكومة عبد الله يومئذٍ، مع شخصيات حزبية وأخرى معروفة بقربها من القصر، وقد تحالفت هذه وتلك، أو جرت للتحالف آنذاك، مع القوة الثالثة تلك. وهكذا تشكلت هذه الحكومة على النحو التالي:

الأمير مولاي الحسن: نائب رئيس الحكومة. إدريس المحمدي: وزير الخارجية. مبارك البكاي: وزير الداخلية. عبد الكريم بنجلون: وزير التهذيب الوطني، محمد الشرقاوي: وزير البريد. يوسف بلعباس: وزير الصحة. إدريس

السلاوي وزير التجارة والصناعة والمعادن. محمد الدويري: وزير المالية والشؤون الاقتصادية. عبد الكريم الخطيب: وزير الشغل والشؤون الاجتماعية. حسن الزموري: وزير الفلاحة. محمد بوستة: وزير الوظيفة العمومية والإصلاحي الإداري. عبد الرحمان بنعبد العالي: وزير الأشغال العمومية. أحمد العلوي: وزير الأنباء والسياحة. وزير العدل محمد أباحنيني. وكان أباحنيني معروفاً بموقعه في القصر الملكي وقيل إنه عندما تبين أن جلالة محمد الخامس لن يرضخ للضغوط التي كانت تمارس من أجل أن يقيل حكومة عبد الله إبراهيم نصح ولي العهد بأن «يفعل ما كان يفعله أجداده في مثل هذه المناسبة»، وقال له: «انبطح أمام الملك وقبّل رجليه طالباً إقالة الحكومة وسيستجيب وفقاً للتقاليد». قيل إن ذلك ما حدث بالفعل.

الفصل العاشر

تأجيل الديمقراطية في المغرب!

أولاً: الأولوية لقضية الاستقلال على المسألة الديمقراطية

إذا جاز للمرء أن يبرز في مغرب القرن العشرين أكثر الطموحات الوطنية التي تعرضت لـ «سوء الحظ»، فإن قضية الديمقراطية تفرض نفسها على رأس القائمة. إن هذا يعني أن المثل المغربي «بابور المغرب عمرو ما يقلع» (سفينة المغرب لن تقلع أبداً) قد انطبق فعلاً على مغرب القرن العشرين في مجال الديمقراطية بالتحديد. ولم يكن سبب ذلك راجعاً إلى تقاعس المغاربة عن المطالبة بالديمقراطية ولا إلى عجزهم عن ممارستها ولا إلى عدم وعيهم بأهميتها، بل لقد كان ذلك راجعاً إلى نوع من «التواطؤ التاريخي» ـ إذا جاز هذا التعبير ـ قوامه التنافس، إن لم يكن التعارض، بين القضية الوطنية والقضية الديمقراطية. أعني بذلك أنه كلما طرحت قضية الديمقراطية إلا ووجد المغاربة أنفسهم أمام قضية وطنية تفرض نفسها كصاحبة الأولوية. أما أن تكون هذه «الأولوية» تشكل فعلاً ضرورة لا يمكن تجاوزها ولا حتى إشراك أولية أخرى معها كأولوية الديمقراطية مثلاً، أم أن الأمر إنما يتعلق بالهروب من «مشاكل» الديمقراطية في ظروف لا تضمن فيها الديمقراطية لـ «الوطنيين» قيادة القافلة المغربية ككل، أو قافلة الوطنية ككل، فهذا أمر يتجاوز المعطيات الموضوعية إلى تأويل الأحداث وقراءة النوايا، وهذا ما لا يدخل في اهتمامنا ولا ينتمي إلى الأفق الذي نفكر في إطاره.

لنكتف إذن بالقول إن قضية الديمقراطية في المغرب قد تعرضت لـ «سوء

الحظ» طوال القرن العشرين. ونحن نقصد قصداً استعمال عبارة «سوء الحظ»، رغم طابعها اللاعقلاني، لأننا نريد أن نجعل منها المضمون الذي نعطيه هنا للعبارة ذات المضمون العقلاني التي سنستعملها مكانها، عبارة: «تأجيل الديمقراطية في المغرب». ونحن نقصد بالتأجيل هنا معناه الحقيقي المعروف، وهو أن يريد الواحد منا فعل شيء، ثم يحدث أو يبرز «ما هو أهم»، فيؤجل ذلك الفعل إلى حين القيام بهذا «الأهم». بهذا المعنى نقول إن قضية الديمقراطية قد تأجلت في مغرب القرن العشرين خمس مرات. أما بالنسبة لهاتين السنتين اللتين تحسبان على القرن الواحد والعشرين، فأقل ما يمكن قوله بصدد الديمقراطية فيهما أنها ما تزال معلقة! على الأقل قياساً إلى مضامين الديمقراطية كما خاض الاتحاد الوطني للقوات الشعبية معارك ضارية من أجلها خلال الستينيات من القرن العشرين، الشيء الذي سنفصل القول فيه في هذا الفصل.

لنترك المعلق الآن معلقاً إلى أن يفك الله وثاقه، ولننظر إلى القرن الذي ولّى، وبالتخصيص إلى المرات الخمس التي تأجلت فيها الديمقراطية.

١ ـ كانت المرة الأولى في العقد الأول من القرن العشرين حينما ظهرت حركة دستورية بلغت أوجها مع عزل السلطان عبد العزيز وتولية عبد الحفيظ مكانه على أساس بيعة مشروطة، مرفوقة بمشاريع دساتير قدمها أصحابها كأساس لتدشين العمل بالديمقراطية الحديثة في المغرب، على طريق نهضة كانت تستوحي النموذج والمثال من نهضة اليابان. لقد سبق أن تحدثنا في هذا الموضوع بما نعتبره كافياً في كتابنا **المغرب المعاصر**، فليرجع إليه من هو في حاجة إلى قول مفصل في هذا الشأن. وما نريد أن نبرزه هنا هو أن تلك الحركة الدستورية قد تعرضت للتأجيل بسبب ضرورة إعطاء الأولوية للقضية الوطنية المتمثلة يومئذٍ في صد التدخل العسكري الفرنسي الذي فرض معاهدة الحماية سنة ١٩١٢. كان من الطبيعي إذن أن يتجه الشعب المغربي بنضاله المسلح (في الأطلس والجنوب والريف) إلى مقاومة الاحتلال، ليتجه بعد ذلك بنضاله السياسي إلى استرجاع الاستقلال.

٢ ـ وكانت المرة الثانية التي أجلت فيها الديمقراطية في المغرب عندما قدمت «كتلة العمل الوطني»، التي كانت تمثل النخبة السياسية الوطنية في

مغرب الثلاثينيات من القرن الماضي، دفتر «مطالب الشعب المغربي» إلى الملك محمد الخامس سنة ١٩٣٤، وهي مطالب تنص على إصلاحات سياسية، داخل معاهدة الحماية كما يفهمها المغرب: هدفها توسيع اختصاصات السلطان وحكومته المخزنية وإشراك المغاربة في المؤسسات الإدارية التي أحدثتها حكومة الحماية الفرنسية، وانتخاب مجالس محلية ومجلس وطني من طرف المغاربة وحدهم، مسلمين ويهود، (دون الفرنسيين والأوروبيين لأنهم أجانب غير مواطنين). ومع أن دفتر الإصلاحات قد اهتم بالحريات العامة واستقلال القضاء. . . إلخ، مما يدخل في إطار الديمقراطية، إلا أنه قد سكت تماماً عن «الدستور»! وهذا يمكن تبريره بكون «مطالب الشعب المغربي» يومئذٍ، كما عبرت عنها تلك النخبة السياسية في الدفتر المذكور، كان الهدف منها مواجهة سياسة التوسع السياسي والإداري التي كانت تسلكها سلطات الحماية الفرنسية بعد أن تمكنت من التوسع العسكري، وذلك بمطالبتها بتنفيذ «الإصلاحات» التي يقتضيها ارتقاء المغرب إلى مستوى الدول الحديثة، طبقاً لما نصت عليه معاهدة الحماية. وإذن فـ «دفتر مطالب الشعب المغربي» كان موجهاً إلى فرنسا، ولم يقدم للملك محمد الخامس إلا لكونه المتكلم باسم المغرب ككل، وبالتالي فالسكوت عن «الدستور»، الذي هو أساس الديمقراطية، كان من أجل القضية الوطنية التي كانت تتمثل يومئذٍ في المطالبة بتطبيق معاهدة الحماية تطبيقاً يعيد للملك سلطاته ويسير بالمغرب إلى مرحلة الاستقلال.

٣ ـ وعندما لم تستجب السلطات الفرنسية لهذه المطالب، بل حاولت الالتفاف عليها باقتراح إصلاحات جزئية تخدم الوجود الفرنسي في المغرب، قفزت الحركة الوطنية إلى «المطلوب» صراحة، وذلك بتقديم عريضة الاستقلال يوم ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤. وبعد مرحلة من القمع كانت عبارة عن رد الفعل الاستعماري على مطلب الاستقلال، عمدت الحكومة الفرنسية إلى نوع من المهادنة مع المغرب، فعينت مقيماً عاماً جديداً في أواخر الأربعينيات، هو إريك لابون، المعروف باتجاهه «الليبرالي» وبإصلاحاته في مجال التعليم والحياة العامة. غير أن زيارة الملك محمد الخامس لطنجة عام ١٩٤٧ وخطابه فيها الذي تميز بتجاهل فرنسا وإعلان جلالته انتماء المغرب إلى الأسرة العربية (في الوقت الذي تأسست «جامعة

الدول العربية»)، الشيء الذي تحمست له الجماهير فهتفت باستقلال المغرب. . . إلخ، كان من نتائجها أن عمدت الحكومة الفرنسية إلى عزل إريك لابون وتعيين الجنرال جوان مكانه.

تقدم الجنرال جوان إلى الملك محمد الخامس ببرنامج «إصلاحات» يبدو في ظاهره أنه يلبي إلى «حد كبير» ما ورد في «دفتر مطالب الشعب المغربي». غير أن هذا الدفتر الذي يرجع إلى سنة ١٩٣٤ قد تجاوزته عريضة الاستقلال التي أصبحت منذ ١٩٤٤ البرنامج الوطني الذي يلتزم به الملك والحركة الوطنية. أضف إلى ذلك أن الجوانب التي تحسب على «الديمقراطية» في برنامج الجنرال جوان، كانت تنص على مشاركة الجالية الفرنسية في المؤسسات التمثيلية التي يقترح إنشاءها، وهذا ما رفضته الحركة الوطنية رفضاً، لأن ذلك يعني إضفاء الشرعية الوطنية على المحتل الأجنبي.

شرح الزعيم علال الفاسي في كتابه **الحركات الاستقلالية** أسباب رفض الحركة الوطنية لبرنامج إصلاحات الجنرال جوان فكتب يقول: «إن الحزب يرى من ضياع الوقت أن يصرف جهوده في مطالبة الحماية في شؤون جزئية، ويفضل أن يبذل نشاطه وتضحيات أنصاره في خدمة المسألة العامة التي في حلها مفتاح كل المسائل الجزئية ونجاحها»[١]، و«المسألة العامة» المعنية هنا هي «مسألة السيادة»، هي الاستقلال. ويؤكد الزعيم علال ذلك مرة أخرى في بيان أصدره في القاهرة يرد فيه على الصحف الفرنسية التي أشادت بـ «مشروع الإصلاحات» الذي قدمه الجنرال جوان إلى محمد الخامس، والذي وصفته بكونه «إصلاحا حقيقيا يتدرج بالمغرب نحو حكم ذاتي سريع»، لأنه ينص على «إشراك المغاربة» في تسيير الشؤون العامة وذالك بتأليف وزارة مشتركة، عشرة من المغاربة وعشرة من الفرنسيين، مع احتفاظ فرنسا بمسؤولية الشؤون الخارجية والدفاع، وتكوين مجلس شورى مشترك نصفه من المغاربة ونصفه من الفرنسيين ومجالس بلدية وإقليمية كذلك. . . إلخ، يؤكد الزعيم في البيان المذكور: «أننا لا نقبل أبدا أن يصبح للجالية الفرنسية أي حق في الإدارة ولا في الاستشارة لأنهم أجانب في بلادنا ولا يمكن أن نسمح لهم بأي حق من حقوق المواطن المغربي ما داموا متمسكين بجنسيتهم

(١) علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ص ٢٧٠.

الفرنسية». ثم يضيف: «أما التلويح لنا بالديمقراطية فلن يخدعنا نحن ولا أي مخلص من أفراد الشعب المغربي عن الحقائق الملموسة. فحزب الاستقلال لا يقبل أي حل لا يقوم على أساس الاعتراف بالاستقلال الكامل وتحرير الأمة من الحجر الأجنبي». ويضيف الزعيم: «وفي الوقت الذي أدليت فيه بهذا البيان في القاهرة كانت اللجنة التنفيذية للحزب توزع بياناً في نفس المعنى ختمته بقولها: «ومجمل القول: إن كل عمل ينجز في دائرة الحماية لن يتطور التطور المنشود؛ وإن أول إصلاح حقيقي هو إلغاء الحماية وتأسيس حكومة مؤقتة تنظم انتخاباً حراً عاماً لمجلس وطني يضع دستوراً للبلاد»[٢].

وعندما كشف النقاب عن كون برنامج إصلاحات جوان قد جرى التفاوض عليه مع «بعض الوطنيين المعتدلين» (حزب الشورى والاستقلال بزعامة محمد بلحسن الوزاني)، وأنه نتيجة هذا التفاوض نص البرنامج بشأن الدستور على أن «يعهد إلى مجلس وطني يمثل الرأي العام المغربي بوضع دستور يصبح، في دائرة ملكية ديمقراطية، القانون الأساسي للمغرب المتمتع بحريته واستقلاله؛ ويتولى الدستور المغربي الجديد تنظيم السلطات وفصل بعضها عن بعض وتحقيق المساواة بين المغاربة والحريات»[٣]، عندما كشف النقاب عن ذلك بادر الزعيم علال إلى رفض هذا المشروع. لقد حلل بنوده واحداً واحداً ورد عليها، وكان مما قاله بخصوص مسألة الدستور ما يلي: «أما الدستور في حد ذاته فهو من مطامح حزب الاستقلال ومطالبه الأساسية التي تقدم بها إلى جلالة الملك في وثيقته التاريخية يوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤. **ولكن الدستور في نظر الحزب تابع للاستقلال، يأتي بعده لا قبله**[٤]، لأن الدستور مظهر من مظاهر سلطة الأمة ورقابتها على حكومتها، وهذا يتنافى مع الاحتلال الأجنبي ولا يتفق مع طبيعته». ثم يضيف متسائلاً: «على أن طلب الدستور في هذه المذكرة قضاء على فكرة الاستقلال، إذ كيف نطلب من الدولة المحتلة وضع دستور نطبقه نحن في زمن الاستقلال»؟![٥].

(٢) نفس المرجع، ص ٣٦٣ ـ ٣٦٥.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٧٩.

(٤) التشديد هنا وفي ما يلي مني (المؤلف).

(٥) نفس المرجع، ص ٣٨٦. لاحظ أن خط الحركة الوطنية في تونس كان يختلف تماماً. لقد ركزت على الدستور حتى إنها حملت اسم «حزب الدستور التونسي».

ثانياً: بقاء السلطة التشريعية بيد الملك ضمان لحقوق المغرب

وفضلاً عن ذلك كان حزب الاستقلال يرى أن أية انتخابات أو مظاهر ديمقراطية تمثيلية تقيمها إدارة الحماية لا بد أن تهدف منها انتزاع جزء من الشرعية من الملك محمد الخامس وإعطائها لأشخاص تنصبهم إدارة الحماية أو تؤثر فيهم وبإمكانها أن تستبدلهم حسب حاجتها. هذا ما أكده الزعيم علال بقوله: «**إن في بقاء السلطة التشريعية بيد جلالة الملك ضماناً لحقوق المغرب حتى لا يستطيع أحد أن يعبث بها**... ومقامه مكين لا يمكن التهجم عليه... بخلاف الحكومة فلو بلغت من الوطنية ما بلغت فمن السهل على الإدارة الفرنسية استبدالها في كل حين بحكومة غيرها وقد تكون هذه الحكومة الثانية ضعيفة أو خائنة»[٦].

لقد كان الاستقلال بالنسبة لحزب الاستقلال هو «الكل في الكل»: الاستقلال أولاً، والديمقراطية بعده، لا قبله. وعندما برز محمد الخامس أمام أنظار الجميع على رأس الحركة الوطنية يطالب بالاستقلال في خطب العرش، ويسافر إلى باريس للقيام بمحاولات مع الحكومة الفرنسية في هذا الشأن، أصبح هو نفسه رمزاً للاستقلال وتجسيداً للنضال من أجله. ومن هنا تركزت دعاية حزب الاستقلال على الملك محمد الخامس، حتى إذا عزل ونفي صار رجوعه أولى الأوليات: محمد الخامس أولاً، والاستقلال ثانياً، ثم الديمقراطية بعد ذلك.

٤ ـ من هنا يجب أن ننظر إلى المرة الرابعة التي تم فيها تأجيل الديمقراطية، والتي تتمثل في رفض الوفد الاستقلالي المفاوض في إيكس ليبان، برئاسة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد، رفضه ذلك الاقتراح الفرنسي الذي يقضي باعتراف فرنسا باستقلال المغرب أولاً وتكوين حكومة وطنية تشرف على وضع دستور، تليه انتخابات ديمقراطية لبرلمان مغربي يكون من مهامه اتخاذ قرار بعودة محمد الخامس. وحينئذ ستكون عودته في ظروف يقبلها الرأي العام الفرنسي... إلخ. إن رفض الوفد المفاوض لهذا الاقتراح، وكان على رأسه المرحوم عبد الرحيم والشهيد المهدي،

(٦) نفس المرجع، ص ٣٨.

كان موقفاً ينسجم على طول الخط مع موقف حزب الاستقلال المنطلق من مبدأ «الاستقلال أولاً. . .». وهو المبدأ الذي أصبح الموقف الذي لا يرضى الشعب المغربي، ولا قواه المكافحة وعلى رأسها المقاومة وجيش التحرير، عنه بديلاً. إنه ليست الديمقراطية وحدها هي التي تم تأجيلها هذه المرة، بل طال التأجيل الاستقلال نفسه، وصارت عودة محمد الخامس أولى الأوليات.

٥ ـ والمرة الخامسة التي أجلت فيها الديمقراطية، كان التأجيل فيها مضاعفاً: كانت هذه المرة بعد عودة محمد الخامس مباشرة، وذلك حينما وجد حزب الاستقلال نفسه أمام قرار صعب لأول مرة: المشاركة في حكومة ائتلافية تضم أطرافاً ليسوا في مستواه النضالي من أجل الاستقلال وعودة محمد الخامس، ويرأسها شخص من غير حزب الاستقلال! لقد اتخذ الحزب قراره في الاجتماع الذي عقدته لجنته التنفذية في مدريد وكلفت المرحوم عبد الرحيم بنقله إلى المؤتمر الاستثنائي الذي دعا إليه الحزب لهذا الغرض. هنا كان تأجيل الديمقراطية مضاعفاً: أولاً، عندما لم تسند مهمة تشكيل الحكومة إلى حزب الأغلبية الذي هو حزب الاستقلال نفسه، تحت إكراهات الموقف الفرنسي وشروطه، وثانياً عندما قررت اللجنة التنفيذية تجريد رئيس هذه الحكومة الائتلافية المفروض من جانب المفاوض الفرنسي من أية مسؤولية، وإسناد جميع السلطات إلى الملك محمد الخامس وفاقاً مع ما قرره الزعيم علال من قبل من «أن في بقاء السلطة التشريعية بيد جلالة الملك ضماناً لحقوق المغرب حتى لا يستطيع أحد أن يعبث بها. . . إلخ». وإذن فموقف المرحوم عبد الرحيم والشهيد المهدي في مفاوضات إيكس ليبان من جهة، وفي المؤتمر الاستثنائي للحزب من جهة أخرى، كان استمراراً لنفس الموقف الذي عبر عنه زعيم الحزب وتبنته اللجنة التنفيذية كلها: موقف التأجيل.

على أن «التأجيل» لم يكن مبدأ، لا في فكر الزعيم ولا في فكر أعضاء اللجنة التنفيذية، وإنما كان موقفاً استراتيجياً الهدف منه قطع الطريق أمام الفرنسيين في محاولاتهم إضفاء «الشرعية الديمقراطية» المزورة على أطماعهم الاستعمارية، كالتوطين وغيره. أما من الناحية المبدئية فالديمقراطية في فكر علال الفاسي والشهيد المهدي والمرحوم عبد الرحيم كانت حاضرة حضور

مطلب الاستقلال نفسه. بل أكثر من ذلك كان هؤلاء يرون أن غياب الديمقراطية كان من الأسباب الأساسية للتدخلات الأجنبية التي نالت من استقلال المغرب سواء قبل الحماية أو بعدها.

ثالثاً: علال: ملكية دستورية على غرار الإنكليز...

وللزعيم علال الفاسي عبارت صريحة وقوية في هذا الشأن؛ فقد ورد في كتابه **النقد الذاتي** ما يلي: قال: «إن من أسباب كل ما جرى في وطننا من اضطرابات (قبل الحماية الفرنسية) راجع إلى كون جلالة الملك مسؤولاً مباشرة أمام الشعب، وذلك ما أحدث في بلادنا كثيراً من الثورات التي كان يمكن الاحتراز عنها لو أن الوزارة المغربية أخذت صبغتها الديمقراطية فبدأت تتحمل هي مسؤولية أعمالها». ويقول: «ونحن نعتقد أن المسؤولية الوزارية خير حل للمشاكل التي تعرض لأنظمة الحكم، وهي ضرورية لكل الحكومات سواء كانت ملكية كما هي بلادنا أو جمهورية مثل فرنسا وغيرها. إن الحكم يجب أن يكون مبنياً على أساس الاشتراك المقبول بين الأمة ورؤسائها. وبهذا وحده يتم تحقيق الحق ومعارضته للقوة، لأن الحق معناه إلجام القوة عن طريق العقل، فهو بذلك سلطة أخلاقية تعارض السلطة الجسمية»(٧). ثم يضيف: «فحق الأمة في أن تحكم نفسها بنفسها يتفق تماماً مع حقها في أن تختار من تُنيبه في تسيير شؤونها، ومن حقها كذلك في الاستقرار الحكومي والتمتع بالنخوة الوطنية والشعور بالرضى عن الأشخاص الذين يمثلونها. وكل هذه الحيثيات، إلى جانب ما قدمناه، تصل بنا لنقطة واحدة هي ضرورة المراقبة الشعبية لأعمال القائمين بالحكم وهذه المراقبة حق لكل مواطن ذكراً كان أو أنثى»(٨).

وفي موضوع الدستور يقول: نحن لا نريد أن «نحاول فرض نوع من أشكال الدساتير على الأمة المغربية، لأن ذلك لا يمكن أن يقوم به فرد خاص، بل لابد أن يقع بعد الاستقلال من تجمع شعبي منتخب. لكن يمكننا أن نعتبر أنفسنا منذ الآن في الاتجاه الملكي الدستوري، وذلك ما يفرض علينا الالتفات إلى الذين سبقونا في هذا المضمار وهم الإنكليز.. ولا بد أن نعير

---

(٧) علال الفاسي، **النقد الذاتي**، ص ١٣٧ ـ ١٣٩.

(٨) نفس المرجع، ص ١٤٠.

التفاتاً مهماً إلى بلاد الديمقراطيات الشعبية وما قامت به من أعمال... يجب أن نستفيد من كل التجارب الإنسانية إذ ليس في الدنيا نظام باطل كله ولا حق كله»[٩].

ذلك ما كتبه الزعيم علال الفاسي قبل الاستقلال. أما موقفه بعد الاستقلال فهو يختلف تماماً، خصوصاً عندما تجند لتأييد الدستور الممنوح في استفتاء ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢.

رابعاً: التأجيل... بعد الاستقلال..!

على أن تأجيل الديمقراطية قد استمر كمبدأ استراتيجي لحزب الاستقلال في السنوات الأولى من حصول المغرب على استقلاله، وذلك لنفس السبب الذي شرحناه قبل. لقد كان حزب الاستقلال يعتبر نفسه الحزب الوحيد الذي يمثل، إلى جانب جلالة محمد الخامس، الشرعية الوطنية، باعتبار أنه الحزب الذي كافح من أجل الاستقلال ورجوع الملك الشرعي في وقت كانت فيه «الأطراف الأخرى» إما متحالفة أو متواطئة مع سلطات الاستعمار وإما مهادنة لها، وإما بين بين. وبما أن فرنسا قد نجحت في فرض تلك الأطراف في مفاوضات إيكس ليبان وفي الحكومة الائتلافية التي أسفرت عنها تلك المفاوضات، فإن الخطأ الذي ارتكب في إيكس ليبان، والمغرب يعاني من وضعية «عهد الحماية»، يجب أن لا يتكرر في عهد الاستقلال، وبالتالي يجب أن لا تترجم الوضعية المؤقتة التي فرضت تلك الأطراف كشركاء في الحكومة إلى وضعية دائمة تمنح للأطراف نفسها حق تمثيل الشعب المغربي من خلال انتخابات تجريها حكومة فرضتها مفاوضات إيكس ليبان وإدارة ما تزال في معظمها كما كانت خلال عهد الحماية الفرنسية، يمسك بدواليبها من كانوا أعواناً أو مهادنين للسلطات الاستعمارية منفذين لأوامرها. من هنا كان تركيز قيادة الحزب على مطلبين اثنين: حكومة منسجمة من جهة، وتطهير الإدارة من المتعاونين مع سلطات الحماية الفرنسية، من جهة أخرى. ومما زكى هذا الاتجاه نحو تأجيل الديمقراطية قيام أحزاب بزعامة شخصيات معروفة بمواقفها «غير الوطنية» خلال عهد الحماية أو متورطة في سلسلة الحوادث والمحاولات التي كانت ترمي إلى «كسر شوكة حزب الاستقلال» منذ تأسيس الحكومة

(٩) نفس المرجع، ص ١٤١.

الأولى. إن الحملة التي شنتها هذه الأحزاب من أجل «الديمقراطية والحريات العامة» بزعامة أحمد رضا كديرة لم تكن لتخفى أهدافها ولا دوافعها على قيادة حزب الاستقلال. وقد كانت من نتائج تلك الحملة أن كان رد فعل هذه القيادة هو التمييز بين «ديمقراطية» يراد بها تجنيد الشعب من أجل استكمال التحرير وبناء الاستقلال، و«ديمقراطية» يراد بها تشتيت شمل القوى الوطنية لصالح الإبقاء على الوضعية شبه الاستعمارية التي ورثها المغرب من الحماية الفرنسية.

نقرأ هذا النوع من رد الفعل بوضوح في المحاضرة التي ألقاها الشهيد المهدي بنبركة عضو اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال في مسيري فرع الحزب بالدار البيضاء في نيسان/ أبريل ١٩٥٨ شرح فيها أسباب ونتائج الأزمة الوزارية التي أدت إليها استقالة الوزراء الاستقلاليين من حكومة البكاي الثانية. ومما ورد في هذه المحاضرة قول الشهيد: «... فأخذت تتعارض الوسائل والطرق وحتى الأهداف بين الائتلاف [الحكومي] المصطنع، لأننا في الوقت الذي كنا نتجه كلية نحو البناء والتشييد ووضع الأسس المتينة لذلك، كان غيرنا يسعى في بناء نفسه وإقامة هيكل مكبر لشخصيته، وشتان بين من يريد بناء الاستقلال ومن يتخذ هذا الاستقلال وسيلة لبناء نفسه»، ويضيف: «وفي الوقت الذي اشتغلت طائفة في تخطيط أو تنفيذ المشاريع الكبرى للنهوض بالبلاد[١٠] كانت الطائفة الأخرى تشتغل بتكوين الهيئات والأحزاب المصطنعة[١١]... فالمعركة معركة دقيقة ينتظر الشعب من ورائها أداة لتحقيق الأهداف الوطنية، وهذه المعركة هي التي سميتها أزمة المغرب. أما الذين يريدون أن يسموها «معركة الحرية»[١٢] فهذا تضليل. والاستعمار الذي لا يريد أن ينهض المغرب ويتبوأ المكان اللائق به سعى إلى وسيلة يشغل بها الوطن، وذلك بخلق نوع من التهافت على أشكال الانتخابات والتشدق بالديمقراطية، وحزب الاستقلال كان أول من عذب في سبيل الحرية وفقد أعز أبنائه وأصدقائه في معركتها، ولذلك فهو لا يريد أن يأتي أولئك الذين كانوا يتفرجون على المعركة ليتبجحوا اليوم بالحديث عن الحرية. إننا نريد إقرار نظام ديمقراطي في المغرب ولا ننتظر أن

(١٠) يشير هنا إلى مشروع طريق الوحدة الذي خطط له وأشرف على تنفيذيه.

(١١) يشير إلى تأسيس الحركة الشعبية وحزب رضا كديرة...

(١٢) التجمع الحزبي المعارض لحزب الاستقلال، وكان يضم الحركة الشعبية وحزب كديرة وحزب الشورى...

يأتي أذناب الاستعمار لمطالبتنا بذلك. . . وأؤكد لكم أن المناورات الموجودة في المغرب والحركة التي قامت حولها من أجل «الحريات» المزعومة إنما هي من دسائس الاستعمار»[١٣].

وفي «حديث مرتجل» مع مسيري حزب الاستقلال بتطوان بتاريخ ٢١ يوليوز [تموز/ يوليو] ١٩٥٨ نشر بعنوان «نحو مجتمع جديد» حدد الشهيد المهدي، بأسلوب أميل إلى التنظير، شروط النهضة والتقدم لكل شعب، ومنها الاختيار الديمقراطي، الذي أكد على ارتباطه الجدلي مع وجود أداة حكومية وطنية فعالة وإقرار اختيارات اقتصادية في صالح الجماهير الشعبية.

خامساً: تأجيل الديمقراطية داخل الحزب!

ذلك هو الإطار الذي كان يضع فيه حزب الاستقلال مسألة الديمقراطية، قبل الحماية وأثناء السنوات الثلاث الأولى من الاستقلال. وإن كاتب هذه السطور ليتذكر بوضوح كامل أنه كان مقتنعاً بهذا النوع من الطرح (وربما يوجد اليوم من هو مقتنع به بالنسبة لمغرب اليوم!)، وأن اقتناعه كان يندرج في اقتناع الوطنيين المغاربة يومئذٍ، خصوصاً من كان منهم منتمياً بشكل من أشكال الانتماء إلى حزب الاستقلال. ولا بد من القول إن تجربة الانتخابات في مصر على عهد الملك فاروق حيث كانت الأحزاب المصرية تسعى لكسب أصوات الناخبين بطرق غير مشروعة، كان لها أثر كبير في هذا النوع من الموقف من ديمقراطية الانتخابات التي تشترى فيها الأصوات. وكان مثال «الانتخابات المصرية» يتردد بكثرة في صفوف الوطنيين. غير أن تأجيل الديمقراطية بالنسبة للوضع الذي كان قائماً في المغرب ككل، سواء أثناء الحماية أو خلال السنوات الثلاث الأولى من الاستقلال، إذا كان يجد التبرير الكافي في أولوية القضية الوطنية في ذلك الوقت، فإن تأجيل الديمقراطية

---

(١٣) كما تبين ذلك أثناء محاكمة عدي أوبيهي. انظر كراس بعنوان: «الأزمة الوزارية أسبابها ونتائجها» يتضمن محاضرة المهدي المشار إليها، مع «نص رسالة الاستعفاء التي رفعها وزراء حزب الاستقلال إلى مقام صاحب الجلالة»، وبياناً للديوان الملكي حول قبول الملك لاستقالتهم وإعلان نهاية مهمة حكومة البكاي الثانية، ثم بيان اللجنة السياسية لنفس الحزب في الموضوع الصادر في ٢٠ نيسان/ أبريل ١٩٥٨ (مطبوعات دار العلم للطباعة والنشر والتأليف، المطبعة الاقتصادية، الرباط). كانت محاضرة قوية حضرها كاتب هذه السطور وكانت تعبر عن الوعي السائد يومئذ في صفوف الوطنيين بضرورة تأجيل الديمقراطية حتى لا تكون باباً يدخل منه أعوان الاستعمار بالأمس وحلفاؤه آنذاك ليربطوا مصير المغرب بالاستعمار من جديد.

داخل الحزب نفسه لم يكن يقبل التبرير إلا في وعي بعض الشخصيات في قيادة الحزب، خاصة منها تلك التي تنتمي إلى الجيل الأول. لقد تأسس حزب الاستقلال في ظروف القمع الاستعماري، فكان تأسيسه جزءاً من العمل الوطني السري، فلم تكن هناك انتخابات في فروع الحزب ولا مؤتمر عام... إلخ، وبقي الحزب كذلك إلى أن تمت الدعوة على عجل لمؤتمر استثنائي كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥) من أجل المصادقة على قرار الحزب القاضي بالمشاركة في حكومة ائتلافية لا يرأسها حزب الاستقلال، تكون مهمتها التفاوض مع فرنسا حول الاستقلال. ولم يكن وارداً قط في هذا المؤتمر تجديد القيادة أو إضافة أعضاء إليها، ولا جعلها موضع السؤال، مع أن تركيبة الحزب كانت قد تغيرت تماماً انطلاقاً من سنة ١٩٥٢، إذ في جوفه تأسست نقابات وقامت المقاومة، وظهر جيل جديد من الشباب المناضل في صفوفه، الشيء الذي جعل مسألة الديمقراطية داخل الحزب تطرح نفسها بإلحاح مباشرة بعد الاستقلال. وقد زاد من حدتها مفاوضات إيكس ليبان وما أسفرت عنه من نتائج لم تكن لترضي لا المقاومة ولا التنظيمات النقابية ولا شباب الحزب. ومن هنا وقوع الحزب في أزمة داخلية، لم تنفع معها الحلول الترقيعية. لقد كانت بحق أزمة غياب الديمقراطية داخل الحزب. وهي أزمة كانت ترتبط بعملية تأجيل الديمقراطية في المجتمع بعلاقات جدلية، علاقة تبادل التأثير.

لقد كان الفرنسيون يقولون ويكررون القول، خلال عهد الحماية، بأن حزب الاستقلال هو «حزب المدن»، وأن نشاطه لا يمتد إلى البوادي. وهذا حق وإن أريد به باطل. لقد نشأ حزب الاستقلال فعلاً من اندماج جماعات وطنية تشكلت في الثلاثينيات في كل من سلا وفاس والرباط، فكان يعبر في ذلك الوقت عن وعي نخبة من الشباب واعية: بعض أعضائها مرتبطون بالثقافة العربية الإسلامية وحركة النهضة في المشرق العربي، وبعضهم مرتبطون بالثقافة الفرنسية وبالفكر الليبرالي أو اليساري الأوروبي، ولم تكن هناك قطيعة ولا هوة بين الطرفين بل كان هناك اتصال وتواصل. ولقد كان من الطبيعي أن تتشكل قيادة حزب الاستقلال عند تأسيسه عام ١٩٤٤ من هذه النخبة، خصوصاً وقد وقفت سلطات الحماية سداً منيعاً في وجه امتداد الحركة الوطنية منذ قيامها في أوائل الثلاثينيات إلى القرى والجبال والبوادي، إلا ما كان من تحركات وارتباطات سرية. وهكذا لم يبرز في قيادة حزب الاستقلال طوال الفترة الفاصلة بين تأسيسه وأوائل الاستقلال أية شخصية خارج الرباط وسلا

وفاس وإلى حد ما مراكش. فكان الحزب بالنظر إلى تركيب قيادته لا يمثل إلا المدن، على الرغم من وجود عناصر من القرى والبادية في سلك «المفتشين» الذين كانوا موظفين للحزب ينقلون تعليمات اللجنة التنفيذية إلى القواعد، لقد كانوا بمثابة عمال الأقاليم في جهاز الدولة. وإذن فلم يكن الجهاز الحزبي يمثل المغرب كله، ولا الاستقلاليين كلهم، ولم تكن جماهير البادية مؤطرة التأطير الكافي كما أنها لم تكن تجد نفسها ـ أعني من يمثلها ـ في اللجنة التنفيذية. ومن هنا تلك الظاهرة التي شرحناها سابقاً والتي تتمثل في كون جماهير حزب الاستقلال كانت أكثر الناس انتقاداً لحزب الاستقلال بمجرد عودة محمد الخامس.

هذه المعطيات هي التي كانت تقف، في العمق، وراء لجوء قيادة الحزب إلى تأجيل الديمقراطية، سواء على الصعيد السياسي العام أو على الصعيد الحزبي الخاص، وهو التأجيل الذي كان لا بد أن يؤدي إلى أزمة داخل الحزب، أزمة كانت تؤسس وتعكس في آن واحد أزمة الديمقراطية على مستوى الحكم.

الفصل الحادي عشر

من «الديمقراطية الواقعية» إلى المجلس التأسيسي

أولاً: مطلب الديمقراطية في الاتحاد... وفي الحكومة

عندما قرر المغفور له محمد الخامس إسناد رئاسة الحكومة إلى عبد الله إبراهيم كان الأمر يتعلق بتشكيل حكومة ائتلافية. وقد عرض هذا الأخير على اللجنة التنفيذية للحزب المشاركة في هذه الحكومة فقبلت في أول الأمر ثم رفضت بعد ذلك. وهكذا قررت مقاطعة تلك الحكومة التي ضمت شخصيات استقلالية من الجناح الذي ينتمي إليه عبد الله إبراهيم (عبد الرحيم بوعبيد، التهامي عمار، المعطي بوعبيد...) وأخرى «محايدة» أو محسوبة على القصر. وقد نص الخطاب الملكي الذي بموجبه تم تنصيب هذه الحكومة على أن من مهامها: الإعداد لإجراء انتخابات بلدية وقروية «ستكون نتائجها مرآة لمعرفة اتجاهات الرأي العام»، قبل انتخاب مجلس وطني. وهكذا تكون مسألة إقرار الديمقراطية جزءاً أساسياً من مهمة الحكومة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نص القرار الذي وافقت عليه «المؤتمرات الجهوية الاستثنائية» التي أعلنت عن قيام «الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال» في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ على أن هذه الجامعات عازمة على أن «تنظم نفسها تنظيماً ديمقراطياً... وبذلك تتجند الجماهير الشعبية للنهضة المباركة التي تفرضها المرحلة الحاسمة في سير البلاد نحو تحقيق الأهداف الوطنية للتحرر من القيود العسكرية والاقتصادية وبناء صرح ديمقراطية واقعية».

وقد تأكد هذا الاختيار الديمقراطي في ميثاق تأسيس الاتحاد الوطني (٦

أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩) حيث ورد من بين الأهداف التي سطرها لنفسه: «إقامة ديمقراطية واقعية تضمن لجميع المواطنين تسيير شؤونهم بأنفسهم سواء في الصعيد الوطني أو المحلي في دائرة ملكية دستورية تحت رعاية صاحب الجلالة محمد الخامس».

والمقصود بـ «الديمقراطية الواقعية»: الديمقراطية التي تجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والجانب السياسي. وتنطلق من القاعدة. وذلك في مقابل «الديمقراطية الشكلية» المحض التي تهتم بتوزيع المقاعد في البرلمان بين «اللاعبين السياسيين»، أي الأحزاب، دونما اعتبار للديمقراطية الاجتماعية التي تقوم على التوزيع العادل للثروة وتكافؤ الفرص، وكان يفهم منها أيضاً «التسيير الذاتي» لمؤسسات الإنتاج. . . إلخ. وكان هذا الطرح (الديمقراطية الواقعية) يتردد، بالخصوص، على لسان عبد الله إبراهيم والاتحاد المغربي للشغل.

ثانياً: المجلس الاستشاري: «مجلس غير مأسوف عليه». . !

سبق أن ذكرنا أن المرحوم عبد الرحيم بوعبيد أشار في التقرير الذي قدمه إلى «المؤتمر الاستثنائي» لحزب الاستقلال (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥) عن رغبة جلالة الملك محمد الخامس «في إيجاد مجلس استشاري يقوم بجانبه ليعينه في مهمته»، وأضاف: «ومن البديهي أن هذا المجلس إنما هو مؤسسة مؤقتة تعبر عن عزمنا على أن نسلك بدون تأخير طريقة الملكية الدستورية، ولكن هذه المؤسسة يجب أن تلغى بمجرد تحرير السيادة المغربية من قيودها ليحل محلها مجلس وطني منتخب يتمتع بكامل السيادة».

كان من المفروض إذن أن يتم تأسيس المجلس الاستشاري في المرحلة الانتقالية التي تفصل بين عودة المرحوم محمد الخامس وتشكيل الحكومة الأولى (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٥) وبين انتهاء المفاوضات مع فرنسا حول الاستقلال (آذار/ مارس ١٩٥٦). غير أن الإعلان عن تأسيسه تأخر إلى ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦، في ظروف الأزمة الوزارية التي أطاحت بحكومة البكاي الثانية، وكان ذلك نوعاً من «الترضية» لحزب الاستقلال الذي لم يحصل على مطلبه الخاص بـ «الحكومة المنسجمة». كانت الأغلبية داخل هذا المجلس لحزب الاستقلال، فلم يكن الصراع خلال السنتين الأوليين من عمره (الذي حدد بثلاث سنوات) في مثل الحدة التي طبعت آخر دورة له التي

انعقدت في آذار/ مارس ١٩٥٩ لمناقشة ميزانية تلك السنة. لقد جاء انعقاد هذه الدورة بعد شهرين فقط من انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير، فكان الصراع حاداً بين الموالين للقيادة التقليدية لحزب الاستقلال وبين المنضمين للانتفاضة. وبعد مناقشات ومناورات تم التصويت يوم ٤ نيسان/ أبريل بالأغلبية[1] على الميزانية التي هيأها المرحوم عبد الرحيم بوعبيد على عهد حكومة عبد الله إبراهيم. وكان ذلك آخر جلسة لذلك المجلس.

كنت في مكتبي بجريدة **التحرير** حين دخل عليّ الشهيد المهدي في اليوم التالي (٥ نيسان/ أبريل ١٩٥٩) وطلب مني أن أتركه لوحده لبعض الوقت فانتقلت إلى المكتب المجاور وبعد نحو نصف ساعة نادى عليّ ومد لي ورقتين وقال: «هاك، اقرأ، سيعجبك!». كانت افتتاحية جعل عنوانها: «مجلس غير مأسوف عليه». ونصها[2]:

«إن في مداولات المجلس الوطني الاستشاري وفي الجو الذي سادها خلال أيامه الأخيرة لعبرة لمن اعتبر وذكرى لمن له فكر واعٍ وشعور بالمصالح العمومية للبلاد والأمة. لقد تبين من خلال ما راج في المجلس، في الأيام الأخيرة، الخط الفاصل بين القوات الشعبية وبين ذوي المصالح والأغراض الشخصية، واتضح حنق هؤلاء على رغبات الجماهير واستهتارهم بها وإيثارهم الراسخ لمنافعهم الشخصية على المنفعة العامة.

وكلنا نذكر أن المحتكرين لم ينضموا إلى الإرادة الشعبية في تصويتاتهم إلا متى كانت المقررات المعروضة على اقتراع المستشارين غير ماسة بما ألفوا أن يعتبروه مصالحهم وفوائدهم والربح الذي يدافعون عنه على حساب الشرف والضمير، وعلى حساب مستقبل شعب بأجمعه. وقد نسي الانتفاعيون أن المجلس الوطني الاستشاري تأسس كما عبرت عن ذلك الرغبة الملكية السامية ليكون لبنة لحياة ديمقراطية بناءة، وذلك في إطار الانسجام الذي ما فتئ يربط بين جلالة الملك الديمقراطي وشعبه المدين له بالكثير من الخيرات والمحامد. وفي نسيانهم لهذه الحقيقة تنكر للمبادئ العليا التي كافح الشعب من أجلها ولا زال يكافح. ولكن الشعب لا ينسى.

---

(١) حضر مداولات مناقشة الميزانية ٥٦ عضواً وانسحب ساعة التصويت ٢٣ عضواً والباقون وهم ٣٢ صوتوا بالإجماع لفائدة الميزانية.

(٢) كما نشرناها في: **التحرير**، ٦/ ٤/ ١٩٥٩.

الشعب لا ينسى على أية حال أن الأكثرية من أعضاء المجلس معين تعييناً صرفاً، وأنهم يمثلون قيادة حزب الاستقلال القديمة العاجزة، وأنهم نموذج لها في تصرفاتهم وأفكارهم وأساليبهم، ولذا فإن اتجاههم الرجعي لا يتفق والتيار الذي يسري في قاعدة الحزب وفي الأمة كافة. ولم يؤيد الانتفاعيون مطامح القاعدة والأمة إلا ثلاث مرات عندما اضطروا لمساندة الملتمسات التي ألهمها الاتحاد المغربي للشغل، حول تقرير مبدأ عدم التبعية في سياستنا الخارجية، ثم لتأييد ثورة شعب العراق ضد الإقطاعية، وطلب جلاء الأمريكان عن لبنان وعدم استعمال قواعدهم في المغرب ضد الدول العربية الشقيقة. لقد اضطروا لتأييد تلك الملتمسات لأنها لا تمس مباشرة بمصالحهم.

لكن عندما وضعت مشكلة تأميم تجارة الشاي أماط الرجعيون اللثام عن وجوههم وكشروا عن أنيابهم مُرضين ـ بموقفهم المعارض لمطلب من أهم المطالب الشعبية ـ سماسرة الاستعمار وأعوانه ومعززين مصالح الشركات الاحتكارية الأجنبية. وبالأمس عبر نفس الأشخاص عن حقيقتهم فوقفوا موقف المناوأة السافرة لسياسة التحرر الاقتصادي وعبروا في غير لبس أو غموض عن كونهم لا يعيرون أي عطف أو اهتمام لمصير جماهير العَمَلة والفلاحين. ولا غرابة أن ينهزموا، كما لا غرابة أن نراهم يصنعون نعشهم بأيديهم، فلن تجديهم حملات صحافة اختصت بالكذب وتتميز بالزور والبهتان لأن الأمة لفظتهم.

والمجلس الذي تنتهي عما قريب مهمته ليس، كما دلت التجربة، معبراً في مجموعه عن رغائب الشعب، ولهذا لن نأسف عليه أبداً، بل سنعمل كما عملنا دائماً لتحقيق الديمقراطية، وسيظهر الحق بعد الانتخابات التي نريد أن ينبثق عنها تمثيل للشعب صحيح. وإن لنا في حكمة شعبنا وذكائه وروحه النفسانية النضالية ما يكفينا من رصيد الآمال في أن تخرج الرجعية من تلك الانتخابات منهزمة ذليلة وأن تعلو على أطراف هذه البلاد أعلام الحرية والرفاهية والتقدم».

ثالثاً: المطالبة بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور

تميزت السنة التي تفصل بين نيسان/ أبريل ١٩٥٩ الذي انتهى فيه عمر المجلس الوطني الاستشاري ونيسان/ أبريل ١٩٦٠ الذي اشتدت فيه الحملة التي أدت إلى إقالة حكومة عبد الله إبراهيم بصراع حاد خاضه الاتحاد

الوطني لمساندة التدابير الاقتصادية التحررية التي أعدها وزير الاقتصاد في حكومة عبد الله إبراهيم المرحوم عبد الرحيم بوعبيد. وكانت الأطراف المناوئة لسياسة التحرر الاقتصادي قد جندت كل إمكانياتها لعرقلة تلك التدابير، وعندما فشلوا في مسعاهم ذلك ووافق جلالة المرحوم محمد الخامس على تلك التدابير في مجلس وزاري انعقد تحت رئاسته في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩، تجند خصوم التحرر ـ الذين حللنا هويتهم ـ للعمل على حمل الملك على إقالة حكومة عبد الله إبراهيم. وعندما أخذ يتأكد احتمال نجاحهم في مسعاهم ذاك طرحت قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية المسألة الدستورية كرد فعل طبيعي ضد استغلال القوى المعادية للتحرر للفراغ الدستوري الذي مكنها من السعي لطلب إقالة الحكومة، خارج أي إطار ديمقراطي.

انعقد المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية يوم ٣ نيسان/ أبريل ١٩٦٠ برئاسة المرحوم الأستاذ البوحميدي وتحدث فيه كل من أحمد بنسودة وعبد الهادي بوطالب، وكانوا كلهم أعضاء في الكتابة العامة للاتحاد[٣]. تناول بيان المجلس مختلف القضايا المطروحة الداخلية والخارجية وطرح مشكل الديمقراطية وتنظيم الحكم وطالب بانتخاب المجلس التأسيسي لوضع الدستور في فقرة خاصة هذا نصها:

«والمجلس الوطني إذ يلاحظ أن البلاد لا تتوفر حالياً على مجالس ديمقراطية لا في الصعيد الوطني ولا في الصعيد المحلي يعلن أن تجربة الأربع سنوات الأخيرة تفرض التعجيل بإقامة نظام ملكية دستورية وأنه لم يعد موجب ولا مبرر لتأخير قيام هذا النظام بعد أن أجمع الشعب على المطالبة به وأقره جلالة الملك مراراً في خطبه وتصريحاته. ولذلك يطالب المجلس الوطني بالشروع فوراً في انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي متحرر، يعتبر الشعب مصدر السلطات ويضع حدا للتعفن والفساد، كما يضمن لجميع المواطنين حرياتهم الأساسية دون اعتبار للفروق العقائدية والعنصرية».

---

(٣) كان الأخ البصري ما يزال في السجن عقب اعتقاله هو والأخ عبد الرحمان اليوسفي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩، وكان الأخ اليوسفي قد أطلق سراحه مراعاة لصحته، وقد سافر للعلاج في الخارج، وكان الشهيد المهدي بدوره في غربة اضطرارية، ولا شك أنهم استشيروا في مسألة المطالبة بالمجلس التأسيسي، كما تم ذلك بتنسيق مع عبد الله إبراهيم والمرحوم عبد الرحيم بوعبيد وهما في الحكومة.

وقد طلب وفد من الاتحاد الوطني مقابلة مع جلالة المرحوم محمد الخامس وقدم له نسخة مقررات المجلس الوطني المذكور.

١ ـ لغة واضحة لا غموض فيها ولا التباس...

وانطلقت حملة التوعية والتوضيح في **الرأي العام** حول موضوع المجلس التأسيسي: مقالات متسلسلة وتعاليق في الأركان الدائمة. منها هذا التعليق الذي كتبته في ركن «بالعربي الفصيح» يوم ٥ نيسان/أبريل ١٩٦٠.

يقول التعليق:

«لعل أهم ما يميز الحركات التحريرية السياسية الأصيلة أنها نضالية في أهدافها وأسلوبها وطريقة عملها للوصول إلى هذه الأهداف، وأنها لا تعتمد في نضاليتها هذه وتحديد فعالية هذا النضال إلا على الجماهير الشعبية وعليها وحدها، وأنها لا تتخلف قط في قراراتها ومشاريعها على مستوى الأحداث في البلاد لأنها إذا تخلفت ولو قليلاً أصبحت متخلفة عن التيار الشعبي الجماهيري، ومن ثم أصبحت غير نضالية ولاتحريرية بالمفهوم الحقيقي لهاتين الكلمتين.

ومما يميز هذه الحركات التحريرية الأصيلة أنها واضحة في أسلوبها وأهدافها وأن طريقها واضح كل الوضوح. فهي تنادي بالوضوح كما أنها تعمل وتطالب بالوضوح. ذلك أن أساس هذه الحركات التحريرية السياسية هي القاعدة الشعبية وجماهير الشعب. وقد بينت التجارب أن هذه القاعدة وهذه الجماهير لا تنقاد ولا تتكتل إلا في جو من الوضوح التام: وضوح في الأهداف ووضوح في وسائل تحقيق هذه الأهداف. ذلك أن الوضوح وحده هو الذي يجعل الجماهير تطمئن، ويجعلها تدرك إدراكاً كاملاً ما إذا كانت شعارات وبرامج هذه الحركة أو تلك تعبر تمام التعبير عن أهدافها وآمالها، وما إذا كانت وسائل تحقيق هذه الأهداف وسائل فعالة مضمونة النجاح أم لا.

إن من طبيعة الجماهير الشعبية أنها واضحة في تفكيرها وأهدافها وأنها لا تخشى ولا تخاف، لأن تفكيرها وأهدافها مستمدين من الواقع الذي تعيشه هذه الجماهير والذي تلمسه أكثر من غيرها. ونضالها في الحقيقة هو دائماً نضال مع الواقع أي نضال لتحسين الأوضاع.

ومن طبيعة القوى التقدمية التحريرية أنها تعبر أصدق تعبير عن أهداف

الجماهير وترشدها إلى الوسائل الفعالة الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف. وما هذه الوسائل في الحقيقة إلا تنظيم القوى الشعبية وتكتيلها وتوجيهها توجيهاً هو في الحقيقة تجسيم وبلورة لاتجاه الرأي العام الشعبي.

هذه حقائق ثابتة زادها ثبوتاً تسلسل الأحداث التاريخية في كل مكان وفي كل زمان. وقد تمشى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من أول يوم من تأسيسه، تمشى طبقاً لهذه الحقائق التاريخية سواء فيما يتعلق بتنظيمه أو ديمقراطيته أو أهدافه وأسلوبه لتحقيق هذه الأهداف. والاتحاد الوطني وصحافته كان ولا يزال من أول يوم واضحاً فيما يقول وفيما يتخذه من قرارات وما يتخذه من ملتمسات. والاتحاد الوطني للقوات الشعبية هو اليوم حينما يصرح بأن تجربة الأربع سنوات الماضية قد برهنت على ضرورة «انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي متحرر يعتبر الشعب مصدر السلطات ويضع حداً للتعفن والفساد كما يضمن لجميع المواطنين حرياتهم الأساسية دون اعتبار للفروق العقائدية والعنصرية»، الاتحاد الوطني حينما يصرح بهذا لا يأتي بالشيء الجديد وإنما ينسجم مع نفسه ومع إحساساته وشعور جماهير الشعب ويترجم هذا الإحساس والشعور بلغة واضحة لا غموض فيها ولا التباس. ووضوح لغة الاتحاد الوطني وأمانته الكاملة ترجمة لإحساسات وشعور الشعب واستعداده لخوض أية معركة قد يستلزمها هذا الوضوح وهذه الترجمة الأمينة، كل ذلك جعل منه منظمة تحريرية سياسية جماهيرية جديرة باسم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية».

٢ ـ لماذا المطالبة بمجلس تأسيسي لوضع الدستور؟

في عدد ٦ نيسان/ أبريل ١٩٦٠ كتبت في نفس الركن التعليق التالي:

يقول التعليق:

«أهم قرارات المجلس الوطني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المطالبة بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي متحرر للبلاد. ولعل بعض القراء يتساءلون عن الدوافع والأسباب التي جعلت المجلس الوطني للاتحاد يطالب في هذه الفترة بالدستور. والواقع أن مثل هذا التساؤل في محله، خصوصاً إذا صدر ممن لا يتتبع الأحداث عن كثب ولا يتعمق في مصدر هذه الأحداث.

والحقيقة أن الاتحاد الوطني لا يطرح الشعارات من أجل التلهي بها أو خداع الناس بما تنطوي عليه. إن الاتحاد الوطني لا يطرح شعاراً من الشعارات

إلا إذا رأى ضرورة طرح هذا الشعار، وإلا إذا رأى أن الجماهير تحس إحساساً عميقاً بضرورة طرح هذا الشعار. والاتحاد الوطني حين يطرح شعاراً من الشعارات لا يفعل ذلك من أجل الدعاية أو لذر الرماد في عيون الشعب، وإنما يطرحه وهو مؤمن أنه سيبدأ فورا في خوض معركة هذا الشعار وتجنيد الجماهير لخوض هذه المعركة لتحقيقه على النحو الذي يفهمه الشعب. فقد طرح من قبل شعار التحرر الاقتصادي وخاض معركة هذا التحرر حتى أصبح اليوم يأتي بنتائجه، وطرح شعار الجلاء وجند الشعب للمطالبة بالجلاء حتى أصبحت قضية الجلاء اليوم موضوعة في إطارها العملي الحقيقي. واليوم حينما يطرح شعار الدستور يعلم سلفاً أن عليه أن يخوض المعركة لتحقيق الدستور على النحو الذي أعلن عنه وهو الذي يريده الشعب.

أما لماذا طرح الاتحاد الوطني قضية الدستور في هذا الوقت بالذات فذلك ما تدركه جماهير الاتحاد وذلك ما سنحاول الجواب عنه في هذا الركن بإيجاز.

لقد مر على المغرب أربع سنوات من الاستقلال، أربع سنوات كلها تجارب وكلها تساؤلات عما إذا كنا حقيقة حصلنا على الاستقلال. أربع سنوات بقيت أثناءها الإدارة فاسدة، وبقيت كلمة «التطهير» كلمة جوفاء خالية من كل دلالة عملية. لقد طالب الشعب مراراً وتكراراً بالتطهير وطالب بإصلاح الجهاز الإداري وتطهيره من العناصر الفاسدة المتحيزة. ثم طالب الشعب مراراً بتحديد المسؤوليات تحديداً يضمن سير مصالح الدولة في انسجام وتكامل. وشن الاتحاد الوطني حملة صحفية من أجل التطهير وإصلاح الجهاز الإداري وكشف في حملته عن التناقض الملموس في أجهزة الدولة وشهر بالفساد الإداري، ولكن هذه الحملة قد كشفت للشعب ولجميع الناس حتى في الخارج حقيقة هذا الفساد، وحقيقة هذا التناقض، فقد أوقفت بسبب ذلك جريدة **التحرير** واعتقل مديرها وهو ما يزال في السجن واعتقل رئيس تحريرها وأطلق سراحه مؤقتاً نظراً لحالته الصحية. ثم لم تقف الأمور عند هذا الحد فحيكت مؤامرة ضد عناصر وطنية تحررية ممن لهم ماضٍ مجيد وأدخلوا الزنازن وعذبوا نتيجة هذه المؤامرة.

هذا في الوقت الذي توجد فيه بالبلاد حكومة وطنية، بها عناصر لا يشك أحد من أفراد جماهير الشعب في نيتها الحسنة وفي إرادتها القوية من أجل بناء الاستقلال، حكومة وطنية تتمتع بثقة صاحب الجلالة وتعمل في تفاهم تام

مع جلالته لبناء المستقبل المنشود. ولكن رغم هذا كله فإن التجارب التي مرت بها البلاد طوال الفترة التي تلت الإعلان عن الاستقلال والتي تبلورت نتائجها في هذه الشهور الأخيرة، قد بينت أن جميع المحاولات التي بذلت سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي لإصلاح الأمور بهذه البلاد هي محاولات كلها باءت بالفشل ولم تأت بأية نتيجة. فالفساد يزداد وينتشر في كل مكان، وتصرفات الشرطة تزداد تعسفاً واستفزازاً للمواطنين، وأصبح الوضع في البلاد ثقيلاً يثقل كاهل المواطنين خصوصاً الضعفاء منهم، بل بلغ الأمر أكثر من ذلك إلى درجة أصبحت الصحف الأجنبية على اختلاف نزعاتها تتحدث عن «أزمة الحكومة» في المغرب، وذهب بعضها إلى درجة أن وصف المغرب بأنه البلاد التي توجد فيها «حكومتان متناقضتان، حكومة رسمية وحكومة أخرى مناقضة لها تعمل في الخفاء».

هذا ما وصلت إليه بلادنا وقد شعر المواطنون بهذه المأساة، مأساة وطننا واستقلالنا وأدركوا أن وجود نية حسنة وإرادة قوية سليمة لبعض رجال الحكم شيء لا يكفي ولا يستطيع إصلاح الأوضاع. لقد أدركت الجماهير أن الأوضاع يجب أن يدخلها إصلاح من الأساس وأنه ما بقيت البلاد في هذه الحالة فإنها لن تأمن المؤامرات السياسية، وأنه وإن حدث أن فشلت المؤامرات القائمة الآن ضد الأحرار وأنه وإن قبع المتآمرون اليوم أو غداً في مخابئهم فإنه لا شيء يضمن عدم قيام مؤامرات أخرى أو متآمرين آخرين؛ ولذلك يجب إصلاح الأوضاع من الأساس، ولذلك يجب انتخاب مجلس تأسيسي فوراً ليضع دستوراً متحرراً ديمقراطياً يعتبر الشعب مصدر السلطات.

هذا ما أدركته الجماهير الشعبية وهذا ما أعلن عنه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي يعتمد في قوته وفي معاركه على الجماهير الشعبية المناضلة. والاتحاد الوطني الذي يدرك، بفضل شعبيته وجماهيريته، أن الشعب كفؤ لاختيار نواب عنه لوضع الدستور قد أعلن عن هذا المطلب الملح وطرح هذا الشعار وهو مستعد لخوض المعركة إذا كان لا بد من معركة في هذا الميدان».

رابعاً: إقالة الحكومة... وفوز الاتحاد في الانتخابات

تجددت الحملة على حكومة عبد الله إبراهيم كما بيّنا سابقاً وتمكن خصوم الاتحاد من الحصول على قرار إقالتها يوم ٢٠ أيار/ مايو ١٩٦٠ أي قبل إجراء الانتخابات الجماعية الأولى بأسبوع واحد. وكان واضحاً أن حرص

خصوم الاتحاد على التعجيل بإقالة الحكومة التي يساندها كان يرمي من جملة ما يرمي إليه التأثير في الرأي العام المغربي، حتى لا يصوت لمرشحي الاتحاد، خصوصاً بعد أن فاجأتهم نتائج انتخابات الغرف التجارية والصناعية التي جرت يوم ٨ أيار/ مايو والتي حقق فيها الاتحاد فوزاً كاملاً، إذ فاز مرشحوه في معظم المدن المغربية بأغلبية ساحقة، بفضل تجنيد التجار والصناع الصغار، فحصل الاتحاد على مئة في المئة من المقاعد في غرف المدن التالية: البيضاء، طنجة، الناضور، الجديدة، سطات، وفي مجموع إقليم الشاوية، وفي آسفي، والرباط. وفاز بنسبة أكثر من ٩٠ في المئة من المقاعد في مراكش ومكناس.

وحول هذا الفوز الكبير كتبت تعليقاً في ركن «بالعربي الفصيح» كان مما ورد فيه بعد إبراز أهمية الحدث، ما يلي:

«... ومن هنا لا يمكن أن يفسر نجاح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في هذه التجربة إلا على هذا الأساس، أساس وعي الشعب ونضجه وإيمانه بالمبادئ والأفكار، وثورته على الأشخاص والألقاب والمفاهيم التقليدية الأخرى. الكل يعلم أن قيادة الاتحاد الوطني مشتتة: بعضها في السجون وبعضها الآخر في الخارج، وكثير من العناصر الواعية الثورية لا تظهر في الميدان، إما لأنها في السجن أو فيما يشبه السجن، والكل يعلم أيضاً أن الانتخابات في ميدان التجارة والصناعة تكون نتائجها منطقياً في صالح العناصر الرأسمالية الرجعية، ولكن الذي حدث غير هذا. لماذا؟ لأن الشعب المغربي هو الذي فرض تلك القيادة ولأن الجماهير المغربية قد لفظت منذ مدة العناصر الرأسمالية والرجعية، وبعبارة أخرى لقد أصبح الشعب يملك زمام أموره ويوجهه بوعيه وإدراكه».

وقد جاءت نتائج الانتخابات الجماعية لتؤكد ذلك، إذ لم تؤثر إقالة حكومة عبد الله إبراهيم في معنوية المناضلين الاتحاديين فتجندوا لتعبئة الجماهير فكانت النتيجة أن فاز مرشحو الاتحاد، عندما أعلنت النتائج يوم ٣٠ أيار/ مايو، بأغلبية ساحقة في أغلبية المدن والقرى. لقد حصل مرشحو الاتحاد على أرقام قياسية في البيضاء والرباط وطنجة والجديدة والقنيطرة وغيرها. من بين النتائج التي كان لها وقع المفاجأة العظمى في الداخل والخارج انهزام السيد محمد الدويري الذي عين وزيراً للمالية في حكومة ولي العهد في الرباط أمام مرشح الاتحاد الحاج محمد بنعلال العوينات، وكان يكسب قوت

يومه من بيع الفحم (فحام). وقد أبرزت **التحرير** انتصار هذا الرجل الشعبي على السيد الوزير بأغلبية ساحقة ٣٧٤ صوتاً مقابل ١٣٠ للدويري.

هذا وقد نجحت الشخصيات الاتحادية المترشحة: بوطالب، محمد حجي، الدكتور بلمختار، المعطي بوعبيد، التهامي الوزاني، عبد الرزاق من الاتحاد المغربي للشغل، عبد الحي الشامي، أحميدو الوطني... إلخ. وقد فاز المرشحون الاتحاديون بأغلبية كبيرة في البلديات التالية: البيضاء، الرباط، القنيطرة، الجديدة، سطات، مراكش ورزازات، آسفي، طنجة، الناضور، تطوان، القصر الكبير، خريبكة، ضواحي سوس وغيرها. وحصل على نسبة هامة من المقاعد في الجماعات القروية. والجدير بالذكر أنه لم يكن هناك تزوير أو تدخل مباشر من طرف الإدارة ولكن كانت هناك هيمنة للسلطة في البادية.

وقد نشبت سجالات صحفية بين الاتحاد وحزب الاستقلال حول أيهما نال الأغلبية. ورغبة في جعل حد لهذا السجال حتى لا ينسينا أهدافنا، ويلهينا عن نضالنا كتبت التعليق التالي في ركن «بالعربي الفصيح» يوم ٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٠.

يقول التعليق:

«مرت التجربة الديمقراطية الأولى للانتخابات الجماعية كأحسن ما تمر الانتخابات في البلدان المتقدمة التي قطعت أشواطاً كبيرة في الحياة الديمقراطية. وإذا كانت نتائج هذه الانتخابات قد أظهرت بوضوح مدى انتصار التقدمية واندحار الرجعية حيث اكتسح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اكتساحاً عظيماً هائلاً، في جميع نواحي البلاد، فلول الرجعية المحتضرة فإن الواجب يقضي الآن أن تنصرف القوات الشعبية إلى بناء مستقبل البلاد بناء صحيحاً على أسس ديمقراطية سليمة. فالواجب يقضي، وقد نجح الاتحاد الوطني نجاحاً هائلاً مؤيداً بالأرقام والأسماء، أن ننصرف جميعاً إلى ما هو أهم، إلى بناء مستقبل البلاد، واضعين ثقتنا الكاملة في الجماهير الشعبية التي برهنت عن وعيها ونضجها ورشدها، الشيء الذي شهد به الخاص والعام، الأجانب وغير الأجانب، والخطر كل الخطر هو السقوط مع الرجعية الفاشلة في مجادلات كلامية دائمة لأن الاستعمار، حليف الرجعية، يريد أكثر من هذا. يريد أن نبقى في مجادلات فارغة مع القوى الرجعية، ليتفرج هو،

ويستغل انصرافنا عن أهدافنا الوطنية فيثبت أقدامه ويوطد ركائزه في حين أن المعركة القائمة في المغرب هي معركة ضد الاستعمار وبقايا الاستعمار، معركة من أجل الديمقراطية والتحرر والتقدم المطرد. لذلك يجب أن ننصرف للعمل من أجل مستقبل البلاد.

نعم لقد انتصرنا اليوم وعلينا أن نعمل لننتصر غدا. هذا شعارنا، وعلى ضوئه سنسير، واثقين من أنفسنا ومن قوتنا كشعب مناضل مكافح. فلنسير جميعاً معززين بانتصارنا، فلنسر جميعاً والله معنا، والنصر لنا».

خامساً: حملة مضادة تربط المجلس التأسيسي بما جرى في فرنسا

وإثر هذه النجاحات على مستوى الاستشارات الشعبية أدرك خصوم الاتحاد، وعلى رأسهم كديرة وجماعته، أنه إذا أجريت انتخابات مجلس تأسيسي لوضع الدستور سيكون حظ الاتحاد فيه كحظه في انتخابات الغرف والبلديات، وبالتالي سيكون الدستور الذي سيضعه هذا المجلس في صالح ملكية دستورية ديمقراطية حقيقية. من أجل ذلك انطلقوا في حملة من الوشاية الكاذبة ضد الاتحاد قصد التأثير في جلالة المرحوم محمد الخامس، وقد أسسوا حملتهم على القول إن الاتحاد الوطني بمطالبته بالمجلس التأسيسي إنما يريد الإطاحة بالملكية كما حدث حين الثورة الفرنسية عندما اجتمع مجلس تأسيسي سنة ١٧٨٩ وقرر إلغاء الملكية. ولقطع الطريق أمام هذه التأويلات المغرضة قررت اللجنة الإدارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في اجتماعها يوم ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٦٠ إضافة توضيح لبيان المجلس الوطني حول المجلس التأسيسي فأكدت أن «الشعب المغربي على استعداد لانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي يعرض بعد تحريره على مصادقة الشعب»[٤].

ترأس الاجتماع عبد الرحمان اليوسفي، وتولى عبد الهادي بوطالب تقديم العرض السياسي باسم الكتابة العامة، تعرض فيه للقرارات التي سبق أن اتخذها الاتحاد في الفترة الماضية ثم قال: «إن أهم تلك القرارات بدون شك

---

(٤) المضمون السياسي لهذه الإضافة واضح: فالمجلس التأسيسي يضع الدستور. ولا يعتبر هذا الدستور ساري المفعول إلا بعد مصادقة الشعب عليه في استفتاء ينظم لهذا الغرض. ومعلوم أن الذي سيقرر تنظيم استفتاء وعرض الدستور عليه هو من له الصلاحية في ذلك وهو الملك. وإذن فالدستور الذي سيضعه المجلس التأسيسي يتطلب تطبيقه موافقة جلالة الملك عليه أولاً. وإذن فالمجلس التأسيسي الذي يطالب به الاتحاد لا علاقة له بالجمعية التأسيسية الفرنسية التي أنهت الملكية.

هو قرار المجلس الوطني المجتمع يوم ٣ نيسان/أبريل الماضي الذي طالب فيه بضرورة التعجيل بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور ديمقراطي متحرر يعتبر الشعب مصدر السلطات». وبعد أن تعرض لرد فعل السلطات الرسمية على هذا المطلب، قال إن الانتخابات الجماعية قد برهنت على أن «الشعب ناضج ومستعد الآن لانتخاب مجلس تأسيسي، وأن الأصوب هو الشروع بأقصى ما يمكن من السرعة في انتخاب هذا المجلس الذي يجب أن يكلف بوضع الدستور وتقديمه إلى الشعب ليصوت عليه مرة أخرى». وقال بوطالب: «إن ممثلي الشعب هم الذين يجب أن يضعوا الدستور، وأننا لا نريد دستوراً ممنوحاً، لأن الدستور هو تنظيم ديمقراطي للحكم وهو حق مقدس للشعب، وأن هذا الدستور هو الذي سيضعه ممثلو الشعب والذي سيضع حداً للالتباس والغموض والفوضى السائدة عندنا في تسيير شؤون البلاد».

وفي هذه الأثناء أطلق سراح الأخ البصري والمقاومين بعد أن ثبت لجلالة المرحوم محمد الخامس زيف التهم الموجهة إليهم بخصوص ما سمي بـ «مؤامرة اغتيال ولي العهد»[٥]، وقد زار الأخ البصري عدداً من المدن أقيمت له فيها استقبالات حاشدة، وخطب في مهرجانات ضخمة، وكان التركيز في ذلك الوقت على المسألة الديمقراطية: على موضوع اختصاصات المجالس البلدية والقروية والدعوة إلى انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور.

وفي هذه الفترة أيضاً التحق الشهيد عمر بنجلون بالمغرب بعد أن أنهى دراسته في فرنسا حيث كان ينشط في فرع الاتحاد هناك. وكان الشهيد قد حضر ليسانس في الحقوق وشهادة في المواصلات فعين نائباً للمدير الإقليمي للبريد بالدار البيضاء، وربط اتصالات مع النقابيين البريديين، وصار المحرك للنضال النقابي في القطاع قبل أن يطرد ويتفرغ للنضال السياسي والتنظيم الحزبي والصراع مع الجهاز النقابي.

---

(٥) وكان قد أطلق سراحه يوم ٣ تموز/ يوليو ١٩٦٠ هو وجماعة من المقاومين بمناسبة عيد الأضحى.

الفصل الثاني عشر

رفض المجلس التأسيسي وتركيز الحكم الفردي
مجلس الدستور، وفاة محمد الخامس، ومذكرة صريحة

أولاً: مجلس للدستور يولد ميتاً!

في الوقت الذي اشتدت فيه حملة الاتحاد من أجل المجلس التأسيسي لوضع دستور ـ يوافق عليه الملك ويعرضه على الاستفتاء ـ وفي الوقت الذي أسقط فيه في أيدي خصوم الاتحاد الذين قاموا بتلك الوشاية الكاذبة التي حاولت أن تحاكم نوايا الاتحاد فربطت بين المجلس التأسيسي وما حدث في فرنسا، في هذا الوقت، وبالضبط في ٢٧ غشت [آب/ أغسطس] ١٩٦٠، صدر بلاغ من الديوان الملكي يعلن أن جلالة الملك أخبر أعضاء حكومته بإنشاء «مجلس الدستور». وأنه قد عين الشخصيات الآتية أسماؤهم أعضاء فيه:

من رجال العلم: ١) الوزير المستشار في مجلس التاج، المختار السوسي. ٢) السيد الرحال الفاروقي. ٣) محمد داوود. ٤) السيد عبد الله كنون. من رجال القضاء: ٥) السيد عبد الرحمان الشفشاوني. ٦) السيد أحمد الحمياني. ٧) السيد أحمد أباحنيني. ٨) عمر بنخضرة. من رجال الفكر والسياسة: ٩) السيد حرمة ولد بابانا. ١٠) السيد علال الفاسي. ١١) محمد بلحسن الوزاني. ١٢) السيد الرشيد ملين. ١٣) السيد المحجوبي أحرضان. ١٤) السيد عبد الهادي بوطالب.

اعتذر الأستاذ بوطالب عن الالتحاق بالمجلس المذكور بصفة شخصية

وطلب من الملك عرض الأمر على قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وفعلا طلب جلالته من الكتابة العامة للاتحاد اقتراح ثلاثة أشخاص يختار جلالته واحداً منهم لعضوية المجلس. فجاء الجواب الأول من المؤتمر الإقليمي بالرباط الذي كان مقرراً انعقاده في فاتح أيلول/سبتمبر، وقد انعقد فعلاً برئاسة عبد الله إبراهيم وأصدر بلاغاً يعلن فيه عن رفضه لكل دستور لا يضعه مجلس تأسيسي منتخب.

شنت **الرأي العام** حملة قوية على هذا المجلس، وقد حجزت أربع مرات بسبب ذلك، كما مورست ضغوط على مديرها السيد أحمد بنسودة وعلى الأستاذ عبد الهادي بوطالب فجمدا نشاطهما داخل الاتحاد، ثم احتجبت **الرأي العام** بطلب من مديرها وعادت **التحرير** للصدور.

نصب جلالة المرحوم محمد الخامس مجلس الدستور ـ الذي قاطعه الاتحاد ـ يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠. وبعد شهرين اجتمع لانتخاب رئيسه فحصل علال الفاسي على الأغلبية ضد منافسه امحمد الزغاري والي بنك المغرب. بعد إعلان النتيجة انسحب كل من أحرضان هو وأعضاء حزبه، والرشيد ملين باسم الأحرار المستقلين والسيد معنينو باسم حزب الشورى والاستقلال. وكان السيد محمد بلحسن الوزاني قد انسحب من عضوية هذا المجلس قبل انعقاده، معللاً انسحابه بكون هذا المجلس «غير مطابق لمبادئ ومناهج الديمقراطية الدستورية»، كما قال في برقية الاستقالة. وهكذا ولد هذا المجلس ميتاً.

ثانياً: وفاة محمد الخامس، ومذكرة تاريخية!

كان وقع فشل المجلس الدستوري كبيراً على المرحوم الملك محمد الخامس، خصوصاً وقد جاء الفشل، لا بسبب مقاطعة الاتحاد وحسب، بل أيضاً لأن نسف هذا المجلس جاء من الأطراف التي تعارض الاتحاد وتشكك في نواياه! لقد كان من المتوقع أن ترشيح امحمد الزغاري المعروف بعلاقته مع القصر، سيحمل الباقي على عدم منافسته حتى تنجح العملية. ولكن ترشيح علال الفاسي نفسه ونجاحه بأغلبية كبيرة ضد الزغاري قد كشف النقاب عن تناقضات لم يكن من الممكن السيطرة عليها. ومن أجل «تجاوز» هذه التناقضات ـ تجاوزاً سلبياً ينسف العملية برمتها ـ كان هناك طريق واحد هو انسحاب «الخصوم التقليديين» لحزب الاستقلال: المحجوبي أحرضان زعيم

الحركة الشعبية، ومعنينو عن حزب الشورى، وخصوصا الرشيد ملين (أي كديرة مدير ديوان ولي العهد) عن الأحرار المستقلين.

أدرك جلالة محمد الخامس حقيقة الأمر وأخذ يفكر في معالجة الأزمة من أسبابها الحقيقية، وقر رأيه في الأخير ـ بعد استشارات غير معلنة كان من جملتها استشارة أعضاء من قيادة الاتحاد ـ أن يجعل حداً لمسلسل التناور والتآمر الذي أدى بالمغرب إلى وضعية الأزمة. وبينما هو يفكر في الأمر إذ وقع الإلحاح عليه لإجراء عملية جراحية بسيطة كان كثير من الأطباء المغاربة وغيرهم لا يرون ضرورة في إجرائها. ولكن حكم الأقدار لم يكن من الممكن رده، لقد دخل المصحة لإجراء العملية وفي نيته تغيير الوضع بعد تماثله للشفاء ـ كما أبلغ ذلك قيادة الاتحاد. غير أنه حدث ما لم يكن في الحسبان إذ اختطفته المنون أثناء العملية، وذلك في ٢ آذار/ مارس ١٩٦١.

وبمناسبة وفاة الملك الراحل أصدرت الكتابة العامة يوم ٢ آذار/ مارس ١٩٦١ بلاغاً تعبر فيه عن رأي الاتحاد في مسألة الحكومة وإمكانية مشاركة الاتحاد فيها. يقول البلاغ بعد عبارات الأسى التي تخص المناسبة:

إن الكتابة العامة بعد دراستها للوضعية المستجدة قررت: «مواصلة المساعي مع جميع الهيئات السياسية قصد تحقيق وحدة العمل على أساس النقطتين التاليتين: ١) انتخاب مجلس تأسيسي (في زمن) لا يتعدى المدة اللازمة من الوجهة الإدارية لتنظيم هذا الانتخاب. ٢) تأسيس حكومة انتقالية يكون من جملة مهامها تنظيم هذا الانتخاب على أن تحدد في نص قانوني السلطات التي يجب أن تكون لهذه الحكومة حتى تستطيع أن تقوم بمهامها وتكون لها المسؤولية الحقيقية أمام الملك وأمام الرأي العام».

تولى الأمير ولي العهد العرش بعد وفاة والده ونصب باسم الحسن الثاني (بعد جده الأعلى الحسن الأول). كان أول عمل قام به هو استقبال ممثلي الأحزاب يطلب منهم رأيهم في الأوضاع. كان وفد الكتابة العامة للاتحاد الوطني يتألف من عبد الرحيم بوعبيد ومحمد البصري وعبد الرحمان اليوسفي والدكتور بلمختار، وقد جرت المقابلة يوم ٨ آذار/ مارس، أي بعد خمسة أيام من وفاة المرحوم محمد الخامس. شرح الوفد الاتحادي وجهة نظره بكل صراحة لجلالة الملك الجديد. وبعد الاستماع إلى الوفد الاتحادي طلب جلالته أن يرفع له الاتحاد مذكرة يقدم فيها رأيه كتابةً. وقد قدمت

الكتابة العامة للاتحاد الوطني لجلالته مذكرة تاريخية تطرح فيها الاختيار بين الحكم الدستوري الديمقراطي وبين الحكم الفردي مؤكدةً على ضرورة الاختيار الديمقراطي. وفيما يلي نص هذه المذكرة التاريخية:

«الحمد لله وحده

إلى صاحب الجلالة الحسن الثاني،

وفقاً للمقابلة التي تفضلت بها جلالتكم بتاريخ ٨ آذار/ مارس ١٩٦١ والتي أتاحت لوفد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن يشرح لجنابكم العالي مقررات هيئاته المسؤولة حول الوضع الراهن، نتشرف بأن نقدم لكم اليوم نص هذه المقررات، راجين أن نكون هكذا قد ساهمنا في خدمة الصالح العام وتحقيق مؤسسات تمثيلية ديمقراطية تضمن سير البلاد في استقرار وجد وفعالية. والاتحاد الوطني يريد بهذه المذكرة الوجيزة تأكيد بعض الاعتبارات التي سبق لوفده أن عبر عنها أمام جلالتكم أثناء المقابلة المذكورة أعلاه.

١ ـ يرى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أنه لا مناص لنظام ملكي يتوخى الاستقرار والاستمرار على تقاليدنا الصالحة من إنشاء مؤسسات تمثيلية تلبي رغبة الشعب الأكيدة في المشاركة في الحكم ومراقبة أعمال الحاكمين وبذلك يصبح المجتمع المغربي مجتمعاً مسؤولاً يمارس مسؤولياته في السياسة الداخلية والخارجية بواسطة ممثليه المنتخبين.

نعم هناك نظرية تقول بوضع نظام رئاسي أو فردي للحكم، مدعيةً أن التخلف الاقتصادي الذي يستوجب مجهودات جبارة متوالية لا يسمح بإنشاء نظم ديمقراطية. وتعتمد هذه النظرية على النظم التي أسست عند غيرنا من الأقطار حديثة العهد بالاستقلال. ونحن نرى في هذا الاتجاه خطأ. لأن المقابلة بين المغرب والأقطار المذكورة ليست مقابلة صالحة في جميع وجوهها. فالنظام الرئاسي أو الفردي هو، بطبيعته القانونية، نظام مؤقت في الزمان، ويتعرض صاحبه إلى مسؤولية خطيرة قد ينجح في ممارستها كما يمكن أن يحكم عليه بالفشل. وعلى أية حال ينتهي النظام بانتهاء مدة التفويض أو بانسحاب مسؤوله الأول. وهكذا يتجلى الفرق الشاسع بين الوضع المغربي الذي يريد استمرار نظامه الملكي وبين غيره من الأقطار التي أسست نظم بلادها على حكم جمهوري.

٢ ـ كثيراً ما تردد بعض الهيئات السياسية أن الغاية المتعلقة بوضع دستور

وديمقراطية هي غاية مشتركة لسائر التيارات الموجودة بالمغرب، لا جدال فيها، وأن الطريق التي تسمح بوضع الدستور لا تستلزم حتماً أن ينتخب مجلس تأسيسي. والاتحاد الوطني يرى في هذه الوجهة من النظر مغالطة أو خطأ. فالطريق التي يقع عليها الاختيار لوضع الدستور ليس وسيلة تطبيقية لمبدأ لكنها هي نفسها مبدأ. وقيمة المؤسسات مرتبطة بقيمة الطرق التي استعملت لإنشائها. فالمجلس المنتخب هو تجاوب حقيقي بين الملك الذي قر عزمه على أن يصبح الشعب مقررا للنظم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وبين الشعب الذي يشعر بكامل مسؤولياته دون تقييد ولا تحفظ.

أما فيما يرجع للهيئة الحكومية فإن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يرى من الضروري أن تؤسس هذه الهيأة على أسس تجعلها قادرة على تحمل مسؤولياتها أمام الملك وأمام الرأي العام في انتظار تنظيم علاقاتها بصفة أدق وأكمل عندما يصبح دستور البلاد في حيز التطبيق. وبلاغ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يحدد ما نراه ضرورياً من اختصاصات للهيئة الحكومية في الطور الانتقالي الذي ينتهي بانتهاء انتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور. ونحن نؤكد بكل صراحة أن فكرة الاستمرار التي تسود كل نظام ملكي تتنافى كل المنافاة مع ممارسة الحكم مباشرة من طرف جلالة الملك، وأن عواقبها خطيرة بالنسبة لاستقرار البلاد، وأن من يقول بهذا الأسلوب في الحكم المباشر إنما يريد أن لا يتحمل مسؤولية منصبه أمام رئيس الدولة وأمام الرأي العام المغربي.

هذا وإن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ليرى في ثورة الملك والشعب التي كانت نقطة الانطلاق التاريخي في تحرير البلاد من السيطرة الاستعمارية ميثاقاً حياً مستمراً يتلخص مدلوله في الثقة الكاملة المتبادلة بين الملك والشعب. والثقة في تاريخ الشعب لا تأتي من الأسفل إلى الأعلى فقط لكنها يجب في ظروف معينة أن تأتي من الأعلى إلى الأسفل حتى يتم التجاوب الحقيقي الصادق. ولا طريقة لذلك إلا بسن انتخابات حرة عامة تخرج البلاد من الخلط والغموض وتمنحها مؤسسات حرة تكون الضمان الحقيقي للاستقرار والنظام».

حرر في ١٣ آذار/ مارس ١٩٦١. عن الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية. عبد الرحمان اليوسفي.

كان لا بد من انتظار قرار الملك في شأن مذكرة الاتحاد، وكان لا بد من انتظار مرور الذكرى الأربعينية لوفاة الملك الراحل. وعندما مرت هذه الذكرى كان لا بد من كسر الصمت، فكتبت في ركن «صباح النور» يوم ٧ نيسان/ أبريل ١٩٦١ التعليق التالي:

يقول التعليق:

«مرت أربعون يوماً على وفاة الملك الراحل محمد الخامس وهي أيام ليست كسائر أيام الله! مرت طويلة عريضة لأنها لم تكن أياماً عادية وإنما كانت أياماً وليالي، بل ساعات، طويلة ممزوجة بهول الفراغ الكبير الذي خلفته وفاة الملك الراحل. لقد كانت أياماً حبلى، أو هكذا ينظر إليها على الأقل. وكانت هذه نظرة الملاحظين الأجانب على الخصوص. والواقع أن بعض الأحداث تضطر المرء إلى الوقوف قليلاً، ولكن المسافر لا بد له أن يتابع الطريق ما دام مقصده وغايته واضحين.

والجماهير الشعبية التي تناضل من أجل حياة أفضل كان لا بد أن تقف أمام هذا الحدث المؤلم، حدث وفاة محمد الخامس خصوصاً وهو، أي الحدث، يجعل حداً فاصلاً بين الماضي والمستقبل في تاريخ النضال الشعبي بالمغرب في العصر الحديث.

واليوم إذ تنتهي فترة الحداد وبعد أن جفف الشعب دموعه، والتفت إلى الوراء قليلاً ليرى قيمة المرحلة النضالية التي قطعها، يتجه إلى الأمام لمتابعة النضال بوعي أكثر وأعمق ويقظة وحذر دائمين مستمرين» عصام.

ثالثاً: نحو إجماع وطني كامل على إعطاء الكلمة للشعب

وفي عدد ٦ أيار/ مايو ١٩٦١ من **التحرير** نشرنا تحت العنوان أعلاه المقال التالي، بعد أن أخذت كثير من الهيئات والأحزاب ـ وهي جميعاً مشاركة في الحكومة ـ تلمس عن قرب وبشكل يومي انزلاق المغرب نحو حكم فردي مطلق، يدير دفته أحمد رضا كديرة الذي كان في آنٍ واحدٍ: الرئيس القانوني للحكومة، والمدير العام للديوان الملكي، ومدير ديوان رئيس الحكومة (الملك)، ووزيراً للفلاحة، ووزيراً للدفاع، ووزيراً للداخلية، ووزيراً للخارجية بالنيابة!

يقول المقال:

«عندما توفي محمد الخامس كانت قد طويت صفحة من تاريخ المغرب وفتحت صفحة أخرى جديدة. ليس معنى هذا أن كل ما نشكو منه الآن لم يكن له أثر من قبل، فلقد كانت معركة الديمقراطية في بلادنا قائمة على قدمٍ وساقٍ منذ أزيد من سنة. كانت معركة الديمقراطية قائمة منذ أن وضعَ الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مطلب الدستور في إطاره الحقيقي حيث طالب في أوائل أبريل من السنة الماضية بتكوين مجلس تأسيسي لوضع الدستور.

بالرغم من قيام المعركة منذ ذلك التاريخ فإن وجود محمد الخامس كان يشكل، كما قلنا ذلك من قبل، ضمانة تبعث على شيء من الاطمئنان في انتظار قيام الضمانة الحقيقية التي هي المؤسسات الوطنية التمثيلية. وهذه الضمانة التي كانت تتمثل في وجود محمد الخامس كان قوامها روحه الديمقراطية السمحة التي لا يستطيع أن ينكرها أحد، وإيمانه بشعبيته وحرصه عليها، تلك الشعبية التي لم تأت نتيجة لشعوذة ولا لتضليل، وإنما ولدت ونمت في أوساط المعركة التحريرية التي كان يخوضها إلى جانب شعبه، كما كان من مقومات هذه الضمانة ما عرف به محمد الخامس في حياته من التبصر والتعقل والأناة وتغليب جانب الحكمة في كل شيء.

كل ذلك مجتمعاً كان يبعث على شيء من الاطمئنان ويقوي جانب الأمل ويجعل المعركة الديمقراطية في المغرب تسير إلى هدف معلوم، مهما تكن المعوقات التي تحول دونه، فلقد كان هناك يقين بأن المعركة منتهية إليه لا محالة.

لقد كان هناك يقين ثابت أن محمد الخامس لن يلبث أن تغلب عليه طبيعته وأن يحن إلى اللقاء مع شعبه مرة أخرى، كما كان يلتقي معه دائماً من قبل في كل المعارك السالفة، وأن يضرب عرض الحائط بكل المعوقات التي تقف دون تحقيق أمنية الشعب في الحياة الديمقراطية السليمة.

وبالفعل فقد أصبح معروفاً للجميع داخل المغرب وخارجه أن محمد الخامس في أيامه الأخيرة كان قد عزم على إلغاء تجربة مجلس الدستور المعين والشروع في الإجراءات الضرورية لانتخاب مجلس تأسيسي لوضع

الدستور. ولم يعد سراً أنه طرح هذه القضية في مجلس وزاري قبل دخوله المصحة، وأنه بالرغم من المعارضة التي لقيها (من ولي العهد) عندما طرح هذه القضية فقد ظلت عزماً أكيداً في نفسه لا ينتظر للبت فيه إلا أن يغادر المستشفى.

وفجأة أعلن عن وفاة محمد الخامس فكان ذلك إعلاناً في نفس الوقت عن موت الضمانة التي كانت تتمثل فيه والتي ذكرنا مقوماتها: من روح ديمقراطية، إلى شعبيته القائمة على الكفاح لا على الشعوذة، وعلى غلبة جانب الحكمة عليه في كل تصرفاته. وكان طبيعياً بعد موت هذه الضمانة أن تتجه أنظار الشعب أكثر من ذي قبل إلى الضمانة الحقيقية التي هي المؤسسات الوطنية التمثيلية، وهي ضمانة لا يخاف عليها من الموت لأنها مستمدة من إرادة الشعب فهي باقية ما بقي الشعب نفسه.

وفي غمار المخاوف والبكاء والدموع والحيرة والشائعات برز الاتحاد الوطني بالحل الواحد العملي الصحيح، الحل الذي يقبر المخاوف في مهدها ويقضي على الحيرة ويضع حداً للشائعات. وكان هذا الحل يتلخص في: «تكوين حكومة انتقالية ذات سلطات منصوص عليها تمكنها من تحمل مسؤولياتها كاملةً، على أن تكون المهمة الأولى لهذه الحكومة الائتلافية هي تنظيم انتخابات عامة لتكوين مجلس تأسيسي منتخب من طرف الشعب، انتخاباً مباشراً في مدة لا تتعدى ما تتطلبه الإجراءات الإدارية». ولكي يبرهن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عن صدق نيته في اقتراح هذا الحل، إن كان الأمر يحتاج إلى تأكيد، فقد تردد في صحافته وعلى لسان قادته في المحاضرات وغيرها أنه لا يهمه إطلاقاً أن يشترك في هذه الحكومة الائتلافية المؤقتة أو أن لا يشترك، وأنه مستعد أن يعطي تأييده لأية حكومة صالحة تتكون على هذا الأساس.

ومهما يكن ما قوبل به هذا الاقتراح عند الإعلان عنه، سواء لدى المسؤولين أو لدى الهيئات الوطنية الأخرى، فإن الأحداث التي مرت منذ ذلك اليوم حتى الآن قد عملت كلها على تأكيد صواب هذا الاقتراح، والبرهنة على أنه الحل الوحيد العملي الصحيح. إننا لسنا بحاجة هنا إلى أن نعطي أمثلة للتدهور الكبير الذي تردى فيه المغرب في الشهور الأخيرة، ويكفي كمثال على هذا التدهور أن تعيش الدولة من دون رئيس حكومة قانوني، وأن لا تجد

أخيراً ما تتلافى به هذا «العطب» الكبير إلا أن تسند الصلاحيات القانونية التي لرئيس الحكومة إلى مدير الديوان الملكي السيد رضا كديرة.

ويكفي للدلالة على هذا التدهور أيضاً أن تعيش الدولة بدون وزير فلاحة ولا وزير دفاع ولا وزير تعليم ولا وزير داخلية والبقية تأتي! وأكثر من كل ذلك هناك بوادر تدل على أن النية متجهة إلى الإمعان في الحكم الفردي المطلق وتجريد الدولة حتى من بعض المظاهر الشكلية التي تجعلها تمت بصلة إلى الحكومات العصرية المنظمة الديمقراطية. يكفي أن نرى النوايا متجهة إلى ضرب كل المكاسب الوطنية، وإلى حل التعبئة الشعبية، وإلى التماس القدوة في الحكم من بعض الأوضاع الفاسدة المتعفنة التي لم يحفظها من غضب شعوبها حتى الآن إلا احتماؤها بالاستعمار واعتمادها عليه.

وسيطول بنا المقال إذا ذهبنا نعدد كل مظاهر التدهور والانحلال والفساد في بلادنا في الشهور الأخيرة بصورة خاصة، لأنها واضحة معروفة لا تحتاج إلى تذكير، ونتيجتها أيضاً واضحة معروفة وهي هذا الانحلال الذي لا مزيد عليه في الداخل وهذه السمعة السيئة في الخارج التي تأخذ شيئاً فشيئاً مكان السمعة التي كان يتمتع بها المغرب بفضل وعي شعبه وبفضل عالمية ملكه الراحل محمد الخامس.

ونعود إلى الاقتراح الذي كان قد برز به الاتحاد الوطني للقوات الشعبية غداة وفاة محمد الخامس، نعود إليه لنرى أنه مهما يكن ما قوبل به عند الإعلان عنه فإن الأحداث لم تزد على أن أكدت وبرهنت على صدقه، نحن نرى أن هذا الاقتراح قد أصبح بصورة أو بأخرى هو الحل الوحيد المطروح وهو الذي تنادي به الهيئات الوطنية الأخرى وتقرره في كل يوم وتلح في المطالبة به. إن إجماع الهيئات الوطنية قد أصبح منعقداً على وجوب تكوين حكومة ائتلافية ذات صلاحيات منصوص عليها تمكنها من تحمل مسؤولياتها كاملة، وإن الإجماع قد أصبح منعقداً على أن تكون المهمة الأولى لهذه الحكومة الانتقالية تنظيم انتخابات عامة تنبثق منها المؤسسات الوطنية التمثيلية.

وإذا كنا حتى الآن لا نسمع ولا نقرأ صراحة أن المؤسسة التمثيلية الأولى

التي يجب العمل على انتخابها هي المجلس التأسيسي فنحن متأكدون أن ذلك هو نهاية المطاف، وأن هذه النقطة بالذات ستكون من غير شك موضوع إجماع وطني أكثر من غيرها من النقاط الأخرى.

ذلك لأن الأوضاع غير الصالحة لا ينفع في علاجها مراوغتها أو محاولة ترقيعها، وإنما الشيء الوحيد الذي ينفع هو أن تستبدل بها أوضاع أخرى صالحة. والحكم الفردي لم يبرهن عندنا نحن فقط على عدم صلاحيته فهو غير صالح أبدا في أي زمان وفي أي مكان. والذي يقابل الحكم الفردي المطلق إنما هو إعطاء الكلمة للشعب واعتباره مصدر جميع السلطات وعلى رأسها السلطة التشريعية. ومعنى ذلك باختصار أنه لا صلاح للأوضاع أبدا إلا بأن تنتقل السلطة التشريعية إلى يد الشعب نفسه، الأمر الذي يقضي حتماً أنه لا دستور إلا الدستور الذي ينبثق عن إرادة الشعب ويضعه ممثلون منتخبون من طرف الشعب انتخاباً مباشراً. أما الإيمان نظرياً بأن الشعب هو مصدر السلطات والسير عملياً على عكس ذلك فهو تناقض بيّن لا يمكن له أن يستمر مهما تكن الدوافع التي تحمل على قبول الاستمرار فيه، وذلك ما يجعلنا نعتقد في أن الدعوة إلى انتخاب مجلس تأسيسي ستكون من غير شك هي المظهر الأول للوحدة والإجماع الوطني، ويومئذ تصبح فرضاً لا مفر منه وغاية قريبة المنال، لأن الإجماع الوطني لا يمكن أن يقاوم وهو قوة حقيقية تتحطم عليها كل القوى وتفشل كل المناورات! فهل أصبحنا اليوم على أبواب إجماع وطني كامل حول مبادئ وأهداف صحيحة. إن أي مخلص لا يستطيع إلا أن يرجو ذلك من أعماق قلبه، على أن تكون النوايا التي تدعو إلى هذا الإجماع نوايا صادقة مخلصة لا أثر فيها لغير المصالح الوطنية العليا».

رابعاً: تركيز حكم فردي مطلق يدير دفته كديرة!

لم يكن لمذكرة الاتحاد ما بعدها، ولم تنفع مقالات **التحرير** في تغيير الاتجاه نحو الحكم الفردي المطلق الذي كان ينزلق المغرب إليه بسرعة. لقد استمرت الحكومة التي كان ولي العهد يرأسها نيابة عن والده، فأصبحت هي نفسها الحكومة التي يرأسها جلالة الملك الحسن الثاني. وعندما تبين بالتجربة تناقض مهمة الوزير الأول مع مهمة الملك عين جلالته السيد أحمد رضا

كديرة (مدير ديوان ولي العهد سابقاً ووزير الفلاحة) مديراً عاماً للديوان الملكي، بعد أن كان عينه بعد وفاة البكاي وزيراً للداخلية. وفي يوم ٧ حزيران/ يونيو ١٩٦١، أجرى جلالة الملك الحسن الثاني تعديلا على حكومته فأضاف إلى الحكومة زعماء الأحزاب السياسية باستثناء الاتحاد. وهكذا عين علال الفاسي وزيراً للشؤون الإسلامية، ومحمد بلحسن الوزاني وزيراً للدولة، والمحجوبي أحرضان وزيراً للدفاع الوطني وعبد الكريم الخطيب وزيراً للشؤون الإفريقية ومحمد الرشيد ملين وزيراً للتعليم(١).

لقد أصبح كديرة الذي كان الملك قد أسند إليه مهمة توقيع المراسيم باسم رئيس الحكومة الملك، «الحاكم بأمره» في البلاد، لقد أصبح، في آن واحد: رئيس الحكومة القانوني، ومديراً عاماً للديوان الملكي، ومديراً لديوان رئيس الحكومة الملك، ووزيراً للفلاحة، ووزيراً للدفاع، ووزيراً للداخلية، ووزيراً للخارجية بالنيابة. وهكذا كان كديرة يشخص «الحكم الفردي» في المغرب. وبهذا يكون الملك قد اختار الحكم الفردي على الحكم الديمقراطي الذي ألح عليه الاتحاد في مذكرته. ومن يومها صار الاتحاد يستعمل في بياناته وفي جريدة **التحرير** عبارة «الحكم الفردي» وعبارة «الحكم المطلق» كوصف لواقع قائم لم يكن يجادل فيه أحد.

ثم تسربت أخبار تفيد أن هذه الحكومة ستكلف بإعداد دستور ممنوح، وصدر ما سمي بـ «القانون الأساسي» الذي قيل عنه إنه سيقوم مقام الدستور إلى أن يتم إعداده هذا الأخير، فكان لا بد من التصدي لهذه الاختيارات اللاديمقراطية... وهكذا عقد المجلس الوطني للاتحاد دورة يومي ١٧ ـ ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٦١، وأصدر بلاغاً جاء فيه على الخصوص ما يلي:

«إن المجلس الوطني يقرر:

١) زيادة على عمله كمعبر عن مطامح الجماهير الشعبية القيام بتركيز نشاطه على تعبئة وقيادة الجماهير تحت شعار رفض الحكم الفردي

(١) حصلت مشاكل في هذه الحكومة منذ يومها الأول فقد استقال محمد الرشيد ملين من وزارة التعليم غداة تعيينه فيها، وحل محله يوسف بالعباس الذي كان وزيراً للصحة، وقد خلفه في هذه الوزارة الدكتور الخطيب. وبعد شهر ونصف من تنصيب هذه الحكومة استقال محمد بلحسن الوزاني من منصب وزير الدولة...

واسترجاع السيادة للشعب، لأن الشعب هو مصدر السلطات.

٢) إعطاء الصلاحية للكتابة العامة لتحديد خطة وميادين العمل الذي ستقوم به الجماهير على الصعيد المحلي والوطني في شكل مبادرات مضبوطة بهدف انتزاع حقوقها».

وعلى إثر هذا البيان شنت صحافة كديرة وأحمد العلوي وكذا الإذاعة حملة على الاتحاد فكان لا بد من الرد عليها، وقد كتبنا عدة تعاليق ومقالات سجالية في هذا الموضوع لا يتسع المجال لإيرادها كاملة، وسنورد نماذج أخرى في الموضوع نفسه بعد قليل.

وتدخل سنة ١٩٦٢ التي كان قد قيل عنها إنها سنة الدستور والمؤسسات التمثيلية. فالوعد الذي قطعه المرحوم محمد الخامس على نفسه يوم زُجَّ به في تلك التجربة المشئومة، تجربة الحكم الفردي، هذا الوعد ينص على أن بلادنا ستتمتع بمؤسسات تمثيلية ودستور سنة ١٩٦٢. وقد أكد المرحوم الحسن الثاني هذا الوعد في خطب وتصريحات عديدة حيث أعلن أنه لن تنته سنة ١٩٦٢ حتى تكون البلاد متوفرة على دستور ومؤسسات تمثيلية... تدخل السنة الموعودة، إذن، بدون تباشير لتحقيق الوعد، بل إن قناة تلفزية أوروبية سألت جلالة الملك الحسن الثاني عن السبب في تأخير إقرار الديمقراطية في المغرب، كما تطالب بذلك المعارضة، فنسبت إليه جواباً جاء فيه «إن المعارضة لم تعبر عن رأيها أو لم تحسن التعبير عنه»! وكتعليق على هذا الجواب، ولوضع الأمور في نصابها قررت الكتابة العامة للاتحاد نشر نص المذكرة التي كانت قد قدمتها لجلالته إثر الاستشارات التي قام بها عند وفاة المرحوم محمد الخامس، والتي أتينا بنصها أعلاه. وقد نشرت فعلاً في **التحرير** بتاريخ شباط/ فبراير ١٩٦٢.

خامساً: بمناسبة مرور سنة على الحكم الفردي

وتحين ذكرى مرور سنة على تجربة الحكم الفردي كاختيار واعٍ ومتعمد، فكان لا بد من استعراض حصيلة تلك السنة في مجال الديمقراطية. فكان المقال التالي الذي نشرناه يوم ٢ آذار/ مارس ١٩٦٢.

يقول المقال:

«ها نحن بعد أزيد من سنة من وفاة محمد الخامس نقف على أبواب

السنة السابعة من استقلال المغرب، ونلقي نظرة على حاضرنا فلا نجد فيه ما يشجعنا ويعيد الثقة إلى نفوسنا ثم نعود بذاكرتنا إلى الوراء، إلى السنين الماضية، فنتأسف للفرص الضائعة وللأوقات والمجهودات التي ذهبت سدى. ثم بعد كل هذا لا نجرؤ أن ننظر إلى المستقبل مخافة أن نصاب بخيبة أكبر، لأن المسؤولين على شؤوننا العامة لم يهيئوا ذلك المستقبل ولم يعملوا شيئاً من شأنه أن يلبي رغبات الشعب بكيفية جدية تبعث على الاطمئنان والثقة. ومع ذلك فقد كانت الطريق واضحة أمامنا منذ بداية الاستقلال، وكان في إمكاننا أن نسير أشواطاً ونقطع مراحل هامة في طريقنا نحو التقدم ونحقق مكاسب ومنجزات، ونجد أنفسنا اليوم في وسط الطريق وقلبنا مفعم بالإيمان والحماس، لا نتعثر ولا نتردد ولا نبذر الأوقات، وإنما نسير في جادة واضحة نحو الأهداف المرسومة. إذن: فمن الذي عاقنا عن السير منذ اليوم الأول في هذه الطريق؟

قد نجد بعض العذر إذا قلنا إن السنوات الأولى من الاستقلال كانت سنوات تجربة وتمرين واطلاع وممارسة لشؤون الدولة. وكنا لا نبدي أي ملاحظة أو انتقاد لو أن التجارب انتهت في أجل معقول، ولو أنها أتت أكلها وأنتجت ثمرتها المرجوة فاستفاد المسؤولون من درسها وانتهجوا السياسة الرشيدة الضرورية. على أنه ليس في نيتنا هنا أن نحلل جميع جوانب الخلل والتدهور والانحلال. فالذي يهمنا هو أن نتساءل عن نشوء الحكم الفردي ونحلل على ضوء التجربة جانباً من جوانبه وهو المتعلق بعلاقته مع الهيئات المنتخبة طيلة ما يقرب من سنتين، لأن هذه العلاقات في سائر مظاهرها تشكل مقياساً على النزعة «الديمقراطية» الحقيقية التي يصطبغ بها الحكم الفردي منذ أيار/ مايو ١٩٦٠ (إقالة حكومة عبد الله إبراهيم).

ـ كيف تأسست أول حكومة ملكية؟

وقبل كل شيء كيف نشأ الحكم الفردي؟ وما الأسباب السياسة التي دعت إلى ذلك؟ هل كان الملك محمد الخامس في اضطرار إليه؟ أم أنه اتخذ قراره تحت تأثيرات شوهت له الحقيقة؟

لنرجع إلى الوثائق الرسمية لنعيد الذاكرة لمن فقدها. لقد تأسست حكومة عبد الله إبراهيم بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨ وفي حفلة التنصيب ألقى جلالة محمد الخامس خطاباً جاء فيه:

«وقد اقتضى نظرنا أن نؤلف الحكومة الجديدة وعهدنا إلى السيد عبد الله إبراهيم ليشكلها بصفة شخصية لتقوم في مدة معينة بالمهام الوزارية وتسيير شؤون الدولة والسهر على تحقيق الأهداف التالية: ١) متابعة تطبيق البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ٢) اتخاذ التدابير اللازمة لتشغيل أكثر ما يمكن من العمال. ٣) مواصلة تطبيق العهد الملكي بإجراء الانتخابات البلدية والقروية قبل نهاية سنة ١٩٥٩، هذه الانتخابات التي ستفصح عن اتجاهات الرأي العام وتياراته اللازمة معرفتُها لتشكيل حكومة تمثيلية».

يتبين من التصريح الملكي بكل بوضوح أن المهمة الأساسية للحكومة التي كان يرأسها عبد الله إبراهيم هي تهييء الانتخابات والسهر عليها حتى تفصح هذه الانتخابات عن مختلف التيارات الموجودة في البلاد وحتى يتأتى تشكيل حكومة تمثيلية على أساس نتائج هذه الانتخابات. لكن الأحداث اتبعت تطوراً يتناقض مع المقرر أعلاه، فأقيلت الحكومة قبل أن تجري الانتخابات وقبل أن تعرف نتائجها ثم بدلاً من أن تتكون حكومة تمثيلية على أساس نتائج الانتخابات وقع العدول عن هذا الرأي وتأسس نظام للحكم الفردي بدون مبرر لا من حيث الشكل ولا من حيث العمق.

وحقيقة الأمر التي يعلمها كل واحد أن عدة شخصيات سياسية كانت تخشى هذه الانتخابات الشعبية وتخشى نتائجها فعملت على أن تؤثر على الملك المرحوم محمد الخامس واستطاعت هكذا أن تقنعه على اتخاذ قرار منافٍ كل النفي لالتزامه بتشكيل حكومة تمثيلية. وإذا كانت الشهور الأولى كافية لبيان فشل تلك التجربة التي بدأت في أيار/ مايو ١٩٦٠ ـ وهذا ما انتهى إليه المغفور له محمد الخامس نفسه ـ فقد اتضح له بعد مرور الأسابيع الأولى أن الأمور أصبحت لا تسير على ما يرام في الدولة وأن الاستمرار في هذه الطريق قد يضر بالمستقبل، فاقتنع الأخير في أن التجربة التي أقدم عليها تحت تأثيرات معروفة، وخاصة من ولي العهد سابقاً، تجربة فاشلة لا ينتظر منها أي خير للبلاد. ولذلك قر عزمه على أن يضع حداً لها، وصرح بذلك في أحد المجالس الوزارية بمحضر كل الوزراء. ومن المحقق أنه قرر قبل وفاته بأسبوعين أن يغير سياسته وخطته بمجرد ما يقوم من العملية الجراحية التي كان مقدماً عليها. والسياسة الجديدة التي قرر أن يسلكها هي الرجوع إلى

تأسيس حكومة تمثيلية تحدد تاريخ الانتخابات من أجل إقامة نظام دستوري. وعلى كل فإن محمد الخامس أصبح يرى نفسه في وضعية لا يمكن أن تستمر، وقد اقتنع أن هناك تناقضاً تاماً بين موقفه كملك وموقفه كرئيس حكومة يُسيّر الشؤون بنفسه مباشرة. ولكن الأقدار لم تمهله حتى يخرج من تجربته بالفائدة المنتظرة.

سادساً: الحكم الفردي بعد وفاة محمد الخامس

ودخلت تجربة الحكم الفردي في طور جديد بعد وفاة محمد الخامس وكنا نأمل أن الحسن الثاني سيستفيد أكثر من غيره من درس الأحداث ويتبع خطة أبيه التي تقضي بالتفريق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية إلى أن يؤسس مجلس وطني بعد انتخابات عامة، كنا نأمل أنه سيحافظ على رسالة أبيه التي هي بمثابة وصية. وعلى هذا الأساس وقع اتصال بين المسؤولين في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والملك الحسن الثاني بمجرد تسلمه لمقاليد الملك، يدل على ذلك هذه الفقرة من المذكرة التي رفعتها إليه الكتابة العامة للاتحاد بتاريخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٦١ وقد جاء فيها «ونحن نؤكد بكل صراحة أن فكرة الاستمرار التي تسود كل نظام ملكي تتنافى كل المنافاة مع ممارسة الحكم مباشرة من طرف جلالة الملك وأن عواقبها خطيرة بالنسبة إلى استقرار البلاد، وأن من يقوم بهذا الأسلوب في الحكم المباشر إنما يريد أن لا يتحمل مسؤولية منصبه أمام رئيس الدولة وأمام الرأي العام الوطني». وقد بين الاتحاد بهذه المناسبة بدون لبس ولا التواء استعداده للعمل ولتحمل مسؤوليته السياسية بكيفية إيجابية بناءة بشرط أن تكون مبنية على أسس منطقية سليمة وأن تتجاوب مع رغبة الجماهير في إقامة حكم دستوري. ولكن سرعان ما خاب هذا الظن فقد خرج ممثلو الاتحاد من مقابلتهم مع الملك متفائلين بعض الشيء لأن الملك أكد لهم استعداده للتعجيل بالانتخابات العامة في الأسابيع المقبلة وبين لهم أن الاستمرار في الحكم الفردي فكرة قد انتهت. إلا أنه ما مرت أسابيع حتى تأسست الحكومة الحالية بدون أن تجرى أية استشارات مع الاتحاد الوطني وعلى أساس مناقض تماماً للمحادثات التي أجراها من قبل مع رئيس الدولة. والأغرب من كل هذا أن الهيئات التي شاركت في الحكم دخلت كلها على أساس فردي لا يقبل من المشاركين أن يتقيدوا بأي برنامج أو خطة، حيث

كان هذا الحكم مصطبغاً باتجاه فردي ورجعي في آنٍ واحد، وبصورة أقوى بكثير مما كان عليه الحال أيام محمد الخامس. وكل هذه الأحداث يعرفها المواطنون حق المعرفة، وما كنا لنذكرها لولا أن بعض الإذاعات الأجنبية أذاعت استجواباً لها مع رئيس الدولة قال فيه «إنه لا يعرف شيئاً عن برنامج المعارضة وموقفها» مع أن الاتحاد منذ أن بدأت تجربة الحكم الفردي وهو يتحمل مسؤوليته كحركة سياسية واعية تضع نفسها عند خدمة الشعب فلا تفتأ تنبه على الأغلاط التي يرتكبها المسؤولون وتبدي وجهة نظرها في كل القضايا الوطنية وتقوم بدورها كمعارض نزيه لا يخلُ بواجبه. وإذا كان الحكم الفردي لا يريد أن ينظر إلى المعارضة بمنظار الحقيقة الموضوعية فلأن له مقاصد أخرى يسعى إليها. فما هي هذه المقاصد؟

إن الحكم الفردي في الواقع حكم تأسس لمعارضة الفكرة الديمقراطية وكل برنامج يرمي إلى إرجاع السيادة إلى الشعب ومراقبة نواب الأمة على الحاكمين. فنحن نقول إن الشعب هو مصدر السلطات وله وحده الحق بواسطة ممثليه بأن يعطي للبلاد الحكومة والأجهزة الإدارية التي تستطيع تحت مراقبته أن تلبي رغبات الشعب في التطور الجدي والعدالة الاجتماعية. أما أنصار الحكم الفردي فهمهم الوحيد هو تأخير أجل الانتخابات والتنكر للشعب في حقه في ممارسة السلطة.

سابعاً: تحزب الحكم الفردي...

ومن هذه النقطة يبدأ الصراع بين الحكم الفردي والحركة التقدمية. وكما كنا نتوقع، وكما هو طبيعة كل حكم استبدادي، فقد أصبح رئيس الدولة في هذا الصراع في موقف الخصم، فهو في هذا الوضع شبيه برئيس حزب معين له فكرة معينة ويعمل ضد حزب آخر. وما أبعده، وهو في هذا الوضع، عن دور الحكَم الذي لا يتحزب، ولا يناصر فريقاً على فريق، وينظر إلى الكل بمقاييس واحدة. وقد أصبح هذا الموقف يتجلى في سائر مظاهر الدولة وميادين نشاطها ونورد هنا بعض الأمثلة:

١ ـ **الوظيفة العمومية**: فقد فقدت الوظيفة العمومية معناها الحقيقي ومقاييسها التي تصونها من العبث وتحتفظ لها بحرمتها. وهكذا أصبح هم الحكم الفردي هو مطاردة كل الموظفين الذين يحملون أفكاراً تقدمية

ويتسمون بالشجاعة الأدبية. فمنذ أزيد من سنة وأحرار الموظفين يطردون من المناصب ومكاتب الدولة والمصالح العمومية لا لجرم اقترفوه وإنما لكونهم يعطفون على المعارضة ويدافعون عن أفكارها، أو يطردون فقط بهدف فرض «احترام» قانون الوظيفة العمومية. وأي معنى يبقى لفكرة الدولة إذا أصبحت الوظيفة العمومية غير مبنية على أساس الأحقية والكفاءة والتجربة. بل أصبح مقياسها الذي تسير عليه هو الميز السياسي المحض؟ ومعنى هذا أن الوظيفة العمومية لم تعد تشتغل بمصالح الأمة وإنما بالدفاع عن مصالح الوضع القائم.

٢ ـ **الهيئات التمثيلية**: المجالس البلدية والقروية والغرف التجارية: إن هذه الهيئات وضعت بنص القانون وأسندت إليها اختصاصات من الدولة التي تضمن لها احترام اختصاصاتها إلا أنه لما ظهرت نتائج الانتخابات وكانت لصالح التيار التقدمي في البلاد تبين أن الحكم الفردي لا يستطيع أن يحترم القوانين التي سنها بنفسه. فالغرف التجارية مثلا لا تستشار في المشاريع الاقتصادية والتجارية والمالية كما ينص على ذلك القانون، في حين أن شرذمة معروفة من التجار من الذين أخفقوا في الانتخابات الأخيرة تواصَل الاستشارة معهم، رغم كونهم لا يمثلون إلا أنفسهم. بل إن الاستشارات تجرى حتى مع الهيئات الفرنسية والأجنبية. فما ذنب تلك الغرف؟ ذنبها هو أنها تنتمي وتعطف على حركة سياسية تطالب بحكم تمثيلي على أساس انتخابات عامة.

ويمكننا أن نقول نفس الشيء عن المجالس البلدية. فمنذ ظهرت نتائج الانتخابات لصالح النزعة التقدمية وضع لها عمدا قانون يضيق عليها في الاختصاصات ويضعها تحت حجر إدارة غير كفأة وتتسم في نفس الوقت بالفساد والتدهور والرشوة. وحتى في إطار الاختصاصات المسموح بها فإن تلك المجالس تصادف عقبات ومشاق في سبيل تنفيذ مشاريعها نتيجة لما تنصبه أمامها الإدارة من عراقل مختلفة.

٣ ـ **الوحدة النقابية**: وفي الميدان النقابي أظهر الحكم الفردي موقفه العدائي المتحزب بصورة واضحة، حيث أنشأ ومول وأيد بجميع الوسائل الحكومية نقابة مزيفة لا مبدأ لها ولا برامج ولا اتجاه إلا مساندة الحكم الفردي ومحاولة تشتيت الوحدة العمالية. ووجود نقابة كهذه لا يمكن أن

تبرره فكرة الحرية النقابية، لأن تلك الحرية تقتضي عدم تدخل الدولة، وخاصة رئيسها، في مثل هذا الميدان. والقراء يعرفون كيف أن المصالح الحكومية تسعى في كل جهة لإيجاد نقابة مزيفة مع مد كامل المساعدات والتشجيعات لها.

وصفوة القول إنه كان من الممكن أن ينتج بعض التعاون لصالح الدولة بين الحكم القائم والمعارضة بواسطة الهيئات المنتخبة التي سنتها قوانين مشروعة، بل ربما كان هذا التعاون من شأنه أن يخفف من وطأتها (=الدولة) وحدتها ويحفظ البلاد وأجهزتها الإدارية من الفساد والتدهور الذين أصبحا عليهما اليوم.

لكن تجربة سنة بينت أن الحكم القائم لا يستطيع ذلك نظراً لنزعته وطبيعته، فهو لا يكفيه أن يعارض في إقامة حكم ديمقراطي على الصعيد الوطني، بل يتنكر حتى لحقوق واختصاصات الهيئات التمثيلية الموجودة، ضارباً بالقوانين عرض الحائط وكأنه يريد أن يقيم الحجة على أن ممارسة الحكم على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الوطني بواسطة ممثلي الأمة لا يؤدي إلى نتيجة. لكن الوعي الشعبي تقدم خلال هذه المدة حيث اكتشف حقيقة الأشياء والنوايا الخفية التي يكنها رجال الحكم اليوم. ومقياس ذلك أن بعض الهيئات المنتخبة في البوادي والمدن كانت بعيدة عن الاتصال بالاتحاد الوطني أصبحت اليوم تحمل أفكاره وتتبنى الحلول التي يرتئيها. وإنه لمن المحقق أن تجربة هذا المجلس ستستفيد منها الحركة التقدمية في المعارك المقبلة».

الفصل الثالث عشر

انتصاراً للديمقراطية...
حرية الصحافة والديمقراطية... بالمغرب!

أولاً: حرية الصحافة بالمغرب بين القانون والواقع

في ٣ نيسان/ أبريل ١٩٦٢ نشرت **التحرير** مقالاً تحت هذا العنوان، من جملة مواد أخرى، بمناسبة الذكرى الثالثة لصدورها (٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٩)، ويتناول هذا المقال قضية حرية الصحافة في المغرب انطلاقاً من تحليل نقدي لقانون الصحافة. وهو في نفس الوقت رد على أجهزة الدولة التي كانت تقلل من شأن الدستور والمؤسسات التمثيلية بدعوى أن جوهر الديمقراطية موجود في المغرب وهو حرية التعبير. وفيما يلي نص المقال، وقد اعتمدت في الجوانب القانونية فيه على رئيس التحرير الأستاذ المحامي عبد الرحمان اليوسفي. تحت العنوان الرئيسي أعلاه عنوانان آخران هما: «القانون: تحكم فردي من وزير الداخلية وتدخل الحاكمين في القضاء». «الواقع: عمليات بوليسية لا تخضع لأي منطق أو أي قانون».

نص المقال:

«كثيرا ما يؤكد المسؤولون، سواء في تصريحاتهم أو في تعليقاتهم، بل ويفتخرون، بكون المغرب يتمتع بحرية للصحافة واسعة لا تتمتع بها كثير من البلدان. ونحن هنا لا نريد أن نصدر حكماً مبستراً في الموضوع وإنما نريد قبل كل شيء إلقاء نظرة على قانون الصحافة في المغرب وإظهاره على حقيقته من خلال تطبيقه في الواقع، وذاك حتى يتمكن القارئ بنفسه من أن يحكم:

هل هناك حقيقة حرية صحافة في المغرب أم أن القول بذلك إنما هو مجرد ادعاء وتضليل؟

ثانياً: مصدر حرية الصحافة بالمغرب: ظهير ١٨/ ١١/ ٥٨

تعتمد حرية الصحافة في المغرب من الوجهة القانونية التشريعية على ظهير أساسي هو ظهير ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨ وعلى ظهير ٢٩ أيار/ مايو ١٩٦٠. وإذا كان الظهير الأخير يسلب كل حرية للصحافة كما سنرى فإن في الظهير الأول ما يجعل حرية الصحافة التي يتحدث عنها فارغة من كل مدلول. إن ظهير ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨ الذي يعتبر المنظم الأساسي لحرية الرأي، والذي يبدو لأول وهلة أنه يضمن حرية الصحافة بشكل واسع، يشتمل على عنصرين خطيرين من شأنهما أن يلغيا بصفة آلية كل حرية للصحافة يتحدث عنها الظهير.

١ ـ إنه يخول لوزير الداخلية (الفصل ٧٧) الحق في حجز كل جريدة نشرت ما يعتبره الوزير مساً بالأمن العام.

٢ ـ إنه يفتح الباب واسعاً أمام تهم القذف، بحيث يمكن اعتبار كل كلمة صالحة للتأويل السيئ سباً وقذفاً، وبالتالي أساساً لإقامة دعوى ضد الجريدة. وهذا يعني أن هناك سلطتين تتحكمان في الصحافة من خلال الظهير نفسه: السلطة التنفيذية في شخص وزير الداخلية، والسلطة القضائية التي تفتح صدرها واسعاً أمام تهم القذف.

ـ وزير الداخلية يتحكم فردياً في حرية الصحافة

قلنا إن ظهير ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨ يعطي الحق لوزير الداخلية لحجز كل جريدة يرى فيها هو ما يعتبره مساً بالأمن العام. ووزير الداخلية حر في اعتباراته تلك، فلا مراقب عليه ولا مراجعة من فوقه. إنه حاكم مطلق في أمر حجز الجرائد. إن حرية الصحافة تصبح والحالة هذه مرهونة باعتبارات وزير الداخلية وحده. وهو في هذه الحالة مستقل عن القضاء وعن أية مراقبة، خصوصاً والمؤسسات التمثيلية منعدمة في البلاد.

نعم إن القانون يفتح الباب للطعن في قرار وزير الداخلية بالحجز، ولكن ما فائدة حكم لا تصدره المحكمة إلا بعد وقت طويل قد يتجاوز السنة في عدد من الجريدة سبق أن حجز، وفي موضوع مضى أوانه وتعدته الأحداث.

لقد جربت هذه الجريدة (**التحرير**) حظها في موضوع الطعن في قرار وزير الداخلية القاضي بالحجز، وكان الجواب من القضاء جواباً مخجلاً: فلقد قدم دفاع هذه الجريدة مقالاً أمام المحكمة العصرية بالدار البيضاء ضد عمالة الدار البيضاء والمدير الإقليمي للشرطة يوم كانت هذه الجريدة تحجز كل يوم، وكانت محاصرة بالبوليس باستمرار، كما قدمت دعوى في الموضوع نفسه لدى الغرفة الإدارية لدى المجلس الأعلى للقضاء بالرباط، فما كان جواب القضاء؟

لقد أجابت المحكمة العصرية بأنه لا حق لها في التدخل في الشؤون الإدارية، وأجابت غرفة الشؤون الإدارية جواباً يكشف عن التحزب المقيت في وسط القضاء مصوغ في أسلوب وقح إذ كان كله طعن في رئيس الحكومة الذي كان آنذاك هو الأخ عبد الله إبراهيم. فسلطة وزير الداخلية إذن مطلقة في أمر حجز الجرائد، ولا يتوقف حجز الجريدة إلا على اعتبار وزير الداخلية بأن ما فيها يمس بالأمن العام. على أن الأمر أصبح لا يقتصر على أمر الحجز فقط، بل إن الظهير الإضافي الذي صدر في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠ يمنح لوزير الداخلية الحق في توقيف كل جريدة يرى فيما نشرته مساً بالمؤسسات الدينية والسياسية بالمملكة. فبعد أن كانت سلطة وزير الداخلية لا تتعدى الحجز أصبحت تتمتع بحق التوقيف النهائي. وهنا لا حاجة بنا إلى التساؤل عمن يراقب وزير الداخلية في اعتباراته تلك. هكذا يصبح كل نقد نقداً سياسياً ما دمنا لا نعرف ما هي المؤسسات الدينية بالضبط ولا ما هي المؤسسات السياسية بالضبط. إن وزير الداخلية وزير سياسي أي له ميل سياسي معين، واعتباراته لا يمكن أن تنزع منها الصبغة السياسية. والمس بالمؤسسات السياسية قد يعني المس بالانتماء السياسي لوزير الداخلية، وكل معارضة لوزير الداخلية وانتمائه السياسي يمكن إقحامه في المس بالمؤسسات السياسية.

وإذا عرفنا أن بلادنا لا يوجد فيها برلمان ولا مؤسسات تمثيلية حيث يمكن أن تبدي المعارضة آراءها فإننا نجد أن المعارضة لا سبيل لها للإدلاء برأيها إلا عن طريق الصحافة. وهذا يجعلها، طبعاً، تتخذ مواقف سياسية في جرائدها مضادة لموقف وزير الداخلية المنتمي سياسياً. ومثل هذه المواقف من الجريدة لا يمكن تفسيرها بالمس بالمؤسسات السياسية. حقا إن حرية الصحافة أصبحت مرهونة بمشيئة واعتبارات وزير الداخلية الذي له الحق ليس في الحجز فقط بل أيضاً في التوقيف حتى بدون تدخل القضاء.

ثالثاً: السلطة القضائية وعدم استقلال القضاء

قلنا إن الصحافة في المغرب تخضع بمقتضى القانون لسلطة وزير الداخلية ولسلطة القضاء. وقد رأينا أن سلطة وزير الداخلية في هذا الموضوع سلطة تحكمية، سلطة مطلقة لا تتوقف إلا على اعتباراته الشخصية. أما السلطة القضائية فهي بدورها تنقلب إلى سلطة تنفيذية غير مباشرة. فمنذ بداية تنفيذ ظهير حرية الصحافة والسلطات القضائية تظهر على حقيقتها خاضعة للسلطة التنفيذية. وهكذا فجميع التهم التي ألصقتها السلطة التنفيذية بالصحافة زكاها القضاء ولم يحدث ولو مرة واحدة أن خالف رأي القضاء رأي السلطة التنفيذية. ولقد ظهر غير ما مرة أن سلطة القضاء لا تستطيع أن تسمي الأشياء بأسمائها إذا سبقها إلى ذلك الحاكمون. فكم من نقد موضوعي نزيه اعتبره الحاكمون سباً وقذفاً فزكى القضاء هذا الاعتبار مع أن جميع القانونيين لا يرون فيه إلا مجرد نقد. وهذا يثبت أن القضاء غير مستقل. وقد أثبت رئيس المجلس الأعلى للقضاء بنفسه أمام الملأ وأمام رئيس الدولة، أثبت أن القضاء غير مستقل، وأن السلطة التنفيذية تطغى وتتجاوز حدودها. والتدابير البوستوية (نسبة إلى الأستاذ مَحمد بوستة حين كان وزيراً للعدل). المعروفة كافية وحدها للدلالة على عدم استقلال القضاء. إذن فقبل أن نسأل هل هناك حرية صحافة في المغرب يجب أن نسأل هل هناك استقلال قضائي؟

رابعاً: تحايل السلطة التنفيذية

وعلاوة على ذلك تتحايل السلطة التنفيذية للحصول على أحكام ترضيها وذلك باختيار المحكمة التي ترضيها. وهكذا فإن دعوى خاصة بالجيش الملكي ودعوى خاصة بالتعليم أقيمتا ضد هذه الجريدة أمام محكمة الدار البيضاء، ولكن بعدما تبين أن هذه المحكمة لم ترض السلطة التنفيذية في الأحكام التي أصدرتها قاطعتها هذه الأخيرة واتجهت إلى محكمة الرباط مع أن الجريدة تصدر في البيضاء. وإذا كانت دعاوى القذف يمكن إقامتها في جميع المدن المغربية لكون الجريدة منتشرة في جميع أنحاء البلاد فإن اتجاه الحاكمين إلى محكمة البيضاء ثم مقاطعتهم إياها واتجاههم إلى محكمة الرباط لا يفسر إلا بكون المحكمة الأولى لم ترضِ الحاكمين. وأكثر من ذلك فإن السلطة التنفيذية، لما رأت محكمة الرباط قد أعيتها الأحكام الثقيلة ولم تقم بإرضاء

الحاكمين في قضية الدعوى التي أقيمت على جريدتنا على إثر حوادث سطات[(١)]، عمدت السلطة التنفيذية إلى محكمة البيضاء ولكن بعد أن طهرتها التدابير البوستوية. وهكذا تنتظر هذه الجريدة يوم ١٥ المقبل لتمثل من جديد أمام محكمة الدار البيضاء. إذن أمام عدم استقلال القضاء وأمام تحكم وزير الداخلية أصبحت حرية الصحافة كلمة جوفاء وأصبحت محاكمة الصحف عبارة عن مهازل، مما أدى بهذه الجريدة إلى التخلي عن حضور المحاكمات التي تقام ضدها من طرف السلطة التنفيذية وذلك ما فعلته في قضية مشروع آسفي[(٢)].

ليس هذا فحسب، بل إن القانون يضيق الخناق على المتهم في قضايا القذف، وذلك أنه يمنح أجل خمسة أيام فقط للجريدة كي تأتي بحججها في الموضوع في حين يترك الوقت بدون تحديد للمتهم كي يطعن في حجج الجريدة. ومع أن القانون المغربي مستوحى من القانون الفرنسي فإن فيه تضييقاً مقصوداً. ذلك أن القانون الفرنسي يقيم نوعاً من التعادل إذ يمنح خمسة أيام فقط للمشتكي ليطعن في حجج المتهم كما يمنح نفس الأيام للمتهم لإقامة الحجة.

خامساً: سلطتان تنفيذيتان!

وهناك ظاهرة غريبة جداً: وذلك أنه في الوقت الذي كان فيه البوليس يقف بالمرصاد لهذه الجريدة أمام مطبعتها كان يسمح أحياناً بخروج أعداد من الجريدة بعد أن يطلع عليها ولكن ما أن يخرج العدد حتى يظهر لوزير الداخلية أن به قذفاً فيقيم الوزير دعوى ضد الجريدة في موضوع أجازه البوليس. وأكثر من ذلك إن أوامر الحجز كانت تصدر حتى قبل مثول الجريدة للطبع، فكيف يمكن تفسير مثل هذه التصرفات؟

---

(١) يتعلق الأمر بكلام غير مسؤول وجهه شرطي لامرأة كانت تتأسف على وفاة محمد الخامس عند الإعلان عن النبأ، فردت عليه، فاعتدى عليها الشرطي بالضرب فاستغاثت بالمارة فأغاثوها واستغاث الشرطي بالشرطة، ونشب عراك سقط فيه عدد كبير من الضحايا في صفوف الجماهير. وقد نشرت **التحرير** أخباراً وتعاليق في الموضوع أقام الحكم عليها بسببها الدعوى المشار إليها.

(٢) يتعلق الأمر بمشروع المعامل الكيماوية الذي أعدته وزارة الاقتصاد على عهد المرحوم عبد الرحيم بوعبيد. وعندما أقيلت حكومة عبد الله إبراهيم وتولى وزارة المالية السيد امحمد الدويري، حدثت تجاوزات مالية خطيرة، فضحتها صحافة الاتحاد، فأقيمت دعوى على جريدة **التحرير**، وهي موضوع الكلام أعلاه.

إن القانون يعطي لوزير الداخلية الحق في حجز الجريدة إذا رأى فيها ما يخل بالأمن العام، أي بعد أن يكون قد اطلع عليها، ولكن كيف يفسر أمر الحجز حتى قبل أن تخرج الجريدة للوجود؟

إن هذه التصرفات راجعة إلى استقلال السلطة البوليسية عن سلطة وزير الداخلية مما يجعل الصحافة أمام سلطتين تنفيذيتين: سلطة البوليس التي تعتمد على التحكم البوليسي فقط، وسلطة وزير الداخلية التي تستند إلى القانون (الفصل ٧٧). فالتحكم هنا مزدوج!

ليس هذا فحسب، بل إن هناك ما هو أدهى وأمر: فقانون الصحافة لا يشير إلا إلى مخالفات وجنح، ولا يتحدث مطلقاً عن الجنايات لأن الجريدة وهي عبارة عن كلام لا يمكن أن تقترف جناية. ولكن مع ذلك ترى السلطة التنفيذية أن تحمل الصحافة وزر الجنايات. لقد اعتقل مدير هذه الجريدة ورئيس تحريرها بتهمة جنائية مستندة إلى ما نشرته الجريدة وبالتالي إلى قانون الصحافة! وقد وجدت السلطة التنفيذية قضاة يقومون باعتقال البصري واليوسفي على هذا الأساس المزيف. وبطبيعة الحال فإن القضاء لم يستطع أن يزعم أنهما ارتكبا جناية ولذلك لم يقدر على محاكمتهما، وإنما أبقاهما في السجن إلى أن أصدرت السلطة التنفيذية أمراً بإطلاق سراحهما فأطلق سراحهما بنفس الطريقة التي تم بها اعتقالهما. ورغم امتناع الأخ البصري من الخروج من السجن ومطالبته بالمحاكمة فإن القضاء لم يفعل أكثر من أن نفذ أمر السلطة التنفيذية فأخرجه من السجن. فهل هناك بعد حاجة إلى التدليل على عدم استقلال القضاء؟

سادساً: بعد هذا هل في المغرب حرية صحافة؟

أمام تحكم وزير الداخلية في الصحافة وحقه في الحجز والتوقيف والمراقبة، وأمام خضوع القضاء لمشيئة السلطة التنفيذية كما برهن على ذلك الواقع، وأمام عدم وجود مؤسسات تمثيلية تجد فيها المعارضة مجالاً للإدلاء برأيها هل يمكن القول مع ذلك إن في المغرب حرية صحافة؟ إن الجريدة، أمام كل ذلك، ليس لها لكي تبقى سالمة، إلا أن ترضي الحاكمين وتتجنب كل ما قد لا يعجبهم وهذا يعني موت صوت المعارضة!

وزيادة على ما في قانون الصحافة من تضييق على حرية الصحافة فإن هذا القانون لم يطبق إلا على صحافة المعارضة. وهكذا لم تتقدم السلطة

التنفيذية بدعاوى ضد جريدة أخرى رغم أنه يوجد فيها باستمرار ما يعتبره الحاكمون فيما لو نشر في **التحرير**، مثلاً، مساً بالأمن العام. بل إن وجود جريدتي **لوبوتي ماروكان** و**لافيجي** وجود غير قانوني. ولو طبق قانون الصحافة (فصل ١٢) لأوقفت هاتان الجريدتان بصفة آلية لكون أصحابهما غير مغاربة(*). ولكن هاتين الجريدتين موجودتان رغم القانون لأنهما خاضعتان للسلطة التنفيذية وتأتمران بأمرها. وإذا حدث أن خالفتا إرادة الحاكمين فإن عقابهما هو تأديبهما بتوقيفهما مدة يومين، ثم تعود هاتان الجريدتان كما كانتا يدا طيعة في يد السلطة الحاكمة.

إن حرية الصحافة غير مضمونة ومع ذلك فإن هذه الجريدة (**التحرير**) فرضت نفسها رغم الدعاوى والغرامات ومختلف التحكمات. والذي تفتخر به هذه الجريدة هو أنها لم تتعرض يوما لشكوى من طرف أي مواطن غير حاكم، فلم يحدث أن أقام أي شخص غير أشخاص الدولة دعوى القذف على التحرير مع أن القانون وضع لحماية الأشخاص/ المواطنين لا الدولة وحدها. وفي هذا ما يدل على أن جميع المحاكمات التي تعرضت لها هذه الجريدة هي محاكمات سياسية التجأت إليه الدولة تحت ستار القذف، وهو ستار واهٍ لا يخفي الحقيقة الناصعة حقيقة الحكم الفردي في هذه البلاد».

سابعاً: خطة لإعطاء «الديمقراطية» بعد القضاء على المعارضة!

بعد هذا المقال واصلنا الرد على الحملة التضليلية ضد الديمقراطية التي شنها الحكم الفردي على أمواج الإذاعة الوطنية وعلى صفحات جريدتي وزير الأنباء أحمد العلوي، كرد فعل على تنديدنا بالحكم الفردي.

١ ـ تصفية الديمقراطيين قبل الشروع في الانتخابات!

في ركن «صباح النور» ليوم ١٩ نيسان/ أبريل ١٩٦٢، كتبت ما يلي:

«لماذا يتماطل الحاكمون في إعطاء الكلمة للشعب؟ ولماذا يحاول بعضهم

(*) **الأولى** صباحية و**الثانية** مسائية وترجعان إلى عهد الحماية، وكانتا لسان حال الأوساط الاستعمارية ولعبتا دوراً في الأحداث التي بلغت أوجها باعتقال الزعماء الوطنيين ونفي محمد الخامس. وكانت تصدرهما مؤسسة المستعمر «ماس» وقد بقيتا على حالهما على عهد الاستقلال سنوات طوال إلى أن صار على رأسهما مولاي أحمد العلوي الذي غيّر اسميهما إلى **لوماتان** و**ماروك سوار**.

أن يفسر الديمقراطية تفسيراً مضللاً مشوهاً؟ ولماذا لا يوافقون على انتخاب مجلس تأسيسي يضع دستوراً يعتبر الشعب مصدر السلطات؟

ونستطيع أن نطرح «لماذات» كثيرة أخرى حول سلوك المسؤولين، لكن الذي يهمنا الآن هو قضية الديمقراطية.

إن التآمر الذي يدبر في الخفاء وتعد خطوطه في المكاتب الوثيرة ويفكر في مفاجأتنا وشعبنا به في يوم من الأيام يرمي في المدى البعيد إلى إعطاء الديمقراطية للاديمقراطيين.

خطة صبيانية يدبرها الحكام، ملخصها أنه يجب التريث حتى «يتم القضاء» على «عناصر الشغب والفوضى والهدم» للشروع في بناء الحياة الديمقراطية «الحق». إنه يجب انتظار تصفية العناصر الديمقراطية الحق قبل الشروع في الانتخابات أو تحضير الدستور.

فالحكام يعتقدون، والعملاء كذلك، أنه إذا ما وقعت انتخابات تشريعية فستحمل إلى البرلمان عناصر لن تتردد في فضح المتلاعبين بمصالح الشعب. وإذن فيجب تصفية هذه العناصر حتى لا يبقى في المغرب إلا المتملقون والوصوليون والانتهازيون وقوّالو: «نعام سيدي.. نعام سيدي». حينئذٍ يصبح الجو مناسباً لإقامة الديمقراطية من النوع الذي عرفته أقطار شقيقة في عهود مضت: ديمقراطية مزيفة تكون وسيلة لاستغلال الشعب وتخديره وجعله مطية ذلولا للإقطاعيين والأصنام أنصاف الآلهة.

نفس الفكرة التي انطلق منها الاستعمار عندما شرع في مقاومة الحركة الوطنية، فجوان وكيوم وبونيفاس(*) كانوا يعتقدون هم أيضاً بأن اعتقال جماعة معينة من الناس يكفي لكي تنطفئ مرة واحدة شعلة الثورة. وكما أن حسابات جوان وكيوم وبونيفاس كانت خاطئة فكذلك حسابات الإقطاعيين والرجعيين والمستوزرين خاطئة أيضاً.

إن في الشعب معيناً لا ينضب يمده بالقادة والعناصر التي توجه كل

(*) **الأول والثاني** جنرالان عينا مقيمين عامين للحكومة الفرنسية في المغرب على رأس إدارة الحماية. وفي عهدهما حدثت الأزمة التي أدت إلى اعتقال قيادة الحركة الوطنية ونفي محمد الخامس ثم قيام المقاومة. أما **الثالث** فكان الحاكم الفرنسي على الدار البيضاء وكان من الاستعماريين الغلاة.

مرحلة من مراحل كفاحه. فليتأكدوا من الآن أن الأمل الذي يراودهم في القضاء على الاتجاه الديمقراطي السليم ستكون خاتمته المؤكدة: الخيبة والفشل والإخفاق، ولاشيء غير ذلك» عصام.

٢ ـ تزييف الديمقراطية... ما أشبه اليوم بالأمس!

وفي ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٦٢ كتبت في نفس الركن ما يلي:

«عندما نتحدث عن مؤامرة محبوكة ضد الديمقراطية لا نطلق الكلام على عواهنه، فكل البوادر التي تبدو الآن في أفق المسرح السياسي تدل بالفعل على وجود خطة محكمة تهدف إلى ضرب الديمقراطية. وعندما نقارن هذه المؤامرة التي تجري في مغرب ١٩٦٢ بتلك التي حدثت ١٩٥٢ لا نفعل ذلك انسياقاً وراء العاطفة أو بدافع من التلذذ بالمقارنة. إن كل مميزات الوضع الراهن في المغرب لا تختلف إلا قليلاً عن الوضعية التي كانت سائدة في المغرب سنة ١٩٥٢. ففي تلك المرحلة رفع كيوم الرقابة عن الصحف وبرزت إلى الميدان صحف جديدة كـ **القيامة** و**الوداد** و**المطرقة** و**العزيمة**(*). وظهرت أحزاب جديدة كـ «حزب الشعب» و«الحزب الإسلامي»... إلخ(**). ولم يكن القصد من هذا التسامح الكيومي إتاحة الفرصة للشعب كي يعبر عن رأيه ويوضح أفكاره وإنما كان الهدف بالدرجة الأولى هو خلق جو ملائم لضرب العناصر الوطنية المخلصة.

نفس الشيء أيضاً يحدث في المغرب اليوم! فهذا الكلام عن الديمقراطية وهذا التسامح مع الصحف وهذا التشجيع لبعض الجرائد والحركات السياسية(***) لا يعدو أن يكون نسخة طبق الأصل من الخطة القديمة التي سار عليها الاستعمار. إلا أن الحديث عن الديمقراطية اليوم له أيضاً علاقة بالتعديل الوزاري المنتظر. وإذا عرفنا أن الشخص المرشح لوزارة الداخلية يعتبر قريباً من حزب الاستقلال، ومعروف عنه أنه لا يتقن الأساليب

(*) كانت تصدرها مصلحة إدارة التراب الوطني في الداخلية في أواخر الحماية وكان مديروها من المتعاونين مع الاستعمار الفرنسي المناوئين للحركة الوطنية. وكانت أوراقاً **صفراء** من نوع صحافة الرصيف!

(**) أحزاب كانت تابعة لجهاز الحماية في الداخلية. وقد أنشئت لمعارضة الأحزاب الوطنية ومناصرة «محمد بنعرفة» الذي نصبته الحماية مكان محمد الخامس.

(***) المقصود ما أصبح يدعى فيما بعد بـ «الأحزاب الإدارية».

الديبلوماسية وأن نزوات الشباب تسيره وتوجهه أكثر مما يهديه العقل والمنطق، إذا عرفنا ذلك أدركنا لماذا تلتقي الإذاعة وجريدة **العلم** في التركيز على الديمقراطية، وأدركنا أيضاً مغزى انزعاج الجهازين المذكورين من المخاوف والشكوك التي نثيرها أحياناً حول «ديمقراطية الحكم». إنه ليؤسفنا أن يكون من بين أنصار الحكم الفردي اليوم، أصدقاء لنا بالأمس عاشوا معنا تجربة كيوم سنة ١٩٥٢ وهم يدركون بدون شك ـ إذا خلوا إلى أنفسهم ـ أن تعدد الصحف وكثرة الكلام والأحزاب في ذلك العهد لم يكن يرمي إلى إفساح الحريات العامة أمام الشعب، وإنما كان يهدف إلى إضاعة الأصوات الوطنية في جلبة الضجيج المفتعل، يؤسفنا أن يكونوا اليوم قد قدموا جميع المبادئ قرباناً على مذبح المصالح الضيقة. وعلى كل حال فإذا كانوا يريدون الاستفادة من التجربة السابقة، تجربة ١٩٥٢ في تزييف الديمقراطية فليتأكدوا من أننا، نحن الذين عشنا تلك الفترة، لن ننخدع وأننا سنستفيد منها أيضاً في الحاضر كما استفدنا في الماضي لإحباط أي مؤامرة ضد الديمقراطية».

ثامناً: فصل المقال في حقيقة الديمقراطية. . .

بعد هذين التعليقين، وأمام استمرار الإذاعة والصحافة الحكومية في شن حملة تضليلية على الديمقراطية، بدا لي أنه لا بد من كتابة مقالات تحليلية في الموضوع موجهة للجماهير الشعبية ولمناضلي الاتحاد قصد التوعية بحقيقة الديمقراطية، فكانت هذه السلسلة التي ننشرها أسفله. المقال الأول صدر في عدد ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٦٢ بعنوانين: «يشوهون الديمقراطية. . ليهاجموها! «الديمقراطية = حكم الشعب نفسه بنفسه».

ـ يشوهون الديمقراطية.. ليهاجموها!

يقول المقال:

«تشهد بلادنا هذه الأيام حملة تشويهية ضد الديمقراطية. وبما أن أصحاب هذه الحملة، وهم الحاكمون وأجهزة الحكم، لا يستطيعون مهاجمة الديمقراطية ككلمة أي كمفهوم، فإنهم يعمدون إلى التضليل بتشويه مفهوم الديمقراطية الحق ومهاجمته حينئذ على أساس هذا التشويه. وقبل أن نكشف عن هذا التشويه الخطير للديمقراطية نريد أن نتساءل: لماذا هذه الحملة الآن

ضد الديمقراطية؟ ولماذا تجندت الدولة بوزاراتها وإذاعتها للحديث عن الديمقراطية قصد تشويه مفهومها الحق وإيهام الجماهير أن الديمقراطية شيء آخر غير الذي تعرف عنها؟

إن الجواب عن هذا السؤال من السهولة بمكان إذا تذكرنا أننا الآن في منتصف سنة ١٩٦٢، وهي السنة التي كان قد قيل عنها إنها سنة الدستور والمؤسسات التمثيلية. فالوعد الذي قطعه المرحوم محمد الخامس على نفسه يوم زُجَّ به في تلك التجربة المشئومة، تجربة الحكم الفردي، هذا الوعد ينص على أن بلادنا ستتمتع بمؤسسات تمثيلية ودستور هذا العام، عام ١٩٦٢. والملك الحالي الحسن الثاني قد أكد هذا الوعد في خطب وتصريحات عديدة حيث أعلن أنه لن تنته سنة ١٩٦٢ حتى تكون البلاد متوفرة على دستور ومؤسسات تمثيلية. واليوم ونحن في منتصف السنة الموعودة ١٩٦٢ نجد أنفسنا أبعد ما نكون عن الديمقراطية والدستور، وتجد الدولة نفسها أبعد ما تكون عن تحقيق هذا الوعد الذي قطعه على نفسه أمام الملأ الملك المرحوم وأكده أمام الملأ أيضاً الملك الحسن مراراً. وكان ظاهراً بعد وفاة الملك محمد الخامس، خصوصاً وقد توفي وهو عازم على الرجوع إلى الشعب وإلغاء التجربة التي زُجَّ فيها، بمجرد خروجه من المصحة، كان ظاهراً بعد وفاة محمد الخامس، أن تأكيد الوعد بإقامة المؤسسات التمثيلية هذا العام، إنما يدخل في نطاق الدعاية لإخلاص الحاكمين اليوم لسياسة محمد الخامس والوفاء بوعوده. ونحن نذكر أن حملة الدعاية هذه كانت واسعة يطلق فيها الكلام بغير حساب.

أما الحقيقة التي لا يمكن أن تسترها الدعاية مهما بلغت من التدجيل فهي أن الحاكمين اليوم وهم غائصون في تجربة حكم فردي، وما زالوا يعمقونها، لا ينوون مطلقاً إقامة ديمقراطية حقيقية في البلاد. الديمقراطية التي أساسها المؤسسات التمثيلية، لأن الديمقراطية تتناقض مع واقعهم وطريقتهم في الحكم. وتتنافى كلياً مع مصالحهم وما أكثرها من مصالح!

فالحديث عن الديمقراطية اليوم، وتشويه مفهومها بهذه الحملات إنما يقصد منهما تبرير الخيانة بالوعد الذي قطعه محمد الخامس رحمه الله على نفسه وأمام شعبه، وتبرير التملص من التأكيدات التي لجأ إليها الحكم القائم في أول عهده من أن الوفاء بوعود محمد الخامس هي أمانة على عنق خلفه.

من هنا نستطيع أن نفهم لماذا هذه الحملة على الديمقراطية للهجوم عليها، ومن ثم تشكيك الناس في الديمقراطية الحقيقية.

والآن بعد أن عرفنا الدافع الذي يدفع الحاكمين إلى الهجوم اليوم على الديمقراطية بعد تشويه مفهومها الحق، نعود لنكشف عن هذا التشويه الصبياني الذي لجأ إليه بعض صغار العقول في هذا البلد.

ماذا يقول هؤلاء المضللون؟

إنهم يبنون تضليلاتهم وتشويهاتهم للديمقراطية على أسس يزيدون فيها وينقصون حسب الحاجة. منها أنهم يقولون إن الديمقراطية الحقيقية في المغرب موجودة، لأن الديمقراطية في الحقيقة وفي النهاية هي الحريات العامة وخاصة حرية التعبير، وهذه كلها موجودة بالمغرب بشكل واسع. ويقولون إن الديمقراطية الحقيقية هي ضمان الخبز للجائعين أي تنمية الاقتصاد الوطني. أما الانتخابات وما شاكلها فهي أمور شكلية نظرية. ويقولون إن الديمقراطية شكل وروح. أما الشكل فهو الانتخابات والمؤسسات التمثيلية التي لا فائدة فيها والتي كثيراً ما وجدت في بلدان ساد فيها الإقطاع والظلم. وأما الروح فهي حرية التعبير وهذه «موجودة» في المغرب. . . إلى آخر مثل هذه التأويلات التي وإن كانت تشير إلى جوانب من الديمقراطية إلا أنه يراد منها أن يقتنع الناس بأنها الديمقراطية وكفى.

ونحن نعلم أن الحاكمين وأصحاب هاته التصريحات يعلمون أن ما يقولونه هو غير الحقيقة، وأنهم إنما يجتهدون في تشويه الحقيقة. وبما أن هؤلاء الحاكمين يتجاهلون معلوماتهم ويتجاهلون الحقيقة، فإننا سنفترض أنهم جهلاء أميون فنوضح لهم الديمقراطية على حقيقتها روحاً وشكلاً وغرضاً ونتيجةً.

فماذا تعني كلمة ديمقراطية؟

إنها كلمة يونانية معناها حكم الشعب نفسه بنفسه. وبما أن الشعب كمجموعة كبيرة من الأشخاص لا يمكن من الناحية العملية أن يحكم نفسه بنفسه فإنه ينتخب بكل حرية أفرادا لينيبهم عنه ليحكموا باسمه وتحت مراقبته الدائمة. وهكذا يكون مفهوم الديمقراطية هو أن الشعب يختار من يحكمه، ثم يراقبه ويحاسبه ويوجهه. وطريقة ذلك إجراء انتخابات عامة

لتكوين برلمان ينتخب هو الآخر حكومة. الشعب يراقب البرلمان، والبرلمان الذي هو ممثل الشعب يراقب الحكومة ويوجهها. وبموجب هذه الطريقة يحكم الشعب نفسه بنفسه. يبقى بعد ذلك: ما هي الأسس التي سينتخب عليها البرلمان وما هي الأسس التي ستتكون عليها الحكومة وما هي علاقات أجهزة الحكم بعضها ببعض؟. وهذه كلها قوانين أساسية يضعها الشعب بنفسه عن طريق انتخاب أناس ينيبهم عنه للقيام بهذه المهمة، مهمة وضع قوانين الحكم أي الدستور. وانتخاب هؤلاء الناس هو ما نعني بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور.

إذن لكي تكون هناك ديمقراطية، أي لكي يحكم المغرب نفسه بنفسه، يجب أولاً أن ينتخب الشعب المغربي مجلساً تأسيسياً يضع الدستور، ثم ينتخب برلماناً يشكل الحكومة ويراقبها ويوجهها. من هنا نرى أن الديمقراطية تعود في الأخير إلى معناها الأصلي وهو حكم الشعب نفسه بنفسه. وطبيعي أن الشعب الذي يحكم نفسه بنفسه يعطي لنفسه حرية التعبير وغيرها من الحريات، كما يبني مستقبل بلاده كما يريد ويشاء هو، لا كما يريد ويشاء الحاكمون، كما يعطي لنفسه الخبز والماء والكساء والعلم.

ولكن هل يجهل الحاكمون اليوم هذه المبادئ الأولية؟

الجواب: لا. إنهم يعرفونها جيداً، ولكنهم يخافونها. هم يخافون هذه الحقائق، أي يخافون الديمقراطية الحق لأنهم يؤمنون بأنهم إذا أعطوا الكلمة للشعب فإنه لن يختارهم، ومن ثم لن يصبحوا حاكمين. وخوفهم من إعطاء الكلمة للشعب ليس ناتجاً عن تشاؤم أو تخيّل وإنما ناتج عن تجربة وواقع. فوزير الاقتصاد الحالي قدم نفسه أمام الشعب ليختاره في الانتخابات البلدية ولكن الشعب رفضه واختار مكانه رجلاً بسيطاً يبيع الفحم. ووزير الشغل والشؤون الاجتماعية قدم هو الآخر نفسه في نفس الانتخابات فرفضه الشعب واختار مكانه شخصاً آخر أبعد ما يكون عن الحكم والاستوزار. والسيد أحمد العلوي وزير الأنباء الذي يقود هذه الحملة ضد الانتخابات لن يختاره الشعب إذا قدم نفسه، وربما يفضل الشعب عليه «كراباً» (بائع ماء) أو ماسح أحذية. وعلال الزعيم الرئيس يعلم أنه هو أيضاً لن ينجح في الانتخابات إذا تقدم في مقر سكناه الحالي، لذلك فضل منذ أول الأمر أن يعين رئيساً لمجلس سمي مجلس الدستور، إلى جانب من عينوا معه، ومنهم من هم له أعداء تقليديون،

ومنهم من لهم سوابق ضد الوطنية التي كان الزعيم يتزعمها. لقد ارتضى لنفسه النزول إلى ذلك الدرك لأنه يعرف أن الشعب لم يعد يثق فيه وأن انحرافاته قد انكشفت. وحتى هذا المجلس المعين قد مات في المهد وبقي رئيسه بدون رئاسة إلى أن واتته الفرصة ورضي أن يعين وزيراً بدون وزارة إلى جانب أناس آخرين هم وزراء ولهم وزارات مهمة وكانوا إلى عهد قريب ألد أعداء السيد الزعيم.

المهم من كل ذلك هو أن هؤلاء الذي يشوهون الديمقراطية إنما يفعلون ذلك لأنهم يعرفون أن الديمقراطية الحقيقية، وهي حكم الشعب نفسه بنفسه، ستزيلهم عن كراسي الحكم. هذا من حيث الأشخاص. أما من حيث الأحزاب فإن هذه الأحزاب التي تهاجم الديمقراطية، أو لا تتحمس لها على الأقل، هي أحزاب/ أشخاص فقط، وليس لها من جماهير الشعب ما يؤيدها. لذلك فإن مجرد إجراء انتخاب عام سيزيل الستار عن حقيقة هذه الأحزاب ومن ثمة يبقى هؤلاء المتزعمون وحدهم يدورون في الهواء. فمن مصلحة هذه الأحزاب/ الأشخاص إذن أن لا تجرى الانتخابات حتى لا يفتضح أمرها. أما بالنسبة للدولة فهذا ما يحتاج إلى كلام طويل عريض ولعلنا سنعود إلى الموضوع لنبين للناس لماذا تتهرب الدولة ـ دولة الحكم الفردي ـ من الديمقراطية الحقيقية التي تعني إجراء الانتخابات».

٢ ـ من شكليات الديمقراطية إلى الحكم الفردي

المقال **الثاني** نشر يوم ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٦٢ تحت عنوانين: «موقف الدولة من الديمقراطية»، «من شكليات الديمقراطية إلى الحكم الفردي».

يقول المقال:

«في مقال سابق أشرنا إلى الحملة التشويهية التي يقوم بها أشخاص في الدولة ضد الديمقراطية، والأضاليل التي يريدون بها إيهام الناس أن الديمقراطية هي ما يقولون لا ما هي عليه في الحقيقة والواقع. وقد كشفنا عن أسباب وعوامل هذه الحملة التي جاءت اليوم ونحن في منتصف سنة ١٩٦٢ التي قيل عنها إنها سنة الدستور والمؤسسات التمثيلية. وقد أوضحنا لماذا يهاجم هؤلاء الأشخاص/ الوزراء الديمقراطية ولماذا تخاف منها الأشخاص/ الأحزاب؟ بقي بعد ذلك أن نبين موقف الدولة من الديمقراطية وأسباب الحملة التضليلية التي

تقوم بها ضد الديمقراطية من على أبواق «إذاعة المملكة المغربية» اللسان الرسمي الناطق باسم الدولة.

فما هو موقف الدولة من الديمقراطية؟

إننا نعني هنا بالديمقراطية المفهوم الحقيقي للكلمة، المفهوم الذي شرحناه في مقال سابق ـ وهو حكم الشعب نفسه بنفسه. وقد لا نكون في حاجة إلى طرح هذا السؤال إذا جعلنا نصب أعيننا هذا المفهوم الحقيقي للديمقراطية وقارناه بالواقع الحي في بلادنا. ولكن أمام حملات التضليل لابد من وضع النقط على الحروف حتى وإن كان الواقع يضعها بنفسه كل يوم!

إننا لن نكون مغالين إذا قلنا إن الدولة المغربية، أي الحاكمين، هم اليوم ضد الديمقراطية شكلاً وروحاً، وأن النظام القائم والأسلوب الذي يحكمون به نظام وأسلوب غير ديمقراطي. فالحكم حكم فردي موغل في الفردية. وكلما تقدمت بنا الأيام إلا واتضح مدى عداء الدولة للديمقراطية وأساليبها وخوفها منها. لقد كان للبلاد غداة الاستقلال نظام يمكن أن نقول عنه إنه شبه ديمقراطي، إذا أخذنا بالاعتبار جانب كونه مرحلة أولية في سبيل الديمقراطية الحق.

كان للبلاد مجلس وطني استشاري، وهذا المجلس وإن كان معيناً فإنه كان يمثل على كل حال بعض جهات الرأي العام. ورغم أن هذا المجلس لم يكن يتمتع بأية سلطة على الحاكمين فإنه كان على كل حال منبراً يبدي فيه بعض أبناء الشعب رأيهم في القضايا الوطنية مثل الميزانية والسياسة الخارجية وغير ذلك.

وعلاوةً على هذا المجلس الاستشاري كان الحاكمون لا يتخذون أي قرار في القضايا الوطنية إلا بعد استشارة الهيئات السياسية والنقابية والمهنية. وسواء عمل بهذه الاستشارات أم لم يعمل بها فإنها كانت على كل حال تعطي بعض الاعتبار للشعب ولممثليه السياسيين على الصعيد الحزبي. وفوق هذا وذاك كانت الحكومة تؤلف في البلاد ضمن الهيئات والأحزاب وكان رئيس الحكومة وبقية الوزراء أشخاصاً سياسيين يمثلون نزعات سياسية بغض النظر عن القيمة التمثيلية لهؤلاء وللنزعات التي يتحدثون باسمها. وأهم من ذلك كان رئيس الدولة بعيداً على الأقل من الناحية الشكلية المظهرية عن

النزعات السياسية حيث لم يكن رئيس حكومة. فرئاسة الدولة كانت مفصولة عن رئاسة الحكومة.

فالديمقراطية من الناحية الشكلية كانت موجودة إلى حد ما ولم يكن ينقصنا إلا الناحية العملية، أي تحديد الاختصاصات والمسؤوليات. وهذا راجع بطبيعة الحال إلى عدم وجود دستور في البلاد. وقد كان يمكن أن تسير الأمور سيرها الطبيعي لو وضع للبلاد دستور وفق إرادة الشعب. ولكن بدلاً من السير في الديمقراطية وبدلاً من تحقيق الناحية العملية منها، بدلاً من ذلك رجعت الأمور إلى الوراء: فالمجلس الاستشاري الوطني أقفلت أبوابه، والاستشارات مع الأحزاب انقطعت، وأقيل رئيس الحكومة السياسي ليحتل رئيس الدولة مكانه.

ليس هذا وحسب، بل لقد ظهرت خطة القضاء على الديمقراطية حتى على الصعيد المحلي والإقليمي. وهكذا عزل عدد من القواد والباشاوات والعمال لينصب الحكم الفردي مكانهم قواداً وباشاوات وعمالاً يطمئن إليهم أكثر من غيرهم. وهكذا بدأنا نشاهد بعض الذين لهم سوابق ضد الوطن والعرش يعودون ليتقلدوا مناصب في الدولة ربما هي أحسن وأرفع من المناصب التي كانوا يتقلدونها أيام الحماية. وهكذا بدأنا نشاهد أيضاً تنفيذ انقلاب عسكري سري حيث عين عدد من العسكريين على رأس العمالات، وحتى هؤلاء العسكريون هم فقط ممن يطمئن إليه الحكم الفردي.

لقد وعد محمد الخامس عند تنصيب حكومة عبد الله إبراهيم بإجراء الانتخابات البلدية والقروية في أقرب وقت كخطوة أولى لإجراء الانتخابات العامة، وأعلن أن حكومة عبد الله إبراهيم مكلفة بإعداد هذه الانتخابات. وأعدت هذه الحكومة الانتخابات الجماعية كأحسن ما يكون الإعداد. ورغم أن الانتخابات كانت على الصعيد المحلي فقط فإن الدولة لم تحدد اختصاصات المجالس المنتخبة إلا بعد أن ظهرت نتيجة الانتخابات. بل إن حكومة عبد الله إبراهيم التي كانت تتجاوب مع رغبات الشعب في التحرر والتحرير قد أقيلت بمجرد ظهور نتائج انتخابات الغرف التجارية، وهي نتائج لم ترض الدولة بطبيعة الحال. وهكذا أقيلت الحكومة التي كانت تتمتع بالتأييد الجماهيري والتي جاءت انتخابات الغرف التجارية لتؤكد هذا التأييد، أقيلت قبل إجراء الانتخابات البلدية. ولكن هذه الإقالة لم تؤثر في اتجاه الرأي العام الواعي. وهكذا كانت نتائجها في صالح اتجاه الحكومة المقالة.

قلنا إن ظهير اختصاصات المجالس البلدية لم يوضع إلا بعد ظهور نتائج الانتخابات. وعند ظهورها جاء الظهير ليضيق الخناق على ممثلي الشعب تضييقاً. ولذلك طالب بإلغائه جميع ممثلي الشعب، سواء كانوا من هذا الجانب أو ذلك. وأمام ضغط الرأي العام بتوسيع اختصاصات المجالس البلدية وأثناء الحملة الدعائية لكسب عطف الجماهير، بعد وفاة محمد الخامس، أعلن الملك الحالي أنه سيصدر أمره بتوسيع اختصاصات المجالس الجماعية، ولكن هذا الوعد كان وما يزال كغيره من الوعود الفارغة، وعود مناسبات. فقد مر أكثر من عام على هذا الوعد، ولحد الآن لم يتحقق منه أي شيء. أما عن الدستور والانتخابات العامة فإن الفضيحة أكثر من ذلك.

لقد وعد محمد الخامس بأن لا تنتهي سنة ١٩٦٢ حتى تكون البلاد متمتعة بدستور ومؤسسات تمثيلية، ولكن في الوقت الذي كانت تطالب فيه الجماهير بمجلس تأسيسي منتخب عمدت الدولة إلى تحدي إرادة الجماهير فعينت أفراداً وسمتهم بـ «أعضاء مجلس الدستور». ولكن هذا التحدي قد فشل مثل جميع التحديات التي يقام بها ضد جماهير الشعب. فقد انفجر مجلس الدستور وما زالت فضيحة هذا المجلس تفوح في سماء الرباط رغم الهواء البارد المنعش الذي يزودها به المحيط الأطلسي. وأكد الملك الحسن الثاني وعد محمد الخامس في أن لا تنتهي سنة ١٩٦٢ إلا وتكون البلاد متمتعة بدستور ومؤسسات تمثيلية. ولكن ها نحن في منتصف سنة ١٩٦٢، فلا انتخابات ولا دستور ولا حتى مجرد إعداد لهما، بل كل ما هناك هو أن الدولة تحاول أن تضلل الناس بما تذيعه عما تسميه «الديمقراطية الحق» مقللة من أهمية الانتخابات، مستشهدة بحرية التعبير على وجود الديمقراطية في المغرب.

ونحن نعلم أن أي أحد في الدنيا اليوم لا يستطيع أن يهاجم الديمقراطية صراحة لأنه إن فعل ذلك سيضحك الناس عليه. ولكن هناك أساليب كثيرة للطعن في الديمقراطية ومحاولة تشكيك الجماهير فيها. ومن هذه الأساليب الكلام عن تجارب الدول التي كانت لها دساتير وبرلمانات والتي كانت تعيش في جو استبدادي. ومنها أن الخبز يجب أن يسبق الانتخاب، وأن الديمقراطية العملية التي هي حرية التعبير وحرية تشكيل الأحزاب أحسن من الديمقراطية «الشكلية» (=الانتخابات، الدستور)، إلى غير ذلك من الادعاءات التي سنتصدى لها بالكشف والرد عنها في مقال مقبل».

٣ ـ من وضع دستور مصر قبل الثورة؟

والمقال الثالث نشر يوم ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٦٢، تحت عنوانين هما: «قبل أن ننتقد دستور مصر قبل الثورة يجب أن نسأل: من وضع هذا الدستور». «إنه إذا كانت في المغرب حرية في التعبير فهي تلك التي يسب بها معلق الإذاعة الشعب وممثليه الحقيقيين».

يقول المقال:

«تحدثنا في مقال سابق عن الواقع المغربي من حيث هو واقع يتحكم فيه الحكم الفردي المباشر، وقلنا إن هذا الحكم الفردي يوغل في فرديته يوماً بعد يوم، وأوضحنا كيف أن بلادنا كانت تتمتع غداة الاستقلال ببعض شكليات الديمقراطية كالمجلس الاستشاري والاستشارات مع الأحزاب. وانتهينا في الأخير إلى ذكر بعض الاعتراضات الوهمية التي يحاول أن يبني عليها الحاكمون اليوم حملتهم التضليلية ضد الديمقراطية وشكلياتها. فما هي هذه الاعتراضات الوهمية؟ إنهم يقولون إن انتخابات المجالس النيابية والدستور أمور ليست أساسية في الديمقراطية، وأن هناك بلداناً تتمتع بهذه الشكليات في حين كانت تعيش في ظل الاستبداد والإقطاع مع وجود الدستور والبرلمان. ويضربون مثلاً على ذلك بعدة بلدان منها مصر قبل الثورة. فمصر قبل الثورة كان لها دستور وكان لها برلمان وكانت تجرى فيها الانتخابات. ولكن مع ذلك كان الشعب المصري يعيش في جو من الحرمان، وكان هناك المستبدون بالحكم. كما أنه لم تكن هناك حرية للصحافة، بل إن الصحافة التي كانت موجودة إنما هي صحافة تملق واستعطاف واسترضاء للحاكمين.

هذا ما يقوله الحكام المغاربة اليوم بواسطة إذاعة الدولة. وواضح أن تقديم هذا المثال للجمهور يقصد منه تشكيك المستمعين في الديمقراطية وفي الدستور وفي المؤسسات التمثيلية والنيابية. وواضح كذلك أن الذين يأتون بهذا المثال إنما يريدون أن يبرهنوا على أن الوضعية في المغرب، وهو بدون دستور ولا برلمان، هي أحسن بكثير من الوضعية التي كانت تعيش عليها مصر مع وجود الدستور والبرلمان فيها!

صحيح تماماً ما يقولونه اليوم بشأن مصر قبل الثورة. فمصر قبل الثورة كانت تعيش في بؤس وفي حرمان وفي ظل الإقطاع والاستبداد رغم وجود

الدستور والبرلمان. هذا صحيح ولكن يجب أن نتساءل: من وضع دستور مصر أو بالأحرى من وضع دساتير مصر؟

لقد كان الدستور المصري الأول دستوراً ممنوحاً. ومعنى ذلك أن الملك فاروق هو الذي وضع هذا الدستور وهو الذي منحه للشعب. وإذا كان فاروق لم يضعه بنفسه وبـ «علمه» فقد وضعته لجنة عينها فاروق نفسه، وهذا ما كان يريد الحكام المغاربة فعله هنا في المغرب عندما عينوا مجلسا للدستور. وواضح أن الدستور الذي يمنحه الملك أو يعين من يضعه، إنما هو دستور لا يراعي مصلحة الشعب بل مصلحة الحكام ومن يسير في ركابهم من إقطاعيين وانتهازيين وسماسرة. ومثل هذا الدستور شيء خطير على البلاد لأنه يضفي صبغة المشروعية على الأوضاع الفاسدة وعلى الظلم. فباسم الدستور الذي وضعه ملك مصر كان الوطنيون يحاكمون، وباسم الدستور الذي وضعه الملك فاروق كانت الحرية تخنق في المهد. وباسم الدستور أو مع وجوده على الأقل كانت حفنة من الإقطاعيين والرأسماليين يستغلون جماهير الشعب الضعيفة المريضة الجاهلة.

إن الدستور كما قلنا هو جملة قوانين. وهذه القوانين تكون في صالح واضعيها دائماً. فإذا وضعها الملك أو من يعينهم الملك جاءت هذه القوانين في صالح الملك، وفي صالح زبانيته المتملقين، وإذا وضعها ممثلو الشعب جاءت في صالح الشعب وفي خدمة الجماهير الشعبية.

والاتحاد الوطني للقوات الشعبية كان واعياً كل الوعي لهذه الحقيقة عندما طالب بالدستور. فهو لم يطالب بالدستور فقط، بل طالب بإجراء انتخابات عامة قصد انتخاب مجلس تأسيسي تكون مهمته وضع الدستور. فالاتحاد الوطني عندما نادى بضرورة الدستور نادى بأن الشعب، أعني ممثليه الحقيقيين، هم الذين يجب أن يضعوا الدستور للبلاد. وهكذا رفض الاتحاد الوطني كل شكل آخر من أشكال وضع الدستور. إنه رفض دستور المجلس المعين، ورفض الدستور الذي تضعه اللجان، ورفض دستور الاستفتاء لأن كل هذه الأشكال إنما يقصد بها التحايل والمراوغة والتناور ليكون الدستور لصالح الوضع القائم لا في صالح الجماهير. إن الديمقراطية تعني أن يحكم الشعب نفسه بنفسه. وطريقة الحكم تحددها قوانين. وقوانين الحكم يجب أن يضعها الشعب نفسه لأنه هو الذي له الحق في حكم نفسه بنفسه.

إذن فمحاولة الطعن في الانتخابات والدستور بالرجوع إلى مصر قبل

الثورة محاولة تضليلية تغطي واقع مصر قبل الثورة وتتجاهل واضع الدستور في مصر قبل الثورة.

ومن الاعتراضات التي يدلي بها الحكام اليوم عن طريق الإذاعة أن بلادنا تتمتع بروح الديمقراطية وأن الذي ينقص هو الشكل أي الانتخابات. وهنا نتساءل: هل بلادنا تتمتع حقا بروح الديمقراطية؟ وهل الانتخابات هي فقط من شكليات الديمقراطية؟

إنهم حينما يقولون إن بلادنا تتمتع بروح الديمقراطية يستدلون على ذلك بحرية التعبير أي حرية الصحافة وحرية الأحزاب. ولكن هل حرية التعبير موجودة في بلادنا؟ الجواب: لا. فالقوانين التي تنظم حرية الصحافة في المغرب لا تعطي أي ضمان لحرية التعبير. فوزير الداخلية له الحق في إيقاف كل صحيفة بدون الرجوع إلى المحاكم ولا إلى أية هيئة أخرى. وقرارات الحجز الأخرى في يد وزير الداخلية يطبقها متى شاء وبدون أية مراقبة. ليس هذا فحسب بل إن القانون الذي ينظم حرية الصحافة يفتح الباب أمام تهم القذف ومن ثم يفتح الباب واسعاً أمام محاكمة الصحف. إن كل معارضة أو نقد تقوم به صحيفة لا تناصر الحكام يمكن تأويلها إلى قذف، ومن ثم تقام الدعوى ضد الجريدة. وهكذا لا يكاد يمر شهر واحد حتى تقيم الدولة دعوى أو دعاوى على هذه الجريدة: **التحرير**. وقد أوضحنا في مقال نشرناه يوم ثالث أبريل الحالي تحت عنوان «الصحافة بين الواقع والقوانين»(٣) أوضحنا بإسهاب كيف أن حرية التعبير مفقودة في بلادنا وكيف أن قانون الصحافة لا يعطي أية ضمانات. وحتى لو فرضنا أن حرية التعبير في مغرب اليوم تعتمد على ظهير أصدره رئيس الدولة فمن يضمن بقاء هذا الظهير ما دام إصدار ظهير مضاد لا يتوقف إلا على مجرد إمضاء من رئيس الدولة نفسه. إن بقاء حرية التعبير، على فرض أنها موجودة، أو إلغاؤها شيء يتوقف على إرادة فرد واحد هو الفرد الحاكم حكماً فردياً.

حقاً، إن صحف المعارضة في المغرب تستطيع الإدلاء بكثير من آرائها وانتقاداتها ولكن من يضمن بقاء هذا الحق: هل القوانين أم المعارضة نفسها؟ إن جماهير الشعب في المغرب هي التي تحمي مكتسباتها في حرية التعبير وهي التي تقف على استعداد للنضال ضد كل مس بهذا المكسب، ولولا هذه

(٣) هو المقال الذي نشرناه في مستهل هذا الفصل، أعلاه.

الحقيقة التي يدركها الحاكمون أحسن إدراك لما تماطلوا في تطبيق القوانين التي وضعوها والتي تعطي لوزير الداخلية الحق في إيقاف كل صحيفة يرى فيها ما يعتبره مساً بالأمن العام. وعلاوة على ذلك هل الديمقراطية هي فقط السماح للمعارضة بأن تدلي برأيها دون العمل بهذا الرأي ودون أخذه بعين الاعتبار؟ إن الدولة في المغرب تصم آذانها ولا تقابل رأي المعارضة وانتقاداتها إلا بحملات إذاعية وقحة، وهي حملات غريبة فريدة تكشف عن عجز الدولة وضعفها.

إن المستمع إلى إذاعة الدولة يعتقد أنها إذاعة حزب لا إذاعة دولة! إن الدولة في تعاليقها تجعل من نفسها خصماً للمعارضة أي خصماً لقسم مهم من الشعب إن لم يكن للشعب كله. وهكذا تفقد الدولة استعلاءها ومن ثم تفقد احترامها. فهل من الديمقراطية أن تسب الدولة مواطنيها، أو على الأقل قسماً منهم، من ميكروفونات الإذاعة الرسمية للدولة، إنه إذا كان في المغرب حرية في التعبير فهي تلك الحرية التي يسب بواسطتها معلق الإذاعة الشعب وممثليه السياسيين.

ويتحدثون عن الديمقراطية الاجتماعية ويحملون لواء الاشتراكية! ويقولون إن الديمقراطية الاجتماعية هي الأساس للديمقراطية السياسية، وهذا صحيح. ولكنها كلمة حق أريد بها باطل، كما يقول المثل. أما ما هو الحق وما هو الباطل في هذا الموضوع فذلك ما سنتطرق إليه في مقال مقبل».

٤ ـ الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية

والمقال **الرابع** نشر يوم ٢٥ نيسان/ أبريل ١٩٦٢ تحت عنوانين: «الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية»، «إن الديمقراطية الاجتماعية هي الاشتراكية، والاشتراكية لا يحققها الإقطاع ولا يحققها الرأسمال، وإنما يحققها الشعب: الشعب الذي يحكم نفسه بنفسه».

يقول المقال:

«ويتحدثون عن الديمقراطية الاجتماعية ويقولون إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق بصورة سليمة إلا على أساس من الديمقراطية الاجتماعية. وهذا كلام حق، ولكن يراد به باطل. قبل الكشف عن الباطل في هذا الكلام نريد توضيح معنى الديمقراطية.

الديمقراطية السياسية يقصد بها الديمقراطية بمفهومها الأصلي، أي حكم الشعب نفسه بنفسه على طريق دستور وبرلمان وما ينتج عن ذلك من حريات في التعبير والتجمع وتأسيس الأحزاب والهيئات. وهذا موضوع شرحناه في مقال سابق. أما الديمقراطية الاجتماعية فالمقصود بها ديمقراطية العيش، أي العدالة الاجتماعية من تكافؤ في الفرص إلى تساوٍ في الحقوق والواجبات. فالديمقراطية الاجتماعية تعني إقامة نوع من المجتمع الاشتراكي حيث يقضى فيه على الإقطاع وسيطرة رأس المال وحيث تنعدم فيه الامتيازات والمحاباة وغير ذلك من شرور المجتمع الرأسمالي والإقطاعي.

وما معنى الديمقراطية الاجتماعية، وحكام المغرب عندما يريدون التهرب من الديمقراطية السياسية أي الانتخابات العامة بالخصوص يقولون إن الأحسن والأفضل هو إقامة ديمقراطية اجتماعية تضمن للجميع الخبز، ثم بعد ذلك إقامة الشكليات الديمقراطية أي الانتخابات والمؤسسات التمثيلية؟

ونحن هنا لا نريد أن ندخل في صراع نظري ونتساءل من الأسبق: الديمقراطية السياسية أم الديمقراطية الاجتماعية؟ وإنما نريد فقط أن نبين المغالطة والتضليل في هذا الموضوع. لنفرض جدلا أن همَّ الحكام اليوم هو إقامة الديمقراطية الاجتماعية، ثم تعالوا نبحث ماذا حققه هؤلاء الحكام في هذا الموضوع؟

لا شيء إطلاقاً. بل إن الدولة تسير، تحت ضغط الواقع وبتشريعاتها الجديدة، إلى زج البلاد في نظام إقطاعي رأسمالي، يكون للأجنبي يد فيه. فالضرائب الفلاحية التي حلت محال الترتيب أصبحت في مصلحة الملاك الكبار وضد مصلحة صغار الفلاحين، والتشريعات الاقتصادية الجديدة كلها تخدم مصالح الرأسمال، سواء كان وطنياً أو أجنبياً. بل إن بذور التحرر الاقتصادي التي زرعتها حكومة عبد الله إبراهيم قد أفرغتها حكومة الحكم الفردي من معناها ومحتواها. والشيء الوحيد الذي تريد به الدولة إيهام الناس بأنها تعمل من أجل ديمقراطية اجتماعية هي ما تسميه «التعبئة» وما تسميه «الإنعاش الوطني»! والمواطنون في حاضرة البلاد وبواديها يعرفون حقيقة هذا الذي يدعى «التعبئة» وحقيقة هذا الذي يسمى «الإنعاش الوطني»!

وبعد، فماذا ينبغي أن تفعله الدولة لو أنها تسعى حقا نحو إقامة ديمقراطية اجتماعية؟

إن إقامة ديمقراطية اجتماعية في المغرب تتطلب أمورا كثيرة منها هذه القضايا الأساسية:

١ ـ تصفية أراضي المعمرين بإرجاع الأراضي التي اغتصبها المعمرون وتوزيعها على الفلاحين الذين لا يملكون الأرض.

٢ ـ تصفية الإقطاع وذلك بحجز أراضي الإقطاعيين من خونة ومتعاونين مع الاستعمار وغيرهم، وتوزيعها على الفلاحين الذين لا يملكون شيئاً.

٣ ـ تحديد الملكية في الأرض وذلك حتى يكون الناس في البادية متساويين، بحيث لا يبقى هناك من يملك ولا يحرث أرضه، ومن يحرث ولا يملك. إن الديمقراطية الاجتماعية أساسها: الأرض لمن يحرثها.

٤ ـ إقامة تعاونيات فلاحية تشرف عليها الدولة وتمدها بالمساعدة اللازمة سواء من حيث البذور أو آلات الحرث والحصاد أو الإعانات المالية الضرورية.

٥ ـ توجيه الفلاحة توجيها وفق متطلبات البلاد حسب قابلية الأرض والتربة.

٦ ـ تأميم القطاعات الصناعية الكبرى كالمعامل وشركات النقل الجوي والبحري وتأميم التجارة الخارجية.

٧ ـ مراقبة الدخل القومي وعدم السماح بتهريب الأموال إلى الخارج.

٨ ـ فسح المجال أمام تكافؤ الفرص بحيث يكون الناس سواسية في الحصول على العمل. فكل من له قدرة على عمل ما يعطى له ولا يعطى لمن دونه قدرة وكفاءة. وهذا يتطلب إلغاء الاعتبارات العائلية والنسَبية والحزبية.

وبعبارة أخرى إن الديمقراطية الاجتماعية معناها: الاشتراكية. فهل تسعى الدولة المغربية إلى إقامة الاشتراكية في المغرب؟ سؤال مضحك والله! ومن يحكم المغرب غير الإقطاع والمصالح العائلية؟

وبعبارة بسيطة إن الديمقراطية الاجتماعية تعني إعطاء الخبز للشعب! وهل يعقل أن يعطي الحكم الفردي الخبز للشعب في حين يمانع في إعطائه الكلمة، والكلمة فحسب؟

إن الديمقراطية السياسية شيء أساسي وضروري في بلاد كالمغرب تنعدم

فيه جميع مقاييس الحكم. ولا يمكن إقامة أي نوع من الديمقراطية الاجتماعية إلا إذا كانت هناك ديمقراطية سياسية سليمة. إن الديمقراطية الاجتماعية هي الاشتراكية كما قلنا، والاشتراكية لا يحققها الإقطاع ولا يحققها الرأسمال وإنما يحققها الشعب، والشعب الذي يحكم نفسه بنفسه.

والشعب المغربي الذي يطالب بإعطائه الكلمة واعٍ كل الوعي. ووعيه هذا واضح سيدفعه يوماً إلى أخذ الكلمة إذا أصر الحكام على عدم إعطائها له. إن الشعب واعٍ ووعيه فوق جميع المغالطات والتضليلات. والذين يتحدثون اليوم عن الديمقراطية والاشتراكية من على أبواق الإذاعة إنما يسخرون من وعي الشعب ويضحكون على الجماهير. ولكن الجماهير الواعية تترك الضاحكين يضحكون والساخرين يسخرون، لأنها تعلم أن من يضحك اليوم على الشعب سيبكي غداً بكاءً مراً».

* * *

تلك هي المقالات التي كتبناها ضد حملة الحكومة على الديمقراطية. والجدير بالذكر هنا ـ على مستوى السيرة الذاتية ـ أمران: **الأول** هو أن الأخ البصري مدير الجريدة دخل علي يوم نشر المقال الأخير، وأنا في مكتبي بالجريدة، وقال لي خلال الدردشة: «إن المقالات التي كتبها السي عبد القادر (الصحراوي) عن الديمقراطية كانت جيدة». فابتسمت وقلت: «أنا الذي كتبتها»، فرفع حاجبيه وكرر «ممتازة»، وأضاف: «كثيراً ما يختلط عليّ أسلوبك وأسلوبه». وكما ذكرت سابقاً فلم نكن نوقع المقالات التي نكتبها إذا كنا نتكلم فيها باسم الحزب. الأمر **الثاني** هو أني عدت إلى هذه المقالات فلخصتها ونزعت الطابع الظرفي السجالي عنها وصغتها في قالب نظري، منخرط في الهموم النظرية التي كانت سائدة في الستينيات، ونشرتها في مجلة **أقلام** تحت عنوان «الديمقراطية كوسيلة وهدف»، وذلك في عددها السادس (من السنة الأولى) المؤرخ في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤، أي بعد أزيد من سنة ونصف من تاريخ كتابتها (يجد القارئ نصها أسفله).

هذا من جهة ومن جهة أخرى لا بد من التنبيه إلى أن الحركات التقدمية، فضلاً عن الأحزاب الشيوعية والتيارات اليسارية في العالم كله تقريبا، خلال الستينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضي، كانت تعتبر

«الديمقراطية» شعاراً برجوازياً ومقولةً ليبراليةً يجب تجاوزها. فكان هذا الانتصار للديمقراطية من كاتب هذه السطور بمثابة «السباحة عكس التيار»، لا التيار ككل، بل «تيار» الدوغمائية.

تاسعاً: الديمقراطية كوسيلة وهدف

نص المقال الذي نشر بمجلة **أقلام**، والمشار إليه أعلاه.

يقول المقال:

«من الكلمات والمفاهيم ما كثر تداوله واستعماله إلى درجة أصبح معها «واضحاً» وضوح المألوف من الأشياء، ولكن من الصعوبة تحديده وتعريفه!

و«الديمقراطية» من هذه المفاهيم والكلمات. . . فنحن عندما نستعمل هذه الكلمة نقصد «شيئاً» من ورائها، ولكن عندما نطرح على أنفسنا سؤالاً مثل: ما هو، بالضبط، هذا «الشيء» الذي تعنيه هذه الكلمة، فإننا نفقد طلاقة اللسان وسهولة التعبير. وكل ما نشعر به هو أننا نبحث عن شيء كان يتراءى لنا أننا نعرفه، فإذا به ملفوف أشد ما يكون اللف في غموض نصف شفاف، فلا هو يكشف عما وراءه، ولا هو يسدل من حوله ستاراً لا نفاذ من خلاله.

أمام هذا الموقف، يبدو أن استعراض تاريخ هذه الكلمة قد يساعدنا على تفهم معناها الذي نعنيه بالضبط. ولكن حتى لو فعلنا هذا لما خرجنا بغير نتيجة واحدة، وهي أن مفهوم الديمقراطية قد تغير وتبدل، وأنه في تطور دائم، يستمد حركته التطورية من حركة التطور التاريخي التي لا تني ولا تقف. ففي كل عصر، بل لربما أثناء العصر الواحد نفسه، كان هناك مفهوم للديمقراطية، إن لم يكن مخالفاً للمفهوم الذي ساد قبله، فهو على الأقل مغاير له إلى حد كبير.

إن اللفظة اليونانية، واعتقد أن الذي استعملها أول مرة كان يقصد منها التعبير عن فكرة مثالية، أكثر من التعبير على واقع حي أو على تجربة ممارسة، أو تمكن ممارستها.

إن «حكم الشعب نفسه بنفسه»، وهذا هو المعنى اليوناني الأصلي، أعتقد أنه ما تم ولن يتم في أي عصر من العصور: إن فكرة «الشعب» تستدعي مقابلاً لها وهو فكرة «الدولة»، فمن الصعوبة تصور شعب دون نوع من

التنظيم يضبط هذا الشعب. ومن الصعب كذلك تصور تنظيم بدون نوع من الجهاز الرابط المنسق. وكيفما كان هذا الجهاز فإنه لا يمكن إلا أن يكون «الدولة» أو مؤسسة قريبة الشبه بها. ثم إن كلمة «حكم» نفسها لا يتحدد معناها إلا إذا كان هناك طرفان: أحدهما حاكم والآخر محكوم، هذا علاوة على الأداة أو الوسيلة التي تجسم العلاقة الضرورية بين هذين الطرفين.

وهكذا فإن تعريف الديمقراطية على أنها «حكم الشعب نفسه بنفسه» هو تعريف لا يمكن أن يوجد له مجال للتطبيق إلا في إحدى تلك «المدن الفاضلة» التي يجد فيها متخيلوها نوعاً من الملجأ، هربوا إليه، في متاهات عالم الفكر، عندما لم يجدوا في عالم الواقع أية إمكانية لتطبيق آرائهم ومثلهم.

وفي عهد الرومان، كما في القرون الوسطى، أرى أنه ما كان في مكنة أي شخص عاقل أن ينشد الديمقراطية في معناها الذي ذكرنا «حكم الشعب نفسه بنفسه»! فكل ما يمكن أن يطلبه آنذاك عاشق الديمقراطية أو المناضل من أجلها هو مجتمع لا يقسم فيه أفراد الشعب بصفة رسمية إلى سادة وعبيد، أو إلى نبلاء من جهة، وإلى أرقاء وأقنان من جهة أخرى.

أما في العصر الحديث فإن مفهوم الديمقراطية قد ارتبط بفكرة الانتخاب: فإعطاء الحق في الانتخاب لجميع أفراد الأمة، رجالاً ونساءً، كان يجسد المعنى الواقعي للكلمة.

غير أن الانتخابات ليست كل ما في الديمقراطية من معنى. نعم إن الانتخابات نوع من الديمقراطية. ولكن ليكون الانتخاب حقيقياً يجب أن يبنى على أسس ديمقراطية! أي على أساس المساواة في الإمكانيات والإمكانات والوسائل، وإلا فإن الديمقراطية التي تهدف إلى انتخاب الشعب لمن يحكمونه لا يمكن أن تسفر إلا عن حكام من فصيلة واحدة، أو بعبارة أخرى، من طبقة واحدة: الطبقة الحاكمة أبداً في ظل أوضاع تفتقر إلى المساواة.

وفي العالم العربي اليوم تعني الديمقراطية **أولاً** الحرية السياسية ليتمكن المواطنون من أداء واجبهم الانتخابي، وتعني **ثانياً** الحرية الاقتصادية الليبرالية ليتمكن كل شخص، حقيقي أو معنوي، من القيام بنشاطه الاقتصادي حسب وسائله وإمكانياته، دون أي تحديد لمجال حريته وتصرفه، ودون أي توجيه من أي جانب من جوانب هذا النشاط.

والنتيجة الحتمية لهذا النوع من الديمقراطية وهو اللاديمقراطية، ذلك

لأن الحرية السياسية والحرية الاقتصادية هما حرية حقاً ولكن لمن يستطيع التمتع بهما. وبما أن التفاوت الهائل بين أفراد الأمة هو الطابع الأساسي للمجتمع الراهن، فإن الحرية السياسية والحرية الاقتصادية لا يمكن أن يستفيد منهما إلا أولئك الذين يوجدون في «فوقية» المجتمع. وهكذا تؤدي الديمقراطية الانتخابية السياسية والديمقراطية الليبرالية إلى اللاديمقراطية. فطبقة الرأسماليين هم وحدهم الذين في إمكانهم استعمال هذه الحرية، وبالتالي هم وحدهم المتمتعون بحق الحكم في رقاب الشعب، والتحكم في موارده ومقدراته.

وهكذا أيضاً، بعد أن كان استبداد طبقة معينة على المجتمع يكتسي طابعا قسرياً لاقانونياً، أصبح اليوم بفضل الديمقراطية استبداداً اختيارياً يستمد اختياريته هذه من الانتخاب الذي «يتمتع» به كافة أفراد الشعب.

وما هو هذا «الانتخاب» الذي يشكل جوهر الديمقراطية السياسية؟ إن الانتخاب معناه الاختيار: أن يختار الإنسان: معناه أن عدة إمكانات توضع أمامه ليختار منها أيا يشاء.

ولكن هل في إمكان كل فرد من أفراد الشعب أن يختار؟ الجواب: لا، بالتأكيد!

ليختار المرء يجب أن يكون حراً: أن يريد، ويعرف ما يريد، ولماذا يريد، ويملك القدرة على تحقيق هذا الذي يريد!

وهنا توضع علاقة الحرية بالإرادة. وهي علاقة كثيراً ما شغلت بال الفلاسفة والمفكرين. ونحن هنا لن ننساق مع التفكير الميتافيزيقي في هذا الموضوع. وحسبنا أن نقول: إن الحرية تصبح استعباداً واستغلالاً إذا كان هناك تفاوت في القدرة على التمتع بها. إن حرية الشعب لا تعني غير الاستبداد والاستغلال إذا كان أفراده يعيشون في أوضاع تتحكم فيها اللامساواة. كيف يكون الفقراء أحراراً جنباً إلى جنب مع الأغنياء؟ كيف يكون الجهال الأميون أحراراً جنباً إلى جنب مع من يملكون السلاح العلمي والتفكير؟ إن الجائع لا يمكن أن يختار لأنه ليس باستطاعته أن يريد إلا شيئاً واحداً وهو الخبز. والجاهل الأمي لا يمكن أن يختار لأنه إن تمكن من أن يريد فإنه لا يعرف بالضبط ما يريد، ولماذا يريد، ولا يملك القدرة على تحقيق إرادته.

من هذا نرى أن الديمقراطية تنحل في الأخير إلى المساواة. ولعل هذا هو المفهوم الشعبي للكلمة في أيامنا هذه وفي بلادنا وأمثالها من البلدان: اسأل رجلاً من الشارع: ماذا تعني بالديمقراطية؟ إنه سيجيبك بكلام تلخصه في النهاية كلمة المساواة. المساواة في الحقوق، في الواجبات، في ظروف العيش، في قاعات المحاكم، في دهاليز الإدارة، في أبواب المدارس، في كل شيء. وبعبارة أخرى: إنه يفهم من الديمقراطية ما اصطلح على تسميته بالديمقراطية الاجتماعية، وبالتالي فهو لا يعير كبير اهتمام للديمقراطية السياسية: ديمقراطية الانتخاب والأحزاب.

هنا نجد أنفسنا مضطرين لإلقاء هذا السؤال: هل أصبحت الديمقراطية السياسية عديمة الجدوى، بل وبالا على الشعب؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من الإشارة إلى أن الديمقراطية السياسية (انتخاب الحاكمين) كانت ولا تزال يقصد منها ظاهريا على الأقل الوصول إلى أوضاع ينتفي منها الظلم والحيف والمحاباة، بالتالي تتحقق فيها المساواة: فالشعب، وهكذا يقول أنصارها، عندما يختار حاكميه يفترض فيه أن يختار من يفهمون رغباته وأهدافه، كما يفترض في هؤلاء أن يعملوا وفق تلك الرغبات والأهداف وإلا فقدوا ثقة الشعب، وبالتالي يبعدون من الحاكم؟

فهل حققت الديمقراطية السياسية، أو في إمكانها أن تحقق هذا الهدف؟ إن التجارب المتعددة التي يعرفها التاريخ، لا تسمح بالرد بالإيجاب! ذلك أن القضية في أساسها تتوقف كما قلنا على مدى تمكن الشعب من القدرة على الاختيار. وبغض النظر عن ذلك، هناك واقعة أخرى لا بد من إعارتها كبير اهتمام: ففي كل عصر كان هناك شعب، وكان هناك حكام، وفي كل عهد كانت مصالح الطرفين متناقضة. والانتخاب عملية ضخمة معقدة يقوم بتسييرها الحكام أنفسهم، يوجهها الوجهة التي يريدون، أولئك الذين يملكون وسائل الدعاية ويتقنون فنون تكييف الرأي العام. وطبيعي أن تكون النتائج لفائدة هؤلاء وأولئك، وهم من طبقة واحدة وذوو مصالح مشتركة. فمهما كان وعي الشعب قوياً وسخطه على الأوضاع حاداً، هناك بالمقابل عدة وسائل وطرق لتزييف إرادته. وكم من مرات زيفت الانتخابات! إن عملية الانتخاب والتزييف أصبحتا متلاحمتين لا تفترقان، خاصة في البلدان التي برز فيها الصراع بين الشعب والحكام.

وإنه لمن السذاجة أن يعتقد الإنسان بأن الحكام في مثل هذه البلاد يقصدون من وراء الانتخاب أن يتمكن الشعب من اختيار من يحكمونه، إذ لو توافرت لديهم مثله هذه النية بصدق لما كانوا في حاجة إلى الانتخاب أو أي شيء آخر، فالحل أبسط من ذلك كثيرا، وهو أن يذهبوا لحال سبيلهم!

وإذن فالقضية ليست قضية انتخاب، وإنما هي قضية صراع ونضال.

ونعود إلى سؤالنا السابق: هل أصبحت الديمقراطية عديمة الجدوى؟ وبعبارة أخرى هل صحيح أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تحقق أهداف الشعب وآماله، ومن ثم يجب الكفران بها ومحاربتها باعتبارها عملية تزييف وتضليل!

أراني مرة أخرى أؤجل الجواب عن هذا السؤال لأطرح سؤالاً آخر أساسياً في الموضوع: ما هي أهداف الشعب وآماله؟

في كل زمان وفي كل مكان يهدف الشعب إلى حياة أفضل، حياة خالية من المظالم الاجتماعية. إنه وإن لم يكن الرجل فقيراً معدماً فإن مجرد وجود أناس بجانبه أكثر منه ثروة وأكبر إمكانيات يجعله يشعر بالحرمان، بالظلم الاجتماعي. وليس من الضروري أن يعي هذا الرجل حقيقة هذا الظلم ومصدره، فإن مجرد شعوره بالحرمان يجعله في قلق وبؤس.

فأهداف الشعب إذن تتخلص في خلق أوضاع يعيش في كنفها في غير قلق ولا بؤس. وبديهي أن مثل هذه الأوضاع لا يمكن خلقها إلا على أنقاض الأوضاع الظالمة التي يرزح تحتها، وهي نفسها الأوضاع التي تيسر لفئة قليلة من الأمة العيش الرغيد والحياة الكريمة. ومن الطبيعي أن تسعى هذه الفئة وتناضل بكل قواها للحفاظ على هذه الأوضاع كما هي، إن لم تعمل على تنميتها.

هناك صراع إذن بين أغلبية ساحقة لا يمكن لأهدافها أن تتحقق إلا بتغيير هذه الأوضاع، وبين أقلية تجد السعادة في إبقائها وصيانتها. وهو صراع، رغم حدته، كثيراً ما لا تدرك كنهه وحقيقته تلك الأغلبية، نظراً لأنواع كثيرة من أساليب التضليل المسلط عليها والخرافات والأوهام التي تُركَّز في أدمغتها والتي تجعلها تعيش، إن لم تكن في يأس وتسليم، ففي عالم من الأحلام والمتمنيات والتشهيات. اسأل فلاحاً معدماً في أية ناحية من نواحي البلاد عما يتمنى إدراكه! يجيبك بأنه يتمنى أن يملك كذا هكتاراً، وكذا بقرة، وأنه يرجو

أن يصبح مثل السيد فلان صاحب الأراضي الشاسعة والفيلا الضخمة والتراكتورات والسيارات. . . إلخ! واسأل عاملاً في المعمل عما يتمناه، يجيبك بأنه يرغب في أن يستريح من هذا العمل الشاق بأن يكون صاحب معمل ولو صغير، أو على الأقل صاحب عمل يسيره ويشتغل فيه معه أناس آخرون! واسأل أي بقال أو أي صاحب دكان يجيبك بأنه يتمنى أن يكون لديه حانوت أكبر وأوسع ورأس مال أضخم وأكبر! اسأل أحداً من هؤلاء عن ماذا يفهمه من كلمة «ديمقراطية»؟ يجيبك، كما ذكرنا آنفاً، بأنه يفهم المساواة، ولكن المساواة «الفوقية» لا المساواة «التحتية»، إن صح هذا التعبير. إنه يريد أن يصبح الفقراء أغنياء، ولا أعتقد أنه يرغب في أن يصبح الأغنياء فقراء ويبقى واحداً منهم.

نعم، ليست هذه النظرة هي نظرة مجموع أفراد الطبقة المحرومة، ولكن هي بالتأكيد نظرة الغالبية العظمى منهم، خاصةً في البلاد المتخلفة حيث يسيطر التخلف الفكري إلى جانب التخلف المادي، وحيث طبع النظام الرأسمالي والأساليب الرأسمالية عقول الناس.

ونعود إلى سؤالنا السابق: أمام هذا هل في إمكان الديمقراطية السياسية أن تحقق أهداف الشعب؟

الآن نستطيع أن نجيب بكل وضوح، فنقل: لا. فالديمقراطية السياسية هي ديمقراطية الحاكمين أو الأغنياء. ولكن، ليس معنى هذا أن نكفر بها ونحاربها. كلا. إنها، إذا نظرنا إليها من زاوية أخرى، وسيلة يمكن إذا أحسن استعمالها أن تساعد كثيراً على تجلية الحقيقة الاجتماعية، حقيقة الصراع الذي أشرنا إليه أعلاه.

فالديمقراطية السياسية بما تدعيه من تأكيد وتوطيد للحريات العامة ـ ولو بصفة شكلية ـ في إمكانها أن تمنح كثيراً من الفرص التي تمكن من تفتيح أدمغة الشعب على تلك الحقيقة. وبعبارة أخرى إنها وسيلة ضرورية لتوعية الجماهير.

إن الحياة البرلمانية، والحياة الحزبية، وحرية الصحافة ومراسم الانتخابات، كلها فرص وإمكانيات توفرها الديمقراطية السياسية لتوعية الجماهير وتوجيهها توجيهاً نضالياً.

ولكن ماذا نقصد بالتوعية، ومن سيقوم بها؟

إن جماهير الشعب أي الطبقة المحرومة، وهي العمال والفلاحون ومن على شاكلتهم من صغار التجار والصناع الذين لجأوا إلى المدن والدكاكين لأنهم لم يجدوا أرضاً يحرثونها ولا عملاً في المعامل والمصانع، إن الطبقة المحرومة هذه تشعر بالحرمان حقاً. ولكنها لا تعي: لا تفهم ولا تدرك حقيقة هذا الحرمان وأسبابه. ومن ثم فشعورها شعور سلبي، والحلول التي تقدمها للخروج من هذا الحرمان حلول طوباوية وآمالها آمال اشتهائية. كما سبق أن أشرنا إلى ذلك من قبل.

وتوعية الجماهير هذه، عملية تتلخص في إفهامها أن الحل الصحيح والوحيد للمشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها يكمن في تغيير الأوضاع التي ترزح تحتها: إن سعادة الفلاحين لا يمكن أن تتحقق بانتقالهم إلى مصاف الملاكين الأغنياء. لأنه لا يمكن أن يصبحوا كذلك. وإذا تمكن بعضهم من ولوج طبقة الإقطاعيين فإنما يتم ذلك على حساب آلاف الفلاحين الآخرين. فلا بد من «الحمير» ليكون هناك «أمير»، كما يقول المثل: «أنت أمير وأنا أمير فمن يسوق الحمير».

والعمال أيضاً لا يمكن أن تتحقق رفاهيتهم بانتقالهم إلى مصاف الرأسماليين لأنهم بكل تأكيد لن يصبحوا أصحاب معامل! إن المعمل لا بد له من عمال وهم العمال! ولا يمكن لحالة العمال أن تتحسن التحسن الكافي الدائم بتحسن في أجورهم أو في وضعيتهم فقط، لأنه مهما تم لهم ذلك فسيبقون دائماً مستغلين محرومين. إن القضية ليست قضية أجور، ولكنها قضية وضع، قضية تركيب اجتماعي.

يجب أن يدرك الكادحون هذه الحقيقة: إن الديمقراطية الحق، وإن العدالة الاجتماعية وإن المساواة... إن هذه أمور لا يمكن تحقيقها إلا بالنضال، النضال الهادف الموجه. ومهمة التوعية هذه، هي من مهمة الطليعة الواعية: مهمة المسؤولين النقابيين، ومهمة المثقفين: المثقفين الذين نزحوا من الطبقة المحرومة ولا زالوا يعيشون فيها ويحملون آلامها ولم ينفصلوا عنها، والمثقفين الذين تجاوزوا بأفكارهم ووعيهم طبقتهم المحظية فانفصلوا عنها نهائياً ونزلوا إلى الشعب واندمجوا معه بعواطفهم وأفكارهم وسلوكهم.

إن توجيه نضال الفلاحين من أجل الأرض، من أجل الإصلاح الزراعي، من أجل القضاء على الإقطاع، وإن توجيه العمال للنضال ليس فقط من أجل تحسين أجورهم بل أيضاً، وهذا هو المهم، من أجل تأميم المعامل والمصانع والمناجم ووسائل النقل. . . إن هذا وذاك لهي المهمة الحقيقية للمواطن الطلائعي، وإن هذا وذلك لهو الطريق الصحيح لتحقيق الديمقراطية الحق، الديمقراطية الاجتماعية.

وواضح أن هذه المهمة لا يمكن القيام بها إلا في ظل من الحريات العامة. بعبارة أخرى في كنف الديمقراطية السياسية. وهنا تبرز العلاقة بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية. إنها علاقات دياليكتيكية جدلية. فالديمقراطية الاجتماعية لا يتأتى العمل على تحقيقها إلا في ظل الديمقراطية السياسية، وهذه الأخيرة أيضاً لا يمكن تحقيقها نظيفة خالصة إلا في أوضاع تسودها الديمقراطية الاجتماعية.

يجب هنا أن لا نسأل من السابق على الآخر: البيضة أم الدجاجة؟ لأن وضع المسألة على هذا الشكل وضع خاطئ تماماً.

إن نضال الطبقة الكادحة يجب أن يكون على وجهتين: النضال من أجل الحريات العامة والديمقراطية السياسية كوسيلة، والنضال من أجل الديمقراطية الاجتماعية كهدف. ومن الحكمة أن لا أن نجعل كبير فرق بين الهدف والوسيلة في هذا الموضوع، لأنه متى تحقق هذا الهدف بتلك الوسيلة، أصبح الهدف وسيلة والوسيلة وهدفاً».

وبعد، فأعتقد أن مقارنة الصيغة السياسية السجالية لهذه المقالات كما نشرت في **التحرير**، مع الصيغة النظرية الهادئة التي اكتستها في مقال مجلة **أقلام**، قد يقدم بعض عناصر الجواب عن سؤال طالما تكرر طرحه عليّ وهو: كيف يمكن الجمع بين السياسي والثقافي؟

فهـــــرس

- ب -

- ت -

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

- خ -

- ن -



هذا الكتاب

تعميماً للفائدة الفكرية، سعت الشبكة العربية للأبحاث والنشر بالتعاون مع **الدكتور محمد عابد الجابري**، إلى تجميع محتويات سلسلة **مواقف**، وإصدارها في كتب تشتمل على مقالات وحوارات سياسية وفكرية، سبق وأُجريت مع د. الجابري. وكتابنا هذا، **في غمار السياسة: فكراً وممارسةً**، هو الكتاب الأول من هذه السلسلة، حيث يتناول نصوصاً هي بمثابة «إضاءات» لكثير من التجارب السياسية التي مرت في حياة الجابري وامتدت من الشأن الذاتي إلى الشأن العام. إن هذا الكتاب، وبحسب مؤلفه، يتوجّه إلى الجيل الصاعد من الشباب الذي عبّر عن رغبته في معرفة تفاصيل الحياة السياسية، التي عاشها المغرب منذ الاستقلال وما زالت تؤسس الواقع السياسي الراهن.

الدكتور محمد عابد الجابري

- ولد في المغرب عام ١٩٣٦، حصل على دكتوراه الدولة في الفلسفة عام ١٩٧٠ من كلية الآداب بالرباط. له عدة مؤلفات، منها:

- **العقل الأخلاقي العربي** (٢٠٠١)
- **في نقد الحاجة إلى الإصلاح** (٢٠٠٥)
- **مدخل إلى القرآن الكريم** (٢٠٠٦)

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص.ب: ٥٢٨٥ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٧ ٤٠٠١ ـ لبنان
هاتف: ٧٨٩٤٥٣ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٨٩٤٥٤ (١-٩٦١)
E-mail: info@arabiyanetwork.com

ISBN 978-9953-533-16-2